International Islamic University
Islamabad
Faculty of Islamic Studies
Department of Hadith and its Sciences

الجامعـــة الإســـلامية العـــالمية إسلام أباد
كلية الدراسات الإسلامية
قســـم الحـــديث وعلومه

الأحاديث المعلولة في مسند البزار

(دراسة وتحقيق)

(من مسند قرة بن إياس رضي الله عنه إلى مسند أبي رافع رضي الله عنه)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إشراف

فضيلة الشيخ الدكتور فتح الرحمن القرشي

أستاذ الحديث وعلومه بكلية أصول الدين

إعداد

مير أكبر شاه عبد الهادي

رقم التسجيل: ٧٤-FU/PhD/F٠٧

Accession ... TH19879

PhD
٢٩٧٫١٢٥٩
م ي أ
حديث شريف - بحوث
حديث شريف - بلوه
حديث شريف - تخريجات
حديث شريف - مطول
حديث شريف - مسانيد
حديث شريف - انبزار

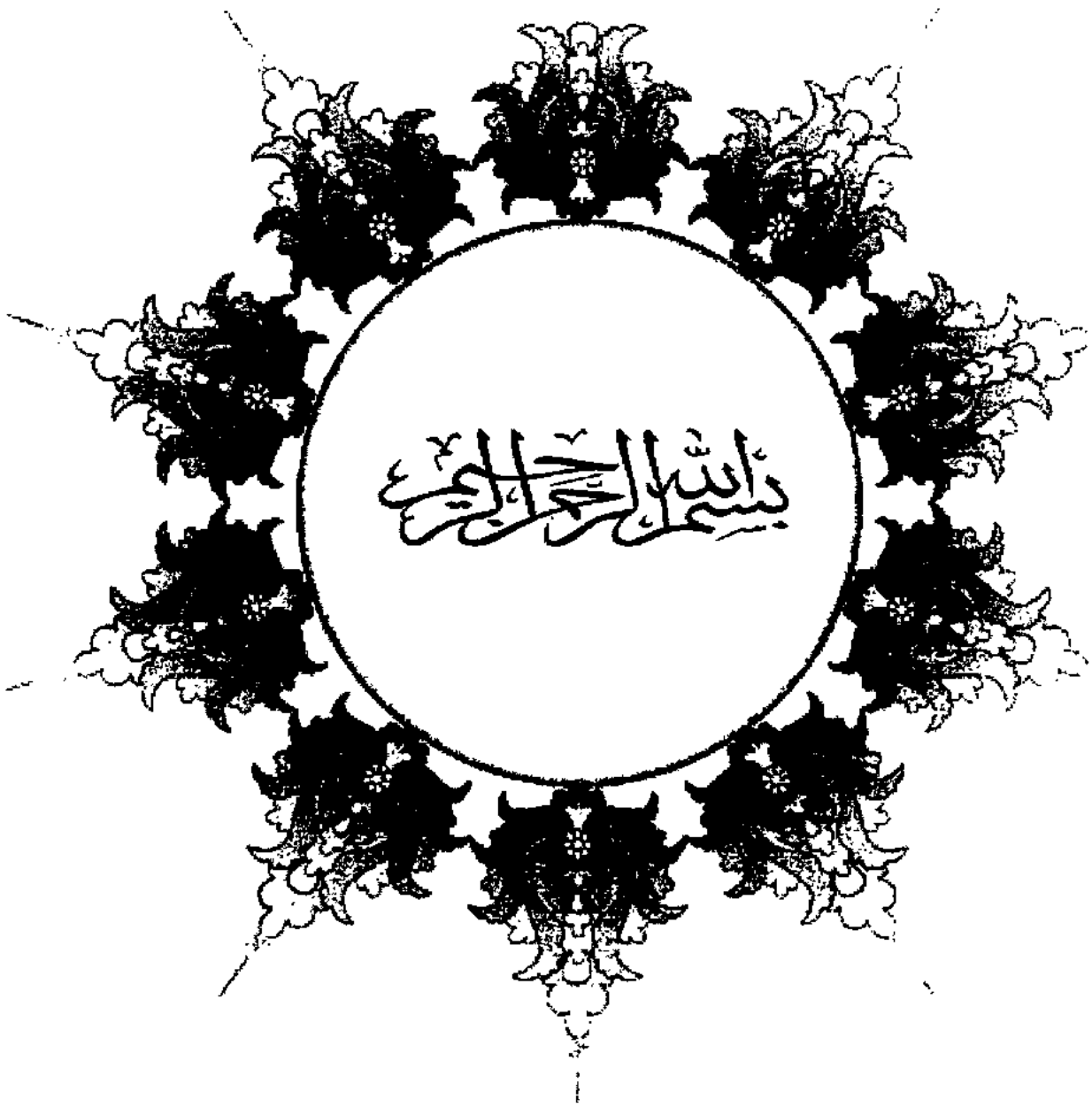
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من ربياني صغيراً؛ والدي – رحمه الله وجعل الجنة مثواه –، ووالدتي – أطال الله بقاءها.

وإلى أخي الشهيد أحمد شاه رحمه الله تعالى، وأعلى درجته في عقباه.

وإلى أخي وأستاذي الشيخ سيد محمود فاروقي المربّي الفاضل والمرشد الناصح – أدام الله عزّه وفضله.

أهدي هذا العمل المتواضع.

الشكر والتقدير

إن الحمد والشكر لله نعم المولى ونعم المعين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد :

فأتوجّه بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي في كلية أصول الدين، وخاصة أساتذتي في قسم الحديث وعلومه، وأخصّ منهم أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور فتح الرحمن القرشي- حفظه الله تعالى- الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة، وكان بحقّ مرشداً موجّهاً ناصحاً، فقرأ البحث كاملاً، ثم عاد فقرأه بعد استدراكي لملاحظاته وتوجيهاته، فجزاه الله تعالى كلّ الخير.

ولا أنسى أن أتقدّم بالشكر البالغ إلى أخي وأستاذي الشيخ سيد محمود فاروقي- حفظه الله تعالى- فقد أعانني في طريقي وأرشدني في عملي وخلفني في أهلي.

وأخيراً أسأل الله تعالى أن يجعل كلّ أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتنا يوم القيمة.

مير أكبر شاه عبد الهادي

المقدمة

أهمية البحث

سبب اختيار الموضوع

الدراسات السابقة

منهجي في البحث

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعدُ!

فإنّ خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، من اهتدى بهما فهو المهتد، ومن ابتغ الهدى في غيرهما أضلّه الله، وإنّ من نعم الله تعالى علي هذه الأمة حفظ كتابه وسنة نبيّه. أما كتاب الله تعالى فقد تولّى حفظ بنفسه، وأمّا سنّة نبيه فهيّأ لها حفّاظاً اعتنوا بحفظها من الضياع، كما وفّق لها نقّاداً اهتمّوا بنقدها نقداً علمياً لمعرفة صحيحها من سقيمها حتى لا يدخل فيها ما ليس منه ولا ينسب إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم ما لم يقله أو لم يفعله.

وينقسم النقد الحديثي الذي استخدمه المحدثون إلى قسمين رئيسين:

الأول: علم الجرح والتعديل الذي يتعلق بالقدح الظاهر في السند أو المتن.

الثاني: علم العلل الذي يتعلق بالقدح الخفي.

وعلم العلل من أدقّ العلوم وأصعبها، لأنّ معرفته تحتاج إلى جمع الطرق وتعيين موضع الاختلاف أو التفرّد، ثمّ ينظر في دفع الاختلاف وفي قبول التفرّد أو ردّه، وقد أفرد المحدّثون في هذا المجال كتباً ومصنفات، وقد تنوّعت مناهج هذه المصنفات: منها:

١. طريقة المسائل المتفرّقة والمعارف غير المبوّبة: وذلك بأن يجيب إمام من أئمة هذه الصنعة على أسئلة تلاميذه، ثم ينشط واحد من هؤلاء التلاميذ، فيجمع هذه المسائل المنثورة المتفرقة في كتاب. مثل: التاريخ ليحيى بن معين رواية الدوري[١]، وسؤالات الآجري لأبي داود[٢].

٢. طريقة المسانيد أو المعاجم المعلّلة: وذلك بأن يصنّف علل الحديث على مسانيد الصحابة، ويذكر علّة كل حديث بعد الفراغ منه. وأهمها: العلل للدارقطني[٣]، والمسند الكبير لأبي بكر البزار، أو يذكر فيه عن كلّ شيخ بما له من الغرائب، وأهمها: المعجم الأوسط للطبراني[٤]

٣. طريقة الأبواب المعلّلة: أن يصنّف الحديث على الأبواب الفقهية، ثم تذكر علل كل باب أو كلّ حديث بعده، وأهمها: علل الحديث لابن أبي حاتم[٥].

١- طبع بتحقيق : د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي ، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢- طبع بتحقيق: محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣- طبع بتحقيق: د. محفوظ الرحمن، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٤- طبع بتحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٥- طبع بتحقيق: فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤. طريقة التراجم المعلّلة: فيها يعمد المصنف إلى الرواة فيذكرهم، ويذكر بعض العلل التي عرف بها المترجم. مثل: كتاب الضعفاء للعقيلي، والكامل لابن عدي[1].

٥. طريقة الكلام على الأحاديث المعللة في المصنفات الحديثية في ضمن الأحاديث: مثل: جامع الترمذي، وسنن النسائي.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال الأمور التالية:

أولاً: مكانة كتاب المسند للإمام البزار في علم العلل، فإنه يُعدُّ من أهمّ مؤلفات علم العلل، ومصدراً من مصادره الأصلية، وخاصّة في التعليل بالتفرد هو أشهر الكتب وأهمّها، ويوجد فيه من التعليلات ما لا يوجد في غيرها من كتب العلل ومصنفاته، وسمّي هذا الكتاب ب"المسند المعلّ"؛ لأنّه يكشف عن العلل الواردة في الأحاديث النبوية سواء كانت العلة خفية أو جلية.

ثانياً: إبراز منهجية الإمام البزار في تعليل الأحاديث وعمق نظره، ودقة أحكامه، ويظهر بجانب ذلك منهجية الأئمة الآخرين في التعليل يتجلّى منه صوابيّة القواعد التي ساروا عليها في تعليل الأحاديث، ويتّضح منه وحدة المنهج الحديثي؛ وإن اختلفت العبارات والألفاظ.

ثالثاً: أساسية مسئلة العلّة في علوم الحديث ومباحثه في تصحيح الحديث وتضعيفه، فهذه المسألة تحتلّ مكاناً كبيراً في مباحث علوم الحديث من ناحية التصحيح والتضعيف.

رابعاً: جوهرية قضية التفرّد في رواية الحديث، وأثر التفرد في قبول الحديث أو ردّه، فالتفرّد يعتبر أهمّ القرائن في تعليل الحديث.

سبب اختيار الموضوع:

١. ما سبق من أمور في أهمية البحث منها مكانة كتاب الإمام البزار في علم العلل واحتواؤه على الأحاديث المعلّلة التي تحتاج إلى الدراسة كي ينظر هل هي قادحة أم غير قادحة. كما أنه يحتاج أن يدرس هذه العلل بجمع طرقها من كتب العلل الأخرى كي يكشف هذه العلل.

٢. رغبتي في البحث في موضوع منهجية في علم الحديث؛ يفيدني الاطّلاع على منهج الأئمة النقّاد في علم الحديث، وخاصة في التعليل.

٣. اقتراح أساتذة قسم الحديث أن يُعرض هذا الموضوع على طلّاب الدكتوراه كمشروع علمي قياماً بخدمة هذا الجانب، ومن هنا قام الطلّاب بأخذ ما في حظّهم من هذا الكتاب. وكان في حظّي تحقيق الأحاديث (من مسند قرة بن إياس إلى مسند أبي رافع رضي الله عنهم).

---

١ - ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٨٠٥/٢، ومقدمة "شرح علل الترمذي" للدكتور همام عبد الرحيم ٣٨/١.

الدراسات السابقة حول الكتاب:

أهمّ ما خدم به مسند البزار في ثلاثة نواحي:

الأولى: جمع زوائد هذا الكتاب:

- قام بهذه الخدمة الحافظ الهيثمي حيث جمع زوائد هذا الكتاب على الكتب الستة، وسمّاه "كشف الأستار عن زوائد البزار"، ويقع في أربع مجلدات حقّقه العلامة حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- أدخل الحافظ الهيثمي هذا الكتاب ضمن "مجمع الزوائد" بجمع زوائد ستة كتب: مسانيد أحمد والبزار وأبي يعلى والمعاجم الثلاثة للطبراني: الكبير الصغير والأوسط على الكتب الستة.
- اختصر الحافظ ابن حجر "كشف الأستار" بحذف الأحاديث الموجودة في مسند الإمام أحمد، كما أنه زاد في الكلام على الأحاديث.

الثانية: تحقيق الكتاب:

بدأ تحقيق الكتاب الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، وحقّق الأجزاء من ١ إلى ٩، وقد توفّي قبل إتمامه، فأكمله الأستاذان: عادل بن سعد، فحقّق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧، وصبري عبد الخالق حقّق الجزء الأخير ١٨، والتحقيق بدأ ١٩٨٨م، وانتهى ٢٠٠٩م. والكتاب طبعته مكتبة العلوم والحكم في المدينة المنوّرة[1]. وبلغت عدد الأحاديث إلى ١٠٣٠٩.

ومما يلاحظ على هذا التحقيق أنه خُرّجت فيه الأحاديثُ بعزوها إلى من رواها في الكتب الحديثية الأخرى دون بيان درجتها من ناحية الإسناد فضلاً عن أن يكون متناولاً بيان العلة.

الثالثة: دراسات منهج الكتاب:

لقد قام عدد من الباحثين بعدد من الدراسات لمعرفة منهج البزار في هذا الكتاب العظيم، منها:

١. منهج التعليل عند البزار في مسنده:

قام الباحث زياد بن سليم العبّادي بهذه الدراسة في رسالته قدّمها لنيل درجة الدكتوراه في الحديث في جامعة اليرموك، وهدف الباحث دراسة أقوال البزار التي يوردها في تعليل الأحاديث، فقام بدراسة أقوال البزار دون دراسة هذه الأحاديث، وهي خدمة جليلة من ناحية تسهيل هذه الأقوال وإبراز منهج البزار الإجمالي في التعليل، ولكنّها دراسة منهج التعليل عند البزار من خلال أقواله في مسنده، والذي أقوم بها هي دراسة علل الأحاديث في كتابه.

٢. مصطلح "ليّن" عند الحافظ البزار:

١- منهج التعليل عند البزار في مسنده البحر الزخّار ص ٢٧، لزياد بن سليم، رسالة الدكتوراه المقدّمة في جامعة اليرموك.

قام الباحث إبراهيم بن حسن بهذه الدراسة في رسالته قدّمها لنيل درجة الماجستير في الحديث في جامعة أمّ القرى، وهي دراسة لعبارة الإمام البزار "ليّن" دراسة نظرية تطبيقية تهدف إلى معرفة مرتبة الرواة الذين وصفهم البزار بهذا الوصف.

٣. الأحاديث الحسان في مسند الحافظ البزار:

وهذه الدراسة قام بها الباحثان؛ د. حاكم المطيري ود. سعاد حمادى، وهو بحث نشر في حولية الجامعة الإسلامية العالمية إسلام أباد، العدد الخامس عشر والسادس عشر سنة ١٤٢٨- ٢٩هـ/ ٢٠٠٧-٠٨م، وجمع فيه الباحثان تسعين حديثاً التي وصفها البزار بالحسن الإسنادي، بهدف تفسير هذه العبارة وتحليلها للوقوف على معنى الحسن الإسنادي عنده.

لكنّ هذه دراسة عبارة "ليّن" فقط، دون تعرّض لعلل تلك الأحاديث.

أما دراسة هذا الكتاب من ناحية الأحاديث المعلّة فيه بكشف هذه العلل، ودراستها من الكتب الأخرى ما قام بها أحد فيما أعلم.

منهجي في البحث:

المنهج الذي سوف اختاره إن شاء الله في هذا البحث يتّضح من خلال الأمور التالية:

أولاً: تخريج الأحاديث: أقوم بتخريج الأحاديث حسب الخطوات التالية:

١. أعزو الحديث إلى مصادره الأصلية، فأذكر من روى الحديث بقولي : أخرجه فلان بمثله أو بلفظه، أو بنحوه أو بمعناه، بحسب ما يناسب النص الذي أورده البزار في مسنده، ويُقصد بالمصادر الأصلية تلك الكتب التي تُروى بالأسانيد من المؤلّف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهي ثلاثة أقسام؛ الأول: كتب الحديث من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم وغيرها من الأجزاء الحديثية، الثاني: كتب التراجم التي يُورد أصحابُها بعض الأحاديث التي أنكرت للراوي المترجم له، ككتاب الضعفاء للعقيلي، والكامل لابن عدي، الثالث: كتب التاريخ التي يعمد مصنفوها إلى إيراد الأحاديث بالأسانيد، مثل: الطبقات الكبرى لابن سعد، والمعرفة والتاريخ للفسوي، وتاريخ بغداد للخطيب.

٢. أذكر المصادر بترتيبها على حسب وفاة مؤلفيها المتقدّم فالمتقدّم، إلا إذا كان المتأخّر وفاة أكبر من المتقدّم، مثل الحارث بن أبي أسامة (١٨٦هـ- ٢٨٢ هـ) فقد تأخرت وفاته بعد وفات الأئمة البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي، لكن الحارث أكبر منهم سنّاً، بل من طبقة شيوخهم[1].

١- ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه (٢١٨/٨): ولد في سنة ست وثمانين ومائة، ومات سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

وكذلك يعقوب بن سفيان الفسوي صاحب المعرفة والتاريخ وفاته سنة سبع وسبعين ومائتين، لكنه أكبر سنّاً من الأئمة البخاري ومسلم وأبي داود، فقد ولد في حدود تسعين ومئتين[1].

٣. أحذف اسم الكتاب بعد ذكر مؤلّفه، إذا كان للمحدّث كتاب واحد مشهور، استغناءً بشهرته واحترازاً من التكرار، وأذكر رقم الجزء والصفحة، وأما إذا كان له أكثر من كتاب، وكلّها مشهورة، وليس كلّها في الحديث خاصة، بل بعضها في التراجم، أو بعضها تكون أجزاءاً، فأحذف اسم كتابه المشهور، وأذكر اسماء كتبه الأخرى، وأمّا إذا كان له أكثر من كتاب، وكلّها مشهورة، فأذكر اسم كلّ كتاب له، وهذه قائمة بأسماء الكتب التي التزم حذفها.

القائمة بأسماء الكتب:

١. الموطأ: مالك بن أنس الأصبحي، المتوفّى ١٧٩هـ.
٢. الآثار: يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف، المتوفّى ١٨٢هـ.
٣. الآثار: محمد بن الحسن الشيباني، المتوفّى ١٨٩هـ.
٤. المسند: سليمان بن داود الطيالسي، المتوفّى ٢٠٤هـ.
٥. المصنف: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المتوفّى ٢١١هـ.
٦. المسند: عبد الله بن الزبير الحميدي، المتوفّى ٢١٩هـ.
٧. الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله، المتوفّى ٢٣٠هـ.
٨. المصنف: أبوبكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، المتوفّى ٢٣٥هـ.
٩. المسند: إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي، المتوفّى ٢٣٧هـ.
١٠. المسند: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، المتوفّى ٢٤١هـ.
١١. المسند: عبد بن حميد أبو محمد، المتوفّى ٢٤٩هـ.
١٢. السنن: عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي، المتوفّى ٢٥٥هـ.
١٣. المسند: الحارث بن أبي أسامة، المتوفّى ٢٨٢هـ.
١٤. المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي، المتوفّى ٢٧٧هـ.
١٥. الصحيح: محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفّى ٢٥٦هـ.
١٦. الصحيح: مسلم بن الحجاج القشيري، المتوفّى ٢٦١هـ.
١٧. السنن: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفّى ٢٧٥هـ.
١٨. السنن: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، المتوفّى ٢٧٩هـ.
١٩. السنن: محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، المتوفّى ٢٧٣هـ.

١- يراجع: سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٨٠، ١٨٣.

٢٠. الآحاد والمثاني: ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو الشيباني، المتوفى ٢٨٧هـ.
٢١. المسند: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، المتوفى ٢٩٢هـ.
٢٢. السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى ٣٠٣هـ.
٢٣. السنن المجتبى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، المتوفى ٣٠٣هـ.
٢٤. المسند: أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، المتوفى ٣٠٧هـ.
٢٥. المسند: أبو بكر محمد بن هارون الروياني، المتوفى ٣٠٧هـ.
٢٦. المنتقى: عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري، المتوفى ٣٠٧هـ.
٢٧. تهذيب الآثار: محمد بن جرير أبو جعفر الطبري، المتوفى ٣١٠هـ.
٢٨. الصحيح: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى٣١١هـ.
٢٩. المسند: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، المتوفى ٣١٦هـ.
٣٠. معجم الصحابة: أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، المتوفى ٣١٧هـ.
٣١. شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، المتوفى ٣٢١هـ.
٣٢. المعجم: ابن الأعرابي أبو سعيد أحمد بن محمد، المتوفى ٣٤٠هـ.
٣٣. المعجم: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع، المتوفى ٣٥١هـ.
٣٤. الصحيح: محمد بن حبان التميمي البستي، المتوفى ٣٥٤هـ.
٣٥. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، المتوفى ٣٦٠هـ.
٣٦. الكامل: عبد الله بن عدي أبو أحمد الجرجاني، المتوفى ٣٦٥هـ.
٣٧. السنن: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، المتوفى ٣٨٥هـ.
٣٨. المستدرك: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، المتوفى ٤٠٥هـ.
٣٩. تاريخ بغداد: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، المتوفى ٤٦٣ هـ.
٤٠. شرح السنة: أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، المتوفى ٥١٦هـ.
٤١. السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن البيهقي، المتوفى ٤٥٨هـ.
٤٢. تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، المتوفى ٥٧١هـ.

ثانيا: منهجي في دراسة العلة:

المنهج الذي أسير عليه في دراسة العلة يتّضح من الأمور التالية:

أ. تحديد المدار وترجمته: وهو الراوي الذي تلتقي فيه الطرق؛ لأنه هو الأساس في العلّة والمؤثّر في الحكم، فأذكر مرتبته عدالة وجرحاً في ضوء أقوال أئمة الجرح والتعديل.

ب. تحديد نوعية العلّة بالاختلاف أو بالتفرد؛ فإذا كان العلة بالاختلاف أعرّف الرواة المختلِفين جرحاً وعدالة، وأذكر القول الراجح في دفعه، وأما إذا كانت العلة بالتفرد، فأنظر هل هو محتمل؟ أم غير محتمل؟ وأترجم للراوي المتفرّد جرحاً وعدالة مع ذكر طبقته[1]، وأذكر القرينة أو القرائن التي تجعل التفرّد محتملاً أو غير محتمل، ولا أترجم للصحابة، لأنّ التراجم أوردتها للتعريف جرحـاً وعدالـة، وعدالة الصحابة ثابتة بالإجماع.

ثالثاً: المنهج في الحواشي والتوثيق :

١. وثّقت أقوال الأئمة النقاد في علم العلل، وكذلك أقوال الأئمة في الجرح والتعديل.

٢. لم أعرّف بالأعلام إلاّ إذا استشهدت بقول أحد أو رجّحت قوله من بين الأقوال الأخرى.

٣. عند الإحالة إلى المصادر غير الحديثية أصدّر باسم الكتاب ثم المؤلف ثم الجزء والصفحة.

٤. عندما أنقل الكلام بتصرف أو أختصره أو أرجع إلى أكثر من مصدر أحيل بقول: ينظر أو انظر.

خطة البحث:

خطة البحث مشتملة على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة.

أما المقدمة فتشتمل على ما يأتي:

- أهمية الموضوع
- سبب اختيار الموضوع
- الدراسات السابقة
- منهجي في البحث

والتمهيد يشتمل على الأمور التالية:

- ترجمة الإمام البزار بالإيجاز
- وصف الكتاب وترتيبه
- أهمية الكتاب ومزيته
- منهج الإمام البزار في مسنده

الباب الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في اتصال الإسناد

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوصل والإرسال

١- اعتمدت تقسيم الحافظ ابن حجر في الطبقات كما هي في مقدمة تقريب التهذيب ص ٨.

المبحث الثاني : الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الاتصال والانقطاع

المبحث الثالث : الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوقف والرفع

المبحث الرابع: الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإسقاط راوٍ من السند

المبحث الخامس: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في تسمية راوٍ مبهم

الفصل الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الصحابي بالآخر

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد دون الصحابي

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإدخال راوٍ في السند

المبحث الرابع : الأحاديث المعلولة بالاختلاف وفي تعليله نظر

الفصل الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في المتن

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالإدراج في المتن

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختصار في المتن

الباب الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد

ويشتمل على الفصلين:

الفصل الأول : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة.

ويشتمل على ثمانية مباحث:

المبحث الأول : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة بالحديث المشهور

المبحث الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة بكون المتفرّد عنه من المشهورين

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة لاستمراره في طبقات متأخرة

المبحث الرابع : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة بجرح الراوي

المبحث الخامس : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة بنَدرة الإسناد

المبحث السادس : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة لكونها مشتملة بكلام منكر

المبحث السابع : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة بالانقطاع أو الإرسال الخفي

المبحث الثامن : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهي معلولة لإبهام الراوي أو الجهالة

الفصل الثاني : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد، وهي صحيحة.

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكونه في الطبقات المتقدمة

المبحث الثاني : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرِّد معروفاً بالعدالة

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرّد من أهل الاختصاص بشيخه

المبحث الرابع : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

المبحث الخامس : الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد

المبحث السادس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لرواية أهل العلم

الباب الثالث: الأحاديث التي سكت عنها الإمام البزار

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول : الأحاديث التي سكت عنها، وهي معلولة بالاختلاف

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في اتصال الإسناد

المبحث الثاني : الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في إبدال الإسناد

المبحث الثالث: الأحاديث التي سكت عنها وفيها الاختلاف في المتن

الفصل الثاني : الأحاديث التي سكت عنها وهي معلولة بالتفرد

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول : الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة بالحديث المشهور

المبحث الثاني : الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة بكون المتفرّد عنه من المشهورين

المبحث الثالث: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة لاستمراره في طبقات متأخرة

المبحث الرابع : الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة بجرح الراوي

المبحث الخامس : الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهي معلولة لجهالة الراوي

الفصل الثالث: الأحاديث التي سكت عنها، وهي صحيحة

ويشتمل على أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل لكون التفرد في الطبقات المتقدمة

المبحث الثاني: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

المبحث الثالث: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد

المبحث الرابع: الأحاديث التي سكت عنها وفيها التفرد وهو محتمل لرواية أهل العلم

الخاتمة: أهمّ ما أتوصل إليه من النتائج

ملخّص هذه النتائج أنّ عدد الأحاديث التي قمت بدراستها ثمان وثمانون وخمسمائة حديث، وعددها بدون المكرر إثنان وستون وأربعمائة حديث، والتي ذكر فيها علة الاختلاف ستّ وخمسون حديثاً، والتي

ذكر فيها علة التفرد ثمانية وثلاثون ومئتا حديث، وإثنان ومائة حديث التفرد فيها قادح، وستبع وثلاثون ومائة حديث التفرد فيها غير قادح.

والأحاديث التي سكت عنها البزار ستّ وستون ومائة حديث، منها ثمان وثلاثون حديثاً معلولة بالاختلاف، وستّ وخمسون حديثاً معلولة بالتفرد، وإثنان وسبعون حديثاً صحيحة.

فعدد الأحاديث المعلولة بالاختلاف أربع وتسعون حديثاً، والمعلولة بالتفرد وهو قادح ثمان وخمسون ومائة حديث، والتي فيها التفرد وهو غير قادح تسع ومئتا حديث.

التمهيد

أولاً: ترجمة الإمام البزار رحمه الله بالإيجاز

ثانياً: وصف الكتاب وترتيبه

ثالثاً: أهمية الكتاب ومزيته

رابعاً: منهج الحافظ البزار في مسنده

أولا: ترجمة الحافظ البزار رحمه الله بالإيجاز

ترجمة الحافظ البزار رحمه الله بالإيجاز:

اسمه ونسبه: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البصري المعروف بالبزّار.

مولده: قال الذهبي: ولد سنة نيف عشرة ومئتين"[1].

وسمع: محمد بن المثنى العنزي وهدبة بن خالد، وعبد الأعلى بن حماد، وأحمد بن عبدة الضبي، ومحمد بن العلاء الهمداني، وعمرو بن علي الفلاس، وأحمد بن المقدام العجلي، وغيرهم.

وحدّث عنه: عبد الباقي بن قانع، ومحمد بن العباس بن نجيح، وأبو القاسم الطبراني، وأبو الشيخ الأصفهاني، وأحمد بن إبراهيم بن يوسف الضرير، وأحمد بن جعفر السمسار، وغيرهم[2].

ثناء العلماء عليه:

قال أبو الشيخ الأصفهاني رحمه الله[3]، عن البزار: "وكان أحد حفاظ الدنيا رأساً فيه، حكي أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد فبركوا بين يديه فكتبوا عنه"[4].

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله، عنه: "وكان ثقة حافظاً صنّف المسند وتكلّم على الأحاديث وبين عللها"[5].

وقال الذهبي رحمه الله، عنه: "الشيخ، الإمام، الحافظ الكبير صاحب المسند الكبير، الذي تكلّم على أسانيده"[6].

أقوال من تكلّم فيه:

قال أبو الشيخ الأصفهاني رحمه الله: "وغرائب حديثه وما يتفرّد به كثير"[7].

وقال أبو أحمد الحاكم والدارقطني رحمهما الله: "يخطىء في الإسناد والمتن"[8].

قلتُ: ما قاله أبو الشيخ فليس فيه إشكال؛ لأنّ مسند البزار كتاب معلّ، وأغلب تعليلاته بالتفرد، فإيراد البزار هذه الغرائب للتعليل.

١- سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣/٥٥٥.

٢- نفس المرجع ١٣/٥٥٥.

٣- هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المتوفى: ٣٦٩هـ، حافظ أصبهان صنّف التفسير والكتب الكثيرة في الأحكام وغير ذلك. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/١٠٥، شذرات الذهب لابن العماد ٣/٦٩.

٤- طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني ٣/٣٨٦، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٥- تاريخ بغداد للخطيب ٤/٣٣٤.

٦- سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣/٥٥٤.

٧- طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ الأصبهاني ٣/٣٨٦.

٨- لسان الميزان لابن حجر ١/٢٣٧.

وأما كلام أبو أحمد الحاكم والدارقطني، فالجواب عنه أنّ مثل البزار الذي يحدّث تلاميذه من حفظه لابدّ أن تحصل له أخطاء مهما كان حافظاً[1].

وفاته:

روى الخطيب بسنده عن ابن قانع[2] قال: "مات بالرملة سنة إحدى وتسعين ومائتين"[3].

وروى الخطيب بسنده عن ابن سعيد[4] قال: "توفّي بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومائتين[5].

ويتضح من هذا أنّ وفاته كانت بالرملة في فلسطين، واختلف في سنة وفاته، ولكنّه اختلاف يسير، فالفرق بينهما سنة واحدة.

١- ينظر: منهج التعليل عند البزار في مسنده البحر الزخّار ص ٢٧.

٢- هو عبد الباقي بن قانع أبو الحسين الحافظ. انظر: ميزان الاعتدال للذهبي ٢٣٨/٤.

٣- تاريخ بغداد للخطيب ٣٣٤/٤.

٤- هو أبو سعيد بن يونس الحافظ الإمام الثبت عبد الرحمن بن أحمد بن الإمام يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري. صاحب تاريخ مصر. انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٧٢.

٥- تاريخ بغداد للخطيب ٣٣٤/٤.

ثانياً: وصف الكتاب وترتيبه

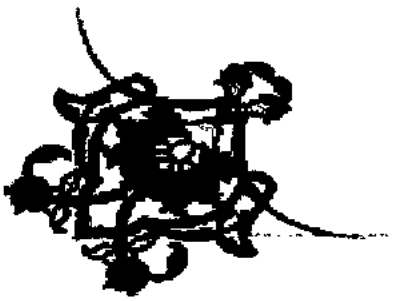
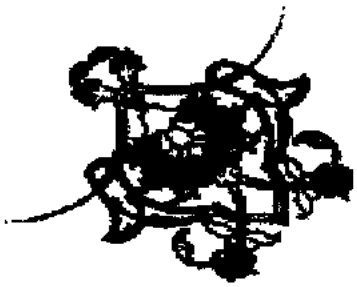

ثانياً: وصف الكتاب وترتيبه:

الكتاب مشهور باسم "مسند البزار"، وسمّاه الهيثمي[1]: البحر الزخار، وسمّاه الكتاني[2]: "البحر الزاخر".

وقد رتّبه المؤلّف على مسانيد الصحابة رضي الله عنهم، فذكر أولاً مسانيد الخلفاء الأربعة، ثمّ بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثمّ مسانيد أهل البيت وبني هاشم، ثمّ سائر الصحابة.

ورتّب الأحاديث على الرواة عن الصحابة، فرتّب أحاديث أبي بكر رضي الله عنه، فأورد: ما روى عثمان بن عفان، عن أبي بكر رضي الله عنهما، ثمّ ما روى علي بن أبي طالب، عن أبي بكر رضي الله عنهما، وما روى عبد الله بن مسعود، عن أبي بكر رضي الله عنهما، وهكذا أحاديث سائر الصحابة رضي الله عنهم.

إذا كان الصحابي من المكثرين، فرتّب أحاديثه على الرواة عمن رواه عن الصحابي، أو على الرواة عمن رواه عن الرواة عن الصحابي، فرتّب أحاديث عمر رضي الله عنه مثلاً ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، وما رواه ابن عباس رضي الله عنهما وهكذا، ورتّب ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما، فأورد ما رواه سالم عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما، وما رواه نافع عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما، وما رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما[3].

١- كشف الستار ١/٥.

٢- الرسالة المستطرفة ص ٥١.

٣- ينظر: مقدمة مسند البزار ١/٣١- ٣٦، للدكتور محفوظ الرحمن زين الله، ومنهج التعليل عند البزار في مسنده البحر الزخّار ص ٣١- ٣٣، لرياد بن سليم.

ثالثاً: أهمية الكتاب ومزيته

ثالثاً: أهمية الكتاب ومزيته:

يُعدُّ كتاب مسند البزار من أهمّ مؤلفات علم العلل، وقد حوى الكتاب أكثر من تسعة آلاف حديث. وسمّي هذا الكتاب ب"المسند المعلّ" لأنه يكشف عن العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

قال الحافظ ابن كثير: "ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد"[1].

وقال الخطيب رحمه الله عن البزار: "وكان ثقة حافظاً صنّف المسند وتكلّم على الأحاديث وبيّن عللها"[2].

وقال عنه السمعاني رحمه الله: "صنّف المسند وتكلّم على الأحاديث وبيّن عللها"[3].

وتتضح بهذا أهمية هذا الكتاب وأنه من أهمّ المؤلفات في علم العلل.

وأما مزية هذا الكتاب فتتجلّى من خلال أمرين اثنين:

الأول: وجود زوائد فيه على الكتب الستة، وقد جمعها الحافظ الهيثمي في كتاب سمّاه "كشف الأستار عن زوائد البزار"، فعدد الأحاديث فيه ثمانية وتسعون وستمائة وثلاثة آلاف حديث (٣٦٩٨) (٤).

وأدخل هذا الكتاب ضمن "مجمع الزوائد" حيث جمع زوائد ستة كتب: مسانيد أحمد، والبزار، وأبي يعلى، والمعاجم الثلاثة للطبراني: الكبير، والصغير، والأوسط على الكتب الستة كما تقدّم.

الثاني: اهتمام البزار بالتفرد اهتماماً كبيراً، حتّى يشعر المطّلع على مسنده أن هذا النوع من العلّة سبب رئيس في تاليفه للمسند، ولهذا؛ فقد أخذ الأحاديثُ المعللة بالتفرد النصيبَ الأغلب من كتابه، ويوجد فيه من التعليلات ما لا يُوجد في غيره من كتب العلل ومصنفاته كما أشرنا إليه في قول الحافظ ابن كثير السابق، وخاصّة في التعليل بالتفرد، فهو أشهر الكتب الذي يهتمّ بالتعليل بالتفرد، وهو كتاب فريد في نوعه، لا مثيل له في هذا الموضوع، وتبعه تلميذه الطبراني على منواله في كتابيه المعجم الأوسط والمعجم الصغير.

١- اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٦٤.

٢- تاريخ بغداد للخطيب ٤/٣٣٤.

٣- الأنساب للسمعاني ٢/١٩٥.

٤- ويقع في أربع مجلدات بتحقيق العلامة حبيب الرحمن الأعظمي طبع مؤسسة الرسالة، بيروت.

رابعاً: منهج الحافظ البزار في مسنده

رابعاً: منهج الحافظ البزار في مسنده:

- أورد البزار الأحاديث في كتابه مسندة، إلا في بعض الأحيان إذا ورد في أثناء الكلام أو لبيان أنه ترك الحديث لعلة كذا، فيذكر الحديث بإسناد، ثمّ يُتبعه بأسانيد أخرى، ويُشير إلى بيان فروق المتن بألفاظ: بمثله أو بنحوه.
- يذكر البزار بإثر الحديث كلامه في التعليل سواء كان بالاختلاف أو بالتفرّد، وبعد ذكر التفرد يُشير إلى احتماله أو عدم احتماله بالمتابعات والشواهد وغيرها من القرائن.
- ينفي البزار علمه حيث يحكم على الحديث بالتفرّد، فيقول: لا نعلمه يُروى عن فلان إلا من هذا الوجه، أو لا نعلمه رواه عن فلان إلا فلان.
- لم يذكر البزار تعريف العلّة صراحة، وإنما ذكر لفظ العلّة من خلال تعليلاته الأحاديث، ولذلك لا بدّ لمعرفة مفهوم العلة عند البزار من استقراء استخداماته للفظ العلّة، ويستخدم لفظ العلة للعلل الظاهرة مثل: جرح الراوي وجهالته والانقطاع، والعلل الخفية مثل: الإرسال الخفي ونفي السماع وغيرها.
- أحياناً يورد الحديث ويسكت عنه، وهذه الأحاديث مظِنّة العلة، وتحتاج إلى الدراسة، فهي إما أن تكون معلولة بالاختلاف، أو معلولة بالتفرّد، أو يكون فيها التفرد، ويكون محتملاً.
- أحياناً يورد الحديث ويُتبعه بسند آخر، وذلك لأغراض متعدّدة؛ كأن يكون أحد الطريقين محفوظاً والآخر معلولاً، أو يكون متابعاً لآخر، أو يكون أحدها دليلاً لتعليل الآخر.
- إذا كان الحديث مروياً من عدة طرق من الصحابة، أو كان مشهوراً عن الصحابي أو بعد طبقة التابعين، فيكتفي البزار بإيراده من أعلى طرقه، إلا أن يزيد أحد فيه فيكتب من أجل الزيادة[1].
- أحياناً يذكر في الحديث التفرد، ويشير إلى احتماله لكون الراوي المتفرّد من أهل العدالة والضبط[2].
- أحياناً يذكر في الحديث التفرد، ويشير إلى المتابعات أو الشواهد[3].
- أحياناً يذكر في الحديث التفرد، والراوي المتفرّد به لا يكون في الدرجة العليا من الثقة، كأن يكون صدوقاً أو لا بأس به، أو يكون ثقة لكنه اختلط، ويشير البزار إلى احتماله لأن أهل العلم من المحدثين كأمثال يحيى القطان ووكيع وشعبة وغيرهم، يحتملون عنه الحديث الذي تفرّد به[4].

١- انظر: الحديث رقم ٢١٧، و٢٤٣، و٣٤٣٠، و٣٥١٧، و٣٦١١، و٣٧٠٧، و٥٤٣٧، و٥٤٤٠، و٦٨٣٤.

٢- انظر: الحديث رقم ٣٦، و ١٠١٣، و ٤١١٨، ٤٨٨٩، ٩٥٢٨.

٣- انظر: الحديث رقم ٣٤٥٦، و ٣٤٦٤، و ٣٥٣٢، و ٣٥٣٤، و ٣٦٠٣، و ٣٦٢٠، و ٣٦٢٣، و ٣٦٤٧.

٤- انظر: الحديث رقم ٥٠٧، و ٣٣٠٦، و ٣٣١٠، و ٣٤٠٠، و ٣٥١٥، و ٣٥٨٥، و ٣٦٢٩، و ٣٦٧٨.

□ إذا كان الحديث مروياً من عدة طرق، وزاد فيه أحد الرواة على الآخرين، فيورده، ويتكلم عليه هل تقبل زيادته[١]، أو لا تقبل[٢].

□ إذا كان الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي من غير وجه بألفاظ مختلفة، فيذكر كلّ حديث منها في موضعه بلفظه[٣].

□ إذا كان الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي من غير وجه، فيذكر كلّ حديث منها في موضعه بلفظه، إذا كان أحدها صحيحاً[٤]، أو أصحّ إسناداً[٥]، أو أحسن إسناداً[٦]، أو كان في أحدها التفرد[٧].

□ أحياناً يشير إلى صحة الحديث أو حسنه، فيقول: مثلا: لا نعلمه يروى من وجه صحيح إلا عن فلان[٨]. ويقول: وهذا الحديث إسناده حسن[٩].

□ أحياناً يتكلم في الرواة جرحاً وتعديلاً، ولا ينقل أقوال العلماء الآخرين إلا قليلاً، ففي التعديل يستخدم حافظ، أو ثقة، أو ليس به بأس، ولا بأس به، وكلمة صدوق لم يستخدمها إلاّ ثلاثة مرّات، وفي الحكم على الرواة يستخدم الألفاظ اللينة والعبارات اللطيفة مثل: ليس بالقوي أو لين الحديث[١٠].

□ أحياناً يشير إلى أحاديث يتركها؛ لأنها مراسيل أو ليس لها أسانيد أصلاً، أو ليست لها أسانيد مرضية، أو هي مناكير[١١].

١- انظر: الحديث رقم ٢، و ١٣، و ٣٦٧٤، و ٤١٧٢، و ٤١٩٠، و ٤٩٤٢، و ٥٠٠٧.

٢- انظر: الحديث رقم ١٣٣٧، و١٨٥٤، و٣٠٥٩، ٣٣٧٣، ٤٠٧٩، و ٤٠٨٠، و ٤١٨١، و ٥٠٥٥.

٣- انظر: الحديث رقم ٢٠٧، و ٤٩٠٧، و ٤٩٥٣، و ٥٠١٩، و ٥٠٩٥، و ٥٢٠٦، و ٥٢٩١، و ٦٥٢٣.

٤- انظر: الحديث رقم ٥٥٠، و ٥٨٧.

٥- انظر: الحديث رقم ١٠٦، و ٥٠٩٥، و ٨٠٧٩.

٦- انظر: الحديث رقم ٧١٤، و ١٠٠٠، و ١٠٦٧.

٧- انظر: الحديث رقم ٢٧١، ١٠٩١.

٨- انظر: الحديث رقم ٣٣٥٤، و ٢٧٨٩، و ٥٠٣٨، و ٦٤٨٠، ٩٥٤٤.

٩- انظر: الحديث رقم ٢٢٨، ٢٨١، ٣٠٠، ٥٠٠، ٢٣١٤، ٢٧٩٣، ٣٥١٥، ٣٥٣٠، ٣٥٥٦، ٣٥٨٢.

١٠- ينظر: مقدمة مسند البزار ١/٣١- ٣٦، للدكتور محفوظ الرحمن زين الله، ومنهج التعليل عند البزار في مسنده البحر الزخّار ص ٣١- ٣٣، لزياد بن سليم.

١١- مسند البزار ١/١٥٧.

الباب الأول

الأحاديث المعلولة بالاختلاف

ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول:

التمهيد يشتمل على معنى العلة وأنواعها

الفصل الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في اتصال الإسناد

الفصل الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد

الفصل الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في المتن

التمهيد

معنى العلة

أنواع العلة

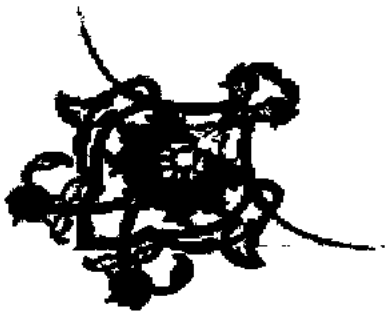
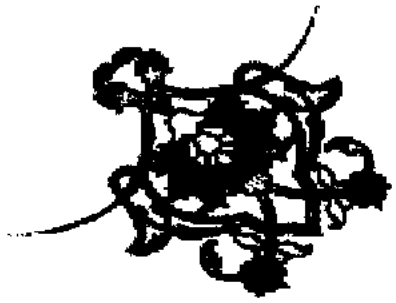

إنّ علم علل الحديث يعدّ من أجلّ أنواع علم الحديث، وأهمّ فنّ من فنونه؛ ولذلك اهتمّ علماء الحديث بالحديث النبوي عموماً، وبيان علل الأحاديث من حيث الخصوص؛ لأنّ بمعرفة العلل يعرف كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غيره، وصحيح الحديث من ضعيفه، وصوابه من خطئه.

قال ابن الصلاح رحمه الله: "اعلم: أنّ معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأشرفها"[1].

العلة لغة:

العلة من عَلّه يعُلّه و يعِلّه، أي: من باب نصَر وضرَب، إذا سقاه السقية الثانية، ويتعدّى بنفسه، ويقال: علّت الإبل تَعِلّ و تَعُلّ إذا شربت الشَّربة الثانية. فمعنى عَلّه سقاه مرة بعد أخرى[2].

العلة في الاصطلاح:

ترِدُ كلمة عِلّة عند المحدثين على معنيين:

المعنى الأوّل: معنى عام ويُراد به الأسباب التي تقدح في صحة الحديث، وعلى ما لا يقدح في صحة الحديث، وعلى ما كانت ظاهرة، وعلى ما كانت خفية[3].

قال ابن الصلاح رحمه الله: "اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح"[4].

وما قاله ابن الصلاح ظاهر ففي كتاب العلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للدارقطني، والكتب التي تهتمّ بالتعليل بالتفرد مثل مسند البزار والمعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني وغيرها من الكتب أمثلة كثيرة تدلّ على ما قال، وكذلك في تطبيقات الأئمة المتقدمين، فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل، بحيث تشمل ما قاله ابن الصلاح، والمعنى الخاص الآتي الذكر.

المعنى الثاني: معنى خاص، ذكره ابن الصلاح في تعريفه للحديث المعلول بقوله: "هو الحديث الذي اطّلع

---

١ - علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٧، عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢ - انظر: الصحاح للجوهري، مادة علل، ١٧٧٣/٥، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ولسان العرب لابن منظور الإفريقي ٤٧١/١١، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣ - انظر: شرح موقظة الذهبي للشريف حاتم بن عارف العوني، ص ١٣٩، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي.

٤- علوم الحديث لابن الصلاح ص ٨٤.

فيه على علة تقدحُ في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها" [1]

وكذا ذكره ابن حجر رحمه الله بقوله: "هو حديث ظاهره السلامة اطّلع فيه بعد التفتيش على قادح"[2].
وهذا المعنى هو مراد من تكلّم عن أهمية العلل، وهو المعنى الذي يتكلّم عنه من كتب في علوم الحديث، وقد أشار الحاكم في كتابه إلى هذا المعنى [3].

أولاً: أنواع العلة باعتبار محلّها: العلة باعتبار محلّها نوعان[4]: علة الإسناد وعلة المتن.

النوع الأوّل: علة الإسناد، وعلل الأسانيد يتنوّع أنواعاً:

الأول: تعارض الوصل والإرسال.

الثاني: تعارض الرفع والوقف.

الثالث: تعارض الاتصال والانقطاع.

الرابع: إبدال الإسناد كلّه أو بعضه.

الخامس: نفي السماع وثبوته.

النوع الثاني: علة المتن، وعلل المتن يتنوّع أنواعاً، منها:

الأول: الإدراج في المتن، وهو أن يقع في المتن كلام ليس منه؛ كإدخال الموقوف في المرفوع أو نحوه.

الثاني: اختصار المتن، وهو أن يرد الحديث بلفظين متقاربين في المعنى؛ أحدهما مختصر والآخر مطوّل.

الثالث: تغيير المعنى، وهو أن يرد الحديث بلفظين مختلفين في المعنى، ويتعذّر ردّ إحداهما إلى الأخرى بتفسير المبهم وتبين المجمل أو بتقييد الإطلاق أو بتخصيص العام.

والعلة تكون بالاختلاف أو بالتفرد، والاختلاف أن يروي الراوي الحديث مخالفاً لما رواه الآخر، وأهمّ الكتب التي اهتمّ بهذا النوع من العلة العلل للدارقطني و"علل الحديث" لابن أبي حاتم.
والتفرّد أن يروي الراوي حديثاً لا يشاركه فيه غيره. ويسمّى ذلك الحديث فرداً أو غريباً. وهذا النوع اهتمّ به اهتماماً كبيراً البزارُ في مسنده والطبراني في المعجم الأوسط والمعجم الصغير.
قال الخطيب البغدادي رحمه الله:"وقد يعبّر عن مثل ما ذكرناه آنفاً بأنه غريب، وأكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره إما في إسناده أو في متنه"[1].

---

١ - نفس المرجع ص ٣٦.

٢- فتح الباقي على ألفية العراقي ١/٢٦٣، أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣- معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١٠٧.

٤- قال ابن الصلاح في علوم الحديث ص ١٨٨: "ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث، وقد تقع في متنه".

TH 19879

وسيأتي الكلام عن التفرد وأنواعه وحكمه في الباب الثاني من هذا البحث إن شاء الله.

عدم تاثير الاختلاف في صحة الحديث في بعض الأحيان:

قد لا يكون الاختلاف مؤثّراً في صحة الحديث؛ لأنّ مجرد الاختلاف لا يلزم منه القدح ؛ إذ الاختلاف على نوعين:

أ- اختلاف تنوّع: وهو ما كانت المخالفةُ لا تقتضي المنافاة، ولا تقتضي إبطال أحد القولين للآخر، فيكون كلُّ وجه للآخر نوعاً لا ضداً.

ب ــ اختلاف التضاد: وهو ما كان أحد الوجوه المختلفة ينافي الأخرى.

وإذا وقع اختلاف التضاد فلا يخلو؛

إما أن يمكن الجمع، فإن أمكن فلا إشكال، وإن لم يمكن فالترجيح، فإن لم يمكن الترجيح اضطرب الحديث. فتعليل الحديث مع إمكان الجمع أو الترجيح من أجل مجرد الاختلاف غير قادح؛ إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف[٢].

ويمكن أن يستدلّ على ذلك من خلال اختلاف الحفّاظ مع بعضهم البعض، فإنّ مثل هذا الاختلاف قد لا يؤثّر، ويمكن دفعه بإحدى القرائن الترجيحية[٣].

ثانياً: أنواع العلة باعتبار تأثيرها:

العلة بحسب تأثيرها على قسمين:

القسم الأول: علة قادحة: وهي العلة التي يُضعّف الحديث من أجلها.

القسم الثاني: علة غير قادحة: وهي العلة التي لا يُضعّف بها الحديث.

قال ابن الصلاح: "ثم ما يقع في الإسناد قد يقدح في صحة الإسناد والمتن جميعاً، وقد يقدح في صحة الإسناد خاصة من غير قدح في صحة المتن"[٤].

أقسام العلة باعتبار مكانها: يقسّم العلة باعتبار قدحها إلى ما يلي:

العلة تكون أحياناً في الإسناد، وتكون أحياناً في المتن، فإذا وقعت العلة في الإسناد؛ فإما تقدح في السند فقط أو فيه وفي المتن أو لا تقدح مطلقاً، وهكذا إذا وقعت العلة في المتن ، فعلى هذا يكون للعلة خمسة أقسام نشير إليها فيما يأتي:

١- انظر: الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي ١٢٦/٢، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٢- انظر: المقترب في بيان المضطرب ص ٧٩، ٨٠، لأحمد بن عمر بازمول، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٣- انظر: الأحاديث رقم ٣، ١٣، و٢٠، ٢٧.

٤- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٨٨.

١- تقع العلة في الإسناد ولا تقدح مطلقاً.

كاختلاف الحافظين، مثل أن يسمّي أحدهما في الإسناد ثقة، ويبدلّه الآخر بثقة آخر، أو يقول أحدهما: عن رجل، ويقول الآخر: عن فلان، فيسمّي ذلك المبهم[١]، فهذا لا يضرّ في صحة الحديث[٢].

٢- تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن[٣].

كأن يتفرد الراوي بالحديث بإسناد، ويكون متن الحديث معروفاً[٤].

٣- تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن معاً[٥].

كأن يوجد في الحديث إرسال أو وقف، أو إبدال راو ضعيف براو ثقة أو وقع فيه اضطراب.

٤- تقع العلة في المتن ولا تقدح فيه ولا في الإسناد.

كاختلاف في العبارات والألفاظ المترادفة، بحيث لا يغيّر المعنى المقصود، ولا يزيد فيه شيئاً، وكذا التفاوت في سياق الحديث بالتقديم والتأخير، وأمكن الجمع ردّ الجميع إلى معنى واحد، فإن القدح ينتفي عنهما.

٥- تقع العلة في المتن وتقدح فيه دون الإسناد[٦].

مثلاً: إن كان الحديث قد رواه الثبت بإسناد ووقفه أو أرسله ورفقاؤه الأثبات يخالفونه، فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات، فإنّ الواحد قد يغلط، وهنا ترجّح ظهور غلطه فلا يعلّ الحديث بذلك.

١- انظر: الأحاديث رقم ٢٤، ٣٧٩٦،

٢- انظر: الموقظة للذهبي ص ٥٢، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٣- انظر: الأحاديث رقم ٣٧٤٥، ٣٧٦٨،

٤- انظر: الأحاديث رقم ٦٢، ٧٢، ٨٠، ٨٧، ٩٠،

٥- انظر: الأحاديث رقم ٣٤٤٣،

٦- انظر: الأحاديث ٥٤، و٥٥.

الفصل الأول

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في اتصال الإسناد

ويشتمل على خمسة مباحث، وفيه أربعة وعشرون حديثاً، والمكررة أحد وعشرون حديثاً:

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوصل والإرسال

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الاتصال والانقطاع

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوقف والرفع

المبحث الرابع: الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإسقاط راو من السن

المبحث الخامس: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في تسمية راو مبهم

المبحث الأول
الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوصل والإرسال

وفيه سبعة أحاديث، وهي:

الأول: حديث معاوية بن قرة عن أبيه في قصة رجل أعرس بامرأة أبيه وضرب عنقه.

الثاني: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً مكفوف البصر.

الثالث: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه فيمن دعي إلى حاكم من حكّام المسلمين.

الرابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في أكل الدجّال الطعام.

الخامس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قتل رجل من هزيل رجلاً من خزاعة في الجاهلية.

السادس: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لا قود إلا بالسيف.

السابع: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في كفارة المجلس.

التمهيد:

الإرسال هو رفع التابعي إلى رسول الله على الله عليه وسلم. وهذا هو المشهور عند أهل الحديث كما ذكر ابن الصلاح وابن دقيق العيد والعراقي وغيرهم[1].

واختلف أهل العلم إذا وصل الحديث بعض الرواة وأرسله آخر، هل الحكم لمن وصل أو أرسل أو للأكثر أو للأحفظ؟ على أربعة أقوال، فقيل: الحكم للإرسال، وقيل: الحكم لمن وصل، وقيل: الحكم في ذلك للأكثر. وقيل: الحكم في ذلك للأحفظ من وصل أو إرسال[2]

والصحيح الذي قرّره المحققون من العلماء أنّ أئمة الحديث لم يكونوا يلتزمون طريقاً واحداً في الترجيح، بل كانوا يرجّحون ما تدل القرائن على ترجيحه[3].

ويلاحظ من خلال كلام البزار في التعليل، أنه يرجّح عند التعارض بين الوصل والإرسال بصورة صريحة، وهذا قليل، لكنه في أحايين كثيرة يقتصر على ذكر الخلاف دون تصريح، ويفهم من سياق كلامه ترجيحه إحدى الروايات على الأخرى بقرائن أشهرها قرينة الأكثرية والأحفظية[4].

---

١ – انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم، ص٢٥، وفتح المغيث للسخاوي، ١/١٣١، ونزهة النظر لابن حجر ص٤١، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٢ – انظر: الكفاية في علم الرواية للخطيب، ٥٥٠، وعلوم الحديث لابن الصلاح، ٤٤، ٤٥، وفتح المغيث للسخاوي، ١/١٧٣– ١٧٥.

٣ – انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ١/١٠٠، توضيح الأفكار للأمير الصنعاني ١/٣١١، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٤– انظر: منهج التعليل عند البزار في مسنده البحر الزخّار ص ١٠٦، لزياد بن سليم.

(١) - (٣٣١٥) - قال البزار: أخبرنا عبد الله بن الوضّاح الكوفيّ، قال: أخبرنا عَبْدُ اللهِ بْنُ إدريس، عَنْ خَالِدِ بْنِ أبي كريمة، عَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم، بعَثَ إلى رَجُلٍ أعْرَسَ بامْرَأةِ أبيهِ أوْ تَزَوّجَ امْرَأةَ أبيه، فأمَرَ أنْ يُضْرَبَ عُنُقُهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن معاوية بن قرة عن أبيه إلا خالد بن أبي كريمة، ولا عن خالد إلا ابن إدريس، ولا نعلم رواه عن ابن إدريس إلا يوسف بن منازل وعبد الله بن الوضاح، وغيرهما يحدّث به عن ابن إدريس عن خالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة مرسلاً" [١]

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي (٤/٢٩٥)، وابن ماجه (٢/٨٦٩)، والروياني (٢/١٢٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/١٥٠)، والبيهقي في السنن (٦/٢٩٥)، من طريق يوسف بن منازل، وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٦/٤٥٦)، والدارقطني (٣/٢٠٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣/١٢٠)، من طريق عبد الله بن وضاح، وأخرجه الدارقطني (٣/٢٠٠)، من طريق سلمة بن حفص.

ثلاثتهم (يوسف بن منازل وعبد الله بن وضاح وسلمة بن حفص) عن عبد الله بن إدريس عن خالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه موصولاً[٢].

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٤) من طريق يوسف بن بهلول عن ابن إدريس مرسلاً. وعزاه المزي في تحفة الأشراف (١٠/١١٠)، إلى إسحاق بن إبراهيم عن عبد الله بن إدريس مرسلاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث ذكر فيه البزار التفرّد والاختلاف، وانفرد به خالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة رضي الله عنه، وتفرد عبد الله بن إدريس[٣]، عن خالد.

١- مسند البزار ٨/٢٥٢، تحقيق: د. محفوظ الرحمن، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢- وقال أبو نعيم في معرفة الصحابة ١/٢٩٢: "أخرج بعض المتأخرين هذا الحديث من حديث أبي مسعود عن يوسف بن المنازل عن ابن إدريس عن خالد عن معاوية بن قرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أباه جدّ معاوية إلى رجل أعرس بامرأة أبيه، وجعل ترجمة لإياس بن رئاب المزني جدّ معاوية بن قرة، وهو إياس بن هلال بن رئاب، ورواه سلمة بن حفص عن ابن إدريس كرواية عبد الله بن الوضاح، وذكرُ جدّه في هذا الحديث غير متابع عليه، وهو وهم"

٣- وعبد الله بن إدريس أبو محمد الكوفي ثقة ثبت من التاسعة، روى له الجماعة. تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣/٣٧٠، تحقيق : د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/٣٨٩، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/٩، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ/١٩٥٢ م، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤٧٧.

وخالد بن أبي كريمة الأصبهاني أبو عبد الرحمن الإسكاف صدوق يخطئ ويرسل، روى له النسائي وابن ماجه[1].

قال الطبري: قالوا: "لا يعرف له مخرج إلا من حديث خالد بن أبي كريمة ، ومثل خالد بن أبي كريمة لا يحتجّ به في الدين"[2].

وقال الدارقطني: "تفرد به عبد الله بن إدريس عن خالد بن أبي كريمة عن معاوية"[3].

رأي الباحث:

تفرد به عبد الله بن إدريس، وهو من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة محتمل إذا كان من الحفاظ، فلو كان في الحديث تفرّد ابن إدريس فقط لكفانا هو وحده، وكان محتملاً، إلا أنه تفرّد به شيخه خالد بن أبي كريمة أيضاً، وهو من الطبقة الصغرى من التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل إذا كان من الثقات، وخالد بن أبي كريمة صدوق إلا أنه يخطئ ويرسل، وقد اختلف فيه عنه، فيمكن نسبة الخطأ إليه، ويمكن القول بأن الاختلاف الواقع في هذا الحديث وصلاً وإرسالاً هو من قبل خالد بن أبي كريمة.

الاختلاف عن عبد الله بن إدريس:

هذا الحديث مداره على عبد الله بن إدريس، واختلف عنه، فروي من وجهين:

الوجه الأول: يوسف بن منازل[4] وعبد الله بن وضاح[1]، وسلمة بن حفص[2]، عن عبد الله بن إدريس عن خالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه موصولاً.

١- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٠١/١، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٦١/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٤٩/٣، تهذيب الكمال للمزي ١٥٦/٨، تحقيق. د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٦٢/١، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٢- تهذيب الآثار للطبري ٤٥٧/٦، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة

٣- أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي ٢٦٥/٤، تحقيق: محمود محمد حسن نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٤- ويقال: بن المبارك ثقة. ينظر. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣١/٩، كتاب الثقات لابن حبان ٢٨٠/٩، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م. الكاشف للذهبي ٤٠١/٢، وقال المزي في تهذيب الكمال ٤٦١/٣٢، وتبعه ابن حجر في تهذيب التهذيب ٣٧٣/١١، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال: يغرب، وبعد مراجعة قول ابن حبان فيه اتضح بأنّ ابن حبان لم يقل: يغرب في بن مبارك، بل قاله في يوسف بن يعقوب أبي يعقوب الكوفي

الوجه الثاني: يوسف بن بهلول [٣]، عن ابن إدريس عن خالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة مرسلاً.
وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي ثقة إمام روى عنه الجماعة سوى ابن ماجة[٤].
قال ابن منده: "هذا غريب من هذا الوجه"، ونقل قول يحيى بن معين: "هذا صحيح، كان ابن إدريس أسنده لقوم وأرسله لآخرين"[٥].

رأي الباحث في دفع الاختلاف:

بعد النظر في كلا الوجهين ومراتب الرواة عن ابن إدريس لا يمكن أن يقال بترجيح أحد الطريقين على الأخرى. فقد رواه في كليهما غير واحد؛ أما الثاني فرواه إثنان من الثقات، وأما الأول فهو وإن لم يروه من الثقات إلا يوسف ولكن تابعه عبد الله بن وضاح.
ونلاحظ من كلام البزار أنه ذكر الاختلاف وصلاً وإرسالاً دون ترجيح أحدهما بالآخر، ويظهر منه أن راويه وهو ابن إدريس رواه مرة موصولاً ومرة مرسلاً.
ويتضح مما تقدم من الدراسة أن الاختلاف في هذا الحديث من قبل خالد بن أبي كريمة وانفرد برواية الحديث، وهو مدار الحديث، وعلم من أقوال العماء أن له أخطاء، فلذلك يمكن القول بنسبة الخطأ إليه، والله أعلم.

١- عبد الله بن وضاح الكوفي مقبول. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٢/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٣٦٣/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٤٤/١.

٢- وسلمة بن حفص أبو بكر السعدي متهم بالوضع. ينظر: المجروحين ٣٣٩/١، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ، ميزان الاعتدال للذهبي ٢٦٩/٣، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد معوض، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

٣- ويوسف بن بهلول الكوفي ثقة. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٢٧٨/٩، تاريخ بغداد للخطيب ٢٩٨/١٤، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢ م، تهذيب الكمال للمزي ٤١٥/٣٢

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٠٩/٢، تهذيب الكمال للمزي ٢٧٣/٢- ٢٨٨، تذكرة الحفاظ ١٧/٢.

٥- أسد الغابة للجزري ٩٧/١.

(٢) - (٣٤٢٥، ٣٤٢٦، ٣٤٢٧) - قال البزار: أخبرنا إبراهيمُ بنُ المُستَمِرّ العَرُوقِيُّ، قالَ: أخبرنا الصَّلْتُ بنُ مُحَمَّدٍ أبو هَمَّامٍ الخَارَكِيُّ قالَ: أخبرنا سُفْيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرو بنِ دِينارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: انْطَلِقُوا بِنَا إِلَى بَنِي وَاقِفٍ، نَزُورُ البَصِيرَ رَجُلٌ كَانَ مَكْفُوفَ البَصَرِ.

أخبرنا أحمدُ ابنُ عَبْدَةَ، قالَ: أنبأنا سُفْيانُ ابنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرو بنِ دِينارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ أبيهِ، وَخَالَفَهُ حُسَيْنٌ الجُعْفِيُّ، فَرَوَاهُ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرو بنِ دِينارٍ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهُ قالَ: «انْطَلِقُوا بِنَا إِلَى وَاقِفٍ» ، هَكَذَا قالَ حُسَيْنٌ.

أخبرنا يُوسُفُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَابِقٍ، قالَ: أخبرنا حُسَيْنُ بنُ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرو بنِ دِينارٍ، عَنْ جَابِرٍ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً وصله عن جبير بن مطعم إلا أبو همام، - وكان ثقة - عن ابن عيينة، وقد خالف أبو همام غيرَه، وخولف في إسناده، وإنما ذكرنا هذا الحديث على اختلاف إسناده واضطرابه، لأنا لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه متصل غير هذا، فذكرناه، وبينا ما فيه من العلة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٤/٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٩٦/٤) والبيهقي في السنن (٢٠٠/١٠)، من طريق محمد بن يونس الجمال عن سفيان بن عيينة به موصولاً.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٣١٧/٩) من طريق إبراهيم بن بشار عن ابن عيينة به موصولاً.

وأخرجه ابن وهب في الجامع في الحديث (٣٥٤/١)، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٣٦/٦) من طريق ابن أبي عمر.

كلاهما (ابن وهب وابن أبي عمر) عن سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير مرسلاً.

وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٦٨٩/٢)، والبيهقي في السنن (٢٠٠/١٠) من طريق حسين بن على الجعفي عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

---

١ - مسند البزار ٣٥١/٨.

الحديث مداره على ابن عيينة، واختلف عنه، وروي من ثلاثة أوجه ؛

الأول: أبو همام وغيره عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير عن أبيه موصولاً.

الثاني: غير واحد عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير مرسلاً.

الثالث: حسين الجعفي عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه.

والوجه الأول رواه عن ابن عيينة أبو همام[١] وإبراهيم بن بشار[٢] ومحمد بن يونس الجمال[٣].

وقال البيهقي بعد رواية الحديث من طريق محمد بن يونس: "كذا أتى به موصولاً، والصحيح عن سفيان عن عمرو عن محمد بن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً" [٤].

والوجه الثاني رواه عبد الله بن وهب[٥] وأحمد بن عبدة[٦] وابن أبي عمر[٧] وغيرهم[٨] عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير مرسلاً.

والوجه الثالث رواه حسين الجعفي[٩] عن سفيان بن عيينة عن عمرو عن جابر رضي الله عنه.

١- وأبو همام الصنعاني محمد بن محمد البصري صدوق روى له البخاري والنسائي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٤١/٤، كتاب الثقات لابن حبان ٣٢٤/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٤٠/١.

٢- أبو إسحاق الرمادي صدوق له أوهام. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٢٧٧/١، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨٩/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ١٤٨/١، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ، الكامل لابن عدي ٤٣١/١

٣- ضعيف واتهمه محمد بن الجهم، ينظر: الكامل لابن عدي ٥٣٧/٧، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ميزان الاعتدال للذهبي ٣٧٧/٦.

٤- السنن الكبرى للبيهقي ٢٠٠/١٠، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

٥- وعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري ثقة ، روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤١٢/٤، معرفة الثقات للعجلي ٦٥/٢، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، الطبقات الكبرى لابن سعد ٥١٨/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨٩/٥. تقريب التهذيب لابن حجر ٥٤٥/١

٦- وأحمد بن عبدة الضبي أبو عبد الله البصري ثقة، روى عنه الجماعة سوى البخاري. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦٢/٢، تهذيب الكمال للمزي ٣٩٧/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٤١/١.

٧- ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني صدوق لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة روى له الجماعة سوى البخاري وأبو داود. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٤/٨، كتاب الثقات لابن حبان ٩٨/٩، تهذيب الكمال للمزي ٦٣٩/٢٦.

٨- وقال الخطيب في تاريخه ٤٣٠/٧: "رواه كذلك عن ابن عيينة مرسلاً عبد الجبار بن العلاء وأبو عبد الله بن المخرومي"

٩- والحسين بن علي بن الوليد الجعفي الكوفي ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٦/٣، معرفة الثقات للعجلي ٣٠٢/١، كتاب الثقات لابن حبان ١٨٤/٨، تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٠٨/٢.

وأعلّه ابن عدي بقوله: "وهذا ينفرد به حسين الجعفي عن ابن عيينة بهذا الإسناد"[1].

وأعله البزار بالاختلاف في إسناده واضطرابه.

وقال أبو نعيم: "أرسله أصحاب ابن عيينة عن نافع بن جبير، ولم يقل عن أبيه إلا محمد بن يونس الجمال"[2].

وقال الدارقطني: "وهو معروف برواية حسين الجعفي عن ابن عيينة، وقال إبراهيم بن بشار ومحمد بن يونس الجمال عن ابن عيينة عن عمرو عن محمد بن جبير عن أبيه، والمحفوظ عن محمد بن جبير فقط"[3].

وقال الدارقطني: ...."ورواه أحمد بن حنبل والحميدي وأبو مسلم المستملي عن ابن عيينة عن عمرو عن محمد بن جبير مرسلاً، وهو أشبه بالصواب" [4].

وقال البيهقي: "والصحيح عن سفيان عن عمرو عن محمد بن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً. وقال: ورواه ابن أبي عمر فذكره مرسلاً، وهو الصواب"[5]

تعقيب قول البزار: وقول البزار: "لا نعلم أحداً وصله عن جبير بن مطعم إلا أبو همام" متعقّب بما رواه إبراهيم بن بشار ومحمد بن يونس الجمال كما في التخريج.

القول الراجح في دفع الاختلاف: بعد النظر في كلا الوجهين يمكن أن يرجح الوجه المرسل، لأن رواته أوثق، وحسين الجعفي رواه عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه، وخالف حسين الجعفي أصحاب ابن عيينة الآخرين حيث رووه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن جبير مرسلاً، وقد رجّح أبو نعيم والدارقطني والبيهقي الطريق المرسل، والبزّار أعله بالاختلاف في إسناده واضطرابه.

١- الكامل لابن عدي ٦/٢٨٠.

٢- معرفة الصحابة لأبي نعيم ٤/٢٠٩٦، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨ م.

٣- تاريخ بغداد للخطيب ٧/٤٣٠

٤- العلل للدارقطني ١٣/٤١٧، تحقيق: د. محفوظ الرحمن، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م

٥- السنن الكبرى للبيهقي ١٠/٢٠٠.

(٣) - (٣٥٧٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّقَطِيُّ قَالَ: نَا رَجُلٌ، قَدْ سَمَّاهُ ذَهَبَ عَنِّي اسْمُهُ، قَالَ: نَا رَوْحُ بْنُ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ دُعِيَ إِلَى حَاكِمٍ مِنْ حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ فَلَمْ يَأْتِهِ فَهُوَ ظَالِمٌ أَوْ قَالَ: لَا حَقَّ لَهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي عليه الصلاة والسلام متصل الإسناد إلا من هذا الوجه، عن عمران بن حصين، وقد رواه غير واحد، عن الحسن مرسلاً، وأسنده روح بن عطاء، عن أبيه، وروح "ليّن الحديث"، وعطاء "مشهور" بصري روى عنه خالد الحذاء وشعبة وغيرهما"[١]

تخريج الحديث:

الحديث موصولاً لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه أبو داود في المراسيل (٢٨٤/١) ومن طريقه البيهقي في السنن ((١٤٠/١) والدارقطني في سننه (٢١٤/٤) من طريق جعفر بن حيان أبي الأشهب، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢٦٢٣/٨) من طريق مبارك.

كلاهما (جعفر بن حيان ومبارك) عن الحسن مرسلاً.

دراسة علة الحديث :

الحديث رواه الحسن البصري، واختلف عنه، فروي من وجهين؛

الأول: أسنده روح بن عطاء[٢]، عن أبيه[٣]، عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

الثاني: غير واحد، منهم جعفر بن حيان[٤]، ومبارك بن فضالة[٥]عن الحسن غير واحد مرسلاً.

١- مسند البزار ٥٠/٩.

٢- وروح بن عطاء ضعيف. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٠٠/٤، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٢/٣.

٣- وعطاء بن أبي ميمونة البصري ثقة رمي بالقدر، روى له الجماعة إلا الترمذي. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٥١/٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٤٥/٧، الجرح والتعديل ٣٣٧/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٧٦/١

٤- وجعفر بن حيان السعدي أبو الأشهب ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٧٦/٢، تهذيب الكمال للمزي ٢٥/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١٦١/١

٥- ومبارك بن فضالة البصري صدوق ورمي بالتدليس، [د ت ق]. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٨٣/٤، سؤالات أبي عبيد الآجري ص ٢٨١، تحقيق: محمد علي العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنوّرة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، الجرح والتعديل ٣٣٨/٨، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٩، علل أحمد رواية المروزي ص ٧٥، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، تهذيب الكمال للمزي ١٨٠/٢٧.

ونقل القرطبي قول ابن العربي: "وهذا حديث باطل. أما قوله: "فهو ظالم"، فكلام صحيح. وأما قولـه: "فلا حق له"، فلا يصحّ" [1].

وتعقبه الشوكاني بقوله: "أما كون الحديث مرسلاً فظاهر، وأما دعوى كونه باطلاً فمحتاجة إلى برهان، فقد أخرجه ثلاثة من أئمة الحديث عبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم كما ذكرنا، ويبعد كل البعد أن يتفق عليهم ما هو باطل"[2].

وأعله ابن كثير بقوله: "وهذا حديث غريب، وهو مرسل"[3].

القول الراجح في دفع الاختلاف: بعد النظر في أحوال الرواة المختلفين عن الحسن يكون الوجـه الثاني هو الراجح؛ لأنّ رواته أكثر عدداً وأوثق، فقد رواه عن الحسن غير واحد، منهم جعفر بن حيان، وهو ثقة، ومبارك بن فضالة صدوق يدلس، وانتفت تهمة تدليسه بمتابعة جعفر بن حيان، وخـالفهم في الوجه الأول روح بن عطاء، وهو ليّن الحديث، وروايته مخالف للأكثر عدداً وأوثق، فتعتـبر منكـرة، وأعلّ البزار الوجه الموصول بتفرد روح بن عطاء، وذكر تليينه، وأشار إلى ترجيح الوجه المرسل بقوله: وقد رواه غير واحد عن الحسن مرسلاً، والله أعلم.

١- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤/٨٥، تحقيق: هشام سمير، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م

٢- فتح القدير للشوكاني ٤/٧١.

٣- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦/٧٥، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

(٤) - (٣٥٧٤، ٣٥٧٥) - قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الأَزْدِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ، قَالَا: نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: نَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَقَدْ أَكَلَ الدَّجَّالُ الطَّعَامَ وَمَشَى فِي الأَسْوَاقِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ قَالَ: نَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه أحسن من هذا الوجه على أنه قد اختلف فيه عن علي بن زيد، عن ابن عيينة فقال جماعة: عن ابن عيينة، عن علي، عن الحسن بن عمران، وقال غير واحد من أصحاب ابن عيينة: عن علي، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، وأحسب ابن عيينة هكذا حدّث به مرة، ومرة حدّث به هكذا، وقال حماد بن سلمة: عن علي بن زيد، عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يذكر عمران ولا عبد الله بن مغفل"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي (٣٦٨/٢) وأحمد (٤٤٤/٤) عن علي بن عبد الله المديني، وابن الجنيد في سؤالاته (٣٢٥/١) عن أبي موسى الهروي، والطبراني في الكبير (١٥٥/١٨) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي.

ثلاثتهم (علي بن المديني وأبو موسى الهروي وإبراهيم بن بشار) عن سفيان بن عيينة به موصولاً.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٢٠/٨) من طريق محمد بن عباد المكي نا سفيان بن عيينة عن ابن جدعان عن الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

وأخرجه أبو يعلى كما في الاتحاف (١٣٧/٨) وابن الجنيد في سؤالاته (٣٢٥/١) عن إسحاق بن أبي إسرائيل ثنا سفيان به.

دراسة علة الحديث :

الحديث مداره على علي بن زيد بن جدعان، واضطرب عليه، ورواه ابن عيينة، واختلف عنه، فروي من ثلاثة وجوه:

الأول: علي بن عبد الله المديني وأبو موسى الهروي وإبراهيم بن بشار الرمادي عن سفيان بن عيينة عن علي بن زيد عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه موصولاً.

الثاني: محمد بن عباد عن ابن عيينة عن ابن جدعان عن الحسن عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

الثالث: حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن الحسن مرسلاً.

١- مسند البزار ٥١/٩

وعلي بن زيد بن جدعان التيمي البصري ضعّفه جمهور الأئمة، روى له مسلم والأربعة[1].

وقال الطبراني بعد روايته من طريق محمد بن عباد: "هكذا رواه محمد بن عباد عن سفيان قال: عن ابن مغفل، ورواه الحميدي وعلي بن المديني وغيرهم عن سفيان عن علي بن زيد عن الحسن عن عمران بن حصين" [2].

ومحمد بن عباد بن الزبرقان المكي صدوق، روى له الجماعة سوى أبي داود[3].

قلت: تابع محمدَ بن عباد عن سفيان إسحاقُ بن أبي إسرائيل[4].

قال ابن الجنيد سألت ابن معين: "فإنّ حماد بن سلمة يقول: عن علي بن زيد، عن الحسن، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فأيّما الصحيح؟ قال: ما أدري، قلت: أما سبق إلى قلبك أن الحديث حديث حماد؟ قال: ما أدري، إنّ علي بن زيد لم يكن بالحافظ"[5].

وأبي الباحث: مدار الحديث على علي بن زيد بن جدعان، وضعفه جمهور الأئمة، وجاء ضعفه من جهة سوء حفظه وكثرة أوهامه، وهو من المختلطين، نصّ على اختلاطه غير واحد من الأئمة، فهذا الاضطراب من قبله، ولذلك توقّف عن الترجيح فيه يحيى بن معين، والله أعلم.

١- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٤١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٥٢/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨٦/٦، ١٨٧، معرفة الثقات للعجلي ١٥٤/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٩٤/١.

٢- المعجم الأوسط للطبراني ١٢٠/٨، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.

٣- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٠٩/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٩٠/٩، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢١٧/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٩١/٢.

٤- وإسحاق بن أبي إسرائيل أبو يعقوب المروزي صدوق في نفسه وتكلّم فيه لوقفه في القرآن روى له أبو داود والنسائي. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٠٢، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ، سؤالات ابن الجنيد ص ٣٣١، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٩/١.

٥- سؤالات ابن الجنيد ص ٣٢٥، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

(٥) - (٣٥٩٣، ٣٥٩٤) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نَا أَبُو قُتَيْبَةَ قَالَ: نَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيْدِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الزِّيَادِيُّ، قَالَ: نَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: نَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُجَيْدٍ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُتِلَ رَجُلٌ مِنْ هُذَيْلٍ رَجُلًا مِنْ خُزَاعَةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ الْهُذَلِيُّ مُتَوَارِيًا فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ ظَهَرَ الْهُذَلِيُّ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ مِنْ خُزَاعَةَ فَذَبَحَهُ كَمَا تُذْبَحُ الشَّاةُ فَقَالَ: اقْتُلْهُ قَبْلَ النِّدَاءِ أَوْ بَعْدَ النِّدَاءِ فَقَالُوا: بَعْدَ النِّدَاءِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كُنْتُ قَاتِلًا مُؤْمِنًا بِكَافِرٍ لَقَتَلْتُهُ فَأَخْرِجُوا عَقْلَهُ فَأَخْرَجْنَا عَقْلَهُ، وَكَانَ أَوَّلَ عَقْلٍ فِي الْإِسْلَامِ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً أشدّ اتصالاً من هذا الطريق، فلذلك كتبناه، ويعقوب بن عبد الله بن نجيد هؤلاء أولاد عمران وإن لم يروا الحديث، فالحديث قد كان معروفاً مرسلاً، فأسندوه هؤلاء"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١١٠/١٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٣/١) من طريق يعقوب بن عبد الله بن نجيد به بنحوه مرفوعاً[٢].

وأخرجه البيهقي في السنن (٢٩/٨) من طريق مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس أحسبه قال: ومجاهد والحسن مرسلاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث من طريق الحسن وغيره معروف مرسلاً، ورواه يعقوب بن عبد الله بن نجيد عن أبيه عن عمران بن حصين رضي الله عنه موصولاً.

ومسلم بن خالد المكي الزنجي صدوق يهم روى له أبو داود وابن ماجه[٣]

١- مسند البزار ٦٦/٩، ٦٧.

٢- وفي رواية الطبري: يعقوب الطليقي، وعند الطبراني في رواية أبي داود: يعقوب بن محمد وكأنه يعقوب بن محمد، لأن عبد الله بن نجيد اسم ابنه يوسف، ومحمد بن نجيد اسم ابنه يعقوب.

٣- التاريخ الكبير للبخاري ٢٦٠/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨٣/٨، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٨، سؤالات ابن الجنيد ص ٤٧٩، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٦٠/٣، تهذيب الكمال للمزي ٢٧/ ٥١٢

وابن أبي حسين هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المكي ثقة، روى له الجماعة[1].

ويعقوب بن محمد بن نجيد الخزاعي روى عنه إثنان ولم يوثقه أحد، فهو مجهول الحال[2]

ومحمد بن نجيد بن عمران، لم يذكروا فيمن روى عنه غير ابنه، ولم يوثقه غير ابن حبان[3]

وعبد الله بن نجيد بن عمران، روى عنه إثنان ولم يوثقه غير ابن حبان، فهو مجهول الحال[4].

ونجيد بن عمران بن حصين، روى عنه إثنان ولم يوثقه غير ابن حبان، فهو مجهول الحال[5]

رأي الباحث:

يتضح من هذه الدراسة أن الحديث معلول بالإرسال، والطريق الموصول لم يروه غير أولاد عمران، وهم في عداد المجاهيل، والمعروف هو الطريق المرسل، ولذلك أعله البزار بالإرسال بقوله: فالحديث قد كان معروفاً مرسلاً، فأسندوه هؤلاء.

١- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٠١/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩٧/٥، تهذيب الكمال للمزي ٢٠٦/١٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٠٨/١.

٢- التاريخ الكبير للبخاري ٣٩٧/٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١٤/٩.

٣- التاريخ الكبير للبخاري ٢٥٣/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠٩/٨، كتاب الثقات لابن حبان ٤٢٣/٧.

٤- التاريخ الكبير للبخاري ٢١٥/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٥٤/٧، تهذيب الكمال للمزي ٢١٩/١٦.

٥- التاريخ الكبير للبخاري ١٣٣/٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٥٠/٨، كتاب الثقات لابن حبان ٤٨٥/٥.

(٦) - (٣٦٦٣) - قال البزار: حدَّثنا أبو زيد الأبُلِّيُّ، قال: نا الحرُّ بنُ مالِكٍ، قال: نا مُبارَكُ بْنُ فَضالَةَ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أبي بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: «لا قَوَدَ إلَّا بالسَّيْفِ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده بأحسن من هذا الإسناد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا نعلم أحداً قال عن أبي بكرة إلا الحر بن مالك، ولم يكن به بأس، وأحسبه أخطأ في هذا الحديث؛ لأنّ الناس يروونه عن الحسن مرسلاً"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه (٨٨٩/٢) من طريق الحر بن مالك عن مبارك بن فضالة به موصولاً.

وأخرجه ابن عدي (٣٦٦/٨) والدارقطني (١٠٥/٣) من طريق الوليد بن محمد ثنا المبارك به.

وأخرجه الدارقطني (١٠٦/٣) والبيهقي في السنن (٦٢/٨) من طريق موسى بن داود عن مبارك مرسلاً.

وأخرجه عبد الرزاق (٢٧٢/٩) من طريق عمرو بن عبيد، وابن أبي شيبة (٣٥٤/٩) وعبد الله بن أحمد في العلل (٤٣٨/١) من طريق أشعث، كلاهما (عمرو بن عبيد وأشعث) عن الحسن مرسلاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه مبارك بن فضالة، واختلف عنه، وروي من وجهين:

الأول: الحر بن مالك[2] عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه موصولاً.

الثاني: موسى بن داود[3] عن مبارك بن فضالة عن الحسن مرسلاً.

وطريق الوليد بن محمد غير محفوظ. قال ابن عدي في ترجمته: "وله ابن يقال له إبراهيم بن الوليد له عن أبيه بهذا الإسناد غير حديث منها المؤمن يأكل في مِعاً واحد، وكل هذه الأحاديث غير محفوظة"[4]

القول الراجح: يمكن أن يرجح الوجه المرسل؛ لأنه لم يروه موصولاً عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه إلا الحر بن مالك، ورواه موسى بن داود مرسلاً، وهو صدوق له أوهام، لكن رواه أشعث وعمرو بن عبيد مرسلاً أيضاً، والوجه الموصول غير محفوظ. وقد أعلّه البزّار، ورجّح الوجه المرسل.

١- مسند البزار ١١٦/٩.

٢- والحر بن مالك العنبري أبو سهل البصري صدوق ، روى له أبو داود وابن ماجه. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٧٨/٣، كتاب الثقات لابن حبان ٢١٢/٦، تهذيب الكمال للمزي ٥١٥/٥.

٣- وموسى بن داود الضبي صدوق وله أوهام، روى له أصحاب الكتب الستة إلا البخاري والترمذي. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٤٥/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤١/٨، معرفة الثقات للعجلي ٣٠٣/٢، تهذيب الكمال للمزي ٥٧/٢٩.

٤- الكامل لابن عدي ٣٦٦/٨.

(٧) - (٣٨٤٨) - قال البزار: حدّثنا مُحمّدُ بْنُ مَعْمَر، وَرجَاءُ بْنُ مُحمّدٍ، قالا: نَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، قالَ: نَا حَجّاجُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أبي هَاشِمٍ، عَنْ رُفَيْعٍ أبي العَالِيَةِ، عَنْ أبي بَرْزَةَ، رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، قالَ: كَانَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذَا جَلَسَ فَأَرَادَ أنْ يَقُومَ قالَ: «سُبْحَانَكَ اللّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أشْهَدُ أنْ لَا إلَهَ إلَّا أنْتَ أسْتَغْفِرُكَ وَأتُوبُ إلَيْكَ» قالُوا: يَا رَسُولَ اللّهِ إنَّكَ تَقُولُ كَلَامًا مَا كُنْتَ تَقُولُهُ فِيمَا خَلَا، فَقالَ: «هَذَا كَفّارَةُ مَا يَكُونُ فِي المَجْلِسِ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه روي عن أبي برزة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٦/١٠) وأحمد (٤٢٥/٤) والدارمي (٣٦٧/٢) وأبو داود (٤١٥/٤) والنسائي في الكبرى (١١٢/٦) والحاكم (٧٢١/١) من طريق حجاج بن دينار به.

وأخرجه النسائي في الكبرى (١١٣/٦) والطبراني في الصغير (٣٧٠/١) من طريق مقاتل بن حيان عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عن رافع بن خديج رضي الله عنه.

وأخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٣٢١) من طريق زياد بن حصين عن أبي العالية مرسلاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث اختلف فيه على أبي العالية، وروي من ثلاثة وجوه:

الأول: حجاج بن دينار[٢] عن أبي هاشم[٣]، عن أبي العالية عن أبي برزة رضي الله عنه.

الثاني: مقاتل بن حيان[٤]، عن الربيع بن أنس[٥]، عن أبي العالية عن رافع بن خديج رضي الله عنه.

الثالث: زياد بن حصين[١] عن أبي العالية مرسلاً.

١- مسند البزار ٣٠٥/٩.

٢- وحجاج بن دينار الواسطي لا بأس به من السابعة، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. ينظر تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٧٩/٤، معرفة الثقات للعجلي ٢٨٥/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٠/٣، جامع الترمذي ٣٧٨/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٢٦٠/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ١٨٨/١.

٣- وأبو هاشم الواسطي الرماني اسمه يحيى بن دينار ثقة ، روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٦٥/٢، معرفة الثقات للعجلي ٤٣٢/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤٠/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٨٢/٢.

٤- ومقاتل بن حيان أبو بسطام النبطي الخراز صدوق وأخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذّبه. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٧٣/٤، ميزان الاعتدال للذهبي ٥٠٣/٦، تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٣٢/٢٨.

٥- والربيع بن أنس البكري صدوق وله أوهام ، روى له الأربعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٥٤/٣، معرفة الثقات للعجلي ٣٥٠/١، كتاب الثقات لابن حبان ٢٢٨/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٩٣/١.

أعل الطبراني حديث مقاتل عن الربيع بن أنس عن أبي العالية، وقال: "لم يروه عن أبي العالية عن رافع إلا مقاتل، ولا عن مقاتل إلا أخوه مصعب تفرد به يونس بن محمد" [٢].

ورجّح الدارقطني الوجه المرسل بقوله: "والمرسل أصحّ. وقال محمد بن مروان العقيلي حدثنا هشام بن حسان عن حفصة عن أبي العالية قوله لم يجاوز به"[٣].

القول الراجح في دفع الاختلاف: بعد النظر في الاختلاف يمكن أن يرجّح الوجه المرسل، لأن راويه زياد بن الحصين وهو أوثق، والراوي في الوجه الأول أبو هاشم، وهو ثقة لكنّ الراوي عنه حجاج بن دينار، وهو لا بأس به، والوجه الثاني رواه الربيع بن أنس، وهو صدوق، والوجه الثالث زياد بن الحصين، وهو ثقة، وأعلّ البزّار الوجه الموصول بالتفرد، وهو كذلك، فقد تفرّد به حجاج بن دينار، وهو لا بأس به ومن طبقة أتباع التابعين، وخالفه من هو أوثق. والله أعلم.

١- زياد بن الحصين الحنطي أبو جهمة البصري ثقة، روى مسلم والنسائي وابن ماجه. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٣٧٢/١، سؤالات أبي داود لأحمد ص ٣٢٦، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ. كتاب الثقات لابن حبان ٣١٩/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٣١٩/٢١

٢- المعجم الصغير للطبراني ٣٧٠/١.

٣- العلل للدارقطني ٣١١/٦.

المبحث الثاني
الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الاتصال والانقطاع

وفيه أربعة أحاديث، وهي:

الأول: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي....

الثاني: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في انشقاق القمر في عهد رسول صلى الله عليه وسلم.

الثالث: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: أَيَّامُ التَّشْرِيقِ كُلُّهَا ذَبْحٌ.

الرابع: حديث رفاعة بن رافع رضي الله عنه في أيّ الكسب أطيب؟

(٨) - (٣٤١٤، ٣٤١٥، ٣٤١٦، ٣٤١٧) - قال البزار: أخبرنا إبراهيم بن زياد الصائغ، قال: أخبرنا عبد الله بن نمير، عن محمد بن إسحاق، وأكبر علمي أنه قال: عن عبد السلام، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخبرنا محمد بن منصور الطوسي، قال: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال محمد بن إسحاق: وحدثني عمرو بن أبي عمرو، عن أبي الحويرث، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها فأداها كما سمعها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه».

وأخبرنا يوسف بن موسى قال: أخبرنا يعلى بن عبيد قال: أخبرنا محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه، وزاد فيه: "ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مؤمن: إخلاص العمل لله، والنصيحة لولاة الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تكون من ورائه".

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي نحو كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه، ولفظ حديث جبير غير لفظ تلك الأحاديث، وإن كان مقارباً لألفاظها، وعبد السلام هذا أحسبه عبد السلام بن أبي الجنوب، وإن كان لم ينسبه، وهو لين الحديث، حدث عنه أبو ضمرة وأبو معشر، وحديث أبي الحويرث عن محمد بن جبير لا نعلم أحداً أسنده إلا ابن إسحاق عن عمرو بن أبي عمرو، ولا رواه عن ابن إسحاق إلا إبراهيم بن سعد، وقد رواه عن عمرو بن أبي عمرو الدراوردي، فقال: عن أبي الحويرث عن محمد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يقل: عن أبيه، ومحمد بن إسحاق أحفظ من الدراوردي، وأبو الحويرث اسمه عبد الرحمن بن معاوية"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه (١/٨٥)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/٢٨٤)، والطبراني في الكبير (٢/١٢٦)، من طريق عبد الله بن نمير عن محمد بن إسحاق عن عبد السلام عن الزهري به.

١- مسند البزار ٨/٣٤٤

وأخرجه أحمد (٨٢/٤)، وأبو يعلى (٣٣٥/١٣) من طريق إبراهيم بن سعد، وأحمد (٨٠/٤)، وابن ماجه (٨٥/١)، من طريق يعلى بن عبيد، والدارمي (٨٦/١)، والحاكم (١٦٢/١)، من طريق أحمد بن خالد، وابن ماجه (٨٥/١)، والحاكم (١٦٢/١)، من طريق سعيد بن يحيى، والطبراني في الكبير (١٢٦/٢) من طرق عيسى بن يونس وعبدة.

كلهم (إبراهيم بن سعد ويعلى بن عبيد وأحمد بن خالد وسعيد بن يحيى وعيسى بن يونس وعبدة) عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (٨٢/٤)، وأبو يعلى (٣٣٦/١٣) والحاكم (١٦٣/١)، من طريق إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق حدثني عمرو بن أبي عمرو عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه.

وأخرجه الدارمي (٨٦/١) من طريق إسماعيل بن جعفر ثنا عمرو بن أبي عمرو به.

وأخرجه (٨٠/٤)، وابن حبان في مقدمة المجروحين (٤/١، ٥) والحاكم (١٦٢/١) من طريق يعلى بن عبيد ثنا محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه بنحوه.

وأخرجه الدارمي (٨٦/١) من طريق إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٢٧/٢)، والحاكم (١٦٢/١) من طريق نعيم بن حماد عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

اختلف في الحديث عن ابن إسحاق؛ فروى جمع من الثقات واتفقوا على رواية هذا الحديث عن ابن إسحاق عن الزهري، وخالفهم عبد الله بن نمير وحده فقال: عن محمد بن إسحاق عن عبد السلام[1]، عن الزهري.

قال الحاكم: "قد اتفق هؤلاء الثقات على رواية هذا الحديث عن محمد بن إسحاق عن الزهري، وخالفهم عبد الله بن نمير وحده فقال: عن محمد بن إسحاق عن عبد السلام وهو ابن أبي الجنوب عن الزهري، وابن نمير ثقة، ثم نظرنا فوجدنا للزهري فيه متابعاً عن محمد بن جبير"[2].

قال العلائي: "والظاهر أن هذا مما دلّسه ابن إسحاق؛ فقد رواه عبد الله به نمير عن ابن إسحاق عن عبد السلام بن أبي الجنوب عن الزهري،...ولكن قد رواه الإمام أحمد في المسند ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن ابن إسحاق حدثني عمرو، فأخشى أن يكون نعيم بن حماد غلط على إبراهيم بن سعد

١- وعبد السلام بن أبي الجنوب البصري صعفه الأئمة لكثرة مناكيره . روى له ابن ماجة. ينظر. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٥/٦، المجروحين لابن حبان ١٥٠/٢، الكامل لابن عدي ٢٥/٧، تهذيب الكمال للمزي ٦٣/١٨.

٢- المستدرك للحاكم ١٦٢/١.

في الطريق الأولى عن الزهري، لا سيّما ونعيم قد ضعف وتكلّم فيه من جهة حفظه، فيكون اشتبه عليه رواية إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق عن عمرو بن أبي عمرو برواية ابن إسحاق المدلسة عن الزهري؛ فإن الحديث ليس محفوظاً عن الزهري إلا من هاتين الطريقتين، وإحداهما لا اعتبار بها من جهة عبد السلام بن أبي الجنوب، والأخرى شاذه لتفرد نعيم بن حماد بها، ولكن طريق ابن إسحاق عن عمرو بن أبي عمرو صحيحة لتصريحه فيها بالتحديث، فانتفت قمة تدليسه، وقد تابعه عليها إسماعيل بن جعفر المديني أحد الأثبات...، فصحّ الحديث بالطريقين"[1].

وحديث أبي الحويرث اختلف فيه، فرواه ابن إسحاق عن عمرو بن أبي عمرو عن أبي الحويرث عن محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه ، ورواه الدراوردي[2]، عن عمرو بن أبي عمرو عن أبي الحويرث عن محمد بن جبير مرسلاً.

وأبي الباحث: يتّضح من الدراسة أنّ طريق ابن إسحاق الذي صرّح فيه بالتحديث، وانتفت قمة تدليسه، وتابعه عليه إسماعيل بن جعفر إلا أنّ في طريقه عبد الرحمن بن الحويرث وضعفه الأئمة لسوء حفظه[3].

وطريق محمد بن إسحاق عن الزهري معلولة لتهمة تدليس ابن إسحاق، فقد رواه عبد الله به نمير عن ابن إسحاق عن عبد السلام عن الزهري، وعبد السلام متروك، فهذا الطريق لا اعتبار بها.

ورواه نعيم بن حماد المروزي عن إبراهيم بن سعد عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه، ونعيم تكلم فيه من جهة حفظه[4]، وانفرد بروايته، فهذا الطريق شاذّه لتفرد نعيم بن حماد بها.

وحديث أبي الحويرث ذكر فيه البزار الاختلاف على أبي الحويرث وصلاً وإرسالاً، ثمّ صرّح بترجيح الاتصال على الإرسال بقرينة الأحفظية، وقدّم الراوي الذي وصل الحديث على الراوي الذي أرسله، فقال: ومحمد بن إسحاق أحفظ من الدراوردي، والله أعلم.

١- جامع التحصيل ص٥٣، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٢- وعبد العزيز بن محمد الدراوردي صدوق وتكلّم فيه الأئمة من جهة حفظه، وكتابه أصحّ، روى له الجماعة والبخاري مقروناً. ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد ص ٢٢١. تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٧٤. الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٢٤/٥. الجرح والتعديل ٣٩٦/٥، معرفة الثقات للعجلي ٩٧/٢. تهذيب الكمال للمزي ٨٧/١٨- ١٩٤

٣- وعبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث ضعيف، روى له أبو داود وابن ماجه. ينظر. العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣١١/٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٢٥/٣، الجرح والتعديل ٢٨٤/٥. تهذيب الكمال للمزي ٤١٤/١٧

٤- ليس بالقوي ويخطئ كثيرا. روى له البخاري مقروناً وأبو داود والترمذي وابن ماجة. ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٧٩، معرفة الثقات للعجلي ٣١٦/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٦٤/٨، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٤١، تهذيب الكمال للمزي ٤٧٠/٢٩.

(٩) - (٢٤٣٥، ٢٤٣٦) - قال البزار: أخبرنا الحسن بن قزعة، قال: أخبرنا حصين بن نمير، عن حصين بن عبد الرحمن، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه قال: «انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرقة على هذا الجبل، وفرقة على هذا الجبل».

حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد قال: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله قال: أخبرنا أبو جعفر الرازي عن حصين عن جبير بن محمد بن جبير عن أبيه عن جده قال: انشق القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. فذكره نحوه.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن جبير بن مطعم من هذا الوجه الذي ذكرناه، وروي عن غير جبير بغير هذا اللفظ، وإنما ذكرناه لأنهم اختلفوا عن حصين، وقد تابع أبو جعفر الرازي إبراهيم بن طهمان على روايته وتوصيله"[1]

تخريج الحديث:

أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٩٥/٤) من طريق حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمن به.

وأخرجه أحمد (٨١/٤) والترمذي (٣٩٨/٥) وأبو بكر الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (ص ٥٦٤) من طريق سليمان بن كثير عن حصين به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣٢/٢) من طريق أبي جعفر الرازي، والحاكم (٥١٣/٢)، والبيهقي في الدلائل (١٤٩/٢)، من طريق هشيم، وفي (١٤٩/٢)، من طريق إبراهيم بن طهمان.

ثلاثتهم (أبو جعفر وهشيم وإبراهيم بن طهمان) عن حصين به.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على حصين بن عبد الرحمن، واختلف فيه عنه، فروي من وجهين:

الأول: سليمان بن كثير[2]، وحصين بن نمير عن حصين عن محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.

الثاني: هشيم وإبراهيم بن طهمان[3]، عن حصين عن جبير بن محمد عن أبيه عن جده رضي الله عنهم.

١- مسند البزار ٣٥٨/٨.

٢- وسليمان بن كثير العبدي البصري لا بأس به . روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ١٨٤/١، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٣٨/٤، معرفة الثقات للعجلي ٤٣٠/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٩٠/١.

٣- وإبراهيم بن طهمان الخراساني أبو سعيد ثقة وله غرائب. روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٥٤/٤. سؤالات أبي داود لأحمد ص ٤١، الجرح والتعديل ١٠٧/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٨/١.

وهشيم بن بشير ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال ترجمته برقم (٤٣) (٣٤٣٣، ٣٣٣٤)

وأبو جعفر الرازي عيسى بن أبي عيسى التميمي صدوق سيئ الحفظ ، روى له الأربعة[١].

قال الترمذي بعد إخراجه من طريق سليمان بن كثير: "وقد روى بعضهم هذا الحديث عن حصين عن جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده جبير بن مطعم نحوه"[٢].

وقال البيهقي: "أقام إسناده إبراهيم بن طهمان وهشيم وأبو كريب والمفضل بن يونس عن حصين"[٣].

القول الراجح في دفع الاختلاف: بعد النظر في كلا الوجهين يمكن أن يرجّح الوجه الثاني لأن رواته أكثر عدداً وأوثق، فقد رواه بهذا الوجه هشيم، وهو ثقة ثبت، وإبراهيم بن طهمان ثقة، وأبو جعفر الرازي، وإن كان سيئ الحفظ، فقد توبع، كما قال البزّار، وخالفهم في الوجه الأول حصين بن غير وسليمان بن كثير، وهما لا بأس بهما، فالوجه الأول فيه انقطاع، حصين بن عبد الرحمن لم يسمع هذا الحديث من محمد بن جبير بينهما جبير بن محمد، والله أعلم.

١- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٥٨/٤، سؤالات ابن المديني ص ١٢٢، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٣٣/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨١/٦، تهذيب الكمال للمزي ١٩٤/٣٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٧٦/٢.

٢- جامع الترمذي ٣٩٨/٥.

٣- دلائل النبوة للبيهقي ١٥٠.

(١٠) - (٣٤٤٣، ٣٤٤٤) - قال البزار: أخبرنا أحمدُ بْنُ منصور بْن سيّار، قالَ: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ بُكَيْر، قالَ: أخبرنا سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيز، عَنْ سَعِيدِ بْن عَبْدِ العَزِيز، عَنْ سُلَيْمَانَ بْن مُوسَى، عَنْ نَافِع بْن جُبَيْر بْن مُطْعِم، عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أيّامُ التَّشْرِيق كُلُّهَا ذَبْحٌ».

وَأخبرَنَاهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى قالَ: أخبرنا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عَبْدِ العَزِيز قالَ: أخبرنا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيز التَّنُوخِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْن مُوسَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَن بْن أبي حُسَيْن عَنْ جُبَيْر بْن مُطْعِم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ عَرَفَاتٍ مَوْقِفٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ عُرَنَةَ، وَكُلُّ مُزْدَلِفَةَ مَوْقِفٌ، وَارْتَفِعُوا عَنْ مُحَسِّر، وَكُلُّ فِجَاجِ مِنًى مَنْحَرٌ، وَفِي كُلِّ أيّامِ التَّشْرِيق ذَبْحٌ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال فيه: عن نافع بن جبير عن أبيه إلا سويد بن عبد العزيز، وهو رجل ليس بالحافظ ولا يحتجّ به إذا انفرد بحديث، وحديث ابن أبي حسين هذا هو الصواب، وابن أبي حسين لم يلق جبير بن مطعم، وإنما ذكرنا هذا الحديث؛ لأنا لم نحفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: في كل أيام التشريق ذبح. إلا في هذا الحديث فمن أجل ذلك ذكرناه، وبينا العلة فيه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٨/٢) والدارقطني (٢٨٤/٤)، والبيهقي في السنن (٢٩٦/٩) من طريق سويد بن عبد العزيز به بنحوه.

وأخرجه ابن عدي (٢٦٩/٣) وابن حبان (١٦٦/٩)، والخطيب (٣٦٨/٢٢)، من طريق عبد الملك بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (٨٢/٤)، والدارقطني (٢٨٤/٤)، والبيهقي في السنن (٢٣٩/٥) من طرق عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم رضي الله عنه بنحوه.

وأخرجه الدارقطني (٢٨٤/٤) والبيهقي في السنن (٢٩٦/٩) من طريق عمرو بن أبي سلمة عن أبي معيد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن جبير بن مطعم رضي الله عنه بنحوه.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٣٨٩/٢) من طريق الوليد بن مسلم عن حفص بن غيلان عن سليمان بن موسى عن محمد بن المنكدر عن جبير بن مطعم رضي الله عنه بنحوه.

دراسة علة الحديث:

هذا الحديث يرويه سليمان بن موسى، واختلف عنه؛ وروي من وجهين:

١- مسند البزار ٣٦٤/٨، ٣٦٥.

الأول: سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن نافع بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.

الثاني: عبد الملك بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

والوجه الأول ظاهره الاتصال رواه سعيد بن عبد العزيز التنوخي، وهو ثقة لكنه اختلط في آخر أمره[1]، لكن في طريقه سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي، وهو ضعيف لكثرة مناكيره في حديثه[2]

والحديث رواه أبو المغيرة وأبو اليمان عن سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، لكنه منقطع.

قال البخاري كما نقل عنه الترمذي: "سليمان لم يدرك أحدًا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم"[3].

ورواه عمرو بن أبي سلمة عن أبي معيد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن دينار عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، وهو أيضاً منقطع، ورواه الوليد بن مسلم عن أبي معيد عن سليمان بن موسى عن ابن المنكدر عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

رأي الباحث: الوجه الأول منقطع؛ سليمان بن موسى لم يدرك جبير بن مطعم، والوجه الثاني ظاهره الاتصال، قال ابن حجر: "ووصله الدارقطني، ورجاله ثقات" [4]. لكن عمرو بن دينار لم يدرك جبير بن مطعم رضي الله عنه، والوجه الثالث ظاهره الاتصال أيضاً، لكن في طريقه الوليد بن مسلم الدمشقي، وهو ثقة لكنه كثير التدليس، ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين[5]، وقد عنعن، فلا يحتجّ بروايته إلا بما صرّح بالسماع. ثم ليس فيه زيادة قوله كلّ أيام التشريق ذبح.

ويتّضح من هذه الدراسة أن حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه معلول من جميع الوجوه.

١- روى له مسلم والأربعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٤٧٩، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/٩٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٤٢. تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣٥٩.

٢- روى له الترمذي وابن ماجه. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٤٥٨، الضعفاء الصغير للبخاري ص ٥٢، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/٤٧٦، تهذيب الكمال للمزي ١٢/٢٥٥.

٣- العلل الكبير للترمذي ١/٣١٣، ترتيب: أبو طالب القاضي، تحقيق: فريق من الباحثين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٧٩م، نصب الراية للزيلعي ٣/٦١، تحقيق : محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، وقال ابن كثير، كما نقل عنه الزيلعي: ". .وهو منقطع، فإنّ سليمان بن موسى لم يدرك جبير بن مطعم

٤- فتح الباري لابن حجر ١٠/٨.

٥- طبقات المدلسين لابن حجر ص ٥١، تحقيق: محقق ، د عاصم بن عبد الله، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى.

(١١) - (٣٧٣١) - قال البزار: حدّثنا مُحمّدُ بْنُ عَبدِ الرّحيمِ، قال: نا أبُو المُنْذِرِ إسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، قال: نا المَسْعُودِيُّ، عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ أنّ النّبيّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ سُئِلَ أيُّ الكَسْبِ أطيَبُ؟ قالَ: «عَمَلُ الرّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده عن المسعودي إلا إسماعيل بن عمر، وقد رواه غير إسماعيل فقال: عن عبيد بن رفاعة ولم يقل: عن أبيه"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١١٢٥/٣) والطبراني في الأوسط (٤٧/٨) من طريق إسماعيل بن عمر أبي المنذر عن وائل بن داود عن عبيد بن رفاعة عن أبيه رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (١٤١/٤) والطبراني في الكبير (٢٧٦/٤) من طريق يزيد بن هارون ثنا المسعودي عن وائل بن داود عن عباية بن رفاعة عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه.

وأخرجه الحاكم (١٣/٢) من طريق معاوية بن عمرو عن المسعودي عن وائل بن داود عن عباية بن رافع عن أبيه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه المسعودي، واختلف عنه في إسناده، فتارة يروي عنه عن وائل بن داود عن عبيد بن رفاعة عن أبيه، وتارة عنه عن وائل بن داود عن عباية بن رفاعة عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه ، وتارة يروي عنه عن وائل بن داود عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه رضي الله عنه ، وقد رواه غيره، فقال: عن عبيد بن رفاعة ولم يقل عن أبيه.

والمسعودي عبد الرحمن بن عبد الله الكوفي صدوق اختلط ترجمته برقم (٥١) (٣٧٠٣).

وأبو المنذر إسماعيل بن عمر الواسطي ثقة من التاسعة ترجمته برقم (٥١) (٣٧٠٣).

والقاسم بن يزيد الجرمي أبو يزيد ثقة ، روى له النسائي [٢].

ومعاوية بن عمرو الأزدي أبو عمرو البغدادي ثقة، روى له الجماعة[٣].

ويزيد بن هارون السلمي، متفق على توثيقه وإتقانه ترجمته برقم (١٢) (٣٣٤٩).

والمسعودي صدوق، إلا أنه من المختلطين [٤]، ويبدو أن هذا الاضطراب منه.

١- مسند البزار ١٨٣/٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٣/٧، كتاب الثقات لابن حبان ١٦/٩، تهذيب الكمال للمزي ٤٦٠/٢٣

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨٦/٨، كتاب الثقات لابن حبان ١٦٧/٩، تهذيب الكمال للمزي ٢٠٧/٢٨.

٤- المختلطين ص ٧٢، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط ص ٦٢.

قال الفسوي : "والمسعودي يخالف في هذا الحديث ويغلط فيه"[1].

وقال البخاريّ : "وأسنده بعضهم وهو خطأ"[2].

وأعله البزار بقوله: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده عن المسعودي إلا إسماعيل بن عمر"[3].

وأعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن وائل بن داود إلا المسعودي"[4].

قلتُ: قد نصّ جمع من النقاد على أن الاضطراب الواقع في الحديث من المسعودي.

١- المعرفة والتاريخ ٢٣٤/٣.

٢- التاريخ الكبير للبخاري ٥٠٢/٣.

٣- مسند البزار ١٨٣/٩.

٤- المعجم الأوسط ٤٧/٨.

المبحث الثالث
الأحاديث المعلولة بالاختلاف في الوقف والرفع

وفيه خمسة أحاديث، وهي:

الأول: حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: الْنَّاجِشُ آكِلُ الرِّبَا.

الثاني: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في تحذير النبي صلى الله عليه وسلم كلَّ منافق عليم اللسان.

الثالث: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه فيمن نصر أخاه بالغيب.

الرابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع السلاح في الفتنة.

الخامس: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم فيمن أخرج شيئا من حدّه فأصاب به إنساناً فهو ضامن.

(١٢) - (٣٣٤٩) - قال البزار: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ الْكُوفِيُّ الصَّيْرَفِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّكْسَكِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: النَّاجِشُ آكِلُ الرِّبَا.

قال البزار: "وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن ابن أبي أوفى موقوفاً، ولا نعلم أحداً أسنده عن حفص إلّا إبراهيم بن يوسف"[١].

تخريج الحديث:

الحديث عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه مرفوعاً لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٥١/٤) عن يزيد بن هارون وعن أبي خالد، والبخاري (٩٥٠/٢) تعليقاً من طريق يزيد بن هارون، عن العوام بن حوشب عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه بنحوه موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث على العوام بن حوشب واختلف فيه عنه رفعاً ووقفاً، فروي من وجهين:

الأول: حفص بن غياث عن العوام بن حوشب عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه مرفوعاً.

وحفص بن غياث أبو عمر النخعي ترجمته برقم (٣٣٦٣) وهو ثقة وتغير حفظه قليل في الآخر.

والراوي عن حفص بن غياث إبراهيم بن يوسف الحضرمي الكندي الكوفي صدوق فيه لين[٢].

الثاني: يزيد بن هارون[٣] وأبو خالد[٤] عن العوام بن حوشب عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه موقوفاً.

وأي الباحث: يمكن أن يرجّح الوجه الثاني لرواية إثنين من الثقات، وأما سوء حفظ أبي خالد فلا يضرّ؛ لأنه كان كثير الحديث ويهم كغيره[٥]، ثم بمتابعة يزيد بن هارون انتفى شبهة وهمه، وخالفهما في الوجه الأول حفص بن غياث، وقد تغير حفظه في الآخر، ورجح البزار الوجه الموقوف بقرينة الأكثرية.

١- مسند البزار ٢٨٣/٨.

٢- السنن الكبرى للنسائي ١٥٣/٦، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤٨/٢، تهذيب الكمال للمزي ٢٥٦/٢

٣- ويزيد بن هارون السلمي أبو خالد الواسطي ثقة متقن. روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ١٠٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٩٥/٩، تهذيب الكمال للمزي ٢٦١/٣٢.

٤- هو سليمان بن حيان الأزدي الكوفي صدوق يخطئ ، روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٩٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠٦/٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٩١/٦، تهذيب الكمال للمزي ٣٩٤/١١

٥- قال الذهبي في ميزان الاعتدال ٢٠٠/٢: "الرجل من رجال الكتب الستة، وهو مكثر يهم كغيره".

(١٣) - (٣٥١٤) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قال: نا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ قَالَ: نا حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيمِ اللِّسَانِ.

قال البزار: "وهذا الكلام لا نحفظه إلا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واختلفوا في رفعه عن عمر، فذكرناه، عن عمران إذ كان يختلف في رفعه عن عمر، وإسناد عمر إسناد صالح، فأخرجناه عن عمر، وأعدناه عن عمران لحسن إسناد عمران"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن حبان (٢٨١/١) من طريق خالد بن الحارث عن حسين المعلم به بنحوه.

وأخرجه الفريابي في صفة النفاق وذم المنافقين (٢٥/١) وابن حبان (٢٨١/١) والطبراني في الكبير (٢٣٧/١٨) من طريق معاذ العنبري عن حسين المعلم به بنحوه.

وأخرجه الحارث كما في بغية الباحث (٥٢٤/١) وإسحاق بن راهويه كما في المطالب (٤٤٣/٨) عن روح بن عبادة حدثنا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.

وأخرجه أحمد (٢٢/١، ٤٤) وعبد بن حميد (ص ٣٢) والفريابي في صفة المنافق (ص٥٢) وابن أبي الدنيا في الصمت (ص١٠٩) وابن عدي (١٠٤/٣) من طريق ميمون الكردي عن أبي عثمان النهدي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً.

وأخرجه الفريابي في (ص٥٣) والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٣٢/٢) من طريق المعلى بن زياد عن أبي عثمان النهدي به.

وأخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٣٢/٢) من طريق الحسن عن عمر رضي الله عنه قوله.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه حسين بن ذكوان المعلم، واختلف عنه، فروي من وجهين:

الأول: معاذ بن معاذ[٢] وخالد بن الحارث[٣] عن حسين عن ابن بريدة عن عمران رضي الله عنه.

الثاني: روح[٤] وعبد الوهاب عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً.

١- مسند البزار ١٤/٩.

٢- ومعاذ بن معاذ بن نصر العنبري أبو المثنى البصري ثقة متقن ، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٤٨/٨، ٢٤٩، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٣/٧، تهذيب الكمال للمزي ١٣٧/٢٨.

٣- وخالد بن الحارث أبو عثمان البصري ثقة ثبت، روى له الجماعة. ينظر. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٢٥/٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩١/٧، تهذيب الكمال للمزي ٣٥/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٥٦/١

٤- وروح بن عبادة أبو محمد البصري ثقة ، روى له الجماعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٣٦٥/١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٦/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٩٨/٣.

قال الدارقطني: "رواه حسين المعلم ، واختلف عنه، فرواه معاذ بن معاذ عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووهم فيه، ورواه عبد الوهاب بن عطاء وروح بن عبادة وغيرهما عن حسين عن ابن بريدة عن عمر بن الخطاب، وهو الصواب في قصة طويلة"[1].

قلتُ: قول الدارقطني: "رواه معاذ بن معاذ عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، ووهم فيه" محل نظر؛ لأن معاذ العنبري لم يتفرد برواية الحديث عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن عمران رضي الله عنه، بل تابعه على ذلك من الثقات خالدُ بن الحارث.

وأبو الباحث: يمكن تصحيح الوجهين عن حسين المعلم، فقد رواه إثنان من الثقات في كلا الوجهين عنه، ويلاحظ من كلام البزار أنه أشار إلى إمكان صحة الوجهين، والله أعلم.

---

[1] - العلل للدارقطني ٢/ ١٧٠

(١٤) - (٣٥٤٢، ٣٥٤٣، ٣٥٤٤، ٣٦٠٧) - قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّدُوسِيُّ، قَالَ: نَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَ: نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْع، قَالَ: نَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَفَعَهُ، قَالَ: مَنْ نَصَرَ أَخَاهُ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ نَصْرَهُ نَصَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْع، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، لَمْ يَرْفَعْهُ.

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنِ عَفْرَةَ، قَالَ: نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْع، قَالَ: نَا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: مَنْ نَصَرَ أَخَاهُ بِالْغَيْبِ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ نَصْرَهُ نَصَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ، نَا مُعَاذُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَّانَ ابْنِ أَخِي، سُلَيْمُ بْنُ حَيَّانَ، قَالَ: نَا يُونُسُ يَعْنِي ابْنَ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: مَنْ نَصَرَ أَخَاهُ بِالْغَيْبِ وَهُوَ يَسْتَطِيعُ نَصْرَهُ نَصَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قال البزار: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد أحسن من هذا الإسناد، ولا نعلمه يروى إلا عن عمران بن حصين وحده بهذا الإسناد، وقد رواه غير واحد، عن يونس، عن الحسن، عن عمران موقوفاً"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٢٨٩/١) من طريق أحمد بن عبدة، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٥/٣) من طريق عمرو بن يحيى مولى عفرة.

كلاهما (أحمد بن عبدة وعمرو بن يحيى) عن يزيد بن زريع عن يونس به مرفوعاً.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١١١/٦) من طريق محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع به موقوفاً.

وأخرجه البزار (٧٧/٩) برقم (٣٦٠٧) والطبراني في الكبير (١٥٤/١٨) والبيهقي في شعب الإيمان (١١٢/٦) من طريق معاذ بن محمد بن حيان عن يونس عن الحسن عن عمران رضي الله عنه. وانفرد برفعه معاذ بن محمد الهذلي.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد، واختلف فيه، فروي عنه من وجهين:

---

[1] - مسند البزار ٣١/٩.

الأول: أحمد بن عبدة وعمر بن يحيى عن يزيد عن يونس عن الحسن عن عمران رضي الله عنه مرفوعاً.
وأحمد بن عبدة الآملي صدوق ، ترجمته برقم (٣٤٢٥).
وعمرو بن يحيى بن غفرة البجلي، شيخ البزار، ولم يرو عنه غيره ولم أجد من ترجم له.
الثاني: محمد بن عبد الملك ومحمد بن المنهال عن يزيد عن يونس عن الحسن عن عمران موقوفاً.
ومحمد بن المنهال الضرير البصري التميمي ثقة حافظ، روى له الجماعة إلا الترمذي وابن ماجه[١].
ومحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي البصري ثقة، روى له الجماعة إلا أبو داود والترمذي[٢].
وقال أبو نعيم:"غريب من حديث يونس عن الحسن، رواه عنه يزيد ومعاذ بن محمد الهذلي"[٣].
وقال البيهقي: "وقد قيل عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عمران بن حصين موقوفاً، وقيل عنه بإسناده مرفوعاً، والموقوف أصح، والله أعلم" [٤].

القول الراجح في دفع الاختلاف:

بعد النظر في كلا الوجهين وأحوال الرواة المختلفين يمكن أن يرجح الوجه الثاني؛ لأن رواته أوثق. ولذلك أعله البزار بالوقف، ويلاحظ من كلامه الإشارة إلى ترجيح الرواية الموقوفة بقرينة الأكثرية بقوله: وقد رواه غير واحد، عن يونس، عن الحسن، عن عمران رضي الله عنه موقوفاً.
وأما طريق معاذ بن محمد بن حيان عن يونس عن الحسن عن عمران رضي الله عنه. فقد انفرد برفعه معاذ بن محمد، وهو ضعيف[٥]، ومثله لا يحتمل تفرده، والله أعلم.

١- سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٥٧، معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٥٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٩٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/١٣٧.
٢- معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٤٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/٣٠٥، تهذيب الكمال للمزي ٢٥/٥٥٣.
٣- حلية الأولياء لأبي نعيم ٣/٢٥
٤- السنن الكبرى للبيهقي ٨/١٦٨.
٥- كتاب الثقات لابن حبان ٩/١٧٧، الضعفاء للعقيلي ٤/٢٠٠.

(١٥) - (٣٥٨٩) - قال البزار: حَدَّثنا عَمْرٌو، قالَ: نا مُسلمٌ، نا بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ اللَّقِيطِيِّ، عَنْ أبي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمران بن حصين، وعبد الله اللقيطي ليس بالمعروف، وبحر بن كنيز لم يكن بالقوي، ولكن ما نحفظه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، فلم نجد بداً من إخراجه، وقد رواه سلم بن زرير عن أبي رجاء عن عمران موقوفاً"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في الضعفاء (١٣٩/٤) والطبراني في الكبير (١٣٦/١٨) والبيهقي في السنن (٣٢٧/٥) من طريق بحر بن كنيز به مرفوعاً.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في العلل (٥٩٦/٢) والبيهقي في السنن (٣٢٧/٥) من طريق أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه أبو رجاء عن عمران بن حصين، واختلف عنه، وروي من وجهين:

الأول: بحر بن كنيز[٢] عن عبد الله اللقيطي[٣] عن أبي رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً.

الثاني: أبو الأشهب وسلم بن زرير[٤]، عن أبي رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه موقوفاً.

وجعفر بن حيان أبو الأشهب العطاردي ترجمته برقم (٢) (٣٥٧٣)، وهو ثقة.

وقال العقيلي: "وقد رواه سلم بن زرير عن أبي رجاء عن عمران، ولم يرفعه"[٥].

وأعله البيهقي، بقوله: "وبحر السقاء ضعيف لا يحتجّ به، وقال: رفعه وهم، والموقوف أصحّ"[٦].

١- مسند البزار ٦٣/٩.

٢- وبحر بن كنيز السقاء أبو العصل البصري ضعيف روى له ابن ماجه يسير. الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٦٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤١٨/٢، الكامل لابن عدي ٢٣٥/٢.

٣- لم أجد من ترجم له، وقال البزار: ليس بالمعروف. مسند البزار ٦٣/٩.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٦٤/٤، معرفة الثقات للعجلي ٤١٩/١، تهذيب الكمال للمزي ٢٢٢/١١- ٢٢٥.

٥- الضعفاء للعقيلي ١٣٩/٤.

٦- السنن الكبرى للبيهقي ٣٢٧/٥.

القول الراجح: الوجه الثاني هو الأصح لرواية إثنين من الثقات، والوجه الأول لم يروه إلا بحر بن كنيز، وهو ضعيف، وعبد الله اللقيطي ليس بالمعروف، ويلاحظ من صنيع البزار أنه ساق الرواية المرفوعة من وجهٍ ضعيف، ثم أردفها بالموقوفة، ويفهم منه ترجيح الرواية الموقوفة، والله أعلم.

(١٦) - (٣٦٦٤) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ مَالِكٍ الصَّائِغُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ أَخْرَجَ شَيْئًا مِنْ حَدِّهِ فَأَصَابَ بِهِ إِنْسَانًا فَهُوَ ضَامِنٌ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً روى هذا، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، والناس يروونه عن الحسن مرسلاً، وحماد بن مالك الصائغ ليس بالقوي من أصحاب الحسن"[١].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق حماد بن مالك لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه عبد الرزاق (٧٤/١٠)، وابن أبي شيبة (٢٦٨/٩) من طريق عمرو بن عبيد عن الحسن مرسلاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٦/٩) من طريق هشام عن الحسن موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه الحسن، واختلف عنه، وروي من ثلاثة أوجه:

الأول: حماد بن مالك الصائغ[٢] عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه موصولاً.

الثاني: عمرو بن عبيد عن الحسن مرسلاً.

وعمرو بن عبيد أبو عثمان البصري كان معتزلياً داعية إلى بدعته واتهمه جماعة[٣].

الثالث: هشام عن الحسن موقوفاً.

وهشام بن حسان ثقة وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ترجمته برقم (٥٤) (٣٥٦٥)

القول الراجح في دفع الاختلاف: يمكن أن يرجح الوجه الموقوف، فقد رواه هشام بن حسان، وهو ثقة، وفي روايته عن الحسن مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنه، ونلاحظ أن البزار صرّح هنا بترجيح الإرسال على الاتصال بقرينة الأكثرية، وبتضعيف الراوي الذي وصل الرواية، وهو حماد بن مالك، والله أعلم.

١- مسند البزار ١١٧/٩.

٢- وحماد بن مالك أبو مالك الدمشقي الأشجعي رمي بالكذب. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤٩/٣، ميزان الاعتدال للذهبي ٣٧٣/٢، لسان الميزان لابن حجر ٣٥٣/٢.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢١٣/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٤٧/٦، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٩.

المبحث الرابع
الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإسقاط راوٍ من السند

وفيه أربعة أحاديث، وهي:

الأول: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في تقسيم غنائم خيبر.

الثاني: حديث عياض بن حمار رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: المُسْتَبّان شَيْطَانان..

الثالث: حديث عياض بن حمار رضي الله عنه في إهدائه لقحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

الرابع: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في استدارة الزمان كهيئته يوم خلق السموات والأرض.

(١٧) - (٣٤١٨، ٣٤١٩، ٣٤٢٠) - قال البزار: أخبرنا سلمةُ بنُ شبيبٍ، والحسينُ بنُ مهديٍّ، قالا: أنبأنا عبدُ الرزّاق، عنْ معمر، عنِ الزُّهريّ، عنْ عمرَ بنِ محمّدِ بنِ جُبيْر، عنْ محمّدِ بنِ جُبيْرِ بنِ مُطعِمٍ، عنْ أبيهِ.

وأخبرنا عمرُو بنُ عليٍّ، قالَ: أخبرنا أبو داودَ، قالَ: أخبرنا أبو عُبادةَ الأنصاريُّ، قالَ: حدّثني الزُّهريُّ، عنْ محمّدِ بنِ جُبيْرِ بنِ مُطعِمٍ، عنْ أبيهِ.

قال البزار: هكذا قال أبو عبادة، ولم يدخل بين الزهري وبين محمد بن جبير أحداً، وتابعه أيضاً إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع"، فقال: عنِ الزُّهريّ، عنْ محمّدِ بنِ جُبيْرٍ، عنْ أبيهِ رضيَ اللّهُ عنْهُ، قالَ: "كُنّا معَ رسُولِ اللّهِ صلّى اللّهُ عليْهِ وسلّمَ وهُوَ يقْسِمُ غنائِمَ حُنيْنٍ، فخطفتْ سمُرةُ ردَاءَهُ، فقالَ: «يا أيُّها النّاسُ، رُدُّوا علَيَّ ردائي، فوالّذي نفْسُ محمّدٍ بيدِهِ، لوْ كانَ لكُمْ عددُ سمُرِها ذهبًا لقسمتُهُ بيْنكُمْ، ثُمّ لا تجدُوني بخيلًا ولا جبانًا، ما هُوَ إلّا الخُمُسُ والخُمُسُ مردُودٌ فيكُمْ».

وأخبرنا إبراهيمُ بنُ سعيدٍ، قالَ: أخبرنا عبدُ الصّمدِ بنُ النُّعمانِ، قالَ: أخبرنا سعّادُ بنُ سُليْمانَ، عنْ حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عنْ نافعِ بنِ جُبيْرِ بنِ مُطعِمٍ، عنْ أبيهِ، عنِ النّبيِّ صلّى اللّهُ عليْهِ وسلّمَ بنحْوِهِ وزادَ فيهِ: «ولا كذّابًا يعْني لا تجدُوني بخيلًا ولا جبانًا ولا كذّابًا».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن جبير بن مطعم، وقد روي نحو منه عن غير جبير"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق (٥/٢٤٣) ومن طريقه أحمد (٤/٨٤)، والطبراني في الكبير (٢/١٣٠)، عن معمر عن الزهري به.

وأخرجه أحمد (٤/٨٢)، من طريق صالح، والبخاري (٣/١٠٣٨)، والطبراني في الكبير (٢/١٣١) من طريق شعيب، وفي (٣/١١٤٧)، وابن حبان (١٣/٨٥)، والطبراني في الكبير (٢/١٣٠) من طريق يونس بن يزيد، والطبراني في (٢/١٣٠) من طرق عبد الرحمن بن خالد ومحمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة.

كلهم (صالح وشعيب ويونس بن يزيد وعبد الرحمن بن خالد ومحمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة) عن الزهري عن عمر بن محمد بن جبير عن محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٨/٣٤٦.

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٣٧/١)، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (ص ١٢١)، والطبراني في الكبير (١٣٦/٢) من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق الشيباني عن حبيب عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه نحوه.

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٣٧/١)، من طريق فردوس بن الأشعري حدثنا مسعود بن سليمان عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه.

وأخرجه أبو الشيخ الأصفهاني في جزء ما رواه الزبير عن غير جابر (ص ١٩٠) ثنا أبو محمد بن أبي حاتم حدثنا أحمد بن سنان حدثنا يعقوب بن محمد حدثنا معن عن إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن نافع بن جبير عن أبيه عن جده رضي الله عنهم.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه الزهري، واختلف فيه عنه، ورواه جماعة عن الزهري عن عمر بن محمد بن جبير عن محمد بن جبير عن أبيه. ورواه أبو عبادة الأنصاري عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.

وأبو عبادة عيسى بن عبد الرحمن، وهو ضعيف جداً لكثرة مناكيره[١].

قال ابن الأثير: "ورواه غير واحد عن الزهري فيهم معمر عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه أن جبيراً أباه أخبره، وهو الصحيح، وكذلك رواه الزبيري عن عبد الرزاق" [٢]

قال أبو نعيم: "رواه عن الزهري : صالح بن كيسان ومعمر ويونس وابن مسافر وابن أبي عتيق وموسى بن عقبة وشعيب في آخرين، ورواه الشيباني عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع بن جبير عن أبيه نحوه" [٣]

رأي الباحث: الحديث رواه جماعة من الثقات عن الزهري عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه. ورواه أبو عبادة الأنصاري عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه ، وأسقط من الإسناد عمرَ بن محمد بن جبير، وتابعه أيضاً إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، ويمكن أن يقال بصحة ما رواه جماعة عن الزهري، والله أعلم.

١- ينظر: الجرح والتعديل ٢٨١/٦، التاريخ الكبير للبخاري ٣٩١/٦، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٦.

٢- أسد الغابة ٨٦٦/١.

٣- معرفة الصحابة ٥٢١/٢

(١٨) - (٣٤٩٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: نا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: نا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشِّخِّيرِ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُسْتَبَّانِ شَيْطَانَانِ يَتَهَاتَرَانِ وَيَتَكَاذَبَانِ».

قال البزار: "وهذان الحديثان رواهما سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض بن حمار، وقال عمران: عن قتادة عن يزيد بن عبد الله، عن عياض، وأحسب أن يزيد بن عبد الله إنما سمعه من مُطرِّف"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٥٣/١)، من طريق حجاج بن حجاج، وأحمد (١٦٢/٤) والطبراني في الكبير (٣٦٥/١٧) من طريق همام، كلاهما (حجاج وهمام) عن قتادة به.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٥٣/١)، والطبراني في الكبير (٣٦٥/١٧) من طريق عمرو بن مرزوق عن عمران بن داور القطان عن قتادة به.

وأخرجه الطيالسي (٤٠٧/٢) ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢١٦٤/٤) والبيهقي في السنن (٢٣٥/١٠) عن عمران القطان عن مُطَرِّف بن عبد الله عن عياض بن حمار رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (١٦٢/٤)، وابن أبي عاصم (٣٧٧/٢) وابن خزيمة في التوحيد (٦٩/١) وابن حبان (٣٥/١٣)، والطبراني في الكبير (٣٦٥/١٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض بن حمار رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (١٦٢/٤)، وابن أبي عاصم (٣٧٧/٢) من طريق شيبان عن قتادة به مثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه قتادة، واختلف فيه عنه، فروي من وجهين:

الأول: حجاج بن حجاج وهمام عن قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض بن حمار رضي الله عنه.

وأبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير العامري البصري ثقة، روى له الجماعة[٢].

وهمام بن يحيى بن دينار البصري ترجمته برقم (٤٨) (٣٤٩٠) وهو ثقة ربما وهم.

وحجاج بن حجاج الباهلي البصري ثقة ، روى له الجماعة سوى الترمذي[٣].

١- مسند البزار ٤٢٣/٨.

٢- معرفة الثقات للعجلي ٣٦٥/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٥٣٢/٥، تهذيب الكمال للمزي ١٧٦/٣٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٢٧/٢.

٣- سؤالات أبي عبيد الآجري ص ٣٣٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨٨/٣، تهذيب الكمال للمزي ٤٣٢/٥.

قلتُ: رواه عمران القطان[1]، واضطرب عليه في إسناده، فروي عنه تارة عن قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض، وتارة عنه عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض

الثاني: سعيد بن أبي عروبة وشيبان[2]، عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض بن حمار رضي الله عنه.

وسعيد بن أبي عروبة ترجمته برقم (٤٧) (٣٦٤٣)، وهو ثقة حافظ كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة.

قال يحيى بن معين: "أثبت الناس في قتادة ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة، فمن حدّثك من هؤلاء الثلاثة الحديث فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره"[3].

وأبي الباحث: رواية حجاج بن حجاج وهمام عن قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض ظاهرها الاتصال، وقد رواه بهذا الوجه ثقتان؛ همام، وحجاج بن حجاج، لكن الحديث رواه سعيد بن أبي عروبة وشيبان عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض، وسعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة، ولذلك أعل البزار الحديث بالإرسال الخفي، والله أعلم.

١- وعمران بن داور أبو العوام القطان البصري صدوق إلّا أنه يهم ورمي برأي الخوارج ولم يكن داعية. روى له الأربعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٥/٣، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٤١/٤، ١٥٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٢٤. الكامل لابن عدي ١٦٤/٦، كتاب الثقات لابن حبان ٢٤٣/٧، تهذيب الكمال للمزي ٣٢٨/٢٢.

٢- وشيبان بن عبد الرحمن التميمي أبو معاوية البصري ثقة، روى له الجماعة. ينظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٦/٤، تهذيب الكمال للمزي ٥٩٦/١٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٢٤/١.

٣- انظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٤٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦٥/٤.

(١٩) - (٣٤٩٤) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى نا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: عِمْرَانُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِقْحَةً وَهُوَ مُشْرِكٌ، فَرَدَّهَا، وَقَالَ: إِنَّا نُهِينَا عَنْ زَبْدِ الْمُشْرِكِينَ. يَعْنِي رِفْدَهُمْ.

قال البزار: "وهذان الحديثان رواهما سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض بن حمار، وقال عمران: عن قتادة عن يزيد بن عبد الله، عن عياض، وأحسب أن يزيد بن عبد الله إنما سمعه من مُطَرِّف"[1].

تفريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٤٠٩/٢)، وأبو داود (١٣٧/٣)، والترمذي (١٤٠/٤)، والطبراني في الكبير (٣٦٤/١٧)، وفي الأوسط (٣٧/٣) من طريق عمران القطان عن قتادة به بنحوه.

وذكر البزار (٤٢٣/٨) هذا الحديث وحديثاً قبله، وقال: رواهما سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض بن حمار رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه قتادة، واختلف فيه عنه، فروي من وجهين:

الأول: عمران بن داور القطان عن قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عياض بن حمار رضي الله عنه.

الثاني: سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض بن حمار رضي الله عنه.

رأي الباحث: الوجه الأول ظاهره الاتصال، وقد رواه بهذا الوجه عمران القطان، وهو صدوق لكنه يهم، ترجمته برقم (١٨) (٣٤٩٣)، لكن البزار أعله بالإرسال الخفي، ورجّح الوجه الثاني، لأنّ راويه أوثق، وهو سعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ وكان من أثبت الناس في قتادة.

---

١ - مسند البزار ٤٢٣/٨.

(٢٠) - (٣٦١٥) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَا: نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: نَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبُ مُضَرَ بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ.

قال البزار: "وهذا الكلام قد روي، عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه، ولا نعلم لهذا الكلام وجهاً يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسن من هذا الوجه، عن أبي بكرة، وقد رواه غير واحد، فقال: عن أيوب، عن محمد، عن أبي بكرة ولم يذكر ابنه"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه إبراهيم بن طهمان في مشيخته (ص ١١٤) وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦/١٥) والبخاري (١١٦٨/٣) ومسلم (١٠٧/٥) وابن أبي عاصم (٧٥/٣) من طريق عبد الوهاب الثقفي، و البخاري (١٧٢٢/٤) من طريق حماد بن زيد، ثلاثتهم (إبراهيم بن طهمان وعبد الوهاب وحماد بن زيد) عن أيوب عن ابن سيرين به.

وأخرجه البخاري (٣٧/١) ومسلم (١٠٨/٥) والنسائي في الكبرى (٤٤٢/٢) من طريق عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (٣٧/٥) والنسائي في الكبرى (٤٦٩/٢) وابن عساكر في معجمه (٤٦٩/١) من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي بكرة رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه أيوب، واختلف عنه، وروي من وجهين:

الأول: غير واحد من الثقات عن أيوب عن محمد بن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه.

وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي أبو محمد البصري ثقة وتغير بآخرة، روى له الجماعة[٢].

وحماد بن زيد ثقة ثبت ترجمته برقم (٣٤٨٧)، وإبراهيم بن طهمان ثقة ترجمته برقم (٣٤٣٥).

الثاني: عبد الوارث[٣]، وابن علية عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي بكرة رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٨٥/٩، ٨٦.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٨٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٠٦/٤، معرفة الثقات للعجلي ١٠٨/٢، كتاب الثقات لابن حبان ١٣٢/٧، تهذيب الكمال للمزي ٥٠٣/١٨.

٣- عبد الوارث بن سعيد البصري ثقة وكان يرى القدر ولا يدعو إليه. روى له الجماعة. ينظر. تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٥٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٨٩/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧٥/٦، معرفة الثقات للعجلي ١٠٧/٢، كتاب الثقات لابن حبان ١٤٠/٧، تهذيب الكمال للمزي ٤٧٨/١٨

وإسماعيل بن إبراهيم بن علية ثقة حافظ، ترجمته برقم (٢٤) (٣٤٦٩).

قال الدارقطني: وقال ابن علية وعبد الوارث عن أيوب عن محمد عن أبي بكرة، ولم يذكر بينهما أحداً. وكذلك رواه يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن أبي بكرة رضي الله عنه[١].

وقال ابن عساكر: "لم أسمع منه غيره، وقد أسقط بين ابن سيرين وأبي بكرة عبد الرحمن بن أبي بكـــرة، وقد أخرجه في الصحيحين من حديث أيوب على الصواب"[٢].

القول الراجح في دفع الاختلاف: بعد النظر في كلا الوجهين يمكن أن يقال بصحة كلا الـــوجهين، فقد رواه في كلا الوجهين غير واحد من الثقات، وابن أبي بكرة المبهم اسمه في إسناد هذا الحديث هـــو عبد الرحمن بيّن ذلك عبدالله بن عون[٣] وغيره في روايتهم لهذا الحديث عن ابن سيرين، وعبد الـــرحمن ثقة، والله أعلم.

١- العلل للدارقطني ١٥٣/٧

٢- المعجم لابن عساكر ٤٦٩/١.

٣- وعبد الله بن عون أبو عون البصري ثقة ثبت. روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٣١/٥، معرفة الثقات للعجلي ٤٩/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٣/٧، تهذيب الكمال للمزي ٣٩٤/١٥.

المبحث الخامس
الأحاديث المعلولة بالاختلاف في تسمية راوٍ مبهم

وفيه أربعة أحاديث، وهي:

الأول: حديث عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه في أشدية حرمة أكل الربا من ستة وثلاثين زنية.

الثاني: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في نوم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في سرية

الثالث: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في نزول الله إلى السماء الدنيا.

الرابع: حديث شدّاد رضي الله عنه في الاحتجام في رمضان.

(٢١) - (٣٣٨١) - قال البزار: أخبرنا أبو السفر الوراق، قال: أخبرنا حسين بن محمد، قال: أخبرنا جرير بن حازم، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة، رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ستة وثلاثين زنية».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن عبد الله بن حنظلة عنه، وقد رواه بعضهم، عن ابن أبي مليكة عن رجل، عن عبد الله بن حنظلة"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٥/٢٢٥)، ومن طريقه ابن عساكر (٢٧/٤١٨) والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٣/٤٦١) والدارقطني (٣/١٦) من طريق جرير بن حازم به مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي عاصم (٤/٥٩٨)، والطبراني في الأوسط (٣/١٢٤)، والدارقطني (٣/١٦)، من طرق عن عبيد الله بن عمرو عن ليث عن عبد الله بن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة مرفوعاً.

وأخرجه عبد الرزاق (٨/٣١٥) عن بكار اليماني، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤/٢٦٤) من طريق ابن جريج، وعبد الرزاق (٨/٣١٥)، وابن أبي شيبة (٤/٤٤٧)، وأحمد (٥/٢٢٥)، والدارقطني (٣/١٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/٣٩٣) من طريق عبد العزيز بن رفيع.

ثلاثتهم (بكار وابن جريج وعبد العزيز) عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن حنظلة عن كعب الأحبار رضي الله عنه قوله.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه مرفوعاً، ورواه بكار اليمانيّ وابن جريج وعبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة عن كعب رضي الله عنهم موقوفاً.

وأيوب بن أبي تميمة السختياني ثقة ثبت[٢]، لكنّ الراوي عنه جرير بن حازم[٣]، وهو ثقة، لكنّ له أوهام إذا حدّث من حفظه، وتابع أيوباً ليثُ بن أبي سليم[١]، لكن هذه المتابعة لا تصحّ؛ لأن ليث من المختلطين.

١- مسند البزار ٨/٣٠٩.

٢- روى له الجماعة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٤٦، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ٩٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٢٥٦، تهذيب الكمال للمزي ٣/٤٥٧.

٣- ينظر: علل أحمد رواية المروزي ص ٣٦، ٥٩. تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/١٤٤، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/١٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٥٠٥، تهذيب الكمال للمزي ٤/٥٢٤

وخالف أيوب السختياني في روايته عن ابن أبي مليكة بكارُ اليمانيّ[2]، وابنُ جريج[3] وعبدُ العزيز بن رفيع[4]، ورووه عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة عن كعب رضي الله عنهم موقوفاً.

قلتُ: قد أعلّ كبار النقاد؛ العقيلي وأبو القاسم البغوي والدّارقطني رواية جرير عن أيوب، ورجّحوا رواية بكار اليمانيّ وابن جريج وعبد العزيز بن رفيع.

قال العقيلي بعد رواية الحديث من طريق ابن جريج: "حديث ابن جريج أولى"[5].

وقال أبو القاسم البغوي: "روى هذا الحديث جرير بن حازم عن أيوب وعبيد الله بن عمرو عن ليث جميعاً عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن حنظلة عن النبيّ ، وهما عندي وهم، وحدّث سفيان الثوريّ، عن عبدالعزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة على الصواب"[6].

وقال الدّارقطني بعد رواية الحديث: "رواه عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة، فجعله عن كعب، ولم يرفعه.." ثم رواه الدّارقطني بسنده، وقال: "هذا أصحّ من المرفوع"[7].

القول الراجح في دفع الاختلاف: يتضح مما سبق أن الحديث من رواية أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه شاذة، فقد خالف جرير بن حازم الثقات، بكار اليمانيّ وابن جريج وعبدالعزيز، حيث رووه عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن حنظلة عن كعب رضي الله عنه موقوفاً عليه كما تقدم، وهم أكثر عدداً وأوثق فيمكن أن يرجّح روايتهم، ويلاحظ من صنيع البزار أنه ساق رواية أيوب عن جرير بن حازم ثمّ أعله بقوله: وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي إلا عن عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه، والله أعلم.

١- صدوق واحتفظ حدًا، روى له مسلم والأربعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٧٩/٢، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٥٨، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٧٩/٧

٢- وبكار بن عبد الله الصعابي اليماني ثقة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٤٦/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٤١/١، كتاب الثقات لابن حبان ١٠٧/٦.

٣- وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي ثقة فاضل، روى له الجماعة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٩٢/٥، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٤٣، معرفة الثقات للعجلي ١٠٢/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٨/٥.

٤- الأسدي، أبو عبد الله المكيّ ثقة، روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٨٥/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨١/٥، معرفة الثقات للعجلي ٩٥/٢، تهذيب الكمال للمزي ١٣٤/١٨.

٥- الضعفاء الكبير للعقيلي ٢٦٤/٤، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦- معجم الصحابة للبغوي ٩٥/٤، تاريخ دمشق ٤١٩/٢٧.

٧- السنن للدارقطني ١٦/٣.

(٢٢) - (٣٤٣٩، ٣٤٤٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ النَّرْسِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يَنْزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ.

أَخْبَرَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ رَجُلٍ، مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحداً سمّى الرجل غير حماد بن سلمة"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٨١/٤)، والدارمي (٤١٣/١)، وابن خزيمة في التوحيد (٣١٥/١، ٣١٦) والنسائي في الكبرى (١٢٥/٦)، وأبو يعلى (٣٣٢/١٣) والطبراني في الكبير (١٣٤/٢) من طرق عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه بنحوه.

وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد (٣١٦/١) من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على عمرو بن دينار[٢]، واختلف عنه، فرواه سفيان عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه حماد بن سلمة، فقال: عن نافع بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.

وحماد بن سلمة بن دينار البصري ثقة في حديثه اضطراب شديد، روى له مسلم والأربعة[٣].

وحماد بن سلمة يخطئ في روايته عن عمرو بن دينار كثيراً.

قال الإمام مسلم: "وحماد يعد عندهم إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطيء في حديثهم كثيراً"[٤]

١- مسند البزار ٣٦٢/٨.

٢- وعمرو بن دينار المكي أبو محمد الأثرم ثقة ثبت، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣١/٦.

٣- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٣١/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤٠/٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣١٦، معرفة الثقات للعجلي ٣١٩/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٣٨/١.

٤- كتاب التمييز ٢١٨، المطبوع في آخر كتاب النقد عند المحدثين، تحقيق: الدكتور محمد مطيع الأعظمي، وزارة المعارف، السعودية.

رأي الباحث في دفع الاختلاف:

يتضح من هذا أن حماد بن سلمة ثقه أثبت الناس في ثابت وأعلم الناس بحديث حميد، وتغير حفظه بأخرة، وفي غير ثابت وحميد يضعف حديث في الجملة إذا انفرد، وعند الاختلاف من بين أصحاب عمرو يرجّح رواية ابن عيينة؛ لأنه أثبت الناس في عمرو، وأعلم الناس بحديثه[1].

وبعد النظر في هذين الوجهين يمكن أن تصوّب رواية ابن عيينة، وتحمل رواية حماد بن سلمة على الخطأ، ونلاحظ من صنيع البزار أنه ساق الحديث من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار، ثمّ أعلّه بالتفرد بقوله: ولا نعلم أحداً سمّى الرجل غير حماد بن سلمة.

١- قال أحمد وابن معين: سمعان بن عيينة أثبت الناس في عمرو بن دينار. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/١٨٧، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣/١١٧.

(٢٣) - (٣٤٤١، ٣٤٤٢) - قال البزار: أخبرنا عمرو بن علي قال: أخبرنا عفان قال: أخبرنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في سرية، فناموا حتى طلعت الشمس، فأمر بلالا فأذن، ثم أمرهم فصلوا ركعتين، ثم صلى بهم صلاة الغداة.

وأخبرناه أحمد بن عبدة، وأحمد بن أبان، قالا: أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم له طريقاً عن جبير بن مطعم إلا هذا الطريق، ولا نعلم أحداً رواه فسمّى من بعد نافع بن جبير إلا حماد بن سلمة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٨١/٤)، وأبو يعلى (٣٣٤/١٣)، والنسائي (٣٢٤/١)، وابن أبي عاصم (٣٨٣/١)، والطبراني في الكبير (١٣٣/٢) من طريق حماد بن سلمة به بنحوه.

وأخرجه الشافعي (١٦٧/١)، ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٤١/٤) والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٣٦/١)، من طريق سفيان عن عمرو بن دينار به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث اختلف فيه عن عمرو بن دينار، فرواه سفيان بن عيينة، فقال: عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه حماد بن سلمة، فقال: عن نافع بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.

قال الدارقطني: "رواه حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه ، وخالفه ابن عيينة، فرواه عن عمرو عن نافع بن جبير عن رجل من أصحاب النبي لم يسمه، وخالفه إبراهيم بن يزيد الخوزي فرواه عن عمرو بن نافع بن جبير عن أبي شريح الخزاعي عن النبي، ووهم فيه، وأشبهها بالصواب قول ابن عيينة"[2]

قلت: قد مرّ تحت حديث رقم (٣٤٣٩) أنّ عند الاختلاف من بين أصحاب عمرو بن دينار يرجّح رواية ابن عيينة؛ لأنه أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار، ونلاحظ أنّ البزار ساق رواية حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار، ثمّ علّق عليه بقوله: "ولا نعلم أحداً سمّى الرجل غير حماد بن سلمة"، والله أعلم.

١- مسند البزار ٣٦٢/٨.

٢- تنقيح تحقيق أحاديث التعليق لابن عبد الهادي الحنبلي ٤٩٦/١.

(٢٤) - (٣٤٦٩، ٣٤٧٠، ٣٤٧١، ٣٤٧٢، ٣٤٧٣، ٣٤٧٤) - قال البزار: حدّثنا الفُضَيلُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قالَ: نا يَزيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قالَ: نا خَالِدٌ الْحَذّاءُ، عَنْ أبي قِلابَةَ، عَنْ أبي الأَشْعَثِ، عَنْ شَدّادٍ، عَنِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ.

وَحَدّثَنَا مُؤَمّلُ بْنُ هِشَامٍ، قالَ: نا إسْمَاعِيلُ بْنُ إبْرَاهِيمَ، قالَ: نا أيُّوبُ، عَنْ أبي قِلابَةَ، عَمّنْ حَدّثَهُ عَنْ شَدّادِ بْنِ أوْسٍ، عَنِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ.

وَحَدّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ قالَ: أنَا عَبْدُ الرَّزّاقِ قالَ: أنَا مَعْمَرٌ عَنْ أيُّوبَ عَنْ أبي قِلابَةَ عَنْ أبي الأَشْعَثِ عَنْ شَدّادِ بْنِ أوْسٍ عَنِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ.

وَحَدّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى، قالَ: نا سَهْلُ بْنُ يُوسُفَ، قالَ: نا أبُو غِفَارٍ الْمُثَنّى بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أبي قِلابَةَ، عَنْ أبي الأَشْعَثِ الصّنْعَانِيِّ، عَنْ أبي أسْمَاءَ الرَّحَبِيِّ، عَنْ شَدّادِ بْنِ أوْسٍ، عَنِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ.

وَحَدّثَنَا أبُو كُرَيْبٍ، قالَ: نا أبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أبي قِلابَةَ، عَنْ أبي الأَشْعَثِ، عَنْ أبي أسْمَاءَ، عَنْ شَدّادِ بْنِ أوْسٍ، عَنِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ.

وَحَدّثَنَا أحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبّارِ، قالَ: نا مُحَمّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أبي هِنْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ أبُو قِلابَةَ، عَنْ أبي الأَشْعَثِ الصّنْعَانِيِّ، عَنْ شَدّادِ بْنِ أوْسٍ، رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ أنّهُ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ يَحْتَجِمُ لِسَبْعَ عَشْرَةَ مِنْ رَمَضَانَ، فَقَالَ: «أفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ».

قال البزار: "وهذا الحديث قد رواه عن خالد غير واحد، فاقتصرنا على من ذكرنا منهم، وأما حديث أيوب، فهكذا قال معمر عن أبي الأشعث، وإسماعيل أحفظ من معمر، فأمّا عاصم وأبو غفار، فرويا عن أبي قلابة عن أبي الأشعث، عن أبي أسماء عن شداد، وعاصم حافظ، وأبو غفار فشيخ قد روى عنه، والحديث حديث خالد، وأما حديث داود بن أبي هند عن أبي قلابة؛ فلا نعلم أحداً أسنده إلا محمد بن فضيل، ولا نعلم أسند داود بن أبي هند، عن أبي قلابة غير هذا الحديث"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢٢١) والطبراني في الكبير (٧/٢٧٧) من طريق يزيد بن زريع، وابن حبان (٨/٣٠٣)، والبيهقي في السنن (٤/٢٦٨) من طريق عبد الوهاب الثقفي، والطبراني في الكبير (٧/٢٧٧) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، وفي (٧/٢٧٧) من طريق سفيان بن عيينة.

١- مسند البزار ٨/٣٩٩، ٤٠٠.

أربعتهم (يزيد بن زريع وعبد الوهاب الثقفي وإسماعيل بن إبراهيم وسفيان بن عيينة) عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد رضي الله عنه[1].

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣/٥٠)، وأحمد (٤/١٢٥)، من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب عن أبي قلابة عمن حدّثه عن شداد رضي الله عنه.

وأخرجه عبد الرزاق (٤/٢٠٩)، ومن طريقه أحمد (٤/١٢٣)، والطبراني في الكبير (٧/٢٨٥)، عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد رضي الله عنه.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢١٩)، والطبراني في الكبير (٧/٢٨٥) من طريق أبي غفار المثنى بن سعد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد رضي الله عنه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/٣٠٦)، وأحمد (٤/١٢٣)، والدارمي (٢/٢٥)، ثلاثتهم عن يزيد بن هارون، وأحمد (٤/١٢٤)، من طريق سعيد بن أبي عروبة، والطبراني في الكبير (٧/٢٨٦) من طرق حجاج بن المنهال وعبد الواحد بن زياد، وابن حبان (٨/٣٠٢) من طريق عبد الله، كلهم.

(يزيد بن هارون، وسعيد بن أبي عروبة، وحجاج بن المنهال، وعبد الواحد بن زياد، وعبد الله) عن عاصم الأحول عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد رضي الله عنه.

وأخرجه الطيالسي (٢/٤٤٢)، وأحمد (٤/١٢٤) من طريق شعبة عن عاصم الأحول عن أبي قلابة به.

وأخرجه عبد الرزاق (٤/٢٠٩)، عن معمر عن عاصم عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد.

وأحمد (٤/١٢٤)، والطبراني في الكبير (٧/٢٨٦) من طريق محمد بن فضيل عن داود بن أبي هند عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٧/٢٧٧) من طريق هشيم عن منصور بن زاذان وخالد عن أبي قلابة به.

وأخرجه الطبراني (٧/٢٧٧) من طريق أبي قحذم عن أبي قلابة ثنا أبو الأشعث أن شداد رضي الله عنه

وأخرجه أبو داود (٢/٢٨١) من طريق وهيب بن خالد حدثنا أيوب عن أبي قلابة به.

دراسة علة الحديث:

الحديث اختلف فيه عن أبي قلابة، ورواه عنه أيوب، واختلف عنه، فرواه ابن علية عن أيوب عن أبي قلابة عمن حدثه عن شداد رضي الله عنه. ورواه معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد رضي الله عنه.

ومعمر بن راشد الأزدي ثقة ثبت إلا أن فيما حدّث به بالبصرة شيئاً[2].

١- وراد إسماعيل وعند البيهقي: رمى الفتح لثمان عشرة خلت من رمضان، وقال سعيد: مرّ على معقل بن يسار.

٢- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/١٢١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٢٥٧، معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٩٠، تهذيب الكمال للمزي ٢٨/٣١٠.

وإسماعيل بن إبراهيم ابن علية البصري ثقة حافظ ، روى له الجماعة[1].

قلتُ: عند الاختلاف بين إسماعيل ومعمر يرجّح رواية إسماعيل بن علية؛ لأنه من أصحاب أيوب المقدمين، ولذلك رجح البزار رواية إسماعيل.

قال النسائي : "أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد، وبعده عبدالوارث، وابن علية"[2].

وسُئل الدارقطني عن أرفع من عنده من أصحاب أيوب السختياني فقال: "حماد بن زيد وعبد الوارث وابن علية وعبد الوهاب الثقفي"[3].

قلتُ: تبين من هذا أنّ رواية معمر مخالفة لرواية ابن علية، فهي شاذة.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢١٨/٢) من طريق ريحان بن سعيد عن عباد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد. وقال النسائي: عباد بن منصور ليس بحجة في الحديث، وقيل: إن ريحان ليس بقديم السماع منه [4]. وتبين أن رواية ريحان بن سعيد عن عباد عن أيوب منكرة.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٢١٧/٢) من طريق عاصم بن هلال عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن شداد بن أوس رضي الله عنه.

وعاصم بن هلال البصري ضعيف لكثرة مناكيره[5]، وتبين أن روايته عن أيوب منكرة.

والحديث رواه أبو غفار المثنى بن سعد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد رضي الله عنه. والمثنى بن سعد أبو غفار البصري ليس به بأس[6]، ولذلك أعله البزار ورجح رواية خالد.

قلتُ: تبين من هذا أن رواية أبي غفار أيضاً معلولة.

والحديث رواه عاصم الأحول، واضطرب فيه عنه، فروي عنه عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد. ورواه معمر وشعبة عن عاصم عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد رضي الله عنه.

وتبين من هذا أن رواية عاصم الأحول فيه الاضطراب.

ورواه محمد بن فضيل عن داود بن أبي هند عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد رضي الله عنه ، وأعله البزار بتفرد محمد بن فضيل[1].

١- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ١٠٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٥٣/٢- ١٥٥، تهذيب الكمال للمزي ٣٢/٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٩٠/١

٢- تسمية فقهاء الأمصار للنسائي ص ١٣٠، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي. حلب. الطبعة الأولى. ١٣٦٩هـ

٣- انظر: شرح علل الترمذي ٢٦٤/١.

٤- السنن الكبرى للنسائي ٢١٨/٢.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥١/٦، الكامل لابن عدي ٤٠٧/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٥٩/١.

٦- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٢٥/٨، مسند البزار ٤٠٠/٨.

وتبين من هذا أن رواية محمد بن فضيل أيضاً شاذة لأنها تخالف رواية خالد الحذاء.

ورواه خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس رضي الله عنه، وهو المحفوظ، كما قال البزار.

ثالثاً: تابع منصور بن زاذان، خالدا عن أبي قلابة، وتابعه عن أبي قلابة أبو قحذم أيضاً.

قال البيهقي: "هذا حديث قد رواه هشيم عن منصور عن أبي قلابة هكذا، وفيه بيان التاريخ للوقت الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الكلام"[٢].

وتابع أيضاً وهيب خالداً عن أيوب عن أبي قلابة:

القول الراجح في دفع الاختلاف: يتضح من هذه الدراسة أنّ الوجه الأول فيه انقطاع، والراوي عن شداد رضي الله عنه هو مبهم، وسمي في الوجه الثالث، وهو أبو الأشعث، والوجه الثاني فيه زيادة أبي أسماء بين أبي الأشعث وشداد رضي الله عنه، وهذا الوجه يخالف رواية خالد الحذاء، فالوجه المحفوظ هو الأول، وهو رواية خالد الحذاء، كما قال البزّار، ولكن هذا الاختلاف غير قادح في متن الحديث، والله أعلم.

١- ومحمد بن فضيل بن غزوان الضبي صدوق ، روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٥٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٨/٨، معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٥٠، تقريب التهذيب لابن حجر ١٢٤/٢.

٢- السنن الصغير للبيهقي ٢٦٨/٣.

الفصل الثاني
الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الإسناد

ويشتمل على أربعة مباحث، وفيه أربعة وعشرون حديثاً، والمكررة ثلاثة عشر حديثاً:

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الصحابي بالآخر

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الراوي دون الصحابي

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإدخال راو في السند

المبحث الرابع : الأحاديث المعلولة بالاختلاف وفي تعليل البزار نظر

المبحث الأول
الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال الصحابي بالآخر

فيه ستة أحاديث، وهي:

الأول: حديث شدّاد رضي الله عنه في زيّ الله تبارك وتعالى الأرض للنبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: قُل اللَّهُمَّ ألهمْنِي رُشْدِي وَأعِذْنِي منْ شَرِّ نَفْسِي..

الثالث: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قول النبي صلى الله عليه وسلم: اطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَإذَا عَامَّةُ أهْلِهَا النِّسَاءُ.

الرابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في تحديث النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة عن بني إسرائيل عامة ليله.

الخامس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قول النبي صلى الله عليه وسلم: لَا رُقْيَةَ إلَّا مِنْ ذِي حُمَةٍ.

السادس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أنّ النَّبيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوتِرُ بسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأعْلَى وَقُلْ يَا أيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أحَدٌ.

(٢٥) - (٣٤٨٧) - قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ سَيَّارٍ قَالَ: نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أنا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى زَوَى لِيَ الْأَرْضَ حَتَّى رَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا، وَإِنَّ مُلْكَ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا، وَإِنَّ رَبِّي أَعْطَانِي الْكَنْزَيْنِ الْأَحْمَرَ وَالْأَبْيَضَ، وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَلَا يُسَلِّطَ عَلَيْهَا عَدُوًّا فَيُهْلِكُوا بِالْعَامَّةِ، وَلَا يَلْبِسَنَا شِيَعًا، وَلَا يُذِيقَ بَعْضَنَا بَأْسَ بَعْضٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي إِذَا قَضَيْتُ قَضَاءً، فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ، وَإِنِّي أَعْطَيْتُكَ لِأُمَّتِكَ أَنْ لَا أُهْلِكَهُمْ بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَلَا أُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا فَيُهْلِكُوهُمْ بِعَامَّةٍ حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهُمْ يَقْتُلُ بَعْضًا وَبَعْضُهُمْ يَسْبِي بَعْضًا"، قَالَ: وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَإِنِّي لَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي إِلَّا الْأَئِمَّةَ الْمُضِلِّينَ، فَإِذَا وُضِعَ السَّيْفُ فِي أُمَّتِي لَمْ يُرْفَعْ عَنْهُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قال أحمد بن منصور: فقلت لعبد الرزاق: إنما هذا عن ثوبان، فقال: لا نظرت وهو هكذا.

قال البزار: "وهذا الحديث رواه حماد بن زيد، وعباد بن منصور، عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء، عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب، ورواه قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/١٢٣)، والطبري في التفسير (١١/٤٢٥) من طريق عبد الرزاق عن معمر به بنحوه.

وأخرجه الطبري في التفسير (١١/٤٢٥) من طريق محمد بن ثور عن معمر به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٥/٢٧٨)، وابن أبي شيبة (٦/٣١١) ومسلم (٨/١٧١)، وأبو داود (٤/١٥٧)، والترمذي (٤/٤٧٢)، من طريق حماد بن زيد عن أيوب أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان بنحوه

وأخرجه مسلم (٨/١٧١)، وابن حبان (١٥/١٠٩)، من طريق قتادة، والحاكم (٤/٤٩٦) من طريق يحيى بن أبي كثير، كلاهما (قتادة ويحيى) عن أبي قلابة حدثني أبو أسماء أن ثوبان رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه أيوب، واختلف فيه عنه، وروي من وجهين:

الأول: معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٨/٤١٤، ٤١٥.

ومعمر بن راشد ، ثقة ثبت إلا أن فيما حدّث به بالبصرة شيئاً من السابعة ترجمته برقم (٣٤٦٩).

الثاني: حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان رضي الله عنه.

وحماد بن زيد الأزدي الجهضمي البصري، ثقة ثبت روى له الجماعة[١].

قال عبد الرزاق بعد روايته عن معمر: "سمعت غير معمر يقول عن أبي أسماء عن ثوبان، وكان معمر يقول: عن أبي أسماء عن شداد بن أوس"[٢]

ورواه قتادة ويحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان رضي الله عنه.

قال ابن معين : "حماد بن زيد أعلم الناس بحديث أيوب". وقال أيضاً: "ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله"[٣]. وقال النسائي: أثبت أصحاب أيوب حماد بن زيد[٤].

وقد رجّح الأئمة ما رواه حماد بن زيد وغيره عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان. وقال إسماعيل القاضي: "هكذا رواه معمر أسنده عن شداد بن أوس، وإنما هو عن ثوبان" [٥].

ونقل القاضي عن الرمادي : "قلت لعبد الرزاق : إنما هذا عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان قال: لأنظرنّ فيه ، هو هكذا". قال الرمادي : "وهكذا رواه ابن المبارك ومحمد بن ثور عن معمر عن أيوب بهذا الإسناد عن شداد بن أوس، وإنما أخطأ فيه معمر" [٦]

القول الراجح في دفع الاختلاف: الحديث رواه معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن أبي أسماء عن شداد رضي الله عنه، وخالف فيه معمر حمادَ بن زيد، فجعله من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، وقد رواه حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي أسماء من حديث ثوبان رضي الله عنه، وحماد بن زيد أثبت أصحاب أيوب، فروايته أصوب، وبهذا جزم البزار رحمه الله، والله أعلم.

١- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/٤٣٨، سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين ص ٣١٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/١٣٩، معرفة الثقات للعجلي ١/٣١٩.

٢- تفسير الصنعاني ٢/٢١١، تحقيق: د. مصطفى مسلم، مكتبة الرشد، ١٤١٠هـ.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٢١٤، ٤/٢٩٧.

٤- تسمية فقهاء الأمصار للنسائي ص ١٣٠.

٥- جزء في حديث أبي أيوب السختياني ص ٤٤، لإسماعيل بن إسحاق القاضي، تحقيق: د. سليمان بن عبد العزيز العريني، شركة الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٦- جزء في حديث أبي أيوب السختياني ص ٥١

(٢٦) - (٣٥٧٩، ٣٥٨٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، قَالَا: نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: نَا شَبِيبُ بْنُ شَيْبَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: نَا أَبُو خَالِدٍ، قَالَ: نَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَاللَّفْظُ، لِشَبِيبِ بْنِ شَيْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَبِي: " يَا حُصَيْنُ كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا؟ قَالَ: سَبْعَةً سِتَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَوَاحِدٌ فِي السَّمَاءِ، قَالَ: " فَأَيُّهُمْ تَعُدُّ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟ قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: «يَا حُصَيْنُ أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَسْلَمْتَ عَلَّمْتُكَ كَلِمَتَيْنِ تَنْفَعَانِكَ» فَلَمَّا أَسْلَمَ حُصَيْنٌ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي الَّذِي وَعَدْتَنِي. قَالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رُشْدِي وَأَعِذْنِي مِنْ شَرِّ نَفْسِي».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمران بن حصين وأبوه، وقد اختلفوا في إسناده، فقال ربعي بن حراش: عن عمران بن حصين، عن أبيه، وقال الحسن والعباس بن عبد الرحمن عن عمران أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال لحصين، وأحسب أنّ حديث عمران أنّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال لأبيه أصوب"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٥١٩/٥) وابن أبي عاصم (١٩٧/٤) والطبراني في الكبير (١٧٤/١٨) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٨٣٦/٢) من طريق الحسن، والطبراني في الكبير (٢٢٠/١٨) من طريق العباس بن عبد الرحمن.

كلاهما (الحسن والعباس بن عبد الرحمن) عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وأخرجه عبد بن حميد (ص ١٧٣) والترمذي في العلل الكبير (١٤٠/١) والنسائي في الكبرى (٢٤٦/٦) وابن أبي عاصم (١٩٦/٤) والحاكم (٦٩١/١) من طريق ربعي بن حراش عن عمران بن حصين عن أبيه بنحوه.

دراسة علة الحديث :

الحديث رواه عمران بن حصين، واختلف في إسناده عليه، وروي من وجهين:

الأول: الحسن والعباس بن عبد الرحمن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٥٤/٩.

والحسن بن أبي الحسن البصري ثقة فاضل وكان يرسل كثيراً ويدلّس، روى له الجماعة[1].

والعباس بن عبد الرحمن مولى بني هاشم، لم يرو عنه غير داود بن أبي هند[2]

الثاني: ربعي بن حراش عن عمران بن حصين عن أبيه.

وربعي بن حراش أبو مريم العبسي الكوفي، ثقة روى له الجماعة [3].

وقال الترمذي: "سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه إلا من حديث أبي معاوية". وقال الترمذي: "وحديث الحسن عن عمران بن حصين في هذا أشبه عندي، وأصحّ"[4].

القول الراجح في دفع الاختلاف: الحديث رواه الحسن البصري والعباس بن عبد الرحمن عن عمران بن حصين رضي الله عنه، وخالفهما ربعي بن حراش، فرواه عن عمران بن حصين عن أبيه، وجعله من مسند حصين، ورواية الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه أصوب وأصحّ؛ لأنّ راويه أوثق، وأعلّ البزار رواية ربعي عن عمران بن حصين عن أبيه رضي الله عنهما، وصوّب رواية الحسن عن عمران رضي الله عنه، والله أعلم.

١- وذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين، وهم: من احتمل الأئمة تدليسهم. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٢/٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ١٥٦/٧، تهذيب الكمال للمزي ١١٨/٦، طبقات المدلسين ص ٢٩

٢- التاريخ الكبير للبخاري ٥/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١١/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٧٣/١.

٣- معرفة الثقات للعجلي ٣٥٠/١، الطبقات الكبرى لابن سعد ١٢٧/٦، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٠٦/٣.

٤- العلل الكبير للترمذي ١٤٠/١

(٢٧) - (٣٥٨٢) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: نَا عَوْفٌ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَإِذَا عَامَّةُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ».

قال البزار: "وهذا الحديث قد اختلفوا فيه، فرواه غير واحد، عن أبي رجاء، عن ابن عباس، ورواه غير واحد، عن أبي رجاء عن عمران بن حصين، وإسناده حسن"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٩) والبخاري (٥/٢٣٩٧) والترمذي (٤/٧١٦) وابن حبان (١٦/٤٩٣) والطبراني في الكبير (١٨/١٣٤) من طريق عوف بن أبي جميلة، وأخرجه البخاري (٥/٢٣٦٩) والبيهقي في شعب الإيمان (٧/٣٠٢) من طريق سلم بن زرير، وأخرجه عبد الرزاق (١١/٣٠٥) ومن طريقه أحمد (٤/٤٣٧) والطبراني في الكبير (١٨/١٣١) عن معمر، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨/١٣١) من طريق يحيى بن أبي كثير.

أربعتهم (عوف بن أبي جميلة وسلم بن زرير ومعمر ويحيى بن أبي كثير) عن أبي رجاء عن عمران.

وأخرجه عبد بن حميد (ص ٢٣٠) والنسائي في الكبرى (٥/٣٩٩) والبيهقي في شعب الإيمان (٧/٣٠٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وأحمد (١/٤٥٩) ومسلم (٨/٨٨) والترمذي (٤/٧١٥) من طريق أيوب، ومسلم (٨/٨٨) والطبراني في الكبير (١٢/١٦٢) من طريق أبي الأشهب، وأحمد (١/٢٣٤) والنسائي في الكبرى (٥/٣٩٩) من طريق حماد بن نجيح، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/٣٠٢) من طريق صخر بن جويرية.

خمستهم (سعيد بن أبي عروبة وأيوب وأبو الأشهب وحماد بن نجيح وصخر بن جويرية) عن أبي رجاء عن ابن عباس رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه أبو رجاء، واختلف عنه، وروي من وجهين:

الأول: عوف وسلم بن زرير ومعمر ويحيى بن أبي كثير عن أبي رجاء عن عمران رضي الله عنه.

الثاني: أيوب وسعيد وحماد بن نجيح وغيرهم عن أبي رجاء عن ابن عباس رضي الله عنه.

قال الترمذي: "وهكذا يقول عوف: عن أبي رجاء عن عمران بن حصين، ويقول أيوب: عن أبي رجاء عن ابن عباس، وكلا الإسنادين ليس فيهما مقال، ويحتمل أن يكون أبو رجاء سمع منهما جميعاً، وقد روى غير عوف أيضاً هذا الحديث عن أبي رجاء عن عمران بن حصين"[٢].

١- مسند البزار ٩/٥٥.

٢- جامع الترمذي ٤/٧١٦، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، ط د. بيروت.

وقال أبو نعيم: "كذا رواه عوف عن أبي رجاء عن عمران، وتابعه عليه قتادة عن أبي رجاء، ورواه جماعة فخالفوهما، فقالوا: عن أبي رجاء عن ابن عباس وعمران. ثم رواه من طريق أبي داود ثنا أبو الاشهب وجرير بن حازم وسلم بن زرير وحماد بن نجيح وصخر بن جويرية عن أبي رجاء عن عمران بن حصين وابن عباس. وقال: رواه أيوب السختياني ومطر الوراق عن أبي رجاء عن ابن عباس من دون عمران مثله، والحديث صحيح متفق عليه على شرط الجماعة" [1].

القول الراجح في دفع الاختلاف:

تبين من تخريج الحديث ومن دراسة العلة أنه رواه جماعة من الثقات عن أبي رجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما رواه جماعة من الثقات عن أبي رجاء عن عمران رضي الله عنه، فيمكن أن يقال بصحة كلا الوجهين لاحتمال كون أبي رجاء سماع الحديث منهما جميعاً، فقد رواه غير واحد من الثقات عن أبي رجاء عن عمران بن حصين، ورواه غير واحد عن أبي رجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، فالحديث صحيح من كلا الوجهين، من مسند عمران رضي الله عنه ومن مسند ابن عباس رضي الله عنهما رضي الله عنهم، والله أعلم.

١- حلية الأولياء ٢/٣٠٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

(٢٨) - (٣٥٩٦) - قال البزار: حدّثنا عمرو نا عبدُ الرّحمَن بنُ مَهديٍّ قال: نا أبو هِلال عَنْ قتادَةَ عَنْ أبي حَسّانَ عَنْ عِمرانَ بنِ حُصَيْنٍ رَضيَ اللّهُ عَنْهُ، قالَ: كانَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ يُحَدّثُنا عامّةَ ليلِه عَنْ بَنِي إسرائيلَ لا يَقُومُ إلّا لِعظْمِ صَلاةٍ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم يروى، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا برواية عمران بن حصين وعبد الله بن عمرو، واختلف في إسناده عن قتادة، فقال أبو هلال: عن قتادة، عن أبي حسان، عن عمران بن حصين، وقال معاذ بن هشام: عن أبيه، عن قتادة، عن أبي حسان، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهشام أحفظ من أبي هلال"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٣٧/٤) والطبراني في الكبير (٢٠٧/١٨) من طرق عن أبي هلال عن قتادة به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٣٧/٤) وأبو داود (٣٦١/٣) من طريق هشام الدستوائي، وابن حبان (١٤٨/١٤) من طريق سعيد بن أبي هلال، كلاهما (هشام وسعيد) عن قتادة عن أبي حسان عن عبد الله بن عمرو.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه قتادة، واختلف عنه في إسناده، وروي من وجهين:

الأول: أبو هلال الراسبي[٢] عن قتادة عن أبي حسان عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

الثاني: هشام[٣] وسعيد بن أبي هلال[٤] عن قتادة عن أبي حسان[٥] عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

قلتُ: يمكن أن يرجح الوجه الثاني لأنه أرجح صفة وعدداً، فقد رواه هشام الدستوائي، وهو من أثبت أصحاب قتادة، ورواه سعيد بن أبي هلال أيضاً، وهو صدوق، وقد رجّح هذا الوجه الثاني البزار بقرينة الأحفظية، والوجه الأول لم يروه إلا أبو هلال الراسبي، وهو لين الحديث، ولم يتابع عليه. والله أعلم.

١- مسند البزار ٦٨/٩.

٢- هو محمد بن سليم، صدوق فيه لين. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٧٣/٧، التاريخ الكبير للبخاري ١٠٥/١، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص٢٣١، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص٤٩، تهذيب الكمال للمزي ٢٩٢/٢٥.

٣- وهشام بن أبي عبد الله البصري الدستوائي، ثقة ثبت، وروى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٠٩/٤، سؤالات أبي داود لأحمد ص ٣٣٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦١/٩، تهذيب الكمال للمزي ٢١٥/٣٠

٤- أبو العلاء المصري، صدوق وروى له الجماعة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٥١٤/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧١/٤، معرفة الثقات للعجلي ٤٠٥/١، كتاب الثقات لابن حبان ٣٧٤/٦.

٥- وأبو حسان هو مسلم بن عبد الله الأعرج البصري، صدوق وروى له مسلم والأربعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٠١/٨، كتاب الثقات لابن حبان ٣٩٣/٥، تهذيب الكمال للمزي ٢٤٢/٣٣.

(٢٩) - (٣٥٩٧) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: نَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «لَا رُقْيَةَ إِلَّا مِنْ ذِي حُمَةٍ».

قال البزار: "وهذا الحديث قد اختلف فيه، عن الشعبي، فقال مجالد: عن الشعبي، عن جابر، وقال العباس بن ذريح: عن الشعبي، عن أنس، هكذا رواه يزيد عن شريك، وقال حصين، عن الشعبي، عن عمران"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣٨) وأبو داود (٤/١٢) والطبراني في الكبير (١٨/٢٣٥) من طريق مالك بن مغول، والحميدي (٢/٣٦٩) والترمذي (٤/٣٩٤) من طريق سفيان بن عيينة، وأحمد (٤/٤٣٦) والطبراني في الكبير (١٨/٢٣٥) من طريق عبد الله بن إدريس ومحمد بن فضيل، والبيهقي في السنن (٩/٣٤٨) من طريق إسماعيل بن زكريا.

خمستهم (مالك بن مغول وسفيان بن عيينة وعبد الله بن إدريس ومحمد بن فضيل وإسماعيل بن زكريا) عن حصين عن الشعبي عن عمران رضي الله عنه[٢].

وأخرجه البخاري (٥/٢١٥٧) من طريق محمد بن فضيل عن حصين عن الشعبي عن عمران موقوفاً.

وأخرجه أحمد (١/٢٧١) والبخاري (٥/٢٣٩٦) ومسلم (١/١٣٧) وابن حبان (١٤/٣٣٩) من طريق هشيم عن حصين عن الشعبي عن بريدة الأسلمي رضي الله عنه.

وأخرجه أبو داود (٤/١٦) والطبراني في الكبير (١٨/٢٥٤) والحاكم (٤/٤٥٨) من طريق شريك عن العباس بن ذريح عن الشعبي عن أنس. وسقط من إسناد الطبراني شريك.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٢/٤٣) من طريق مجالد عن الشعبي عن جابر رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على الشعبي، واختلف فيه عنه، ورواه حصين، واختلف عنه، وروي من وجوه؛

الأول: رواه غير واحد عن حصين عن الشعبي عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وحصين بن عبد الرحمن السلمي ثقة تغير حفظه في الآخر، ترجمته برقم (٤٣) (٣٤٣٣).

الثاني: ورواه هشيم عن حصين عن الشعبي عن بريدة رضي الله عنه موقوفاً.

١- مسند البزار ٩/٦٩.

٢- وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢١٢١) من طريق عثمان بن عمر حدثنا شعبة عن حصين عن الشعبي عن عمران بن الحصين. وأعله الطبراني بالتفرد النسبي، وقال: لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا عثمان.

وهشيم بن بشير ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ترجمته برقم (٤٣) (٣٤٣٣).

الثالث: محمد بن فضيل حدثنا حصين عن الشعبي عن عمران بن حصين رضي الله عنه موقوفاً.

ومحمد بن فضيل صدوق رمي بالتشيع من التاسعة ترجمته برقم (٢٤) (٣٤٦٩).

وروي عن الشعبي من طريقين آخرين:

الأول: رواه شريك عن العباس بن ذريح عن الشعبي عن أنس رضي الله عنه.

الثاني: ورواه مجالد عن الشعبي عن جابر رضي الله عنه.

وعباس بن ذريح الكلبي الكوفي، صدوق، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه[١].

ومجالد بن سعيد الهمداني الكوفي، ليس بالقوي وتغير في آخر عمره، وروى له مسلم والأربعة[٢].

وأما الطريقان الآخران، فالراوي في الأول العباس بن ذريع صدوق، إلا أن في الطريق إليه شريك بن عبد الله، وهو سيئ الحفظ، والراوي في الطريق الثاني مجالد بن سعيد، وهو ليس بالقوي وقد تغيّر.

وأعله الدارقطني بقوله: "والحديث مضطرب"[٣].

وقال المزيّ: "ورواه غير واحد عن حصين عن الشعبي عن عمران بن حصين، وهو المحفوظ[٤].

وسلك ابن حجر مسلك الجمع، وقال: "والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بريدة جميعاً"[٥].

وأبي الباحث: بعد النظر في هذه الوجوه يمكن أن يسلك مسلك الترجيح، ويرجّح الوجه الثاني؛ لأن راويه هشيم أوثق بخلاف الوجوه الأخرى، وكان لا يكاد يسقط عليه شئ من حديث حصين، ولا يكاد يدلّس عنه[٦]، والراوي في الوجه الأول ثقة، لكنه تغيّر حفظه، والراوي في الوجه الثالث صدوق، والله أعلم.

١- العلل ومعرفة الرجال ٤١٢/١، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ٨٣، كتاب الثقات لابن حبان ٢٧٥/٧، تهذيب الكمال للمزي ٢١٠/١٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٧٢/١.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦١/٨، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٥٩/٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٤٩/٦، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٦، تقريب التهذيب لابن حجر ١٤٩/٢.

٣- العلل للدارقطني ١٠٩/١٢.

٤- تحفة الأشراف للمزي ٧٧/٢، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥- فتح الباري لابن حجر ١٥٦/١٠، دار المعرفة، بيروت

٦- انظر: شرح علل الترمذي ٢٨٣/١. وقد رواه بهذا الوجه الإمامان البخاري ومسلم كما مرّ في التخريج.

(٣٠) - (٣٦٠٤) - قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ نَا شَبَابَةُ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُوتِرُ بِسَبِّحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدًا يرويه عن شعبة إلا شبابة وحده، وهو حسن الإسناد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ابي شيبة (٢٩٨/٢) والنسائي (٢٤٧/٣) والطبراني في الكبير (٢١٥/١٨) من طريق شبابة، وأحمد (٤٠٦/٣) عن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد، وأحمد (٤٠٧/٣) والنسائي (٢٤٧/٣) من طريق يحيى بن سعيد القطان، أربعتهم (شبابة ومحمد بن جعفر وحجاج ويحيى القطان) عن شعبة به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث على شعبة، واختلف عنه في إسناده، وروي من وجهين:

الأول: شبابة[٢] عن شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

الثاني: محمد بن جعفر[٣] وحجاج[٤] ويحيى عن شعبة عن قتادة عن زرارة عن عبد الرحمن بن أبزي.

ويحيى بن سعيد القطان من الأئمة الحفاظ، ترجمته برقم (٣٣٤٤).

وأعله النسائي بقوله: "لا أعلم أحدًا تابع شبابة على هذا الحديث، خالفه يحيى بن سعيد"[٥].

القول الراجح: يمكن أن يرجح الوجه الثاني؛ لأنّ رواته أكثر وأثق، فقد رواه بهذا الوجه ثلاثة من الثقات ومن بينهم محمد بن جعفر، وكتابه حكم بين أصحاب شعبة، وما في أصحابه أقلّ خطأ منه، وخالفهم شبابة، فجعل الحديث من مسند عمران رضي الله عنه، ولذلك أعله البزار بتفرد شبابة.

١- مسند البزار ٧٥/٩.

٢- وشبابة بن سوار المدائني، ثقة ورمي بالإرجاء، وروى له الجماعة. ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٤٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٩٢/٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٢٠/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٤١٠/١.

٣- ومحمد بن جعفر البصري المعروف بغندر، ثقة صحيح الكتاب إلا أنّ فيه غفلة، وروى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل ٢٢١/٧، ٢٢٢، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٦/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٥٠/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٣/٢.

٣- تقريب التهذيب لابن حجر ١٨٩/١، ١٩٠.

٤- وحجاج بن محمد المصيصي الأعور، ثقة وتغير في آخر عمره. وروى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٦/٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٣٣/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٢٠١/٨، تقريب التهذيب ١٨٩/١، ١٩٠.

٥- السنن الكبرى للنسائي ٢٤٧/٣.

المبحث الثاني

الأحاديث المعلولة بالاختلاف في إبدال راوٍ أو أكثر دون الصحابي

فيه عشرة أحاديث، وهي:

الأول: حديث قرة بن إياس رضي الله عنه في إخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن المهديّ.

الثاني: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أنه قال: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ.

الثالث: حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه في جمع النبي صلى الله عليه وسلم بين الحجّ والعمرة

الرابع: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قول النبي صلى الله عليه وسلم في بني المطّلب: إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونِي جَاهِلِيَّةً، وَلَا إِسْلَامًا....

الخامس: حديث شدّاد بن أوس رضي الله عنه في قول النبي صلى الله عليه وسلم: لَيْسَ بِالْكَذَّابِ مَنْ أَصْلَحَ بَيْنَ النَّاسِ، فَنَمَا خَيْرًا، أَوْ قَالَ خَيْرًا.

السادس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في مشي النبي صلى الله عليه وسلم حافياً وناعلاً والشرب قائماً وقاعداً.

السابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه فيمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا

الثامن: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

التاسع: غضب عمران رضي الله عنه على قوم طلبوا أن لا يحدّثهم إلا بما في كتاب الله.

العاشر: حديث أبي برزة رضي الله عنه في نهي النبيّ الله صلى الله عليه وسلم عن النوم قبل العشاء والحديث بعدها.

(٣١) - (٣٢٢٢) - قال البزار: أخبرنا إسماعيل بن أبي الحارث، وأحمد بن يحيى السوسي، قالا: أخبرنا داود بن المحبر بن قحذم، قال: أخبرنا المحبر بن قحذم، عن أبيه قحذم بن سليمان، عن معاوية بن قرة، عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لتملأن الأرض جورا وظلما، فإذا ملئت جورا وظلما بعث الله رجلا مني اسمه اسمي أو اسمه اسم أبي، يملؤها عدلا وقسطا، كما ملئت جورا وظلما، فلا تمنع السماء شيئا من قطرها ولا الأرض شيئا من نباتها، يلبث فيكم سبعا أو ثمانيا أو تسعا يعني سنين».

قال البزار: "وهذا الحديث قد رواه معمر، عن أبي هارون العبدي، عن معاوية بن قرة، عن أبي الصديق، عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أشبه عن أبي سعيد؛ لأنه قد روي عن أبي سعيد من وجوه، ولا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الحارث كما في بغية الباحث (٧٨٣/٢)، والعقيلي في الضعفاء (٢٥٩/٤)، وابن عدي (٩٩/٣)، من طريق داود بن المحبر عن أبيه عن جده عن معاوية بن قرة عن أبيه بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق (٣٧١/١١)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٤٦٢/٨)، من طريق معمر عن أبي هارون العبدي، والحاكم (٥١٢/٤) من طريق عمر بن عبيد الله العدوي، كلاهما (أبو هارون وعمر بن عبيد الله) عن معاوية بن قرة عن أبي الصديق عن أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه أحمد (٣٦/٣) وأبو يعلى (٢٧٤/٢، ٢٧٥) من طريق عوف الأعرابي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على معاوية بن قرة، واختلف فيه عنه، فروي من وجهين:

الأول: داود بن المحبر[٢] عن أبيه عن جده عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه.

الثاني: أبو هارون[٣] وعمر بن عبيد الله عن معاوية بن قرة عن أبي الصديق عن أبي سعيد رضي الله عنه.

وعمر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر العدوى، ذكره ابن حبان في الثقات[٤].

١- مسند البزار ٢٥٨/٨، ٢٥٩

٢- وداود بن المحبر بن قحذم متروك ورمي بالوضع ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٢٤/٣. التاريخ الكبير للبخاري ٢٤٤/٣، المجروحين لابن حبان ٢٩١/١

٣- وأبو هارون العبدي اسمه عمارة، تركه يحيى القطان، وحدث عنه غيره، ورمي بالكذب. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢١٧/٤، علل أحمد رواية المروذي ص ٧٠، الضعفاء والمتروكين للنسائي ٤٢٢/١.

٤- التاريخ الكبير للبخاري ١٧٥/٦، كتاب الثقات لابن حبان ١٦٤/٧

وأعلّه ابن عدي، بقوله. "كذا قال داود في هذا الحديث عن أبيه عن جده عن معاوية بن قرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وغيره يرويه عن معاوية بن قرة عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري"[1].

القول الراجح في دفع الاختلاف:

بعد النظر في كلا الوجهين يمكن أن يرجح الوجه الثاني؛ لأنّ رواته أكثر عدداً، وقد رجحه الإمامان البزار والعقيلي. وهذا الحديث له عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه طرق أخرى، منها: طريق عوف الأعرابي عن أبي الصديق الناجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

---

١ - الكامل لابن عدي ٣/٥٧١

(٣٢) - (٣٣٣٠، ٣٣٣١) - قال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ، قَالَ: أخبرنا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ».

أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ».

قال البزار: " وحديث الشيباني لم نسمع أحداً يحدث به إلا الحسن بن مدرك عن يحيى بن حماد وعنده حديث أبي يعفور، وهذا الحديث عن الشيباني لم نسمع أحداً يرويه عن أبي عوانة عن الشيباني إلا الحسن عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة، وإنما عند أبي عوانة عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى، أخبرنا غير واحد عن أبي عوانة عن أبي يعفور، والحسن بن مدرك ذكر هذا الحديث عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن الشيباني وعن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٤٩/٢)، من طريق الحسن بن مدرك نا يحيى بن حماد نا أبو عوانة عن الشيباني.

وأخرجه مسلم (٧٠/٦) عن أبي كامل الجحدري، وأبو عوانة (٤٥/٥)، من طريق أبي النعمان.

كلاهما (أبو كامل وأبو النعمان) عن أبي عوانة عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

ورواه النسائي في الكبرى (١٦٦/٣)، وأحمد (٣٥٧/٤)، وأبو عوانة (٤٥/٥)، من طريق شعبة، والترمذي (٢٦٨/٤)، وأحمد (٣٥٣/٤)، والدرامي (١٢٦/٢)، من طريق سفيان الثوري، وعبد بن حميد (١٨٦/١)، والطبراني في الصغير (١٧٠/١) من طريق الحسن بن صالح، وأبو عوانة (٤٥/٥) من طريق أبي خالد الدالاني.

أربعتهم (شعبة، وسفيان الثوري، والحسن بن صالح، وأبو خالد الدالاني) عن أبي يعفور بمثل حديث أبي عوانة. وفيه: سبع غزوات.

وأخرجه أحمد (٣٨٠/٤) وأخرجه الترمذي (٢٦٨/٤) عن أحمد بن منيع، والنسائي في الكبرى (١٦٦/٣) عن قتيبة،

ثلاثتهم (أحمد بن حنبل وأحمد بن منيع وقتيبة) عن ابن عيينة عن أبي يعفور. وفيه ست غزوات.

---

١ - مسند البزار ٢٦٩/٨، ٢٧٠

وأخرجه البخاري (٢٠٩٣/٥) من طريق شعبة، وعبد الرزاق (٥٣٢/٤) والحميدي (٣١١/٢) عن سفيان بن عيينة.

كلاهما (شعبة وابن عيينة) عن أبي يعفور، وفيه: سبع غزوات أو ست غزوات.

وأخرجه الخطيب (٤٣١/٥) من طريق محمد بن عبد الله بن سفيان ثنا مسدد ثنا هشيم ثنا الشيباني به.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٤٢/٧) من طريق مخلد بن يزيد عن مسعر عن الشيباني به.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على أبي عوانة، واختلف عنه في إسناده ومتنه.

الاختلاف في الإسناد: روي عن أبي عوانة من وجهين:

الأول: الحسن بن مدرك عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن الشيباني وأبي يعفور عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

الثاني: أبو كامل وأبو النعمان عن أبي عوانة عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

والطريق الأول يرويه عن أبي عوانة يحيى بن حماد[١]، ورواه عنه الحسن بن مدرك[٢].

قال الخطيب بعد رواية طريق مسدد: "رواه يحيى بن محمد بن صاعد عن زرقان، ورواه الدارقطني عن ابن زياد القطان، وهو غريب من حديث هشيم عن الشيباني، وغريب من حديث مسدد عن هشيم تفرّد به زرقان، والمحفوظ عن مسدد عن أبي عوانة عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى. وقد روى عن يحيى بن حماد عن أبي عوانة عن الشيباني وأبي يعفور عن ابن أبي أوفى"[٣].

وقال أبو نعيم بعد رواية مسعر: "غريب من حديث مسعر تفرد به مخلد"[٤].

قلتُ: يحيى بن حماد ثقة لكن في الطريق إليه الحسن بن مدرك، وهو لا بأس به، وروي من طريق هشيم عن الشيباني عن ابن أبي أوفى، ومن طريق مخلد بن يزيد عن مسعر عن الشيباني عن ابن أبي أوفى، وكلا الطريقان غير محفوظين، فلا تصحّ متابعة مسدد للحسن بن مدرك، ويبقى الحديث حديث الحسن بن مدرك وحده. والطريق الثاني رواه أبو كامل الجحدري وأبو النعمان.

١- ويحيى بن حماد البصري ثقة [د س ق]. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٣٨/٩، معرفة الثقات للعجلي ٣٥٠/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٢٥٧/٩، تهذيب الكمال للمزي ٢٧٦/٣١.

٢- والحسن بن مدرك السدوسي أبو علي البصري لا بأس به روى له البخاري والنسائي وابن ماجه. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٩/٣. مشيخة النسائي ص ٨٥، تحقيق: التشريف حاتم بن عارف العوني. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ. تهذيب الكمال للمزي ٣٢٤/٦

٣- تاريخ بغداد للخطيب ٤٣١/٥.

٤- حلية الأولياء لأبي نعيم ٢٤٢/٧.

وأبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ثقة روى له مسلم وأبو داود والنسائي[1].

وأبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي البصري ثقة واختلط في آخر عمره، وروى له الجماعة[2].

القول الراجح في دفع الاختلاف في الإسناد:

بعد النظر في كلا الوجهين يمكن أن يرجح الوجه الأول؛ لأن هذا الوجه أصحّ، ورواه أبو النعمان وهو ثقة تغير في آخر عمره، لكن تابعه أبو كامل، وهو ثقة، وخالفهما في الوجه الأول يحيى بن حماد، وهو ثقة، لكن في الطريق إليه مقال، فقد رواه عنه الحسن بن مدرك، وهو لا بأس به، ولم يتابع الحسن عليه أحد، فيعتبر روايته شاذة.

الاختلاف في المتن: اختلف في متن الحديث عن أبي يعفور، وروي من وجهين:

الأول: أبو عوانة والثوري والحسن بن صالح عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى، وفيه: سبع غزوات.

الثاني: سفيان بن عيينة عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى، وفيه: ست غزوات. ومرة قال: سبع غزوات أو ست غزوات بالشك.

قال الإمام البخاري: "قال سفيان وأبو عوانة وإسرائيل عن أبي يعفور عن ابن أبي أوفى: سبع غزوات"[3].

وقال الإمام الترمذي: "هكذا روى سفيان بن عيينة عن أبي يعفور هذا الحديث، وقال: ست غزوات، وروى سفيان الثوري وغير واحد هذا الحديث عن أبي يعفور، فقال: سبع غزوات"[4].

قلتُ: يتضح مما سبق في دراسة العلة وفي أقوال العلماء أن الراجح في الاختلاف في المتن ما رواه أبو عوانة وسفيان الثوري والحسن بن صالح وأبو خالد الدالاني وغيرهم، وقالوا: سبع غزوات؛ لأن رواته أكثر.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/٧١، كتاب الثقات لابن حبان ٩/١٠، تهذيب الكمال للمزي ٢٣/٢٦٩، تهذيب التهذيب لابن حجر ٨/٢٦.

٢- معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٥٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٥٨، ٥٩، تهذيب الكمال للمزي ٢٦/٢٨٧.

٣- الجامع الصحيح ٥/٢٠٩٣.

٤- جامع الترمذي ٤/٢٦٨.

(٣٣) - (٣٢٤٤) - قال البزار: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ وَطَلِيقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَطَاءٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّمَا جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَحُجُّ بَعْدَ عَامِهِ ذَلِكَ.

قال البزار: "وهذا الحديث أخطأ فيه يزيد بن عطاء إذ رواه عن إسماعيل عن ابن أبي أوفى، وإنما الصحيح عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه يحيى بن سعيد، عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٦١/٤) وابن عدي (٢٧٤/٧) والدارقطني في العلل (٦١٣٨) من طريق سعيد بن سليمان عن يزيد بن عطاء عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

وأخرجه الدارقطني في سننه (٢٨٨/٢) وفي العلل (١٣٨/٦) من طريق أزهر بن جميل، والحاكم (٦٤٥/١) من طريق مسدد، كلاهما (أزهر ومسدد) عن يحيى بن سعيد، والدارقطني في العلل (١٣٨/٦) من طريق يحيى بن إسماعيل الواسطي عن معتمر.

كلاهما (يحيى ومعتمر) عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه.

وقال الدارقطني: "لم يرفعه عن يحيى غير أزهر"[٢].

وأخرجه زكريا بن يحيى المروزي في جزء سفيان بن عيينة (ص ٩٤) وابن عدي (١٧٠/٧) من طريق أبي عبد الله المخزومي، وابن حزم في حجة الوداع (٦/٢) من طريق إبراهم بن زياد.

ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتاده مرسلاً.

وأخرجه ابن عدي (٢٧٤/٧) من طريق يوسف بن بحر ثنا إسحاق بن عيسى ثنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على إسماعيل بن أبي خالد، واختلف فيه عنه، وروي من ثلاثة أوجه:

الأول: يحيى بن سعيد[٣] ومعتمر عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٢٧٩/٨.

٢- العلل للدارقطني ١٣٨/٦

٣- ويحيى بن سعيد القطان التميمي أبو سعيد البصري ثقة حجة. روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٤٩/١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٣/٧، معرفة الثقات للعجلي ٣٥٢/٢.

ومعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي أبو محمد البصري ثقة، روى له الجماعة[1].

الثاني: يزيد بن عطاء[2] عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

الثالث: سفيان بن عيينة[3] عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنه.

قال ابن عدي: "وهذا الحديث لا أعلم أحداً قاله عن ابن أبي خالد عن ابن أبي أوفى غير يزيد بن عطاء، وروى عن ابن عيينة ويحيى القطان ومروان عن ابن أبي خالد كذلك، وكلها غير محفوظة، وإنما يروى هذا الحديث ابن أبي خالد عن عبد الله بن أبي قتادة، فذكر هذا الحديث مرسلاً"[4].

وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل بن أبي خالد إلا يزيد بن عطاء"[5].

وحكم الدارقطني على الوجه الأول والثاني بالوهم، وصوّب الوجه المرسل، وقال: "وكلاهما وهم، والصواب عن إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتادة مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم"[6].

قلتُ: أما دفع التعارض في هذا الحديث فقد سلك العلماء فيه مسلك الترجيح، ومن العلماء من رجح طريق إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنه مرسلاً. ومنهم من رجح طريق إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه. فقد رجح ابن عدي والدارقطني طريق إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتادة رضي الله عنه مرسلاً. ورجح البزار طريق إسماعيل عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رضي الله عنه موصولاً.

القول الراجح: يمكن أن يرجّح الوجه الأول لرواية إثنين من الثقات يحيى القطان ومعتمر، وقول الدارقطني: لم يرفعه عن يحيى غير أزهر متعقّب بما رواه مسدد كما مر في التخريج، ويحمل طريق يزيد بن عطاء عن إسماعيل على الخطأ، وطريق يوسف بن بحر عن إسحاق بن عيسى عن ابن عيينة عن إسماعيل عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه كذلك يحمل على الوهم.

---

١ - تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ١٠٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٠٣/٨، معرفة الثقات للعجلي ٢٨٦/٢.

٢ - ويزيد بن عطاء اليشكري أبو خالد الواسطي البزار ليّن الحديث. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٩٠/٤، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٨٧/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ٢٥١/١، المجروحين لابن حبان ١٠٣/٣.

٣ - وسفيان بن عيينة الهلالي أبو محمد الكوفي ثقة حافظ إمام في الحديث، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلّس. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٧/٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٩٧/٥، معرفة الثقات للعجلي ٤١٧/١.

٤ - الكامل لابن عدي ١٧٠/٧

٥ - المعجم الأوسط للطبراني ٤٦١.

٦ - العلل للدارقطني ١٣٧/٦، ١٣٨.

(٣٤) - (٣٤٠٣) - قال البزار: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ، أَتَيْتُهُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَؤُلَاءِ بَنُو هَاشِمٍ، لَا نُنْكِرُ فَضْلَهُمْ لِمَكَانِكَ الَّذِي جَعَلَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ، فَمَا بَالُ بَنِي الْمُطَّلِبِ أَعْطَيْتَهُمْ وَمَنَعْتَنَا، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةٍ، قَالَ: «إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونِي جَاهِلِيَّةً، وَلَا إِسْلَامًا، وَإِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ» ، وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ".

قال البزار: "وهذا الحديث قد رواه عن الزهري، عن سعيد، عن جبير غير واحد، وهو الصواب، وقد روي عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه، وحديث سعيد أصحّ، ولا نحفظ هذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا برواية جبير بن مطعم عنه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٤/٤٦٠) وأحمد (١/٣٢٤) وأبو داود (٣/١٠٦) والنسائي في الكبرى (٣/٤٥) من طريق محمد بن إسحاق، والبخاري (٣/١٢٩٠) من طريق عقيل، والبخاري (٤/١٥٤٥) وابن ماجه (٢/٩٦١)، من طريق يونس بن يزيد، ثلاثتهم (محمد بن إسحاق وعقيل ويونس) عن الزهري به.

وأخرجه البيهقي في السنن (٦/٣٤١) وأبو القاسم البغوي (١/٦٧٥) من طريق الشافعي عن مُطَرِّف بن مازن عن معمر بن راشد عن الزهري أخبرني محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.

وقد رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن الزهرى نحو ذلك. أخرجه الطبراني في الكبير (٢/١٢٦) والبيهقي في السنن (٦/٣٤١) من طريق إبراهيم بن إسماعيل عن الزهرى عن محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على الزهري واختلف عنه؛ فروي من وجهين:

الأول: رواه عقيل ويونس بن يزيد وابن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن جبير.

ويونس بن يزيد الأيلي ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً[2].

---

١ - مسند البزار ٨/٣٣١، ٣٣٢.

٢ - تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٤٥. معرفة الثقات للعجلي ٢/٣٧٩. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٢٤٨ تهذيب الكمال للمزي ٣٢/٥٥٧.

الثاني: رواه إبراهيم بن إسماعيل ومُطَرِّف بن مازن عن الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه.
وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ترجمته برقم (٣٧١٦)، وهو ضعيف ضعفه الأئمة لكثرة أوهامه.
ومُطَرِّف بن مازن الكناني، كذّبه ابن معين[١].
وصححه الدارقطني بقوله:..."والصحيح قول من قال : عن ابن المسيب" [٢].
ورجحه البيهقي، وقال: "إبراهيم بن إسماعيل ومُطَرِّف بن مازن ضعيفان، وفي رواية الجماعة عن الزهري عن ابن المسيب عن جبير كفاية" [٣].
ونقل البيهقي قول أحمد أنه صحّح الوجه الأول، وقال: "قد رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن الزهري عن محمد بن جبير ، كما رواه مُطَرِّف، إلا أن مطرفاً وإبراهيم بن إسماعيل كلاهما عند أهل العلم بالحديث ضعيف. والصحيح رواية يونس بن يزيد ومحمد بن إسحاق عن الزهري عن ابن المسيب، وإن كان يحتمل ما قال مطرف. وقد ذكر الشافعي في القديم حديث الليث بن سعد عن عقيل عن الزهري عن ابن المسيب"[٤]
فقد روى الحديث الإمام الشافعي من طريق معمر عن الزهري، ثم ذكر حديث يونس ومحمد بن إسحاق عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن جبير، ثم قال الشافعي: "فذكرت ذلك لمُطَرِّف بن مازن أن يونس وابن إسحاق رويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب، فقال: حدثناه معمر كما وصفت، فلعل ابن شهاب رواه عنهما معاً" [٥].

القول الراجح في دفع الاختلاف: بعد النظر في كلا الوجهين يمكن أن يرجح الوجه الأول لأنّ رواته أكثر وأوثق، والوجه الثاني رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ومُطَرِّف بن مازن، وكلاهما ضعيف جداً، ولذلك صحّح الوجه الأول أو رجّحه الأئمة البزار والدارقطني والبيهقي.

١- تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٧٧/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٧، أحوال الرجال للجورجاني ص ١٥٠، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، الكامل لابن عدي ١١٠/٨

٢- العلل للدارقطني ٤٣٠/١٣

٣- السنن الكبرى للبيهقي ٣٤١/٦.

٤- معرفة السنن والآثار للبيهقي ٨٤/١١، تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٥- انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٣٤١/٦، وشرح السنة للبغوي ٦٧٥/١.

(٣٥) - (٢٤٧٩) - قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: نا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: نا قَزَعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جُرَجَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَحْمُودٍ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ بِالْكَذَّابِ مَنْ أَصْلَحَ بَيْنَ النَّاسِ، فَنَمَا خَيْرًا، أَوْ قَالَ خَيْرًا».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الإسناد، ويحيى بن جرجة روى عنه ابن جريج وقزعة بن سويد، وهذا الحديث إنما رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن، عن أمه أمّ كلثوم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٩١/٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٤٦١/٣) من طريق قزعة بن سويد عن يحيى بن جرجة عن الزهري عن محمود بن لبيد عن شداد رضي الله عنه.

وأخرجه عبد الرزاق (١٥٨/١١) عن معمر، وأحمد (٤٠٣/٦، ٤٠٤) من طرق صالح ومعمر وابن جريج، والبخاري (٩٥٨/٢) ومسلم (٢٨/٨) من طريق صالح، ومسلم (٢٨/٨) من طريق يونس، والنسائي في الكبرى (٣٥١/٥) من طريق الزبيدي.

كلهم (معمر ومعمر وابن جريج وصالح والزبيدي) عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أم كلثوم رضي الله عنها.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه الزهري، واختلف فيه عنه، فروي من وجهين:

الأول: قزعة بن سويد عن يحيى بن جرجة[2] عن الزهري عن محمود عن شداد بن أوس رضي الله عنه.

وقزعة بن سويد الباهلي أبو محمد البصري ترجمته برقم (٣٤٧٧)، وهو ضعيف من الثامنة.

الثاني: جماعة من الثقات عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أم كلثوم رضي الله عنها.

والوجه الأول انفرد بروايته عن الزهري يحيى بن جرجة، وهو لا بأس به، ورواه عن يحيى قزعة بن سويد، وهو مضطرب الحديث كثير الخطأ. ولذلك أعله الأئمة النقاد.

أعلّه أبو زرعة، وقال: "هذا خطأ، هو عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أمه أم كلثوم ابنة عقبة عن النبي صلى الله عليه وسلم"[3].

١- مسند البزار ٤٠٥/٨

٢- لا بأس به، ينظر: الجرح والتعديل ١٣٣/٩، كتاب الثقات لابن حبان ٥٩٩/٧، الكامل لابن عدي ٧٩/٩.

٣- علل الحديث لابن أبي حاتم ٢٣٤/٢، تحقيق فريق من الباحثين، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

وأعله الطبراني، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن الزهري عن محمود عن شداد بن أوس إلا يحيى بن جرجة تفرّد به قزعة بن سويد"[1].

وأعله الدارقطني بقوله: "تفرد به يحيى بن جرجة عن الزهري عنه ، وتفرد به قزعة بن سويد عنه"(٢).

القول الراجح في دفع الاختلاف:

تبين من هذه الدراسة أن رواية قزعة بن سويد عن يحيى بن جرجة عن الزهري عن محمود بن لبيد عن شداد منكرة، فقد خالف يحيى بن جرجة جمعاً من الثقات حيث رووه عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أم كلثوم رضي الله عنها، ويلاحظ من صنيع البزار أنه ساق الحديث من طريق يحيى بن جرجة، وعلق عليه بقوله: "وهذا الحديث إنما رواه الزهري عن حميد بن عبد الرحمن، عن أمّه أمّ كلثوم رضي الله عنها"، وكأنه رجح رواية الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أمّ كلثوم رضي الله عنها، والله أعلم.

---

١ - المعجم الأوسط للطبراني ٦/٢٥٦.

٢ - أطراف الغرائب والأفراد ٣/١٤٠.

(٣٦) - (٣٥١٢) - قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الْأَرْزِيُّ، قَالَ: نَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: نَا هَارُونُ بْنُ مُوسَى، عَنْ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْشِي حَافِيًا وَنَاعِلًا وَيَشْرَبُ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَيَنْفَتِلُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ وَيَصُومُ فِي السَّفَرِ وَيُفْطِرُ.

قال البزار: "وهذا الكلام قد رواه حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال هارون: عن حسين، عن ابن بريدة، عن عمران بن حصين، وهارون ليس به بأس، وزاد هارون في حديثه يصوم في السفر ويفطر، ولم نحفظ هذا من حديث عمرو بن شعيب، ولو حفظناه كان هذا الإسناد أحسن من ذلك، وإن كان ذلك المعروف"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبي (٣٥٤/٢)، والبغوي في الأنوار في شمائل النبي المختار (ص ٢٩٣)، من طريق هارون بن موسى عن حسين المعلم به بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤١٥/٢) عن عباد بن عوام، وأحمد (١٧٤/٢، ١٧٩، ٢٠٦) من طرق سعيد بن أبي عروبة ويحيى بن سعيد وعبد الواحد الحداد، وأحمد في (٢١٥/٢) وابن سعد (٤٨٠/١) عن عبد الوهاب بن عطاء، وابن ماجه (٣٣٠/١) من طريق يزيد بن زريع، وأبو داود (٢٤٧/١)، وابن عدي (١٨١/٥) من طريق علي بن المبارك.

كلهم (عباد بن عوام وسعيد بن أبي عروبة ويحيى بن سعيد وعبد الواحد وعبد الوهاب بن عطاء ويزيد بن زريع وعلي بن المبارك) عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (١٩٠/٢) والخطيب (٣٥٥/١٤) من طريق مطر الوراق، وأخرجه أحمد (١٩٠/٢) من طريق حجاج.

كلاهما (مطر وحجاج) عن عمرو بن شعيب به.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه الحسين المعلم، واختلف فيه عنه، وروي من وجهين:

الأول: رواه سعيد بن أبي عروبة ويحيى وعبد الواحد الحداد ويزيد وعبد الوهاب بن عطاء ويزيد بن زريع وعلي بن المبارك عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه.

١- مسند البزار ١٢/٩.

والحسين بن ذكوان المعلم البصري ثقة ربما وهم، روى له الجماعة[1]

الثاني: رواه هارون بن موسى عن حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران رضي الله عنه.

وهارون بن موسى الأزدي أبو عبد الله البصري ثقة، روى له الجماعة سوى ابن ماجه[2].

وقال ابن عدي بإثر الحديث من طريق علي بن المبارك: "وهذه الأحاديث التي رواها مسلم عن علي بن المبارك هذه الأحاديث الثلاثة أحاديث مستقيمة"[3].

القول الراجح في دفع الاختلاف:

بعد النظر في كلا الوجهين يمكن أن يرجح الوجه الأول؛ لأن رواته أكثر عدداً وأوثق، بخلاف الوجه الثاني، فإنه لم يروه عن حسين المعلم إلا هارون بن موسى، وتابع حسينَ المعلم عن عمرو بن شعيب مطر الوراق وحجاجُ بن أرطاة. والله أعلم.

١- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٨٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٥٢، تهذيب الكمال للمزي ٦/٣٧٣، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٢١٥.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/١٨٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٩٥، سؤالات أبي عبيد الآجري ص ٣١٦، تهذيب الكمال للمزي ٣٠/١١٧.

٣- الكامل لابن عدي ٦/٣٠٩.

(٣٧) - (٣٥٢٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدٍ، قَالَا: نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: نَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عُذِّبَ بِهِ فِي الْآخِرَةِ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أحد بهذا اللفظ بإسناد أحسن من هذا الإسناد، عن عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً عن عمران بن حصين إلا هذا الطريق وقد قال بعض من رواه: عن أيوب، عن أبي قلابة، عن ثابت بن الضحاك"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق إسحاق بن إدريس لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه أحمد (٣٤/٤)، والبخاري (٢٢٦٤/٥)، ومسلم (٧٣/١)، من طرق عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك ضمن حديث طويل.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه أيوب عن أبي قلابة، ورواه حماد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، رضي الله عنه، ورواه جماعة عن أيوب عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك.

وقال أبو حاتم عن هذا الحديث: "....وأمّا قوله : إن لعن المؤمن كقتله ومن قتل نفسه بشيء، فهو خطأ بهذا الإسناد"[2].

قلتُ: الحديث معلول للاضطراب في متنه على حماد بن سلمة، وهو ثقة إلا أنه تغير حفظه، وترجمته برقم (٣٤٣٩)، وإسحاق بن إدريس ضعيف جداً.

١- مسند البزار ١٨/٩.

٢- علل الحديث ٢٥١/٢.

(٣٨) - (٣٥٦٠، ٣٥٦١) - قال البزار: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحَنْظَلِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ، قَالَ: «لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمران إلا من حديث محمد بن الزبير، وقد اختلف عن محمد بن الزبير، ومحمد بن الزبير إنما ضعف حديثه بهذا الحديث عبيد الله بن عبد المجيد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٤٣/٤) والنسائي (٢٩/٧) والطبراني في الكبير (١٦٤/١٨) والحاكم (٣٣٨/٤) من طريق سفيان الثوري، وابن عساكر (٢٩/٥٣) من طريق إبراهيم بن طهمان.

كلاهما (الثوري وابن طهمان) عن محمد بن الزبير عن الحسن عن عمران رضي الله عنه.

وأخرج أحمد (٤٣٩/٤) والبخاري في التاريخ الكبير (٣/٤) وابن عدي (٢٠٣/٦) من طريق أبي بكر النهشلي عن محمد بن الزبير به.

وأخرجه البيهقي في السنن (٧٠/١٠) والخطيب (٥٦/١٣) وابن عساكر (٢٩/٥٣) من طريق حماد بن زيد عن ابن الزبير عن أبيه عن عمران رضي الله عنه. وليس فيه ذكر الرجل المبهم.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٠١/٣) والنسائي (٢٧/٧) والطبراني في الكبير (٢٠١/١٨) وابن عدي (٢٠٣/٦) من طرق عن محمد بن الزبير عن أبيه عن عمران. ليس فيه ذكر الرجل المبهم.

دراسة علة الحديث:

الحديث اختلف فيه على محمد بن الزبير[٢]، فروي عنه عن الحسن عن عمران رضي الله عنه. وروي مرة عن محمد بن الزبير عن أبيه عن رجل عن عمران رضي الله عنه. ومرة عن محمد بن الزبير عن أبيه عن عمران رضي الله عنه.

والزبير التميمي الحنظلي البصري، لين الحديث روى له النسائي[٣].

١- مسند البزار ٤٢/٩

٢- ومحمد بن الزبير التميمي الحنظلي البصري متروك، روى له النسائي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٥٩/٧، التاريخ الكبير للبخاري ٣٢٦/٨، الضعفاء والمتروكين ص ٢٣٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٦/٢

٣- تهذيب الكمال للمزي ٣٣٢/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٣١١/١.

وقال البيهقي: "الزبير لم يسمع من عمران"، وأسند البيهقي عن محمد بن الزبير أن أباه لم يسمع من عمران"[1].

وقال ابن عساكر: "وقد روى الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ما يدلّ على أن الاضطراب فيه من محمد بن الزبير الحنظلي" [2].

وقال ابن الملقن: "ومدار الحديث على محمد بن الزبير الحنظلي ، وليس بصحّ" [3].

وأبي الباحث: تبين مما مر أن الحديث مداره على محمد بن الزبير، واختلف فيه عليه، وهو متروك، وأبوه الزبير لين الحديث، ويمكن أن يقال أن الاضطراب في الحديث من محمد بن الزبير، والله أعلم.

---

١ - السنن الكبرى للبيهقي ١٠/٧٠.

٢ - تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٣/٣٣.

٣ - البدر المنير لابن الملقن ٩/٤٩٦، تحقيق : مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الاولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

(٣٩) - (٢٥٧٦) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، أَنَّ قَوْمًا أَتَوْا عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ فَقَالُوا: لَا تُحَدِّثُنَا إِلَّا بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ فَغَضِبَ، وَقَالَ: «مِنْ أَيْنَ تَجِدُونَ فِي كِتَابِ اللَّهِ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ وَفِي كُلِّ مِائَتَيْنِ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارٌ وَفِي كُلِّ عِشْرِينَ نِصْفُ دِينَارٍ أَشْيَاءَ مِنْ هَذَا عَدَّدَهَا، وَلَكِنْ خُذُوا كَمَا أَخَذْنَا».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن الحسن، عن عمران إلا علي بن زيد، وقد اختلف عن علي فقال بعضهم: عن أبي نضرة، وقال بعضهم: عن الحسن"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه مسدد كما في الاتحاف (١/١٩١)، من طريق حماد بن زيد عن علي بن زيد عن الحسن أن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٢٣) والبيهقي في السنن (٢/١٩٤) من طريق عبد الرزاق، كلاهما عن معمر عن علي بن زيد عن أبي نضرة عن عمران بن حصين رضي الله عنه بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على علي بن زيد بن جدعان، واضطرب عليه، فروي عنه عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه، وروي عنه عن أبي نضرة عن عمران رضي الله عنه.

وأبي الباحث: علي بن زيد ترجمته برقم (٣٥٧٤) وضعفه جمهور الأئمة، وجاء ضعفه من جهة سوء حفظه وكثرة أوهامه، وهو من المختلطين، نصّ على اختلاطه غير واحد من الأئمة[2]، والاضطراب في الحديث من علي بن زيد ، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/٥٢.

٢-انظر: من رمي بالاختلاط ٦٣، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص ٢٦٤.

(٤٠) - (٣٨٥٢، ٣٨٥٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قال: نا عُثْمَانُ بْنُ عُثْمَانَ، قال: نا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ أَبِي بُرْزَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّوْمِ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثِ بَعْدَهَا».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: نَا مُحَمَّدٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنْ أَبِي بُرْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال البزار: "وحديث خالد الحذاء، عن المغيرة بن أبي برزة، عن أبيه، أحسب وهم فيه عثمان بن عثمان، والصواب خالد الحذاء، عن أبي المنهال، عن أبي برزة، وأبو المنهال، واسمه سيار بن سلامة "[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الروياني (٣٣٩/٢) من طريق عثمان بن عثمان نا خالد الحذاء به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٢١/٤) والبخاري (٢٠٨/١) من طريق عبد الوهاب الثقفي عن خالد الحذاء عن أبي المنهال عن أبي برزة رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم (١١٩/٢) من طريق شعبة، وأحمد (٤٢٣/٤) من طريق عوف، وفي (٤٢٠/٤) من طريق إبراهيم بن طهمان، ثلاثتهم (شعبة وعوف وإبراهيم بن طهمان) عن أبي المنهال به.

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث على خالد الحذاء، واختلف فيه عنه، وروي من وجهين:

الأول: عثمان بن عثمان[2]، عن خالد الحذاء عن المغيرة بن أبي برزة عن أبيه رضي الله عنه.

الثاني: عبد الوهاب وشعبة وغيرهما عن خالد الحذاء عن أبي المنهال عن أبي برزة رضي الله عنه.

وعبد الوهاب الثقفي البصري ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ترجمته برقم (٣٦١٥).

وذكر الدارقطني الاختلاف عن خالد الحذاء، وقال: والصواب عن أبي المنهال"[3].

القول الراجح: الوجه الثاني هو الراجح، فقد رواه عن خالد غير واحد من الثقات، وتابع خالداً شعبة وعوف وإبراهيم بن طهمان، والوجه الأول لم يروه إلّا عثمان بن عثمان، وهو صدوق إلا أنه ربما وهم.

١- مسند البزار ٣٠٨/٩.

٢- وعثمان بن عثمان العطفاني أبو عمرو القاصي البصري صدوق وله أوهام، روى له مسلم وأبو داود والنسائي. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٦٣/٤، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٩٤/٢، التاريخ الكبير للبخاري ٢٤٣/٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٠/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٦٢/١.

٣- العلل للدارقطني ٣٠٦/٦.

المبحث الثالث
الأحاديث المعلولة بالاختلاف بإدخال راوٍ في السند

وفيه خمسة أحاديث، وهي:

الأول: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في معية الله مع القاضي ما لم يجر.

الثاني: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في طلب الأعرابي من النبي صلى الله عليه وسلم الاستسقاء من الله والاستشفاع به.

الثالث: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في فضيلة الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم.

الرابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في نهي صلى الله عليه وسلم عن الكيّ.

الخامس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في الحثّ على الصدقة والنهي عن المثلة.

(٤١) - (٣٣٣٥، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧) - قال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ مُؤَمَّل أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ بِلَال أخبرنا عِمْرَانُ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى.

وَأَخْبَرَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي، مَا لَمْ يَجُرْ» أَوْ قَالَ: «يَدُ اللَّهِ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجُرْ».

وَأَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الْأَرْزِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِلَال، قَالَ: أَخْبَرَنَا عِمْرَانُ الْقَطَّانُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الشيباني إلا عمران، فأدخل محمد بن بلال، بين عمار، وبين الشيباني حسين بن عبد الله، ولا نعلم من حسين بن عبد الله هذا"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٦١٨/٣) وابن حبان (٤٤٨/١١) والحاكم (١٠٥/٤) من طريق عمرو بن عاصم به.

وأخرجه ابن ماجه (٧٧٥/٢) وابن أبي عاصم (٢٠٨/٠٤) وابن عدي (١٣٣/٦) من طريق محمد بن بلال عن عمران القطان عن حسين عن أبي إسحاق الشيباني بنحوه[٢].

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على عمران القطان، واختلف فيه عنه، وروي من وجهين:

الأول: عمرو بن عاصم[٣] عن عمران القطان عن أبي إسحق الشيباني.

الثاني: محمد بن بلال[٤] عن عمران القطان عن حسين عن أبي إسحاق الشيباني.

القول الراجح: يمكن أن يرجح الوجه الأول لأنّ راويه أوثق، فقد رواه عمرو بن عاصم، وهو صدوق، والوجه الثاني رواه محمد بن بلال، وهو مع صدقه له أوهام، ويمكن أن تحمل روايته على الوهم، حيث أدخل بين عمران رضي الله عنه وبين الشيباني حسين بن عبد الله، كما أشار إليه البزار رحمه الله.

١- مسند البزار ٢٧٣/٨.

٢- في رواية ابن ماجه: يعني ابن عمران، وفي رواية ابن عدي: حسين المعلم. وفي رواية البزار: الحسين بن عبد الله.

٣- وعمرو بن عاصم بن عبيد الله أبو عثمان الكلابي البصري صدوق. روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٥٠/٦، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٠٥/٧، سؤالات أبي عبيد الآجري ص ٢٣٥.

٤- ومحمد بن بلال أبو عبد الله البصري الكندي التمار صدوق وله أوهام. ينظر. كتاب الثقات لابن حبان ٦٠/٩، الضعفاء للعقيلي ٣٧/٤، ميزان الاعتدال للذهبي ٤٩٣/٣

(٤٢) - (٣٤٣١، ٣٤٣٢) - قال البزار: أخبرناه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قال: أخبرنا وهبُ بْنُ جرير، قال: أخبرنا أبي قال: سمعتُ مُحَمَّدَ بْنَ إسحاق، قال: سمعتُ يعقوب بن عُتْبَةَ، وَجُبَيْرَ بْنَ مُحَمَّد بْن جُبَيْر، عَنْ أبيه، عَنْ جَدِّهِ.

قال البزار: "هَكَذَا حَدَّثَنَاهُ أَبُو مُوسَى، وَبُنْدَارٌ، وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، تَابَعَهُمْ عَلَيْهِ، فَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى هَذَا الْإِسْنَادِ، لِأَنَّ نُسْخَةَ وَهْبِ بْنِ جَرِير عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، كَانَتْ لِعَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ حَمَّادٍ، فَكَانَ فِي كِتَابِهِ هَكَذَا وَنَسَخَ أَبُو مُوسَى وَبُنْدَارٌ مِنْ كِتَابِ عَبْدِ الْأَعْلَى فَوَقَعَ فِي كُتُبِهِمْ هَكَذَا وَالصَّوَابُ مَا:

حَدَّثَنَاهُ سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْوَضَّاحِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ، يُحَدِّثُ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَهِدَتِ الْأَنْفُسُ، وَضَاعَ الْعِيَالُ، وَهَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، فَاسْتَسْقِ اللَّهَ لَنَا، فَإِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ، وَنَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَيْحَكَ تَدْرِي مَا تَقُولُ؟، فَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ وَوُجُوهِ أَصْحَابِهِ، وَقَالَ: وَيْحَكَ إِنَّهُ لَا يُسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَى أَحَدٍ، إِنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه ولم يقل فيه محمد بن إسحاق حدثني يعقوب بن عتبة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (٣٦٩/٤) عن عبد الأعلى بن حماد ومحمد بن المثنى وأحمد بن سعيد، وابن أبي عاصم في السنة (٩٢/٢) عن عبد الأعلى بن حماد ومحمد بن المثنى، وأبو داود (٣٦٩/٤) وابن خزيمة في التوحيد (٢٣٩/١) عن محمد بن بشار، وأبو عوانة (١٢٠/٢) من طريق أبي الأزهر أحمد بن الأزهر، والطبراني في الكبير (١٢٨/٢) من طرق عبد الأعلى بن حماد ويحيى بن معين وعلي بن المديني.

كلهم (عبد الأعلى ومحمد بن المثنى وأحمد بن سعيد ومحمد بن بشار وأبو الأزهر ويحيى بن معين وعلي بن المديني) عن وهب بن جرير بن حازم حدثني أبي سمعت محمد بن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد بن جبير عن أبيه عن جده.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه وهب بن جرير عن أبيه عن ابن إسحاق، واختلف فيه، فروي من وجهين:

١- مسند البزار ٣٥٤/٨- ٣٥٦

الأول: محمد بن المثنى[1] عن وهب بن جرير عن أبيه عن ابن إسحاق سمعت يعقوب بن عتبة وجبير بن محمد عن أبيه عن جده.

الثاني: جماعة من الثقات عن وهب بن جرير عن أبيه عن ابن إسحاق يحدث عن يعقوب بن عتبة عن جبير بن محمد عن أبيه عن جده.

وقال أبو داود: "والحديث بإسناد أحمد بن سعيد هو الصحيح، وافقه عليه جماعة منهم يحيى بن معين وعلي بن المديني، ورواه جماعة عن ابن إسحاق كما قال أحمد أيضاً، وكان سماع عبد الأعلى وابن المثنى وابن بشار من نسخة واحدة فيما بلغني" [2].

وأبي الباحث: محمد بن المثنى صرح بسماع ابن إسحاق، وخالف الرواة الآخرين حيث رووه بالعنعنة.

ووجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: ابن إسحاق من المدلسين، وقد رواه بالعنعنة.

الثانية: المتن في صفات الله، وانفرد بروايته ابن إسحاق، والتفرد في مثل هذه المسائل لا يقبل إلا عمن كان بريئاً من التهمة وبعيداً من الظنة.

قال أحمد عن ابن إسحاق حين سئل عنه: "تكتب عنه هذه الأحاديث يعني المغازي ونحوها...فأما إذا جاء الحلال والحرام أردنا قوماً هكذا يريد أقوى منه" [3]

فإذا كان لا يحتج به في الحلال والحرام إذا انفرد، فأولى أن لا يحتجّ به في صفات الله تعالى[4].

وقال الحافظ الذهبي: "هذا حديث غريب جداً فرد، وابن إسحاق حجة في المغازي إذا أسند، وله مناكير وعجائب، فالله أعلم أقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذا أم لا؟" [5].

قلتُ: يتضح أنّ كلام هؤلاء الأئمة يدلّ على إعلال هذا الحديث به، والله أعلم.

١- ومحمد بن المثنى العنزي أبو موسى البصري المعروف الزمن ثقة ثبت شيخ أصحاب الكتب الستة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩٥/٨، مشيخة النسائي ص ٥٤، كتاب الثقات لابن حبان ١١١/٩، تهذيب الكمال للمزي ٣٥٩/٢٦-٣٦٤.

٢- سنن أبي داود ٣٦٩/٤.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٦٠/٣، ٢٤٧

٤- الأسماء والصفات ٣٢٠/٢، تحقيق: عبد الله بن محمد، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ/١٩٩٣م.

٥- العلو للذهبي ص ٣٩، تحقيق: أبو محمد أشرف بن عبدالمقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

(٤٣) - (٣٤٣٣، ٣٤٣٤) - قال البزار: أخبرنا الحسن بن قزعة، قال: أخبرنا حصين بن نمير، قال: أخبرنا حصين بن عبد الرحمن، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخبرناه بشر بن معاذ العقدي، قال: أخبرنا هشيم، قال: أخبرنا حصين، عن محمد بن طلحة، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام».

قال البزار: " وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا من هذا الوجه، وقد روي عن غير جبير، وخالف هشيم حصينَ بن نمير، وهشيم أحفظ من حصين بن نمير"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٢/٢) من طريق حصين بن نمير ثنا حصين بن عبد الرحمن عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه بمثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤١٧/٦)، وأحمد (٨٠/٤)، وأبو يعلى (٣٣٥/١٣)، والطبراني في الكبير (١٤٣/٢) من طريق هشيم عن حصين عن محمد بن طلحة عن جبير بن مطعم رضي الله عنه بمثله.

وأخرجه الطيالسي (٢٥٦/٢) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨١/٢) من طريق أبي الأحوص، والطبراني في الكبير (١٤٣/٢) من طريق خالد بن عبد الله، وأبو يعلى (٣٣٤/١٣)، والطبراني أيضاً (١٤٤/٢) من طريق عبد العزيز بن مسلم.

ثلاثتهم (أبو الأحوص وخالد بن عبد الله وعبد العزيز بن مسلم) عن حصين عن محمد بن طلحة عن جبير بن مطعم رضي الله عنه بمثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على حصين بن عبد الرحمن، واختلف عنه، فروي من وجهين:

الأول: حصين بن نمير عن حصين عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه

وحصين بن عبد الرحمن السلمي الكوفي ثقة وساء حفظه في آخر عمره[2].

وحصين بن نمير الواسطي أبو محصن لا بأس به ، روى له الجماعة إلا مسلم وابن ماجه[3].

١- مسند البزار ٣٥٧/٨

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٣٥/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٣/٣، معرفة الثقات للعجلي ٣٠٥/١.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٩٥/٤، معرفة الثقات للعجلي ٣٠٧/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٧/٣، كتاب الثقات لابن حبان ٢١٣/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٢٤/١.

الثاني: هشيم وغيره عن حصين عن محمد بن طلحة عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

وهشيم بن بشير السلمي أبو معاوية الواسطي ثقة لكنه كثير التدليس، روى له الجماعة[1].

وقد تابع هشيمَ بن بشير أبو الأحوص[2]، وخالدُ بن عبد الله[3]، وعبدُ العزيز بن مسلم[4].

ورجح الدارقطني الوجه الثاني، وقال: "وقولهم أشبه بالصواب"[5].

وأبي الباحث: يمكن أن يرجّح الوجه الثاني، فقد رواه بهذا الوجه غير واحد من الثقات، والوجه الأول لم يروه إلا حصين بن نمير، وهو صالح الحديث، وقد خالف جماعة، فروايته شاذة، ورجّح البزار رواية هشيم بقرينة الأحفظية.

١- الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٢٥/٧، معرفة الثقات للعجلي ٣٣٤/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٥٦/١، تهذيب الكمال للمزي ٢٧٢/٣٠.

٢- سلام بن سليم الكوفي ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٦٠/٤، معرفة الثقات للعجلي ٤٤٤/١، تهذيب الكمال للمزي ٢٨٥/١٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٠٥/١.

٣- ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٤٠/٣، تهذيب الكمال للمزي ١٠٠/٨.

٤- عبد العزيز بن مسلم المروزي ثقة ربما وهم ، روى له الجماعة إلا ابن ماجه. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٨٤، معرفة الثقات للعجلي ٩٨/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٩٤/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٠٧/١.

٥- العلل للدارقطني ٤٢٢/١٣.

(٤٤) - (٣٥٤٠، ٣٥٤١) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: نَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْكَيِّ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: نَا هُشَيْمٌ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ.

قال البزار: "هذا الحديث قد روي عن عمران، من غير وجه، ولا نعلم يروى إلا عن عمران بن حصين، وإسناده حسن، وقال: فيه علي بن عاصم، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن مُطَرِّف، عن عمران"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٧) والترمذي (٤/٣٨٩) وابن حبان (١٣/٤٤٥) من طريق قتادة، وأحمد (٤/٤٣٠) من طريق هشيم، والطبراني في الكبير (١٨/١٥٢) من طريق عبد الوارث.

ثلاثتهم (قتادة وهشيم وعبد الوارث) عن يونس به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨/ ١٢٢) والأوسط (٦/٣٠٩) من طريق علي بن عاصم عن يونس عن الحسن عن مُطَرِّف عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه الحسن عن عمران رضي الله عنه، ويرويه عن الحسن يونس، واختلف عنه، فرواه هشيم وعبد الوارث عن يونس عن الحسن عن عمران رضي الله عنه ، ورواه علي بن عاصم الواسطي[2] عن يونس عن الحسن عن مُطَرِّف عن عمران رضي الله عنه، وأدخل بين الحسن وبين عمران مُطَرِّفا.

وقال الطبراني: "لم يدخل في إسناد هذا الحديث بين الحسن وبين عمران بن حصين أحداً ممن رواه عن يونس بن عبيد إلا علي بن عاصم"[3].

القول الراجح في دفع الاختلاف: يمكن أن يرجّح الوجه الأول، لأن رواته أرجح صفة وعدداً، فقد رواه بهذا الوجه هشيم وعبد الوارث، وهما ثقتان، وخالفهما علي بن عاصم، وهو صدوق لكنه يخطئ ويصرّ، ويتضح من هذا أنّ رواية علي بن عاصم شاذة، فقد خالف من هم أوثق. والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/٣٠.

٢- وهو صدوق لكنه يخطئ ويصرّ على خطئه. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/٥٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/١٩٩، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٦، المجروحين ٢/١١٣، تهذيب الكمال للمزي ٢٠/٥٠٤.

٣- المعجم الأوسط للطبراني ٦/٣١٠.

(٤٥) - (٣٦٠٥) - قال البزار: حدّثنا يحيى بن حبيب بن عربيٍّ، نا خالد بن الحارث، نا سعيدٌ، عن قتادة، عن الحسن، عن هياج بن عمران، أنّ عمران، أبق له غلامٌ، فجعل لله عليه إن قدر عليه ليقطعنّ يده، فأرسلني أسأل سمرة، فسألته، فقال: كان نبيُّنا صلى الله عليه وسلم يحثُّنا على الصدقة وينهانا عن المثلة، فأتيت عمران، فسألته، فقال: كان نبيُّنا صلى الله عليه وسلم يحثُّنا على الصدقة وينهانا عن المثلة.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران بن حصين من غير وجه، ورواه عن الحسن غير واحد، عن عمران، ولم يدخل بين عمران والحسن أحداً غيرُ قتادة"[1].

تخريج الحديث:

وأخرجه عبد الرزاق (٤٣٦/٨) عن معمر، وابن أبي شيبة (٤٢٣/٩) وأحمد (٤٢٨/٤) من طريق همام، والدارمي (٤٧٨/١) وأبو داود (٦/٣) من طريق هشام الدستوائي، وأحمد (٤٢٨/٤) والطبراني في الكبير (٢١٧/١٨) من طريق سعيد بن أبي عروبة، وابن الأعرابي في معجمه (٩٣٤/٣) من طريق شعبة، كلهم (معمر وهمام والدستوائي وابن أبي عروبة وشعبة) عن قتادة به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٢٩/٤، ٤٣٩) والطبراني في الكبير (١٥٨/١٨) والحاكم (٣٣٨/٤) من طريق كثير بن شنظير، وأخرجه أحمد (٤٢٩/٤) والطبراني في الكبير (١٧١/١٨)، من طريق حميد الطويل، وأخرجه الطبراني في الكبير (١٥٩/١٨)، (١٦٠/١٨)، وفي المعجم الأوسط (٧٩/٢) من طريق أشعث بن عبد الملك، وأخرجه في الكبير (١٧١/١٨)، من طريق إسماعيل بن مسلم المكي.

أربعتهم (كثير وحميد وأشعث وإسماعيل) عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (٤٤٤/٤) والطبراني في الكبير (١٧٨/١٨) من طريق هشيم أنا يونس ومنصور وحميد عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه الحسن، واختلف عنه في إسناده، وروي من وجهين:

الأول: رواه قتادة عن الحسن عن هياج بن عمران عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

الثاني: غير واحد عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وحميد بن أبي حميد الطويل البصري ثقة مدلّس ، روى له الجماعة[2].

١- مسند البزار ٧٦/٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١٩/٣، معرفة الثقات للعجلي ٣٢٥/١، كتاب الثقات لابن حبان ١٤٨/٤، تهذيب الكمال للمزي ٣٥٥/٧.

وكثير بن شنظير المازني البصري ترجمته برقم (٣٥٦٦) صدوق كثير الخطأ

وإسماعيل بن مسلم المكي ترجمته برقم (٣٤٥٠)، وهو ضعيف الحديث.

وأشعث بن عبد الملك ترجمته برقم (٣٦٥٨)، وهو ثقة.

قال ابن المديني : "أصحاب الحسن : حفص المنقري ثم قتادة وحفص فوقه ثم قتادة بعده ويونس وزياد الأعلم، وبعد هؤلاء أشعث بن عبد الملك". وقال أحمد: "ما في أصحاب الحسن أثبت من يونس، ولا أسند عن الحسن من قتادة"[1]. وقال أبو حاتم: "أكبر أصحاب الحسن قتادة ثم حميد. وقال أبو زرعة: قتادة من أعلى أصحاب الحسن"[2].

رأي الباحث:

اختلف في إسناد الحديث بين أصحاب الحسن، فرواه غير واحد عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، ورواه قتادة عن الحسن عن هياج بن عمران عن عمران بن حصين رضي الله عنه ، وعند الاختلاف في الإسناد بين أصحابه يرجح قول قتادة؛ لأنه أسند أصحابه.

١- انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٢٥٧/١، تهذيب الكمال للمزي ٥١٦/٢٣.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١٩/٣، ١٣٥/٧.

المبحث الرابع
الأحاديث المعلولة بالاختلاف وفي تعليل البزار نظر

فيه ثلاثة أحاديث، وهي:

الأول: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ.

الثاني: حديث أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ صُمْتُ رَمَضَانَ وَقُمْتُهُ كُلَّهُ.

الثالث: حديث عياض بن حمار رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَمَرَنِي أَنْ أُعَلِّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ.....

(٤٦) - (٣٣٠٥) - قال البزار: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قالا : أَخْبَرَنَا سَهْلُ بْنُ حَمَّادٍ أَبُو عَتَّابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَقِيَ فِي شَجَرَةٍ يَجْتَنِي مِنْهَا سِوَاكًا ، فَوَضَعَ رِجْلَيْهِ عَلَيْهَا ، فَضَحِكَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِنْ دِقَّةِ سَاقَيْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أُحُدٍ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن شعبة إلا سهل بن حماد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن معين في تاريخه رواية الدوري (٥٩/٣)، والفسوي (٣١٦/٢)، والروياني (١٢٩/٢) والطبري في تهذيب الآثار (١٦٣/٣)، والطبراني في الكبير (٢٨/١٩)، والحاكم (٣٥٨/٣)، من طرق عن سهل بن حماد به موصولاً بنحوه.

وأخرجه الطيالسي (٤٠٣/٢) ومن طريقه أبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (ص١٦٨)، وأخرجه البغوي أيضاً (ص١٦٨)، وابن عساكر (١١٢/٣٣)، من طريق بهز بن أسد.

كلاهما (الطيالسي وبهز) عن شعبة عن معاوية بن قرة رضي الله عنه مرسلاً بنحوه.

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث على شعبة، واختلف فيه عنه، فروي عنه من وجهين:

الأول: أبو عتاب الدلال عن شعبة عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه موصولاً.

وسهل بن حماد أبو عتاب الدلال صدوق[٢].

الثاني: أبو داود[٣] وبهز بن أسد عن شعبة عن معاوية بن قرة رضي الله عنه مرسلاً.

وبهز بن أسد أبو الأسود البصري ثقة ثبت ، روى له الجماعة[٤].

١- مسند البزار ٢٤٥/٨.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٢٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٦/٤، معرفة الثقات للعجلي ٤٣٩/١، كتاب الثقات لابن حبان ٢٩٠/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٩٨/١.

٣- وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي البصري ثقة حافظ إلا أنه أخطأ في أحاديث، روى له أصحاب الكتب الستة إلا البخاري. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٢٦، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٨/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٣/٤، معرفة الثقات للعجلي ٤٢٧/١، الكامل لابن عدي ٢٧٨/٤، تهذيب الكمال للمزي ٤٠١/١١.

٤- سؤالات الأثرم لأحمد ص ٣٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٣١/٢، معرفة الثقات للعجلي ٣٥٥/١، تهذيب الكمال للمزي ٤٠١/١١.

وقول البزار: لا نعلم رواه عن شعبة إلا سهل بن حماد متعقّب بما رواه أبو داود وبهز بن أسد، إلا أن يراد من قوله أنه لم يروه عن شعبة موصولاً إلا سهل بن حماد، وإلا فقد رواه عن شعبة غير سهل مرسلاً، كما مرّ معنا في التخريج.

وقال أبو القاسم البغوي: "ولا أعلم أحدًا أسند هذا الحديث عن شعبة غير أبي عتاب الدلال"[1].

القول الراجح في دفع الاختلاف:

بعد النظر في كلا الوجهين وأحوال الرواة المختلفين يكون الوجه الثاني هو الراجح؛ لأن رواته أرجح صفة وعدداً، فقد رواه بهذا الوجه أبو داود الطيالسي، وهو ثقة حافظ، وبهز بن أسد ثقة ثبت، والمخالف لهما في الوجه الأول راوٍ واحد.

ويتضح مما مرّ أن الحديث فيه علة الإرسال، ورواه سهل بن حماد موصولاً، وخالف في روايته إثنين من الثقات، فروايته شاذة. والله أعلم.

١- مسند ابن الجعد ص ١٦٨، تاريخ دمشق ١١٢/٣٣.

(٤٧) - (٣٦٤٣، ٣٦٤٤، ٣٥٤٥) - قال البزار: حدثنا عمرو بن علي، قال: نا محمد بن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بكرة، رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «لا يقولن أحدكم صمت رمضان وقمته كله» قال: فلا أدري كره التزكية أم قال: «قد تكون النعسة والرقدة».

عمرو بن علي يقول: حدثناه عفان، حدثنا حفص بن عمرو الربالي، قال: نا أبو بحر البكراوي عبد الرحمن بن عثمان، قال: نا سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحسن، عن أبي بكرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه تابع ابن أبي عدي عليه إنما يقال إن سعيدا سمعه من المهلب بن أبي حبيبة سمعت عمرو بن علي يقول: قلت ليحيى حدثنا ابن أبي عدي، عن سعيد، عن قتادة، عن الحسن عن أبي بكرة هذا الحديث فقال يحيى: هذا ليس من حديث قتادة إنما حدثنا المهلب بن أبي حبيبة، عن الحسن، عن أبي بكرة، قال أبو بكر: فرأيت أنا بعض أصحابنا يحدث به عن أبي بحر البكراوي، عن سعيد، عن رجل، عن الحسن، عن أبي بكرة، وقد رواه همام عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بكرة سمعت"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٨/٥) عن محمد بن جعفر وعبد الوهاب بن عطاء كلاهما عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (٣٩/٥) وأبو داود (٢٩٤/٢) والنسائي (١٣٠/٤) وابن خزيمة (٢٨١/٣) من طريق يحيى بن سعيد حدثنا المهلب بن أبي حبيبة عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (٤٠/٥، ٤١) عن يزيد، و(٤٨/٥، ٥٢) عن بهز، عن همام عن قتادة به. وفي رواية أحمد عن يزيد قرن بهمام عفان.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه الحسن، واختلف فيه عنه، وروي من ثلاثة وجوه:

الأول: سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وسعيد بن أبي عروبة اليشكري أبو النضر البصري، ثقة حافظ ، لكنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، وروى له الجماعة[2]

١- مسند البزار ١٠٤/٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦٥/٤، معرفة الثقات للعجلي ٤٠٣/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٦٠/١.

الثاني: أبو بحر البكراوي عن سعيد عن رجل عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وأبو بحر البكراوي عبد الرحمن بن عثمان، تقدمت ترجمته برقم (٣٦٣٢)، ضعفه الجمهور.

قلتُ: هذا الوجه ضعيف لضعف أبي بحر ولإبهام راويه عن الحسن.

الثالث: يحيى بن سعيد عن المهلب بن أبي حبيبة عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

سئل يحيى بن سعيد عن هذا الحديث، فقال: "هذا ليس من حديث قتادة إنما حدثنا المهلب بن أبي حبيبة عن الحسن عن أبي بكرة"[1].

وقال البيهقي بعد رواية يحيى بن سعيد: "تابعه همام عن قتادة عن الحسن"[2].

تعقيب قول البزّار:

الوجه الأول رواه محمدُ بن أبي عدي عن سعيد عن قتادة، وأعلّه البزار بتفرد ابن أبي عدي، وأنه ليس من حديث قتادة، لكنه يتعقّب بأنّ ابن أبي عدي لم يتفرد به، بل تابعه محمدُ بن جعفر وعبدُ الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة، وتابع سعيداً على هذه الرواية همام. فالحديث محفوظ من حديث قتادة، يدلّ عليه أن سعيداً وهماماً قد روياه عن قتادة، وهما ثقتان عارفان بحديثه، وتبيّن من هذا أن الحديث من كلا الطريقين محفوظ، والله أعلم[3].

١- مسند البزار ١٠٤/٩.

٢- شعب الإيمان ٣١٨/٣

٣- انظر: حاشية مسند أحمد ١٢٩/٣٤.

(٤٨) - (٣٤٩٠، ٣٤٩١، ٣٤٩٢) - قال البزار: حدّثنا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنّى، قالَ: نا عَبْدُ الصّمَدِ، قالَ: نا هَمّامٌ يَعْنِي ابْنَ يَحْيَى، قالَ: نا قَتادَةُ، قالَ: حدّثني أرْبَعَةٌ عَنْ مُطَرّف بْن عَبْدِ اللّهِ بْن الشّخّير، مِنْهُمْ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ أخِي مُطَرّف، وَالْعَلاءُ بْنُ زِيادٍ الْعَدَوِيُّ وَرَجُلان نَسِيهُمَا هَمّامٌ، عَنْ عِياض بْن حِمارٍ.

وَحَدّثَنَاهُ أحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قالَ: نا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، قالَ: نا هَمّامٌ، عَنْ قَتادَةَ، قالَ: حَدّثَنِي أرْبَعَةٌ عَنْ مُطَرّف بْن عَبْدِ اللّهِ، مِنْهُمْ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ وَالْعَلاءُ بْنُ زِيادٍ، وَرَجُلان نَسِيهُمَا هَمّامٌ، عَنْ عِيَاض بْن حِمارٍ، رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ أنّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ يَخْطُبُ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: "إنّ اللّهَ تَبارَكَ وَتَعالَى أمَرَنِي أنْ أعَلّمَكُمْ مَا جَهِلْتُمْ مِمّا عَلّمَنِي يَوْمِي هَذَا، ألَا إنّ كُلّ مَالٍ نَحَلْتُهُ عِبَادِي حَلَالٌ، وَإنّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلّهُمْ، وَإنّ الشّيَاطِينَ أتَتْهُمْ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأمَرَتْهُمْ أنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَإنّ اللّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى اطّلَعَ إلَى أهْلِ الْأرْضِ فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ، غَيْرَ بَقَايَا مِنْ أهْلِ الْكِتَابِ، فَقَالَ: يَا مُحَمّدُ إنّمَا بَعَثْتُكَ لِأبْتَلِيَكَ وَأبْتَلِيَ بِكَ، وَأنْزَلْتُ عَلَيْكَ كِتَابًا لَا يَغْسِلُهُ الْمَاءُ، تَقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَانًا، وَإنّ رَبّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى أمَرَنِي أنْ أحَرّقَ قُرَيْشًا، فَقُلْتُ: يَا رَبّ إذًا يَثْلَغُوا رَأسِي فَيَدَعُوهُ خُبْزَةً، قَالَ: اسْتَخْرِجْهُمْ كَمَا اسْتَخْرَجُوكَ وَأنْفِقْ أنْفِقْ عَلَيْكَ، وَابْعَثْ جَيْشًا أبْعَثْ خَمْسَةً أمْثَالِهِمْ، وَقَاتِلْ بِمَنْ أطَاعَكَ مَنْ عَصَاكَ، وَقَالَ: أصْحَابُ الْجَنّةِ ثَلَاثَةٌ ذُو سُلْطَانٍ مُقْسِطٌ مُصَدّقٌ مُوَفّقٌ، وَرَجُلٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلّ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ عَفِيفٌ مُتَصَدّقٌ، وَقَالَ: أصْحَابُ النّارِ خَمْسَةٌ: رَجُلٌ لَا يَخْفَى لَهُ طَمَعٌ إلّا خَانَهُ، وَرَجُلٌ لَا يُمْسِي وَلَا يُصْبِحُ إلّا وَهُوَ يُخَادِعُكَ عَنْ أهْلِكَ وَمَالِكَ، وَالضّعِيفُ الّذِي لَا زَبْرَ لَهُ الّذِينَ هُمْ فِيكُمْ تَبَعٌ "، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أبَا عَبْدِ اللّهِ: أمِنَ الْمَوَالِي هُوَ أمْ مِنَ الْعَرَبِ؟ قَالَ: «هُوَ التّابِعَةُ، يَتْبَعُ الرّجُلَ فَيُصِيبُ مِنْ خَدَمِهِ سِفَاحًا غَيْرَ نِكَاحٍ» ، قَالَ: وَذَكَرَ الْبُخْلَ وَالْكَذِبَ، أوْ قَالَ: الْكَذِبَ وَالْبُخْلَ.

نا بِهِ مُحَمّدُ بْنُ بَشّارٍ بُنْدَارٌ، قَالَ: نا عَبْدُ الرّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ أبُو بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ، قَالَ: نا عَوْفٌ، عَنْ حَكِيمٍ الْأثْرَمِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ مُطَرّف، عَنْ عِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ، عَنِ النّبِيّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ بِنَحْوِهِ.

قال البزار: "وهذا الحديث رواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن مُطَرِّف عن عياض فلم نذكره، لأن حديث سعيد ترك منه يزيد بن عبد الله والعلاء، وقتادة لم يسمعه من مُطَرِّف، فذكرناه عن همام إذ كان قد وصله، وقد تابعه على روايته عوف، عن حكيم الأثرم، عن الحسن، عن مُطَرِّف، عن عياض، وحكيم الأثرم بصري حدّث عنه عوف وحماد بن سلمة، ولكن في حديثه شيء لأنه حدّث عنه حماد بن سلمة بحديث منكر، فلذلك بدأنا بحديث قتادة قبله، ولولا ذلك ذكرنا الحسن عن مُطَرِّف إذ كان أجلّ"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٤٢٢/٢)، و(٣٦٠/١٧)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٦٤/٨) من طرق عن همام عن قتادة حدثني العلاء بن زياد وجابر بن يزيد أخو مُطَرِّف وحدثني رجلان آخران نسي همام أسماءهما أن مُطرِّفاً حدثهم عن عياض بن حمار رضي الله عنه بنحوه.

وأخرجه الطيالسي (٤٠٤/٢، ٤٠٥)، وأخرجه مسلم (١٥٨/٨) من طريق معاذ بن هشام، كلاهما عن هشام عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض بن حمار رضي الله عنه بنحوه.

وأخرجه أحمد (١٦٢/٤) عن يحيى بن سعيد عن هشام به. وأخرجه مسلم (١٥٩/٨) عن عبد الرحمن بن بشر العبدى حدثنا يحيى بن سعيد به. وقال فى آخره: قال يحيى: قال شعبة عن قتادة قال: سمعت مُطرِّفاً فى هذا الحديث.

وأخرجه مسلم (١٥٨/٨)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣٦٤/٨)، وابن أبي عاصم (٣٧٨/٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به بنحوه.

وأخرجه مسلم (١٥٩/٨) والطبراني في الكبير (٣٦٤/١٧)، والخطيب (٤٥٧/٨) من طريق مطر الوراق عن قتادة به بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق (١٢٠/١١)، وأحمد (٢٦٦/٤)، والنسائي في الكبرى (٢٦/٥) والطبراني في الكبير (٣٥٨/١٧)، من طريق معمر عن قتادة به.

وأخرجه أحمد (٢٦٦/٤) والنسائي في الكبرى (٢٦/٥)، وابن حبان (٤٤٥/٢)، من طريق عوف بن أبي جميلة عن حكيم الأثرم عن الحسن عن مُطَرِّف به.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه مُطَرِّف عن عياض بن حمار رضي الله عنه، ويرويه الحسن عن عياض بن حمار، وحديث مُطَرِّف عن عياض رضي الله عنه يرويه قتادة، واختلف عنه، وروي من وجهين:

١- مسند البزار ٤٢٣/٨.

الأول: همام عن قتادة حدثني العلاء بن زياد وجابر بن يزيد ورجلان آخران أن مُطرِّفاً حدثهم عن عياض رضي الله عنه.

الثاني: هشام وسعيد بن أبي عروبة ومعمر ومطر الوراق عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض رضي الله عنه، ولم يذكروا بين قتادة ومُطَرِّف أحدًا.

قلتُ: والوجه الثاني ظاهره يوهم الانقطاع بأن قتادة لم يسمعه من مُطَرِّف، لرواية همام عن قتادة حدثني العلاء بن زياد وجابر بن يزيد ورجلان آخران عن مُطَرِّف عن عياض رضي الله عنه.

ولذلك أعل البزار رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مُطَرِّف عن عياض رضي الله عنه بالانقطاع، ولم يذكره من هذا الطريق.

ونقل الطيالسي وأحمد عن همام: "قال بعض أصحاب قتادة: ولا أعلمه إلا قال يونس الإسكاف قال لي: "إن قتادة لم يسمع حديث عياض بن حمار من مُطَرِّف قلت: هو حدثنا عن مُطَرِّف، وتقول أنت لم يسمعه من مطرف. قال: فجاء أعرابي، فجعل يسأله، واجترأ عليه قال: فقلنا للأعرابي: سله هل سمع حديث عياض بن حمار عن مُطَرِّف فسأله فقال: لا، حدثني أربعة عن مُطَرِّف فسمى ثلاثة الذي قلت لكم"[1].

قلتُ: قول يونس الذي نقله الطيالسي وأحمد يقوّي رواية همام، وأنّ قتادة لم يسمعه من مُطَرِّف، ولذلك أعله البزار بنفي سماع قتادة من مُطرِّف.

وهمام بن يحيى بن دينار البصري ثقة وربما وهم ، روى له الجماعة[2].

تعقيب قول البزار:

تعليل البزار رواية غير همام بالانقطاع فيه نظر؛ لأنّ قتادة قد صرّح بالسماع عن مُطَرِّف في رواية عبد الرحمن بن بشر عن يحيى بن سعيد، وثبت منه أن الوجه الثاني متصل وليس منقطعاً، كما أخرجه مسلم (١٥٩/٨) عن عبد الرحمن بن بشر العبدى حدثنا يحيى بن سعيد به. وقال فى آخره: قال يحيى: قال شعبة عن قتادة قال: سمعت مُطرِّفاً فى هذا الحديث.

١- مسند الطيالسي ٤٠٦/٢، مسند أحمد ١٤٦، ٢٦٦/٤

٢- الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٨٢/٧، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٤٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠٩/٩، معرفة الثقات للعجلي ٣٣٤/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٥٨٦/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٧٠/٢.

الفصل الثالث
الأحاديث المعلولة بالاختلاف في المتن

ويشتمل على ثلاثة مباحث، وفيه ثمانية أحاديث، والمكررة أربعة أحاديث:

المبحث الأول: الأحاديث المعلولة بالإدراج في المتن

المبحث الثاني: الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن

المبحث الثالث: الأحاديث المعلولة بالاختصار في المتن

المبحث الأول
الأحاديث المعلولة بالإدراج في المتن

وفيه ثلاثة أحاديث، وهي:

الأول: حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه في إيتار النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث سور، فإذا سلّم قال: سبحان الملك القدّوس.

الثاني: حديث عبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنه في أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يحثى في وجوههم التراب يعني المدّحين.

الثالث: حديث قطبة بن مالك رضي الله عنه في قرأة النبي صلى الله عليه وسلم بقاف، بزيادة: بسوقها طولها.

التمهيد:

الإدراج أن يدخل الراوي كلامه على أصل كلام المروي عنه، متصلاً به غير منفصل بذكر قائله، بحيث يلتبس على من لم يعرف الحال، فيتوهم الجميع من ذلك الأصل المروي[1]

والإدراج في المتن يكون في أوّل الحديث أو في وسط الحديث أو في آخر الحديث، والحامل على الإدراج في الحديث : إما أن يقصد بالإدراج تفسير غريب، أو التمويه أو الخطأ أو الإغراب.

ويعرف الإدراج في المتن بأمور :

الأول: ورود رواية مجردة عن ذلك القدر المجرد.

الثاني: التنصيص على الإدراج من الراوي المدرج أو من بعض الأئمة المطلعين

الثالث: استحالة صدور مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم[2].

١- انظر. معرفة علوم الحديث للحاكم ص٣٩، وعلوم الحديث لابن الصلاح ص٢٠٨، ومقاييس نقد متون السنة ص١٣٤.

٢- ينظر: منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر، ص ٤٤٢، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، تحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع ٢/١٠١٤.

(٤٩) - (٣٣٧٣) - قال البزار: أخبرنا الحسن بن يحيى، قال: أخبرنا شاذ بن الفياض، قال: أخبرنا هاشم بن سعيد، عن زبيد، عن ابن أبي أوفى، رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث، فيقرأ فيهن في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية قل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة قل هو الله أحد، فإذا سلم قال: «سبحان الملك القدوس» ومد بها صوته».

قال البزار: "وهذا الحديث أخطأ فيه هاشم بن سعيد، لأنّ الثقات يروونه عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عن أبيه، عن أبي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وزاد هاشم في حديثه: فإذا سلّم قال: «سبحان الملك القدوس»، وليس هذا في حديث غيره"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من مسند ابن أبي أوفى رضي الله عنه لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٤٤٨/١) من طريق عبد الملك بن أبي سليمان، وابن ماجه (٣٧٤/١) من طريق سفيان الثوري، والدارقطني (٣١/٢)، والبيهقي في السنن (٤٠/٣) من طريق فطر بن خليفة، والطحاوي في مشكل الآثار (٦٤/١٠)، والبيهقي أيضاً (٤٠/٣) من طريق مسعر.

كلهم (عبد الملك والثوري وفطر ومسعر) عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه زبيد، واختلف عنه، فيرويه عبد الملك بن أبي سليمان وفطر ومسعر عنه عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي. ورواه هاشم بن سعيد عن زبيد عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

وهاشم بن سعيد أبو إسحاق الكوفي ضعيف[2].

وقال ابن عدي في ترجمة هاشم بن سعيد بعد إيراد غرائب أحاديثه: "وهاشم بن سعيد له من الحديث غير ما ذكرت، ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه"[3].

ورأي الباحث: رواية هاشم بن سعيد عن زبيد عن ابن أبي أوفى غريبة منكرة؛ لأنه خالف أصحاب زبيد الثقات، ونلاحظ من صنيع البزار أنه ساق الحديث بزيادة هاشم، وأعله، وخطّأ روايته، والله أعلم.

١- مسند البزار ٢٩٩/٨، ٣٠٠.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠٥/٩؛ الكامل لابن عدي ٤١٩/٨.

٣- الكامل لابن عدي ٤١٩/٨.

(٥٠) - (٣٤٥٧) - قال البزار: أخبرنا الفضل بن سهل قال: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال: أخبرنا أبي عن محمد بن إسحاق عن الزهري هكذا حفظته عن عبد الرحمن بن أزهر أن النبي أمر أن يحثى في وجوههم التراب، يعني المداحين.

قال البزار: "وهذا الحديث أظنه إغفال من الناقل له، إنما حثى النبي صلى الله عليه وسلم على الشارب التراب، ولكن هكذا حدث به يعقوب بن إبراهيم ولم يتابع عليه"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق يعقوب بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحاق عن الزهري به لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه أحمد (٣٥١/٤)، وأخرجه النسائي في الكبرى (٢٥١/٣) عن أبي داود، وأبو عوانة (٢٧٨/٤) عن عباس الدوري.

ثلاثتهم (أحمد وأبو داود وعباس الدوري) عن يعقوب بن إبراهيم ثنا أبي عن صالح عن ابن شهاب أن عبد الرحمن بن أزهر كان يحدّث أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كان يحثي في وجوههم التراب.

ورواه أحمد بن عمرو بن السرح بدون الشك أن النبي صلى الله عليه وسلم حثى التراب على الشارب. وأخرجه أبو داود (٢٨٤/٤) والنسائي في الكبرى (٢٥١/٣)، والطبراني في الكبير (٣٣٥/١) والدارقطني (١٥٨/٣) والبيهقي في السنن (٣٢٠/٨) من طريق أحمد بن عمرو بن السرح وجادة في كتاب خاله عن عقيل أن ابن شهاب أخبره أن عبد الله بن عبد الرحمن أخبره عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتيّ بشارب يوم حنين فحثا في وجهه التراب.

ورواه عبيد الله بن سعد عن أبيه وعمه بالشك أن النبي صلى الله عليه وسلم حثى التراب على المداحين أو شراب الخمر. أخرجه ابن عساكر (١٨٥/٣٤) من طريق عبيد الله بن سعد الزهري نا أبي وعمي قالا ثنا أبونا عن صالح عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن أزهر أنه حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كان يحثي في وجوههم التراب يعني المداحين أو شراب الخمر.

دراسة علة الحديث:

الحديث انفرد به يعقوب بن إبراهيم بلفظ: أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يحثى في وجوههم التراب يعني المداحين، وهكذا نقل عنه الفضل بن سهل، ورواه غير سهل دون قوله: يعني المداحين.

ورواه أحمد بن عمرو بن السرح عن عقيل بلفظ: أتيّ بشارب يوم حنين فحثا في وجهه التراب.

---

[1] - مسند البزار ٣٨١/٨.

ويعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري المدني ثقة. روى له الجماعة[1].

والفضل بن سهل بن إبراهيم البغدادي ثقة روى له الجماعة سوى ابن ماجه [2].

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث بزيادة قوله: يعني المداحين. معلول، ووجه إعلاله يعود إلى أمور:

الأول: استمرار التفرد في طبقات متأخرة جداً، وهي طبقة يعقوب بن إبراهيم، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ، ووقع في طبقة الفضل بن سهل وهو من الآخذين عن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

الثاني: رواه غير واحد من أصحاب يعقوب بن إبراهيم منهم: الإمام أحمد وأبو داود وعباس الدوري بدون هذه الزيادة، وهذا يعني أن هذا التفرد من الفضل بن سهل.

الثالث: رواه أحمد بن عمرو بن السرح بلفظ: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بشارب يوم حنين فحثا في وجهه التراب.

---

١ – ثقة فاضل من صغار التاسعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٣٧٢/٢. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٠٢/٩. الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٤٣/٧. كتاب الثقات لابن حبان ٢٨٤/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٣٧/٢.

٢ – الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦٣/٧، مشيخة النسائي ص ٩٥، كتاب الثقات لابن حبان ٧/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ١١/٢.

(٥١) - (٣٧٠٢، ٣٧٠٤، ٣٧٠٥)- قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: نَا أَبُو عَوَانَةَ، قَالَ: نَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطْبَةَ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ " أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ بِقَافَ ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠].

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: نَا أَبُو الْمُنْذِرِ، قَالَ: نَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطْبَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ بِقَافَ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ فَقَالَ: "بِسُوقِهَا: طُولُهَا".

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: نَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ قُطْبَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْفَجْرِ: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا قطبة بن مالك، ولا نعلم يروي عن قطبة إلا زياد بن علاقة، وزاد أبو المنذر، عن المسعودي، وبسوقها: طولها، وإنما هو من كلام قطبة فأدخله في الرفع وهم فيه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢/٥٨٤) والدارمي (١/٣٣٧) ومسلم (٢/٤٠) من طريق شعبة، وعبد الرزاق (٢/١١٥) عن الثوري، والحميدي (٢/٣٦٣) وابن خزيمة (١/٢٦٤) من طريق ابن عيينة، وابسن أبي شيبة (١/٣٥٣) عن شريك، وأحمد (٤/٣٢٢) من طريق مسعر، ومسلم (٢/٣٩) من طريق أبي عوانة، والطبراني في الكبير (١٩/١٨، ١٩) من طرق.

كلهم (شعبة والثوري ابن عيينة، وشريك، ومسعر، وأبو عوانة) عن زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك رضي الله عنه.

وأخرجه الحاكم (٢/٥٠٤) من طريق هاشم بن القاسم أبي النضر عن المسعودي عن زياد بن علاقة عن قطبة رضي الله عنه، صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعته يقرأ بقاف فسمعته يقرأ : والنخل باسقات لها طلع نضيد، فقال: بسوقها طولها.

وأخرجه الطيالسي (٢/٥٨٤) حدثنا شعبة والمسعودي قالا: حدثنا زياد بن علاقة به بنحوه، وقال المسعودي في حديثه: فلما قرأ: والنخل باسقات. قلت في نفسي: ما بسوقها؟.

١- مسند البزار ٩/١٥٤.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه زياد بن علاقة عن قطبة، ورواه جماعة عن زياد بن علاقة عن قطبة رضي الله عنه، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر والنخل باسقات لها طلع نضيد.

ورواه المسعودي[1]، وزاد في روايته: فقال: بسوقها طولها.

وهاشم بن القاسم البغدادي أبو النضر ثقة ، روى له الجماعة[2].

وأبو المنذر هو إسماعيل بن عمر الواسطي ثقة، روى له مسلم والنسائي[3].

رأي الباحث:

تبين من هذه الدراسة أن المسعودي خالف الثقات بإدخال الموقوف في المرفوع، كما قال البزار، والمسعودي من المختلطين، فزيادة قوله: "وبسوقها طولها" منكرة، والله أعلم.

١- هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة الكوفي صدوق واختلط قبل موته وضابطه أن من سمع منه بعداد فبعد الاختلاط، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيّد، روى له الأربعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/٢٥٠، ٢٥١، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/٣٢٥، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣/٣٣٣، معرفة الثقات للعجلي ٢/٨١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/٣٦٦، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٥٧٨.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/١٠٥، ١٠٦، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٣٣٥، معرفة الثقات للعجلي ٢/٣٢٣، تهذيب الكمال للمزي ٣٠/١٣٠.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/١٨٩، تاريخ بغداد ٦/٢٤٢، كتاب الثقات لابن حبان ٨/٩٤، تهذيب الكمال للمزي ٣/١٥٤.

المبحث الثاني
الأحاديث المعلولة بالتغيير في المتن

وفيه ثلاثة أحاديث، وهي:

الأول: عبد الله بن ابن أبي أوفى رضي الله عنه في طواف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت وحلقه في عمرته.

الثاني: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في لعن المؤمن كقتله.

الثالث: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ هُمُ الَّذِينَ لَا يَكْتَوُونَ...

(٥٢) - (٣٣٤١) - قال البزار: أَخْبَرَنَا تَمِيمُ بْنُ الْمُنْتَصِرِ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم طَافَ بِالْبَيْتِ وَحَلَقَ فِي عُمْرَتِهِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن إسماعيل بهذا اللفظ عن ابن أبي أوفى إلا شريك"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (١٢١/٢) ومن طريقه البيهقي في السنن (١٠٢/٥) عن تميم بن المنتصر به بنحوه.

وأخرجه الحميدي (٣١٤/٢)، عن سفيان بن عيينة، وأحمد (٣٥٣/٤) عن وكيع، و(٣٥٥/٤) عن يزيد بن هارون، والبخاري (٥٨٠/٢) وأبو داود (١٢١/٢) من طريق خالد بن عبد الله، والبخاري (١٥٣٤/٤) من طريق يعلى بن عبيد، وأحمد (٣٨١/٤) وابن حبان (١٥٢/٩) من طريق يحيى القطان. كلهم (سفيان بن عيينة ويزيد بن هارون وخالد بن عبد الله ويعلى بن عبيد ويحيى القطان) عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى بنحوه دون ذكر الحلق.

دراسة علّة الحديث:

الحديث فيه التفرّد النسبي، ولم يرو بهذا اللفظ إلا من طريق تميم بن المنتصر[٢] عن إسحاق بن يوسف الأزرق[٣] عن شريك[٤] عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلال الحديث يرجع إلى قرينتين:

الأولى: استمرار التفرّد حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة تميم بن المنتصر، وهو من الآخذين عن تبع الأتباع، والتفرّد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

الثانية: الراوي المتفرّد عنه وهو إسماعيل بن أبي خالد من المشهورين برواية الحديث، وقد روى عنه جماعة من الثقات هذا الحديث دون هذه الزيادة.

١- مسند البزار ٢٧٧/٨.

٢- وتميم بن المنتصر الهاشمي الواسطي. ثقة من الحادية عشر روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه. ينظر: مشيخة النسائي ص ٨٤، تهذيب التهذيب ٤٥١/١، تقريب التهذيب لابن حجر ١٤٣/١.

٣- وإسحاق بن يوسف الواسطي الأزرق، ثقة إلا أن له أخطاء من التاسعة، روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٤/٢، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ٦٩/١، الجرح والتعديل ٢٣٨/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٨٧/١.

٤- وشريك بن عبد الله النخعي صدوق لكنه سيئ الحفظ. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦٥/٤- ٣٦٧، تهذيب الكمال ٤٦٢/١٢.

(٥٣) - (٣٥١٨، ٣٥١٩) - قال البزار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّكَنِ، قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ».

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ، قَالَا: نَا إِسْحَاقُ، قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ فَهُوَ كَقَتْلِهِ".

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عمران بن حصين بهذا اللفظ وعن ثابت بن الضحاك، فذكرنا حديث عمران لجلالته، ولا نعلم روى حديث عمران فقال: عن عمران إلا حماد بن سلمة، ولا نعلم روى هذين الحديثين على ما ذكرنا من إسنادهما، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران إلا إسحاق بن إدريس، عن حماد بن سلمة، وإسحاق لم يكن به بأس، إلا أنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق إسحاق بن إدريس عن حماد بن سلمة لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨/١٨٩) من طريق حجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ فَلَعَنَتِ امْرَأَةٌ نَاقَةً لَهَا فقال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اَلْقُوا عَنْهَا جِهَازَهَا. كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهَا نَاقَةٌ وَرْقَاءُ.

وأخرجه عبد الرزاق (١٠/٤١٢) وعنه أحمد (٤/٤٢٩) عن معمر، ومسلم (٨/٢٣) من طرق إسماعيل بن علية وعبد الوهاب الثقفي، والدارمي (٢/٣٧٤) وأبو داود (٢/٣٣١) من طريق حماد بن زيد.

أربعتهم (معمر وإسماعيل بن علية وعبد الوهاب وحماد بن زيد) عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران قال: لَعَنَتِ امْرَأَةٌ نَاقَةً لَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. "إِنَّهَا مَلْعُونَةٌ فَخَلُّوا عَنْهَا.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨/١٩٩) من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة به.

وقد ورد الحديث بلفظ: "لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ" من طرق أخرى عن حماد بن سلمة، أخرجه ابن جميع ومن طريقه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/٥٨٤)، من طريق محمد بن مصعب ثنا حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨/١٩٣) من طريق بشر بن مبشر ثنا حماد بن سلمة به.

١- مسند البزار ٩/١٧.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يروه إلا حماد بن سلمة.

وقد اضطرب في هذا الحديث عن حماد بن سلمة، فرواه عنه إسحاق بن إدريس بهـذا اللفـظ، ورواه حجاج بن منهال مثل رواية أصحاب أيوب.

وحماد بن سلمة ترجمته برقم (٣٤٣٩)، وهو ثقه لكنه تغيّر حفظه بأخرة.

وإسحاق بن إدريس الأسواري البصري ضعفه الأئمة لكثرة مناكيره، ورماه ابن معين بالكذب[١].

وقال أبو حاتم: "الكلام الأول: أن امرأة لعنت بعيرها صحيح عن أبي المهلب عن عمران عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواه جماعة عن أيوب. وأما قوله: إن لعن المؤمن كقتله، ومن قتل نفسه بشيء ، فهو خطأ بهذا الإسناد"[٢].

قلتُ: الحديث بلفظ: " لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِه" روي من طرق عن حماد بن سلمة، لكنها لا تخلو من مقال؛ فرواه محمد بن مصعب ثنا حماد بن سلمة به.

وقال الذهبي: "حديث غريب من هذا الوجه ينفرد به ابن مصعب"[٣].

ورواه بشر بن مبشر الواسطي[٤]، عن حماد بن سلمة أيضاً.

وأبي الباحث: تبين مما مرّ أن الحديث معلول بما يلي:

الأول: الاضطراب في متنه على حماد بن سلمة، وهو ثقة إلا أنه تغير حفظه بأخرة.

الثاني: مخالفة حماد بن سلمة أصحاب أيوب حيث غيّر لفظه، ورواه بلفظ: لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ.

الثالث: الراوي عن حماد بن سلمة إسحاق بن إدريس، وهو ضعيف جداً.

١- التاريخ الكبير للبخاري ٣٨٢/١، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٥٠/٤، ٣٣٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١٣/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ١٥٣

٢- علل الحديث لأبي حاتم ٢٥١/٢.

٣- تذكرة الحفاظ للذهبي ٥٨٤/٢.

٤- وبشر بن مبشر الواسطي ضعيف. ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي ٣٦/٢، كتاب الثقات لابن حبان ١٣٨/٨.

(٥٤) - (٣٥٦٥، ٣٥٦٦) - قال البزار: وَحَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَا يَزِيدُ، قَالَ: نَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ هُمُ الَّذِينَ لَا يَكْتَوُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَلَا يَتَطَيَّرُونَ وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحدا يرويه عن هشام، عن الحسن، عن عمران إلا يزيد بن هارون، وقد رواه غير يزيد عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن عمران، ويروي هذا الحديث عمران بن الحصين، عن عبد الله بن مسعود في كلام كثير، هذا آخره، فذكرنا حديث عبد الله بطوله في موضعه، وأظنّ عمران بن حصين إنما اختصر عنه الحسن هذا الحديث في رواية هشام بن حسان عنه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣٦) والطبراني في الكبير (١٨/١٦٩) من طريق يزيد بن هارون، ومن طريق معتمر بن سليمان، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٣٢٠) من طريق وهب بن جرير.

ثلاثتهم (يزيد بن هارون ومعتمر ووهب بن جرير) عن هشام بن حسان به بمثله.

وأخرجه مسلم (١/١٣٧) من طريق معتمر بن سليمان، والطبراني في الكبير (١٨/١٨٢) من طريق محمد بن أبي عدي، و(١٨/١٨٢) من طريق خالد بن الحارث.

ثلاثتهم (معتمر وابن أبي عدي وخالد) عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن عمران رضي الله عنه.

وأخرجه أحمد (٤/٤٤٣) ومسلم (١/١٣٧) من طريق الحكم بن الأعرج عن عمران رضي الله عنه.

وأخرجه عبد الرزاق (١٠/٤٠٨)، وابن أبي شيبة (٧/٤٢٧) وأحمد (١/٤٢٠)، وابن أبي عاصم (١/١٨١) والبزار (٤/٢٧٠)، وأبو يعلى (٩/٢٣١) من طرق عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما ضمن حديث طويل.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه هشام بن حسان، واختلف عنه، وروي من وجهين:

الأول: يزيد بن هارون ووهب ومعتمر عن هشام بن حسان عن الحسن عن عمران رضي الله عنه.

---

[1] - مسند البزار ٩/٤٦.

وهشام بن حسان الأزدي أبو عبد الله البصري هشام بن حسان ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل كان يرسل عنهما، روى له الجماعة[1].

ويزيد بن هارون السلمي متفق على توثيقه وإتقانه. ترجمته برقم (٣٣٤٩).

الثاني: ابن أبي عدي[2]، ومعتمر وخالد عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران.

ومعتمر بن سليمان التيمي البصري، متفق على توثيقه، ترجمته برقم (٣٣٤٤).

وخالد بن الحارث ثقة ثبت ترجمته برقم (٣٥١٤).

دفع الاختلاف: بعد النظر في كلا الوجهين يمكن أن يقال بصحة كليهما، فقد رواه بالوجه الأول غير واحد من الثقات، ورواه بالوجه الثاني يزيد بن هارون وتابعه وهب بن جرير.

تعقيب قول البزار:

قال البزار: "لا نعلم أحدًا يرويه عن هشام عن الحسن عن عمران إلا يزيد بن هارون"، فلأنه لم يعلم، وإلّا فقد تابع يزيد بن هارون وهبَ بن جرير عن هشام.

وقوله: "وأظنّ عمران بن حصين إنما اختصر عنه الحسن هذا الحديث"، محلّ نظر؛ لأنّ الحديث مختصراً لم يروه عن عمران رضي الله عنه الحسنُ وحده، بل رواه عن عمران الحكم بن الأعرج أيضاً كما في رواية عند أحمد ومسلم.

١- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٢٢٤، معرفة الثقات للعجلي ٣٢٨/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٤/٩، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٧١/٧، سؤالات أبي عبيد الآجري ص ٢٨٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٦٦/٢.

٢- ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي البصري ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٢/٧، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٦٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨٦/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٠/٢.

المبحث الثالث
الأحاديث المعلولة بالاختصار في المتن

وفيه حديثان إثنان، وهما:

الأول: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قرأة النبي صلى الله عليه وسلم وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى.

الثاني: حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في هَدَايَا الْعُمَّال غُلُولٌ.

التمهيد:

قد يروى الحديثان يلتقيان في طبقة من الإسناد ومعناهما متقارب، وأحدهما مختصر وغريب والآخر مطول ومشهور، والناظر فيهما لا يرى بينهما أيّ تعارض، إلا أن كون المختصر غريباً، والمطول مشهوراً يعتبر أمراً مستبعداً؛ لأنّ رواية الحديث بالإسناد نفسه لا سيما إذا كان الإسناد نادراً لا يروى به من الأحاديث إلا القيل، واشتهار أحدهما دون الآخر، مما يثير الاستبعاد عند الناقد بأنه كيف أصبح غريباً، وكان الأولى بالشهرة من المشهور، لحرص المحدثين في العادة على رواية مثل هذه الأسانيد، فيعتبر اشتهار الحديث المطول قرينة لإعلال المختصر[1].

١- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور ص ٢٣٠- ٢٣٢.

(٥٥) - (٣٥٥٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَرَأَ: وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى.

قال البزار: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلا عن عمران بن حصين لا نعلمه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره، ولا نعلم له طريقاً عنه غير هذا الطريق، اختصره الحكم بن عبد الملك، وذكر القراءة فيه فصار حديثاً برأسه، والحكم ليس بالقوي إلا أنه قد حدث عنه غير واحد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (١٩٢/٥) والطبراني في الكبير (١٤١/١٨) والحاكم (٢٦٨/٢) من طريق الحكم بن عبد الملك عن قتادة به مختصراً.

وأخرجه الطيالسي (١٧٣/٢) وأحمد (٤٣٥/٤) والترمذي (٣٢٣/٥) والنسائي في الكبرى (٤١٠/٦) من طريق هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، والطبراني في الكبير (١٤٤/١٨) من طريق أبي عوانة، والطبراني في مسند الشاميين (٢٦/٤) من طريق سعيد بن بشير، والحاكم (٨١/١) من طريق شيبان بن عبد الرحمن، وفي (٤١٧/٢) من طريق سعيد بن أبي عروبة، كلهم عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين مطولاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو في بعض أسفاره: وقد تفاوت بين أصحابه السير رفع بهاتين الآيتين صوته: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ، يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ﴾ (الحج: ٢) حتى بلغ آخر الآيتين قال: فلما سمع أصحابه بذلك حثوا المطي، وعرفوا أنه عند قول يقوله، فلما تأشبوا حوله قال: " أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ ذَاكُمْ؟ " قَالَ: " ذَاكَ يَوْمٌ يُنَادَى آدَمُ فَيُنَادِيهِ رَبُّهُ فَيَقُولُ: يَا آدَمُ ابْعَثْ بَعْثًا إِلَى النَّارِ. فَيَقُولُ: يَا رَبِّ وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَمِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ ". قال: فأبلس أصحابه حتى ما أوضحوا بضاحكة، فلما رأى ذلك قال: "اعْمَلُوا وَأَبْشِرُوا فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّكُمْ لَمَعَ خَلِيقَتَيْنِ مَا كَانَتَا مَعَ شَيْءٍ قَطُّ إِلَّا كَثَّرَتَاهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَمَنْ هَلَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ وَبَنِي إِبْلِيسَ قَالَ: فَأُسْرِيَ عَنْهُمْ، ثُمَّ قَالَ: "اعْمَلُوا وَأَبْشِرُوا، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ إِلَّا كَالشَّامَةِ فِي جَنْبِ الْبَعِيرِ، أَوِ الرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الدَّابَّةِ ".

دراسة علة الحديث:

ورد هذا الحديث بلفظين:

الأول: مختصر، رواه الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين.

١- مسند البزار ٣٥/٩.

وهذا اللفظ غريب عن قتادة عن الحسن لم يروه عن قتادة إلا الحكم بن عبد الملك، وقد نصّ غير واحد من الأئمة منهم البزار والترمذي على أن الحكم بن عبد الملك تفرد به.

والحكم بن عبد الملك القرشي البصري ضعيف، روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه[1].

الثاني: مطول، رواه غير واحد عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين.

وهذان الحديثان معناهما متقارب، وأحدهما مختصر والآخر مطول، والناظر فيهما لا يرى بينهما أي تعارض، إلا أن المطول قرينة لإعلال المختصر.

ولذلك أعلّ البزار الرواية المختصرة بالمطولة.

وأعله الترمذي، بقوله : "هذا حديث حسن، ولا نعرف لقتادة سماعاً من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا من أنس وأبو الطفيل، وهو عندي حديث مختصر، إنما يروى عن قتادة عن الحسن عن عمران بن حصين قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر فقرأ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ الحديث بطوله، وحديث الحكم بن عبد الملك عندي مختصر من هذا الحديث"[2].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: وجود علاقة بين المتنين، وهي علاقة معنوية حيث إن اللفظ الأول يشبه أن يكون مختصراً مروياً بالمعنى من اللفظ الثاني.

الثانية: اتحاد مخرج اللفظين، فإنهما مرويان بالإسناد نفسه، ورُويا عن قتادة عن الحسن، إلا أن اللفظ المطول مشهور رواه عن قتادة جماعة، والمختصر غريب، لم يروه عن قتادة إلا الحكم بن عبد الملك، وهذان الحديثان متقاربان في المعنى، ومن البعيد جداً اشتهار أحدهما دون الآخر[3].

١- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٧٨/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٣/٣، الضعفاء والمتروكين ص ١٦٥، سؤالات أبي عبيد الآجري ص ٢٥٢، المجروحين لابن حبان ٢٤٨/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٣٢/١.

٢- جامع الترمذي ٥/١٩٢.

٣- ينظر: إعلال الحديث العربي بالمشهور للدكتور المري ص ٢٣٤، ٢٣٥.

(٥٦) - (٣٧٢٢) - حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قال: حَدّثنا إبْراهِيمُ بْنُ مَهْدِيٍّ، قالَ: حدّثنا إسْمَاعِيلُ بْنُ عَيّاش، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أبي حُمَيْدٍ السّاعِدِيِّ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللّه صلّى اللّهُ عَلَيْه وَسَلّمَ: هَدَايا العُمّال غُلُولٌ.

قال البزار: "وهذا الحديث رواه إسماعيل بن عياش، واختصره، وأخطأ فيه، وإنما هو عن الزهري، عن عروة، عن أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على الصدقة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٢٤/٥)، وأبو عوانة (٣٩٥/٤)، وابن عدي (٣٠٠/١) والبيهقي في السنن (١٣٨/١٠) والتنوخي في الفوائد (ص١٢١) من طريق إسماعيل عن يحيى بن سعيد عن عروة به مختصراً بنحوه[2].

أخرجه الحميدي (٣٧٠/٢) وابن أبي شيبة (٤٩٤/١٢) وأحمد (٤٢٣/٥) والبخاري (٢٦٢٤/٦) ومسلم (١١/٦) وأبو داود (٩٥/٣) وابن خزيمة (٥٣/٤) من طريق الزهري، وعبد الرزاق (٥٤/٤) والبخاري (٢٦٣٢/٦) ومسلم (١١/٦) وأبو عوانة (٣٩٤/٤) وغيرهم من طريق هشام بن عروة، ومسلم (١٢/٦) وابن أبي عاصم (٥٦٢/٣) وابن خزيمة (٧٥/٤) وغيرهم من طريق عبد الله بن ذكوان.

ثلاثتهم (الزهري وهشام بن عروة وعبد الله بن ذكوان) عن عروة به مطولاً بنحوه.

دراسة علة الحديث:

ورد هذا الحديث بلفظين:

اللفظ الأول: مختصر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: هدايا العمال غلول. رواه إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

وهذا اللفظ غريب عن عروة لم يروه عن يحيى بن سعيد عن عروة إلا إسماعيل بن عياش.

وإسماعيل بن عياش ترجمته برقم (٣٤٨٣) صدوق لكن ضعفه الأئمة في روايته عن غير أهل بلده.

١- مسند البزار ١٧٢/٩.

٢- وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٢١/١١) وابن المقرئ في معجمه (ص ١٣٨) من طريق المثنى بن ملحان عن يحيى بن سعيد الأنصاري به بنحوه. والمثنى بن ملحان الطائي كوفي نزل بغداد، قال ابن معين: صالح الحديث. وقال أبو زرعة: كوفي ليّن، إلى الصدق ما هو. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ من السادسة. انظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٤٧/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤١٧/٨، تاريخ بغداد للخطيب ٢٥١/١٣، تقريب التهذيب ١٨٥/٢.

اللفظ الثاني: مطول، رواه الزهري وغيره عن عروة بن الزبير عن أبي حميد رضي الله عنه قال: استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأسد يقال له ابن اللتبية على الصدقة، فلما قدم قال: هذا لكم وهذا أهدي لي. قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال: ما بَالُ الْعَامِلِ نَبْعَثُهُ فَيَجِيءُ فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ فَيَنْظُرَ أَيُهْدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا؟، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَا يَأْتِي أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا بِشَيْءٍ إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ "، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَةَ يَدَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "اللهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ".

وقد نصّ غير واحد من الأئمة منهم البزار والدارقطني وابن عدي على غرابة هذا الوجه.

أعلّ البزار الرواية المختصرة بتفرد إسماعيل بن عياش، وأنه اختصره، وأخطأ فيه.

وقال ابن عدي: "ولا يحدّث هذا الحديث عن يحيى غير ابن عياش"[1]

وقال الدارقطني: "رواه إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن عروة عن أبي حميد مختصراً"[2]

وقال أبو القاسم التنوخي: "وقد رواه إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن عروة عن أبي حميد مختصراً وساقه بلفظ لا أعلم له متابعاً عليه"، ثم ساق الحديث من طريق إسماعيل بن عياش، وقال: هذا حديث غريب، من حديث أبي سعيد يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي عبد الله عروة بن الزبير، لا أعلم حدّث به عنه غير إسماعيل بن عياش بهذا اللفظ[3].

رأي الباحث: هذان الحديثان معناهما متقارب، وأحدهما مختصر والآخر مطول، والناظر فيهما لا يسرى بينهما أي تعارض، إلا أن المطول قرينة لإعلال المختصر، ووجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: وجود علاقة معنوية بين المتنين، حيث إن اللفظ الأول يشبه أن يكون مختصراً مروياً بالمعنى من اللفظ الثاني.

الثانية: اتحاد مخرج اللفظين، فإنهما مرويان بالإسناد نفسه، إلا أن اللفظ المطول مشهور رواه عن عروة جماعة، والمختصر غريب، وهذا الإسناد لم يوجد به إلا هذان الحديثان، وهما متقاربان في المعنى، وأحدهما مشهور والآخر غريب، ومن البعيد جداً اشتهار أحدهما دون الآخر[4].

ورواية إسماعيل عن غير الشاميين ضعيفة، وروايته هنا كذلك، فإنّ يحيى بن سعيد ومن فوقه حجازيون.

١- الكامل لابن عدي ١/٣٠٠.

٢- العلل للدارقطني ١٤/١٧٩.

٣- الفوائد العوالي للتنوخي ص ١٢٠.

٤- انظر: إعلال الحديث المعرب بالمشهور للدكتور المري ص ٢٣٤، ٢٣٥.

الباب الثاني
الأحاديث التي ذكر فيها التفرد

ويشتمل على تمهيد والفصلين، وفيه تسعة وثلاثون ومئتا حديث، والمكررة ستون حديثاً:

الفصل الأول: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو قادح

الفصل الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو غير قادح

التمهيد

معنى التفرّد

أقسام التفرد

حكم التفرد

علاقة التفرّد بالعلة

اهتمام البزار بالتفرد

يعدّ التفرّد من أهم الموضوعات التي وجّه إليها أئمة الحديث النقاد اهتمامهم إذ إنّ له علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث، وهو أحد الوسائل لكشف الأوهام والأخطاء التي قد يقع فيها الرواة.

التفرّد لغة:

يقال: شجرة فاردة متنحية، وظبية فاردة انقطعت عن القطيع، وراكب مُفرِّد: ما معه غيرُ بعيره، وفرَّد اعتزل الناس، وفرِد وانفرد واستفرد بالأمر تفرّد به، ولقيته فردَينِ، أي: لم يكن معنا أحد[1].

التفرّد عند أهل الاصطلاح:

أن يروي الراوي حديثاً لا يشاركه فيه غيره. ويسمّى ذلك الحديث فرداً أو غريباً.

قال الخطيب البغدادي: "وقد يعبّر عن مثل ما ذكرناه آنفا بأنه غريب، وأكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره إما في إسناده أو في متنه"[2].

وقال ابن الصلاح: "الحديث الذي يتفرّد به بعض الرواة يُسمَّى بـ "الغريب"، وكذلك الحديث الذي يتفرّد فيه بعضهم بأمر لا يذكر فيه غيره، إمّا في متنه وإمّا في إسناده"[3].

أقسام التفرد:

وقد ذكر أئمة الحديث للتفرد أقساماً متعددة، وأهمّ هذه الأقسام قسمان:

القسم الأول: التفرّد المطلق، وهو أن يروي الراوي متن الحديث لا يشاركه فيه غيره، فلا يكون له إلا طريق واحد، ويطلق عليه العلماء لفظ الغرابة، فيقولون: حديث غريب، أو حديث فرد.

القسم الثاني: التفرّد النسبي، وهو أن يروي الراوي الحديث بإسناد لا يشاركه فيه غيره، وقد عرف متنه عن غير ذلك الشيخ، وهو ما ذكره الترمذي بقوله: وربّ حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد[4].

حكم التفرد:

وصفُ أئمة النقد الحديثَ بالتفرّد لا يقتضي تضعيفاً ولا تصحيحاً؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرّد قد ضبط الحديث، ويجوز أن يكون وهم فيه، فلا يحكم بضعف الحديث ولا بصحته ما لم يتّضح ضبط الراوي للحديث أو وهمه فيه.

قال الدكتور المري: "والخلاصة مما تقدّم هي أن الغرابة عند النقاد لا تقتضي صحّة ولا ضعفاً، وإنما هي مجرد الاستغراب، وأكثر ما يطلقون الغرابة حينما لا يكون لذلك التفرّد عندهم علّة تردّه"[1].

١- انظر: الصحاح للجوهري ٥١٨/٢، القاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٣٠٥.

٢- الجامع لأخلاق الراوي ١٢٦/٢.

٣- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٥٧.

٤- انظر: معرفه علوم الحديث للحاكم ص ١٥٣، علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٥٧.

وهذا ما يظهر من صنيع أئمة المصطلح في تقسيم الغرائب والأفراد باعتبار الصحة والضعف.

قسّم الحاكم الغريب إلى ثلاثة أنواع: غرائب الصحيح، وغرائب الشيوخ، وغريب الإسناد والمتن.

واهتم الخليلي في كتابه: "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" بالأفراد، فقسّمها إلى ما يلي:

الأول: ما يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والائمة، فهو صحيح متفق عليه.

الثاني: ما يتفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ، ويكون منكراً.

الثالث: ما تفرد به غير حافظ يضعف من أجله وإن لم يتهم بالكذب.

الرابع: ما لا يحكم بصحته ولا بضعفه ويتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه[٢].

وقسّم ابن الصلاح الغريب إلى صحيح وغير صحيح، فقال: "ثم إن الغريب ينقسم إلى: صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغريب"[٣].

علاقة التفرّد بالعلة:

تقدّم في حكم التفرّد أن التفرّد لا يقتضي تضعيفاً ولا تصحيحاً؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرّد قد ضبط الحديث، ويجوز ألّا يكون كذلك، فليس التفرّد دليل الخطأ والعلة، بل هو مظِنّة الخطأ والعلة؛ لأن الراوي إذا روى حديثاً لا يشاركه فيه غيره يُظنّ به أن يكون قد وهم فيه.

يقول ابن رجب: "وانفراد الراوي بالحديث، وإن كان ثقة، هو علّة في الحديث يوجب التوقّف فيه، وأن يكون شاذاً ومنكراً، إذا لم يرو معناه من وجه يصحّ، وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى القطان ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم"[٤].

اهتمام البزار بالتفرد:

اهتمّ البزار في كتابه بالتفرد اهتماماً كبيراً، حتى يشعر المطّلع على مسنده أن هذا النوع من العلة سبب رئيس في تاليفه للمسند، ولهذا؛ فقد أخذ التفرد النصيب الأغلب من كتابه، وعدد الأحاديث التي فيها التفرد تزيد على أربعمائة، والأحاديث التي فيها علة الاختلاف بضع ومئة حديث فقط.

١- انظر إعلال الحديث العربي بالمشهور للدكتور المري، ص ٥٣- ٦٧، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، دار ابن حزم

٢- الإرشاد للخليلي ١/١٦٤- ١٧٣، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق. د. محمد سعيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٣- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٥٧.

٤- شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٧٨.

الفصل الأول
الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهو قادح

ويشتمل على تمهيد وتسعة مباحث، وفيها إثنان ومائة حديث، والمكرر عشرون حديثاً:

المبحث الأول: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالحديث المشهور

المبحث الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بكون المتفرّد عنه من المشهورين

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لاستمرار التفرّد في طبقات متأخرة

المبحث الرابع : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بجرح الراوي

المبحث الخامس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بندرة الإسناد

المبحث السادس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لعلوّ الإسناد

المبحث السابع : الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لنكارة المتن

المبحث الثامن: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالانقطاع أو الإرسال الخفي

المبحث التاسع: الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لإبهام الراوي أو الجهالة

التمهيد:

ضابط قبول التفرد أو ردّه:

الذي استقرّ عند كثير من المتأخرين في حكم التفرّد وشاع عندهم، وما تواطأت عليه كتب المصطلحات الحديثية المتأخرة أنّ الراوي إذا كان ثقة وانفرد برواية شيء قبل حديثه اعتماداً على ثقته وكمال ضبطه، وأما إذا كان الراوي ضعيفاً وانفرد بشيء ردّ حديثه استناداً على ضعفه وقلة ضبطه.

قال ابن الصلاح : "إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه؛ فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره ، فينظر في هذا الراوي ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال ، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسنّا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد، وكان من قبيل الشاذ المنكر"[1].

وما قاله ابن الصلاح ينبغي أن يخصّص ولا يؤخذ حكماً عاماً، فإنّ مقياس القبول والرد في تفرد الراوي ليس كونه ثقة أو ضعيفاً فحسب، بل لهم في كلّ حديث تفرد به الراوي نقد خاص حسب القرائن التي تصاحب التفرّد، فيترجّح بها جانب القبول أو جانب الرد لما تفرد به الراوي، فإذا ترجّح بالقرائن جانب القبول يقضي النقاد بصحة الحديث حينئذ، وإذا ترجّح بالقرائن عدم ضبط الراوي أو عدم قبول روايته، فيقضي النقاد بعدم صحة ذلك الحديث الغريب.

قال الدكتور حمزة المليباري: "وعند تتبع كلام النقاد والنظر في صنيعهم يتجلى لنا أنّ ما خصه ابن الصلاح ينبغي تخصيصه، فإنّ مقاييس القبول والرد في مجال التفرّد ليست أحوال الرواة المتمثلة في الثقة والضعف فحسب، بل توافر القرائن الدالة على ذلك، فمن أفراد الثقات وغرائبهم ما يرد وما يقبل، ولهذا وضعوا في تعريف الصحيح قيداً مهماً، وهو: الخلو من الشذوذ والعلة، فلو كان القبول لازماً لأحاديث الثقات لأصبح ذكر هذا القيد لغواً في التعريف، وهو مرفوض لدى المحدثين ، فإنهم اعتبروا سلامة الحديث الذي يرويه الثقات من الشذوذ والعلّة عنصراً هاماً في الصحيح"[2].

وتبين من هذا أن التفرّد مظنّة لوجود العلة، فلا يكون مردوداً مطلقاً، كما لا يكون مقبولاً مطلقاً، بل ينظر إلى قرائن تجعله مقبولاً أو مردوداً.

١- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦٧.

٢- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها للدكتور المليباري ص ٧٣، دار ابن حزم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

القرائن التي تجعل التفرّد غير محتمل وقادحاً في صحة الحديث:

الأولى: كون المتفرِّد معروفاً بأنه غير عدل أو غير ضابط.

الثانية: كون الراوي المتفرَّد عنه من المشهورين برواية الحديث.

الثالثة: تأخّر الطبقة التي وقع فيها التفرد.

الرابعة: كون الإسناد من الأسانيد النادرة.

الخامسة: كون الإسناد عالياً.

السادسة: أن يكون في المتن ركاكة لفظ أو فساد معنى.

المبحث الأول
الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالمشهور

ويشتمل على تمهيد وستة أحاديث:

الأول: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في أحبّ عباد الله إلى الله.

الثاني: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم.

الثالث: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في موت النجاشي والصلاة عليه.

الرابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: الحياء خير كلّه.

الخامس: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: اغدُ عالِمًا أو مُتَعَلِّمًا..

السادس: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في حرمة قتل نفس معاهد.

التمهيد:

المراد من التعليل بهذه القرينة أن توجد روايتان إحداهما غريبة، والأخرى مشهورة، ولا يوجد بينهما أيّ مخالفة حتّى يعلّ إحداهما بالمخالفة، بل ويمكن أن تعتبر كل واحدة منهما متابعة أو شاهداً للأخرى في بادئ النظر، لكن تكون الرواية الغريبة أولى بالشهرة من المشهورة، وهذا الذي يجعل الناقد يتوقّف في قبول الرواية الغريبة بقرينة كونها غريبة مع اقتضاء شهرتها[1]

ويعتبر إعلال الغريب بالمشهور من القرائن المصاحبة للتفرد التي تجعل الغريب معلولاً ويترجّح بها جانب الردّ على جانب القبول، وهذا النوع من التعليل مستفيض من عمل النقاد لمن تتبّع صنيعهم، ويلاحظ من صنيع البزار استخدام هذه القرينة، فإنه يورد الحديث من طريقين أحدهما يكون غريباً والآخر مشهوراً، فكأنه يعلّ الغريب بالمشهور، وأحياناً يورد الطريق الغريب، ويعلّله بالتفرد، ويشير إلى الطريق المشهور.

١- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور ص ١٢٧- ١٣٢.

(٥٧) - (٣٣٥٠، ٣٣٥١) - قال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ السُّكْسَكِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى.

وَكَتَبَ إِلَيَّ عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَلاءِ يُخْبِرَانِ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ حَدَّثَهُ عَنْ مِسْعَرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ السُّكْسَكِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَحَبُّ عِبَادِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الَّذِينَ يُرَاعُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن مسعر بهذا الإسناد إلا سفيان بن عيينة، ومحمد بن الوليد الذي حدثنا بهذا الحديث لا نعلم أحداً تابعه على روايته عن يحيى بن أبي بكير عن ابن عيينة، والحديث إنما يعرف لعبد الجبار، والصحيح الذي روى عن مسعر عن إبراهيم عن رجل عن أبي الدرداء موقوفاً"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه المروزي في زياداته على الزهد لابن المبارك (ص ٤٦٠)، والحاكم (١/١١٥) وأبو نعيم في الحلية (٧/٢٢٧)، والبيهقي في السنن (١/٣٧٩)، من طريق عبد الجبار بن العلاء ثنا ابن عيينة به مرفوعاً بنحوه.

وأخرجه يحيى بن صاعد في زياداته على الزهد لابن المبارك (ص ٤٦٠) من طريق محمد بن حميد، عن يحيى بن أبي بكير ثنا سفيان بن عيينة عن مسعر به مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الأولياء (ص ١١٨) من طريق هارون بن معروف عن ابن عيينة به موقوفاً.

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٤٦٠) ومن طريقه الحاكم (١/١١٦)، وابن أبي شيبة (١٣/٣١٢) عن وكيع، والبيهقي في السنن (١/٣٧٩) من طريق جعفر بن عون.

ثلاثتهم عن مسعر عن إبراهيم السكسكي ثنا أصحابنا عن أبي الدرداء موقوفاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث له طريقان:

الطريق الأول: سفيان بن عيينة عن مسعر عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى مرفوعاً.

١- مسند البزار ٨/٢٨٣، ٢٨٤

ويرويه عن سفيان بن عيينة عبد الجبار بن العلاء العطار البصري، لا بأس به [1] ويحيى بن أبي بكير.
ويحيى بن أبي بكير الكرماني. ثقة[2]. لكن في الطريق إلى يحيى بن أبي بكير مقال، فقد روى عنه إثنان: محمد بن الوليد بن أبان القلانسي[3] ومحمد بن حميد الرازي[4].

قلتُ: تبين من هذا أن متابعة يحيى بن أبي بكير لعبد الجبار لا تصحّ، ويبقى الحديث حديث عبد الجبار.
قال البزار: والحديث إنما يعرف لعبد الجبار [5]. وقال ابن شاهين: تفرد به ابن عيينة عن مسعر، وما رواه ثقة عنه إلا عبد الجبار [6]. وتبقى رواية عبد الجبار بن العلاء وحدها.
وهارون بن معروف المروزي أبو علي الخزاز الضرير، ثقة روى له البخاري ومسلم وأبو داود[7].
الطريق الثاني: رواه غير واحد منهم عبد الله بن المبارك[8] ووكيع بن الجراح[9] وخلاد بن يحيى وجعفر بن عون[10] وغيرهم عن مسعر عن بعض أصحابه عن أبي الدرداء رضي الله عنه موقوفاً.
فهذا الحديث روي من طريقين عن صحابيين:
الأول: سفيان بن عيينة عن مسعر عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى مرفوعاً.
الثاني: غير واحد عن مسعر عن إبراهيم عن رجل عن أبي الدرداء موقوفاً.

١- روى له مسلم والترمذي والنسائي. ينظر. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٢/٦، معرفة الثقات للعجلي ٦٩/٢، مشيخة النسائي ص ٧٣، كتاب الثقات لابن حبان ٤١٨/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٥٢/١.

٢- وروى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٣٢/٩، معرفة الثقات للعجلي ٣٤٨/٢، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ٢٢٨/١، تهذيب الكمال للمزي ٢٤٦/٣١.

٣- متّهم بالوضع. ينظر: الجرح والتعديل ١١٣/٨، كتاب الثقات لابن حبان ١٣٦/٩، الكامل لابن عدي ٢٨٥/٦

٤- ضعيف جدا روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. ينظر: التاريخ الأوسط للبخاري ٣٨٦/٢، المجروحين لابن حبان ٣٠٣/٢، تهذيب الكمال للمزي ٩٧/٢٥.

٥- مسند البزار ٢٨٣/٨.

٦- نتائج الأفكار لابن حجر ٣٢٠/١.

٧- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩٦/٩، معرفة الثقات للعجلي ٣٢٣/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٥٩/٢.

٨- وعبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة والحفاظ، وروى له الجماعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٥٤/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٦٥/١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٧٢/٧. تقريب التهذيب لابن حجر ٥٢٧/١

٩- ثقة حافظ . روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٥٢/١ الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٩٤/٦. معرفة الثقات للعجلي ٣١٨/١ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨/٩. تهذيب الكمال للمزي ٤٦٢/٣٠.

١٠- وجعفر بن عون بن جعفر القرشي المخزومي أبو عون الكوفي، ثقة، وروى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٠٣/٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٩٦/٦. تاريخ ابن معين رواية الدارمي ٨٥/١، معرفة الثقات للعجلي ٢٧٠/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٨٥/٢، تهذيب الكمال للمزي ٧٠/٥.

قلتُ: هذان الطريقان يمكن أن يقال فيه بصحة كليهما، وأن الثاني لا يضرّ الأول؛ فإنهما من رواية الثقات، ولذلك صحّح الحاكم طريق ابن عيينة، بقوله: "هذا إسناد صحيح،...وإذا صحّ هذه الاستقامة لم يضره توهين من أفسد إسناده". ثم قال بعد رواية الحديث من طريق ابن المبارك :" هذا لا يفسد الأول ولا يعلله فإن ابن عيينة حافظ ثقة، وكذلك ابن المبارك ، إلا أنه أتى بأسانيد أخر كمعنى الحديث الأول"[1].

وكأنّ الحاكم لم يعتبر هذه العلة مؤثراً في الحكم على الحديث، لكن الأئمة النقاد أعلوا الرواية المرفوعة بالموقوفة.

قال أبو نعيم : "تفرد سفيان عن مسعر برفعه، ورواه خلاد وغيره عن مسعر موقوفاً" [2].

وأورده الدارقطني في الأفراد، وقال: "تفرد به سفيان بن عيينة عن مسعر عنه وهو غريب عنه، ورواه يحيى بن أبي بكير الكرماني عن ابن عيينة مثله، وتفرد به محمد بن حميد الرازي عنه، وروى عن محمد بن محمد بن إدريس الشافعي عن ابن عيينة نحوه"[3].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع فيما أحسب إلى قرينتين:

الأولى: أن الوجه الأول انفرد بروايته يحيى بن أبي بكير، وهو من طبقة التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة وإن كان مقبولاً من الثقات إلا في الطريق إلى يحيى مقال، فقد روى عنه إثنان: محمد بن الوليد بن أبان القلانسي، وهو متروك ومحمد بن حميد الرازي، وهو ضعيف.

الثانية: وهي الأهم أن الحديث اشتهر عن مسعر عن إبراهيم عن رجل عن أبي الدرداء مع أنه موقوف، بخلاف الحديث عن مسعر عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى مع أنه مرفوع، فكان الأولى اشتهار الحديث المرفوع بدلاً من اشتهار الموقوف. ثم لو كان الحديث عند مسعر عن إبراهيم عن ابن أبي أوفى مرفوعا لما تركه أصحابه الآخرون.

ولذلك أعلّ غير واحد من النقاد منهم: البزار وأبو نعيم طريق ابن عيينة الغريب بالطريق المشهور.

ويلاحظ من صنيع البزار أنه أعلّ الغريب بالمشهور، فقد ساق الرواية المرفوعة، وعلّق عليها بقوله: والصحيح الذي روى عن مسعر عن إبراهيم عن رجل عن أبي الدرداء موقوفاً.

١- المستدرك للحاكم ١/١١٥.

٢- حلية الأولياء لأبي نعيم ٧/٢٢٧.

٣- أطراف الغرائب للمقدسي ٤/١٧٨.

(٥٨) - (٣٤١٠، ٣٤١١، ٣٤١٢، ٣٤١٣) - قال البزار: أحمدُ بْنُ عَبْدَةَ، قالَ: أنبأنا سُفْيانُ يَعْنِي ابْنَ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أبيهِ.

وَأخبَرَنَا عُمَرُ بْنُ مُوسَى السَّامِيُّ، قالَ: أخبَرَنَا إبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أبيهِ.

وأخبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قالَ: أخبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قالَ: أنبأنا سُفْيانُ بْنُ حُسَيْنٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أبيهِ.

وَأخبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قالَ : أخبَرَنَا عَفَّانُ ، قالَ : أخبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أبي وَحْشِيَّةَ وَهُوَ أبُو بِشْرٍ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ أبيهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : إنَّ لِي أسْمَاءً أنَا مُحَمَّدٌ ، وَأحْمَدُ ، وَالْعَاقِبُ، وَالْماحي ، وَالْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى عَقِبي ، وَالْعَاقِبُ آخِرُ الأنْبِيَاءِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا جبير بن مطعم بهذا الإسناد، ولا نعلم روى حديث جعفر بن أبي وحشية غير حماد بن سلمة، ولا نعلم أن جعفر بن أبي وحشية أسند عن نافع بن جبير غير هذا الحديث، وإسناده صحيح"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي (٢٥٣/١) وابن سعد (١٠٥/١) وابن أبي شيبة (٣١١/٦) وأحمد (٨٠/٤)، ومسلم (٨٩/٧)، والترمذي (١٣٥/٥)، من طريق سفيان بن عيينة، وعبد الرزاق (٤٤٦/١٠)، والبخاري (١٨٥٨/٤)، ومسلم (٩٠/٧)، من طريق معمر، ومسلم (٩٠/٧)، من طرق يونس وعقيل وشعيب. كلهم (سفيان بن عيينة ومعمر ويونس وعقيل وشعيب) عن الزهري به.

وأخرجه أحمد (٨١/٤، ٨٢) وابن سعد (١٠٤/١)، والطبراني في الكبير (١٣٣/٢) والحاكم (٦٦٠/٢)، من طرق عن حماد بن سلمة عن جعفر بن أبي وحشية عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

وأخرجه ابن سعد (١٠٥/١) والبخاري في التاريخ الصغير (١٣٦/١) والفسوي (٢٩١/٣) والحاكم (٣٠٤/٤) من طريق عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير أنه دخل على عبد الملك بن مروان فقال له: أتحصي أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان جبير يعدها؟. قال: نعم. فذكر نحوه. وتحرّف عتبة إلى عقبة عند الفسوي والبيهقي.

دراسة علة الحديث:

الحديث روي من طريقين:

١- مسند البزار ٣٤٠/٨.

الأول: الزهري عن محمد بن جبير عن أبيه. وهو مشهور رواه عن الزهري جماعة من الثقات.
ومحمد بن جبير بن مطعم، ثقة قليل الحديث وروى له الجماعة[1].
الثاني: جعفر بن أبي وحشية عن نافع بن جبير عن أبيه. وهو غريب لم يروه غير حماد بن سلمة.
ونافع بن جبير بن مطعم المدني، ثقة فاضل أكثر حديثاً من أخيه، وروى له الجماعة[2].
وجعفر بن أبي وحشية أبو بشر اليشكري الواسطي، ثقة وروى له الجماعة[3].
وحماد بن سلمة ترجمته برقم (٣٤٣٩)، وهو ثقه لكنه تغيّر حفظه بأخرة من كبار الثامنة.
قلتُ: هذان الطريقان كل واحد منهما يعتبر في العرف الاصطلاحي متابعة للطريق الآخر، لأن الزهري في الطريق الأول تابع جعفر بن أبي وحشية، لكن يستغرب اشتهار الحديث عن محمد بن جبير بن مطعم، وهو ثقة لكنه قليل الحديث، بخلاف حديث نافع بن جبير بن مطعم، وهو ثقة فاضل مشهور برواية الحديث.
فكان الأولى اشتهار حديث نافع بن جبير بدلاً من اشتهاره عن محمد بن جبير؛ لاسيّما الراوي عن محمد بن جبير بن مطعم في الطريق المشهور، وهو الزهري من أئمة الحديث، وهو من تلاميذ نافع بن جبير بن مطعم، فلو كان الحديث عند نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه، لما تركه الزهري، ورواه عن محمد بن جبير.
رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلاله يعود إلى ثلاثة قرائن:
الأولى: التفرّد استمر وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة حماد بن سلمة، وهو من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ، وحماد بن سلمة ثقه إلا أنه تغير حفظه بأخرة.
الثانية: الإسناد نادر حيث لم يسند جعفر بن أبي وحشية عن نافع بن جبير غير هذا الحديث، والتفرّد بمثل هذه الأسانيد لم يكن مقبولاً إلا نادراً، ونقاد الحديث في مثل هذه الأحيان لا يقنعون برواية راو واحد.
الثالثة: وهي الأهم، أن الحديث اشتهر عن محمد بن جبير بن مطعم، وهو ثقة لكنه قليل الحديث، بخلاف حديث نافع بن جبير بن مطعم، وهو ثقة فاضل مشهور برواية الحديث.

١- معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٣٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/٢٠٥، كتاب الثقات لابن حبان ٥/٣٥٥، تهذيب الكمال للمزي ٢٤/٥٧٣، ٥٧٤.
٢- معرفة الثقات للعجلي ٢/٣٠٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٤٥١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٥/٢٠٦، كتاب الثقات لابن حبان ٥/٤٦٦، تهذيب الكمال للمزي ٢٩/٢٧٢- ٢٧٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٢٣٧.
٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٤٧٣، معرفة الثقات للعجلي ١/٢٧١، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/٤٩٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٥٣، تهذيب الكمال للمزي ٥/.

(٥٩) - (٣٥٨٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: إِنَّ أَخَاكُمُ النَّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ، فَصَلُّوا عَلَيْهِ.

قال البزار: " وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال فيه عن محمد عن أبي المهلب، عن عمران إلا بشر بن المفضل وهو ثقة، عن يونس بن عبيد، وقد روي هذا الكلام وهذا الفعل عن عمران من وجوه، وهذا الإسناد أحسنها طريقاً، عن عمران بن حصين"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٣٩/٤) وابن أبي شيبة (٣٦٢/٣) والنسائي في الكبرى (٤٤٣/٢) والترمذي (٣٥٧/٣) والطبراني في الكبير (١٨٨/١٨) وفي الأوسط (٢٤٥/٨) من طريق بشر بن مفضل به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٢/٣) وأحمد (٤٤١/٤) والطبراني في الكبير (١٨٧/١٨) من طريق عبد الأعلى، وأحمد (٤٣٩/٤) عن عبد الوارث بن سعيد.

كلاهما (عبد الأعلى وعبد الوارث) عن يونس عن ابن سيرين عن عمران بنحوه.

والحديث رواه أبو قلابة عن أبي المهلب عن عمران بمثله. أخرجه أحمد (٤٤٦/٤) من طريق يحيى بن أبي كثير، وابن أبي شيبة (٣٦٢/٣) وأحمد (٤٣٣/٤) ومسلم (٥٥/٣) من طريق أيوب السختياني، وأحمد (٤٣٣/٤) والطبراني في الكبير (١٩٦/١٨) من طريق خالد الحذاء، وأحمد (٤٣١/٤) وابن ماجه (٤٩١/١) من طريق يونس، كلهم (يحيى بن أبي كثير وأيوب السختياني وخالد ويونس) عن أبي قلابة به.

دراسة علة الحديث:

الحديث له طريقان:

الأولى: يونس عن ابن سيرين عن أبي المهلب عن عمران، وهو غريب، لم يروه عن يونس عن ابن سيرين إلا بشر بن المفضل.

وأبو المهلب الجرمي البصري اسمه عمرو أو عبد الرحمن وقيل: النضر وقيل معاوية، ثقة وروى له مسلم والأربعة[2].

١- مسند البزار ٥٧/٩.

٢- الطبقات الكبرى لابن سعد ١٢٦/٧، معرفة الثقات للعجلي ٤٢٨/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٤١٤/٥، تقريب التهذيب لابن حجر لابن حجر ٤٧٥/٢.

ومحمد بن سيرين الأنصاري البصري، ثقة ثبت وروى له الجماعة[1].

وبشر بن المفضل بن لاحق أبو إسماعيل البصري، ثقة وروى له الجماعة[2].

الثاني: أبو قلابة عن أبي المهلب عن عمران. وهو مشهور، رواه عن أبي قلابة جماعة.

وأبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي البصري، ثقة وروى له الجماعة[3].

قلتُ: بشر بن المفضل من الثقات إلا أنه قد خالفه عبدُ الوارث بن سعيد، وعبدُ الأعلى، وهما ثقتان، فروياه عن يونس عن ابن سيرين عن عمران، دون ذكر أبي المهلب، وهذا الوجه ظاهره الاتصال؛ لأنّ محمد بن سيرين يروي عن عمران بن حصين، ولا يعرف بالتدليس، فروايتهما أولى بالصواب، ورواية بشر بن المفضل من المزيد في متصل الأسانيد[4].

وأعله الترمذي، بقوله: "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد رواه أبو قلابة عن عمه أبي المهلب عن عمران بن حصين"[5].

وأعله الطبراني وقال: "لم يرو هذا الحديث عن يونس عن ابن سيرين إلا بشر بن المفضل"[6].

وأعله الدارقطني بقوله: "غريب من حديث محمد بن سيرين عنه، وغريب من حديث يونس بن عبيد عن ابن سيرين، تفرد به بشر بن المفضل عنه"[7].

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث من طريق يونس عن ابن سيرين معلول، ووجه الإعلال يرجع إلى ثلاثة قرائن:

الأولى: أن التفرّد استمر حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة بشر بن المفضل البصري، وإن كان من الثقات، لكن التفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٠/٧، معرفة الثقات للعجلي ٢٤٠/٢، الطبقات الكبرى لابن سعد ١٩٣/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٨٥/٢.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦٦/٢، معرفة الثقات للعجلي ٢٤٧/١، مسند البزار ٥٧/٩، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٠/٧، تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٠٢/١، تقريب التهذيب لابن حجر ١٣٠/١.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٨/٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ١٨٣/٧، معرفة الثقات للعجلي ٣٠/٢، تهذيب التهذيب ١٩٨/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٩٤/١.

٤- انظر: حاشية مسند أحمد ١٦٦/٣٣.

٥- جامع الترمذي ٣٥٧/٣.

٦- المعجم الأوسط للطبراني ٢٤٥/٨

٧- أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي ٢٢٠/٤.

الثانية: خولف يونس بن عبيد، فرواه بشر بن المفضل عن يونس عن ابن سيرين عن أبي المهلب عن عمران، ورواه عبدُ الوارث بن سعيد وعبدُ الأعلى عن يونس عن ابن سيرين عن عمران، دون ذكر أبي المهلب.

الثالثة: اشتهار الحديث عن أبي قلابة، وهو ثقة، بخلاف حديث ابن سيرين، وهو ثقة ثبت، وكان الأولى اشتهار حديث ابن سيرين بدلاً من اشتهاره عن أبي قلابة، وكلاهما من نفس الطبقة، فكيف هؤلاء الثقات رووا الحديث عن أبي قلابة، ورغبوا عمن هو أوثق، ومن بينهم أصحاب ابن سيرين، منهم: أيوب السختياني وخالد الحذاء، ولذلك نجد البزار وغيره من الأئمة النقاد يعلّون هذا الوجه.

(٦٠) - (٣٥٩١، ٣٥٩٢) - قال البزار: حدثنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا خالد بن رياح، قال: حدثنا أبو السوار العدوي، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: الحياء خير كله قال بشير بن كعب: أنا نجد في بعض الكتب أن منه ضعفا، ومنه وقارا، فقال: أخبرتك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحدثني عن الكتب.

حدثنا عمرو، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا حماد يعني ابن سلمة، عن ثابت، عن أبي السوار، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: الحياء خير كله.

قال البزار: " وهذا الحديث رواه عمرو بن علي، عن أبي داود، عن حماد، عن ثابت، عن أبي السوار، عن عمران، ولا نعلم أحداً تابع عمرو بن علي على هذه الرواية"[1].

تخريج الحديث:

الحديث عن عمرو بن علي حدثنا أبو داود حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي السوار عن عمران لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه أحمد (٤٢٦/٤) من طريق يحيى بن سعيد، وأخرجه ابن ابي شيبة (٣٣٥/٨)، عن وكيع، وأحمد (٤٣٦/٤) والطبراني في الكبير (٢٠٥/١٨) من طريق يزيد بن هارون، وابن قانع في معجم الصحابة (٢٥٤/٢) والطبراني في الكبير (٢٠٥/١٨) من طريق إسرائيل، وأبو نعيم في الحلية (٢٥١/٢) من طريق بكر بن بكار.

كلهم عن خالد بن رباح عن أبي السوار العدوي عن عمران بن حصين. وفي رواية البزار قصة بشير بن كعب.

وأخرجه أحمد (٤٤٠/٤) عن عفان ثنا حماد أنا ثابت أن عمران بن حصين. ولم يذكر بين ثابت وعمران أبا السوار. وهو منقطع.

دراسة علة الحديث:

الحديث له طريقان:

الأول: رواه جماعة عن خالد بن رباح عن أبي السوار العدوي[2] عن عمران بن حصين.

١- مسند البزار ٦٥/٩

٢- وأبو السوار العدوي قيل اسمه حسان بن حريث، وقيل حصين بن الربيع، ثقة وروى له البخاري ومسلم والنسائي. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٢٨٨/١، كتاب الثقات لابن حبان ١٦٢/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٤١٢/٢.

وخالد بن رباح الهذلي أبو الفضل، صدوق لا بأس به[1].

الثاني: عمرو بن علي عن أبي داود عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي السوار عن عمران.

وثابت بن أسلم البناني أبو محمد البصري، ثقة وروى له الجماعة[2].

وعمرو بن علي أبو حفص البصري الصيرفي الفلاس، ثقة حافظ من العاشرة، وروى له الجماعة[3].

قلتُ: هذان الطريقان كل واحد منهما يعتبر في العرف الاصطلاحي متابعة للطريق الآخر، لأن ثابت البناني في الطريق الثاني تابع خالد بن رباح، إلا أنه يستبعد اشتهار الحديث عن خالد بن رباح عن أبي السوار، بخلاف حديث ثابت عن أبي السوار، مع أن ثابت البناني أوثق من خالد بن رباح.

فكان الأولى اشتهار حديث ثابت بدلاً من اشتهاره عن خالد بن رباح؛ فلو كان الحديث ثابتاً عن ثابت البناني عن أبي السوار عن عمران، لما تركوه ورووه عن خالد بن رباح.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث من طريق ثابت البناني معلول، ووجه الإعلال يرجع فيما أحسب إلى قرينتين:

الأولى: أن التفرّد استمر حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة عمرو بن علي، وهو من الآخذين عن تبع الأتباع، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادراً.

الثانية: الحديث اشتهر عن خالد بن رباح عن أبي السوار عن عمران بن حصين، ولم يشتهر عن ثابت عن أبي السوار عن عمران بن حصين، وكان الأولى اشتهار حديث ثابت بدلاً من اشتهاره عن خالد بن رباح.

فالحديث من طريق ثابت البناني معلول. وهذا ما يتضح من صنيعة البزار، فإنه أورد الطريق المشهور، وأردفه بالغريب، وأعله بتفرد عمرو بن علي، فكأنه أعل الغريب بالمشهور، والله أعلم.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٣٣٠، المجروحين لابن حبان ١/٢٨١، الكامل لابن عدي ٣/٤٤٠.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/٩٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٣٢، معرفة الثقات للعجلي ١/٢٥٩، الكامل لابن عدي ٢/٣٠٨، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢/٣، تقريب التهذيب لابن حجر ١/١٤٥.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٢٤٩، مشيخة النسائي ص ٦٠، سؤالات السلمي للدارقطني ص ٢٠٤، تقريب التهذيب ١/٧٤١

(٦١) - (٣٦٢٦) - قال البزار: حدّثنا مُحمّدُ بْنُ عَبْدِ الرّحيمِ قالَ: حدّثنا عُبَيْدُ بْنُ جنادٍ قالَ: حَدّثنا عَطاءُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ خالِدِ الحَذّاءِ عَنْ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ أبي بَكْرَةَ عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللّهِ صلى الله عليه وسلم: اغْدُ عالِمًا أوْ مُتَعَلّمًا أوْ مُسْتَمِعًا أوْ مُحِبًّا، وَلاَ تَكُنِ الخامِسَ فَتَهْلَكَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه عن أبي بكرة، وعطاء بن مسلم ليس به بأس ولم يتابع عليه"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٣١/٥) والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٠٦/١٥) وأبو نعيم في الحلية (٢٣٧/٧) والبيهقي في شعب الإيمان (٢٦٥/٢) من طريق عبيد بن جناد به.

وأخرجه الدارمي (٩١/١) من طريق الحسن، والبخاري في التاريخ الكبير (٩٩/٤) من طريق سهل القراري، كلاهما (الحسن وسهل) عن ابن مسعود بمثله دون: أَوْ مُحِبًّا.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٠٧/١٥) من طريق زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه كان يقول: اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا، وَلَا تَغْدُ إِمعَة فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٥٠/٩) من طريق عبد الملك بن عمير عن ابن مسعود بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه مرفوعاً إلا عبيد بن جناد[٢]، حدثنا عطاء بن مسلم[٣]، عن خالد[٤].

والحديث أعلّه البزار بتفرد عطاء بن مسلم عن خالد الحذاء.

وأعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن خالد الحذاء إلا عطاء بن مسلم، ولم يروه عن مسعر أيضاً إلا عطاء تفرد به عبيد بن جناد"[٥].

١- مسند البزار ٩٤/٩.

٢- وعبيد بن حماد الحنفي صدوق. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٠٤/٥؛ كتاب الثقات لابن حبان ٤٣٢/٨

٣- وعطاء بن مسلم الخفاف الكوفي، صدوق ودُفن كتبه فيهم كثيراً من الثامنة وروى له السائي وابن ماجه. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٣٦/٦، الكامل ٨٢/٧، المجروحين لابن حبان ١٣١/٢، تقريب التهذيب ٦٧٥/١

٤- وخالد بن مهران أبو المنازل البصري الحذاء، ثقة، وروى له الجماعة. ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد ص ٣٢٧، معرفة الثقات للعجلي ٣٣٣/١، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٩٨/١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٥٩/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٣/٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٦٤/١.

٥- المعجم الأوسط للطبراني ٢٣١/٥.

وأعلّه البيهقي بقوله: "تفرد بهذا عطاء الخفاف، وإنما يروى هذا عن عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء من قولهما"[1].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلال الحديث يرجع إلى ثلاث قرائن:

الأولى: أن التفرّد استمرّ حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة عطاء بن مسلم، وهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ، وانفرد عنه عبيد بن جناد، وهو من تبع أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادراً.

الثانية: خالد بن مهران الحذاء من المشهورين بالحديث، والتفرد عن مثله موضع استغراب.

الثالثة: أن الحديث اشتهر عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مع أنه موقوف، دون أن يشتهر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه مع أنه مرفوع.

فكان الأولى اشتهار الحديث المرفوع بدل اشتهار الموقوف. ثم لو كان الحديث عند أبي بكرة مرفوعاً، لما تركه الحسن ورواه عن ابن مسعود موقوفاً، وكذا لو كان الحديث عند عبد الرحمن بن أبي بكرة مرفوعاً لما تركه أصحابه ، منهم: عبد الملك بن عمير، ورووه عن ابن مسعود.

١- شعب الإيمان للبيهقي ٢/٢٦٥.

(٦٢) - (٣٦٣٩، ٣٦٤٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

وحَدَّثَنَا سَلَمَةُ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: إِنَّ رِيحَ الْجَنَّةِ لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ مِائَةِ عَامٍ، وَمَا مِنْ عَبْدٍ يَقْتُلُ نَفْسًا مُعَاهَدًا إِلاَّ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، أَنْ يَجِدَ رِيحَهَا. قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: أَصَمَّ اللَّهُ أُذُنِي، إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ هَذَا.

قال البزار: "وهذا الكلام قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وروي أيضا عن أبي بكرة من غير وجه، ورواه عن الحسن غير إنسان، وحديث قتادة أغربها؛ لأنا لا نعلم روى هذا الحديث، عن عبد الأعلى إلا يوسف بن حماد، وكان ثقة"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق سعيد عن قتادة لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه عبد الرزاق (٤٦٢/١٠) عن معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة.

وأخرجه أحمد (٤٦/٥) ومن طريقه الحاكم (١٣٧/٢)، وأخرجه البزار (١٠٢/٩) عن سلمة وأحمد بن منصور، والبيهقي في السنن (١٣٣/٨) من طريق أحمد بن منصور الرمادي.

ثلاثتهم (أحمد وسلمة وأحمد بن منصور) عن عبد الرزاق عن معمر به[2].

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٠١/٣) من طريق محمد بن سواء العنبري عن قتادة به.

وأخرجه عبد الرزاق (١٠٢/١٠)، وابن حبان (٣٩٢/١٦)، والطبراني في الأوسط (١٣٧/١) من طرق عن الحسن البصري به.

ووقع في رواية الطبراني تصريح الحسن بسماعه من أبي بكرة. لكن راويها شبيب بن شيبة التميمي، ضعيف[3]، ولذلك أعل الطبراني رواية شبيب بن شيبة في الأوسط بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن شبيب بن شيبة إلا محمد بن سعيد القرشي".

دراسة علة الحديث:

الحديث له طريقان:

١- مسند البزار ١٠٣/٩.

٢- ووقع في المطبوع من المصنف: عن قتادة أو غيره، وعند أبي نعيم: قتادة وغيره، وعند أحمد: قتادة وغير واحد، ولم يتفرد الباقون بقتادة أحداً.

٣- تقريب التهذيب لابن حجر ٤١١/١.

الأول: يوسف بن حماد[1]، عن عبد الأعلى[2]، عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وسعيد بن أبي عروبة ثقة حافظ، وكان من أثبت الناس في قتادة، ترجمته برقم (٣٦٤٣).

وقال ابن معين: "وسعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة"[3]. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: "أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام وشعبة، ومن حدّث عن هؤلاء بحديث عن قتادة، فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره"[4].

قال أحمد: "وكان يحيى بن سعيد يوقّت فيمن سمع من سعيد بن أبي عروبة قبل الهزيمة فسماعه صالح، والهزيمة كانت سنة خمس وأربعين ومائة". وقال أحمد: "وهذه هزيمة إبراهيم بن عبد الله بن الحسن الذي كان خرج على أبي جعفر"[5].

الثاني: غير واحد عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

ومعمر بن راشد الأزدي، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام شيئا، وكذا فيما حدّث به بالبصرة من كبار السابعة، ترجمته برقم (٣٤٦٩).

قلتُ: أحد هذين الطريقين غريب، لم يروه عن عبد الأعلى إلا يوسف بن حماد، والآخر مشهور، رواه عن عبد الرزاق غير واحد، وهذان الطريقان كل واحد منهما يعتبر في العرف الاصطلاحي متابعة للطريق الآخر، لأن معمراً في الطريق الثاني تابع سعيداً، إلا أن ثمة ما يجعل الناقد يتوقف في قبول الطريق الأول، وهو اشتهار الحديث عن معمر عن قتادة، بخلاف حديث سعيد عن قتادة، مع أن سعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة.

فكان الأولى اشتهار حديث سعيد عن قتادة بدلاً من اشتهاره عن معمر عن قتادة؛ فلو كان الحديث ثابتاً عن سعيد عن قتادة، لاشتهر عنه.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث من طريق سعيد عن قتادة معلول، ووجه الإعلال يرجع فيما أحسب إلى قرينتين:

١- ويوسف بن حماد ثقة من العاشرة، روى له الجماعة إلا البخاري وأبو داود. ينظر: ينظر: منتخبة السباعي ص ٦٦، كتاب الثقات لابن حبان ٢٨١/٩، تهذيب التهذيب ٣٦١/١١، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٤٣/٢.

٢- وعبد الأعلى بن عبد الأعلى البصري، ثقة من الثامنة، روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٨٣/٤، معرفة الثقات للعجلي ٦٨/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٥١/١.

٣- سؤالات ابن الجنيد ص ٣٤٩

٤- تاريخ ابن أبي خيثمة ٨٣/٢، تحقيق: صلاح بن فتحي، الناشر: الفاروق الحديثية للنشر.

٥- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٥٥/١.

الأولى: أن التفرّد استمر حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة يوسف بن حماد، وهو من الآخذين عن أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادراً.

الثانية: وهي الأهم: أن الحديث اشتهر عن معمر عن قتادة، ولم يشتهر عن سعيد عن قتادة، وكان الأولى اشتهار حديث سعيد بدلاً من اشتهاره عن معمر.

فالحديث غريب ووجه الإعلال الطريق المشهور، وهذا ما يعرف من صنيع البزار، فإنه أورد الطريق الغريب، وأردفه بالمشهور، فكأنه أعلّ الغريب بالمشهور، والله أعلم.

المبحث الثاني
الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بكون المتفرَّد عنه من المشهورين بالحديث

ويشتمل على تمهيد وعشرة أحاديث:

الأول: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في نهي صلى الله عليه وسلم عن نبيذ الجرّ.

الثاني: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في بشارة النبي صلى الله عليه وسلم خديجة ببيت في الجنة.

الثالث: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في التمسّك بالقرآن.

الرابع: حديث عمران رضي الله عنه في أفضلية المقام في الصفّ ساعة من عبادة ستين سنة.

الخامس: حديث عمران رضي الله عنه في كراهة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أحياء.

السادس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قصة غلام، لأناس فقراء قطع أذن غلام لأناس أغنياء، وتخلية سبيله.

السابع: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في صلاة الضحى وأنّ هذه صلاة ما صلّاها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عامّة أصحابه.

الثامن: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في شهر المسلم على أخيه سلاحاً ولعنة ملائكة الله عليه.

التاسع: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في الصيام لرؤية الهلال والإفطار لرؤيته.

العاشر: حديث قُطبة رضي الله عنه في تعوّذ النبي صلى الله عليه وسلم من الأهواء والأسواء والأدواء.

التمهيد:

إذا كان الراوي المتفرّد عنه مشهوراً بالرواية عنه وله تلاميذ كثيرون، وتفرّد عنه أحد أصحابه، ولم يكن من الحفاظ المكثرين عن شيخه أو من أهل الاختصاص به، فمن الوجاهة أن نتساءل أين كان أصحاب شيخه الآخرون عن هذا الحديث؟ وكلّما كان المتفرّد عنه مشهوراً كان التفرّد عنه أشدّ استنكاراً، ويشتدّ الاستنكار إذا كان المتفرّد عنه من الأئمة الذين يجمع حديثهم[1].

نقل ابن الصلاح عن الحافظ ابن منده أنه قال: "الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى: غريباً"[2].

قلتُ: قول الحافظ ابن منده هذا فيه إشارة إلى إعلال الحديث بقرينة كون الراوي المتفرّد عنه من الأئمة الذين يجمع حديثهم.

١- انظر: إعلال الحديث العريب بالمشهور ص ١٠٠. وقال الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٣٢٣) في النوع التاسع والأربعين هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم. وقد ذكر الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٧/٢، ٢٩٨) باباً في ذكر الرجال الذين يعتنى بجمع حديثهم، ثم مثّل بأكثر من ثلاثين رجلاً، منهم: سفيان الثوري وشعبة ومالك بن أنس وحماد بن زيد وابن عيينة وإسماعيل بن أبي خالد وأيوب السختياني وسليمان الأعمش وأبو إسحق الشيباني وسليمان التيمي وابن شهاب الزهري وطلحة بن مصرّف اليامي ومسعر بن كدام وعبد الله بن عون البصري وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي وعبيد الله بن عمر العمري ويحيى بن سعيد الأنصاري وعمرو بن دينار ومحمد بن جحادة ويونس بن عبيد البصري.

٢- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٥٧.

(٦٣) - (٣٣٢٦، ٣٣٢٧) - قال البزار: وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاءِ، قالا: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ نَهَى عَنْ نَبِيذِ الْجَرِّ، قُلْتُ: أَيُّ جَرٍّ؟ قَالَ: لاَ أَدْرِي.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ عَنِ التَّيْمِيِّ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِنَحْوِهِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم روي عن عبد الله بن أبي أوفى إلا من حديث الشيباني، ورواه غير واحد عن الشيباني، فاقتصرنا على من ذكرنا، ولا نعلم رواه عن التيمي عن الشيباني إلا حماد بن مسعدة"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري (٢١٢٥/٥) والبيهقي في السنن (٣٠٩/٨) من طريق عبد الواحد، وعبد الرزاق (٢٠٠/٩) ومن طريقه أحمد (٣٥٣/٤) عن الثوري، وابن أبي شيبة (٤٨٢/٧) عن علي بن مسهر، وأحمد (٣٥٦/٤) من طريق شعبة، وابن حبان (٢٢٣/١٢) من طريق أبي عوانة.

كلهم (عبد الواحد والثوري وعلي بن مسهر وشعبة وأبو عوانة) عن الشيباني به[٢].

وأخرجه الحميدي (٣٤٢/٢) والنسائي (٢١٩/٣) من طريق ابن عيينة عن الشيباني به[٣]

والحديث من طريق حماد بن مسعدة عن التيمي عن الشيباني لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

دراسة علة الحديث:

والحديث مشهور من حديث الشيباني، ورواه عنه غير واحد، منهم الثوري وشعبة وأبو معاوية وأبو عوانة وعبد الواحد وغيرهم، ورواه حماد بن مسعدة عن سليمان التيمي عن الشيباني.

وسليمان بن طرخان التيمي أبو المعتمر البصري، ثقة روى له الجماعة[٤].

١- مسند البزار ٢٦٧/٨.

٢- وفي رواية التيمي: نهى عن سيد الجر، قلت: أي جر؟ قال: لا أدري. وفي رواية عبد الواحد: نهى عن الجر الأحمر قلت: أنشرب في الأبيض؟ قال: لا. وعندهم: نهى عن الجر الأحمر قال. قلت الأبيض؟ قال: لا أدري. وفي رواية الثوري: ينهى عن الجر الأحمر يعني السيد في الجر.

٣- وعند الشافعي: نهى عن سيد الجر الأحمر والأبيض والأحمر. وعند الحميدي نهى عن الشرب في الجر الأحمر والأبيض قال سفيان: وثالثا قد نسيته. وعند النسائي: نهى عن سيد الجر الأحمر والأبيض.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٤٩، معرفة الثقات للعجلي ٤٣٠/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٥/٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٥٢/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٨٧/١.

وحماد بن مسعدة التميمي أبو سعيد البصري، ثقة من التاسعة روى له الجماعة[1].

وعبد الله بن محمد القرشي الزهري، صدوق روى له مسلم والأربعة[2].

رأي الباحث:

الحديث فيه التفرّد النسبي وانفرد بروايته عن سليمان بن طرخان التيمي عن الشيباني حماد بن مسعدة.

وهذا التفرّد غير محتمل لأمرين:

الأول: استمرار التفرّد ووقوعه في طبقات متأخرة، وهي طبقة حماد بن مسعدة وهو من أتباع التابعين، إلا أنه من أصاغرهم، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ. ووقع في طبقة عبد الله بن محمد الزهري، وهو من تبع الأتباع، والتفرّد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

الثاني: كون المتفرَّد عنه وهو سليمان التيمي من الأئمة الذين يجمع حديثهم، وله تلاميذ كثيرون، ومثله يشتدّ التفرّد عنه نكارة.

وأعله البزار بتفرد حماد بن مسعدة عن التيمي عن الشيباني.

والحديث اختلف فيه عن الشيباني في متنه، وروي من وجوه:

الأول: أبو معاوية عن الشيباني بلفظ: نهى عن نبيذ الجر، قلت : أي جر؟ قال : لا أدري.

الثاني: عبد الواحد عن الشيباني بلفظ: نهى عن الجر الأخضر قلت: أنشرب في الأبيض؟ قال: لا.

الثالث: الثوري وشعبة وأبوعوانة وغيرهم عن الشيباني بلفظ: نهى عن الجر الأخضر قال: قلت: الأبيض؟ قال: لا أدري.

قلتُ: ويمكن أن يسلك في دفع التعارض طريق الجمع بأن يقال: إن في الوجهين الأول والثاني اختصار. وقد أشار ابن حجر إلى رواية سفيان بن عيينة هذه، وقال: فإن كان محفوظاً ففي الأول اختصار[3].

ويمكن أن يسلك طريق الجمع بترجيح الوجه الأول. وقد رجح الألباني رواية عبد الواحد والآخرين حيث اتفقوا على لفظ: نهى عن الجر الأخضر قلت: أنشرب في الأبيض؟ وحكم على لفظ: أدري بالشذوذ، وعلى لفظ: الأبيض بالإدراج[4].

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤٨/٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٤/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٢٢٢/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٣٩/١.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٣/٥، تهذيب الكمال للمزي ٦٩/١٦.

٣- فتح الباري لابن حجر ٦١/١٠

٤- انظر: صحيح وضعيف سنن النسائي للألباني ١٢١/١٢، ١٢٢.

(٦٤) - (٣٣٣٢، ٣٣٣٣، ٣٣٣٤) - قال البزار: أخبرنا عمرو بن عليّ، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن أبي أوفى، رضي الله عنه، قال: بشر رسول الله صلى الله عليه وسلم خديجة ببيت في الجنة من قصب لا سخب فيه ولا نصب.

أخبرنا أزهر بن جميل قال: أخبرنا النضر بن إسماعيل عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، أن النبيّ صلى الله عليه وسلم بشر خديجة ببيت من قصب، قال إسماعيل: فقيل لابن أبي أوفى: قصب. قال: قصب اللؤلؤ.

وحدثناه إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة، قال: حدثني أبي عن أبيه عن سلمة بن كهيل، عن ابن أبي أوفى، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم.

قال البزار: "وهذا الحديث رواه إسماعيل بن أبي خالد والشيباني وسلمة بن كهيل كلهم عن ابن أبي أوفى، فأما حديث الشيباني، فرواه عنه أبو بكر بن عياش، ولم يتابع أبا بكر عليه أحد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي (٣١٤/٢) عن سفيان، وأحمد (٣٥٥/٤) من طرق ابن نمير ويعلى وعبيد الله بن زياد ويزيد بن هارون ويحيى بن سعيد، وابن أبي شيبة (٣٩٠/٦) من طريق يعلى، والبخاري (٦٣٦/٢، ١٣٨٩/٣) من طرق جرير ويحيى، ومسلم (١٣٣/٧) من طريق عبد الله بن نمير ومحمد بن بشر، والنسائي في الكبرى (٩٤/٥) من طريق المعتمر.

كلهم (سفيان بن عيينة وابن نمير ويعلى وعبيد الله بن زياد ويزيد بن هارون ويحيى بن سعيد وجرير ومحمد بن بشر والمعتمر) عن إسماعيل بن أبي خالد به بنحوه.

وأخرجه أبو بكر القطيعي في زياداته في فضائل الصحابة (٨٥٦/٢)، وعبد الله بن أحمد في فضائل الصحابة (٨٥٦/٢) والخطيب في المتفق والمفترق (٦٣/٢) من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٨٥/٢)، والطبراني في الكبير (١٠/٢٣) وفي الصغير (٣٤/١) من طريق أبي بكر بن عياش عن الشيباني عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

هذا الحديث يرويه ابن أبي أوفى، وروي عنه من ثلاث طرق:

الأولى: إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٢٧١/٨.

وإسماعيل بن أبي خالد أبو عبد الله البجلي الكوفي، مجمّع على توثيقه وروى له الجماعة[1].

الثانية: يحيى بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن أبيه عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

وسلمة بن كهيل الحضرمي أبو يحيى الكوفي ثقة ثبت. روى له الجماعة[2].

ويحيى بن سلمة بن كهيل الكوفي ضعيف جداً، وروى عن أبيه مناكير[3].

الثالثة: الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه. وانفرد بروايته أبو بكر بن عياش.

وسليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني الكوفي، مجمّع على توثيقه روى له الجماعة[4]

وأبو بكر بن عياش الأسدي الكوفي. صدوق يغلط ويهم، وروى له البخاري والأربعة[5].

والحديث أعله الطبراني بقوله: "لم يروه عن الشيباني إلا ابن أبي عياش، ولا رواه عنه إلا ابن أبي سمينة"[6].

رأي الباحث:

يتّضح مما مر أن الحديث روي من ثلاث طرق؛ الأولى صحيحة وهو ما رواه إسماعيل وهو ثقة، والطريق الثاني فيه يحيى بن سلمة ضعيف جداً، والطريق الثالث رواه أبو بكر بن عياش وهو ثقة إلا أنه لما كبر ساء حفظه، ومثله يتوقّف في ما تفرّد به، وأعل البزار طريق الشيباني بتفرد أبي بكر بن عياش.

١- معرفة الثقات للعجلي ٢٢٤/١، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ٥٦/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٧٥/٢، تهذيب الكمال للمزي ٦٩/٣-٧٥.

٢- معرفة الثقات للعجلي ٤٢١/١. الجرح والتعديل لأبي أبي حاتم ١٧١/٤. تهذيب الكمال للمزي ٣١٧/١١. تقريب التهذيب لابن حجر ٣٧٨/١.

٣- معرفة الثقات للعجلي ٣٥٣/٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٧٧/٣، و٣١٣/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٥٤/٩، الضعفاء الصغير للبخاري ١٢٤/١، الضعفاء والمتروكين للنسائي ٢٤٩/١.

٤- معرفة الثقات للعجلي ٤٢٩/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٣٥/٤، تهذيب الكمال للمزي ٤٤٤/١١.

٥- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٦٩/١، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٨٠/٢، معرفة الثقات للعجلي ٣٨٨/٢، الكامل لابن عدي ٤٦/٥، تهذيب الكمال للمزي ٣٢٣/٦، ٣٢٤.

٦- المعجم الأوسط للطبراني ٣٥٧/٢.

(٦٥) - (٣٤٢١) - قال البزار: أخبَرَنا عمرو بنُ عَلِيٍّ ، وعَلِيُّ بنُ مُسلِمٍ ، قالا : أخبَرَنا أبو داوُدَ ، قالَ: أخبَرَنا أبو عُبادَةَ الأنصارِيُّ ، قالَ : أخبَرَنا الزُّهرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ ، عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بالجُحفَةِ ، فَقالَ : أليسَ تَشهَدُونَ أنْ لا إلَهَ إلاَّ اللَّهُ ، وَحدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ ، وَأنِّي رَسُولُ اللهِ ، وَأنَّ القُرآنَ جاءَ مِنْ عِندِ اللهِ ، قُلنَا : بَلَى ، قالَ : فأبشِرُوا، فَإنَّ هَذا القُرآنَ طَرَفُهُ بيَدِ اللهِ وَطَرَفُهُ بأيدِيكُمْ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ فَإنَّكُمْ لَنْ تَهلِكُوا وَلَنْ تَضِلُّوا بَعدَهُ أبَدًا.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا من هذا الوجه، وقد روي عن غير جبير نحو هذا الكلام، ولا نعلم رواه عن الزهري إلا أبو عبادة الأنصاري"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٥٤/٩) والطبراني في الكبير (١٢٦/٢) والصغير (٢٠٩/٢)، من طريق أبي داود الطيالسي حدثنا أبو عبادة الأنصاري عن الزهري به.

دراسة علة الحديث:

الحديث تفرد به أبو عبادة عيسى بن عبد الرحمن، وهو ضعيف جداً لكثرة مناكيره[2].

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول بالتفرد، ووجهه يرجع إلى أمرين:

الأول: أبو عبادة الأنصاري ضعيف جداً، ومثله لا يحتمل تفرده.

الثاني: المتفرَّد عنه الزهري، وهو إمام من أئمة الحديث، وله تلاميذ كثيرون، والتفرّد عن مثله يشتدّ غرابة، ولذلك أعله البزار بتفرد أبي عبادة الأنصاري عن الزهري.

وأعله الطبراني، بقوله: "لم يروه إلا أبو عبادة عيسى بن عبد الرحمن الزرقي"[3].

١- مسند البزار ٣٤٧/٨.

٢- ينظر: الجرح والتعديل ٢٨١/٦، التاريخ الكبير للبخاري ٣٩١/٦، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٦

٣- المعجم الصغير للطبراني ٢٠٩/٢

(٦٦) - (٣٥٠٩) - قال البزار: حدثنا محمد بن أيوب بن حبيب الرقي قال، حَدَّثَنَا أحمد بن عَمْرو بن عبد الخالق البزار قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لَمَقَامُ أَحَدِكُمْ فِي الصَّفِّ سَاعَةً أَفْضَلُ مِنْ عِبَادَةِ أَحَدِهِمْ سِتِّينَ سَنَةً.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً أحسن من هذا الطريق بهذا الكلام، ولا نعلم روى هذا الحديث عن يحيى بن أيوب إلا أبو صالح، ولا رواه عن هشام بن حسان إلا يحيى بن أيوب، ولا نعلم يروى هذا ولا يعرف من حديث هشام بن حسان، ويحيى بن أيوب ثقة، وأبو صالح فقد روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي (٢/٢٦٦)، وابن أبي عاصم في الجهاد (١/٣٨٩) والطبراني في الكبير (١٨/١٦٨)، وابن عدي (٤/٢٠٧)، والحاكم (٢/٧٨)، من طريق عبد الله بن صالح به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عبد الله بن صالح[2]، عن يحيى بن أيوب عن هشام بن حسان عن الحسن.

وهشام بن حسان ترجمته برقم (٣٥٦٥)، وهو ثقة، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال.

ويحيى بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري، ترجمته برقم (٣٤٨١) صدوق له أخطاء.

وأعله الطبراني بتفرد عبد الله بن صالح، وقال: "لم يروه عن هشام إلا يحيى تفرد به عبد الله"[3].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلال الحديث يعود إلى قرائن:

الأولى: استمرار التفرّد حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة عبد الله بن صالح، وهو من تبع أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

الثانية: هشام بن حسان من المشهورين برواية الحديث، والتفرّد عن مثله يكون أشدّ غرابة.

١- مسند البزار ٩/١٠.

٢- وعبد الله بن صالح الجهني أبو صالح المصري، صدوق تت في كتابه لكنه كثير الغلط وكانت فيه غفلة روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/٢١٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/٨٦، ٨٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٠١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٥١٦، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٥٠١

٣- المعجم الأوسط للطبراني ٨/٣٠٥.

(٦٧) - (٣٥١٠) - قال البزار: حدثنا زيد بن أخزم قال: حدثنا عبد القاهر بن شعيب قال: حدثنا هشام بن حسان عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض وهو يكره ثلاثة أحياء: بني أمية، وبني حنيفة، وثقيف.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران بن حصين وغير عمران بن حصين، ولا نعلم روى هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا عبد القاهر بن شعيب وليس به بأس وروح بن عبادة، وقد روي عن عمران من غير هذا الوجه، وهذا الإسناد أحسن إسناد يروى في ذلك عن عمران"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٧٢٩/٥)، والطبراني في الكبير (١٦٩/١٨) من طريق زيد بن أخزم الطائي به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٣١/١٨) من طريق محمد بن جعفر عن أبيه ثنا شعبة عن محمد بن أبي يعقوب عن بجالة بن عبدة عن عمران بن حصين بنحوه.

وأخرجه الطبراني في (٢٣١/١٨) من طريق الربيع بن بدر عن راشد بن نجيح عن جنادة عن بجالة به.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٣٦/٢) من طريق محمد بن أبي السري حدثنا عبد الرزاق حدثنا جعفر بن سليمان عن عوف الأعرابي عن أبي رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وأخرجه ابن عدي (١٤٦/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٩٣/٦) من طريق محمد بن المتوكل ثنا عبد الرزاق ثنا جعفر بن سليمان عن عوف عن أبي عثمان النهدي عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٨٦/١) من طريق إسماعيل بن عبد الله عن الحسن به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن هشام بن حسان إلا عبد القاهر بن شعيب[٢]، وقد روي عن عمران من غير وجه.

وهشام بن حسان ترجمته برقم (٣٥٦٥). ثقة، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال.

وأعله الترمذي بالغرابة، وقال: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"[٣].

وأعله البزار بقوله بتفرد عبد القاهر بن شعيب عن هشام بن حسان.

وقول البزار: "وهذا الإسناد أحسن إسناد"، معناه الحسن اللغوي، وإلا فهو غريب.

١- مسند البزار ١٠/٩.

٢- وعبد القاهر بن شعيب أبو سعيد البصري، لا بأس به من التاسعة روى له أبو داود والترمذي. ينظر: مسند البزار ١٠/٩، كتاب الثقات لابن حبان ٣٩٢/٨، الكاشف للذهبي ٦٦٠/١، تقريب التهذيب ٦١٠/١.

٣- جامع الترمذي ٧٢٩/٥

وطريق محمد بن جعفر[1] عن أبيه[2] عن شعبة عن محمد بن أبي يعقوب[3]، عن بجالة بن عبدة معلـــول لاستمرار التفرّد في طبقات متأخرة، ولكون المتفرّد عنه، وهو شعبة من الأئمة الذين يجمع حديثهم.

قلتُ: طريق الربيع بن بدر عن راشد بن نجيح عن جنادة عن بجالة بن عبدة عن عمـــران بـــن حـــصين معلول، لأن الربيع بن بدر التميمي متروك ومجمع على تضعيفه[4].

أورد الحديث ابن الجوزي، وقال: "وهذا حديث منكر"[5].

وطريق محمد بن أبي السري حدثنا عبد الرزاق حدثنا جعفر بن سليمان عن عوف الأعرابي، غريبة جداً.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عوف إلا جعفر، ولا عن جعفر إلا عبد الرزاق، تفرّد به ابـــن أبي السري"[6].

وروي من طريق إسماعيل بن عبد الله المكي عن الحسن، لكنه غير محفوظ.

قال العقيلي بعد إيراد هذا الحديث وحديث آخر: "هذان الحديثان جميعاً غير محفوظين"[7].

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول، ووجه إعلاله يعود إلى ثلاثة قرائن:

الأولى: استمرار التفرّد حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة عبد القاهر بن شعيب، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ.

الثانية: هشام بن حسان وإن كان ثقة، لكن في روايته عن الحسن وعطاء مقال.

الثالثة: المتفرّد عنه هشام بن حسان من المشهورين بالحديث، والتفرّد عن مثله يكون أشدّ غرابة.

يتضح أن هذه الطرق كلها غريبة، ولا تصحّ متابعتها لطريق عبد القاهر.

---

١ - ومحمد بن عبد الله بن أبي جعفر صدوق من العاشرة روى له أبو داود. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٠٢/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٩٤/٢.

٢ - وعبد الله بن أبي جعفر الرازي، صدوق لكنه يخطئ روى له أبو داود. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٧/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٣٣٥/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٨٤/١.

٣ - محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب البصري ثقة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٣٤٣/٢، الجرح والتعديل ٤٥٥/٣.

٤ - تاريخ ابن معين رواية الدوري ٨٦/٤، سؤالات ابن الجنيد ص ٣٧٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٢/٨، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٧٧، الكامل لابن عدي ٣٧/٤.

٥ - العلل المتناهية لابن الجوزي ٢٩٣/١.

٦ - المعجم الأوسط للطبراني ٢٣٦/٢.

٧ - الضعفاء للعقيلي ٨٦/١.

(٦٨) - (٣٦٠٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ نَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ نَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ غُلَامًا، لِأُنَاسٍ فُقَرَاءَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأُنَاسٍ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَى أَهْلُهُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: إِنَّا أُنَاسٌ فُقَرَاءُ فَخَلِّ سَبِيلَهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمران بن حصين وحده، وقد روي عن عمران من طريق آخر، وهذا الطريق أحسن من الطريق الآخر"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣٨) وأبو داود (٤/٣٢٣) والنسائي في الكبرى (٤/٢٢١) والطبراني في الكبير (١٨/٢٠٨) والأوسط (٨/١٤٢) من طريق معاذ بن هشام به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن أبي نضرة[2].

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هشام تفرّد به معاذ"[3].

ومعاذ بن هشام الدستوائي ترجمته برقم (٣٥٢٥)، وهو صدوق ربما وهم من التاسعة.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث وقع فيه التفرّد في طبقة متأخرة، وهي طبقة معاذ بن هشام، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، وهو صدوق وله أوهام، والتفرّد في هذه الطبقة لايقبل إلا من الحفاظ، ولكن الحديث روى عن عمران من طريق آخر.

١- مسند البزار ٩/٧١. لم أقف على تخريج الطريق الذي أشار إليه البزار بقوله: وقد روي عن عمران من طريق آخر.

٢- المنذر بن مالك البصري، ثقة روى له مسلم والأربعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٢٤١، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٢٣٧، معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٩٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٢١٣.

٣- المعجم الأوسط للطبراني ٨/١٤٢.

(٦٩) - (٣٦٣٥) - قال البزار: حدّثنا عَمْرو بنُ علي قالَ حَدّثنا معاذُ بنُ معاذ قال حَدّثنا شعبةُ قال حدثني المفضلُ بنُ فضالةَ عن الرَّحْمَن بْن أبي بَكْرَةَ ، عَنْ أبيهِ، رضي الله عنه ، أنَّهُ رَأى نَاسًا يُصَلُّونَ الضُّحَى، فَقَالَ: إنَّ هَذِهِ الصَّلاةَ مَا صَلاهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ، وَلا عَامَّةُ أصْحَابُهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا أبو بكرة، ولا نعلم يروى هذا الحديث، عن شعبة إلا معاذ بن معاذ وحده"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٥/٥)، والدارمي (٤٠٣/١)، والنسائي في الكبرى (١٨٠/١) من طريق معاذ بن معاذ به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن شعبة إلا معاذ بن معاذ.

وشعبة بن الحجاج الأزدي الواسطي البصري، إمام حجة حافظ وأمير المؤمنين في الحديث[2].

ومعاذ بن معاذ العنبري البصري ثقة متقن من كبار التاسعة ترجمته برقم (٣٥١٤).

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلال الحديث يعود إلى قرينتين:

الأولى: أن التفرّد استمرّ في طبقة متأخرة، وهي طبقة معاذ بن معاذ، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة يكون مقبولاً في بعض الأحيان إذا كان من الحفاظ.

الثانية: المتفرَّد عنه شعبة، وهو من الأئمة المشهورين، وله تلامذة كثيرون، والتفرّد عن مثله لا يقبل إلا إذا كان المتفرد من خواصّه أو كان من الأئمة الحفاظ.

١- مسند البزار ١٠٠/٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٦/١، ١٦٣/١، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١١٥/١، معرفة الثقات للعجلي ٤٥٦/١. الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٨٠/٧.

(٧٠) - (٣٦٤١) - قال البزار: حدّثنا طالوتُ بْنُ عَبّادٍ، قال: حدّثنا سُوَيْدُ بْنُ إبْرَاهِيمَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، أنّ رَسُولَ اللّهِ صلى الله عليه وسلم، قالَ: إذَا شَهَرَ الْمُسْلِمُ عَلَى أخِيهِ سِلاحًا، فَلا تَزَالُ مَلائِكَةُ اللّهِ تَلْعَنُهُ حَتّى يُشِيمَهُ عَنْهُ.

قال البزار: "لا نعلم رواه إلا سويد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي (٤٢٣/٣) من طريق طالوت بن عباد به بنحوه.

وأخرج الطيالسي (٢٠٨/٢) ومسلم (١٧٠/٨) وابن ماجه (١٣١١/٢) من طريق شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إِذَا الْمُسْلِمَانِ حَمَلَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَخِيهِ السِّلَاحَ فَهُمَا فِي جُرُفِ جَهَنَّمَ فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ دَخَلَاهَا جَمِيعًا.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه طالوت بن عباد[2]، عن سويد بن إبراهيم[3]، عن قتادة.

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول، ووجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: أن التفرّد وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة سويد بن إبراهيم. وهو صدوق ومن أتباع التابعين، إلا أنه سيئ الحفظ، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ.

الثاني: المتفرَّد عنه قتادة من المشهورين برواية الحديث، والتفرّد عن مثله يكون موضع استغراب.

والحديث أعله البزار بتفرد سويد بن بن إبراهيم عن قتادة.

١- مسند البزار ١٠٤/٩.

٢- وهو صدوق يخطئ. الجرح والتعديل ٤٩٥/٤، كتاب الثقات لابن حبان ٣٢٩/٨، لسان الميزان لابن حجر ٢٠٥/٣.

٣- صدوق لكنه سيئ الحفظ. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣٧/٤، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٨٨، مسند البزار ١٠٤/٩، المجروحين لابن حبان ٣٥٠/١، الكامل لابن عدي ٤٨٩/٤.

(٧١) - (٣٦٤٦) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قالا: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا بهذا الوجه، ولا حدّث به عن قتادة إلا عمران القطان"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢/٢٠٢) ومن طريقه أحمد (٥/٤٢) عن عمران القطان به بمثله.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥/٢٦٨١) والبيهقي في السنن (٤/٢٠٦) من طريق يونس بن حبيب عن الطيالسي به.

وفيه حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخرجه أحمد (٢/١٣) والدارمي (٢/٦) والبخاري (٢/٦٧٤) ومسلم (٣/١٢٢).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد (٢/٢٥٩) ومسلم (٣/١٢٤).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عمران القطان عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وعمران بن داور القطان صدوق يهم ورمي برأي الخوارج من السابعة ترجمته برقم (٣٤٩٣).

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول، ووجه يعود إلى قرينتين:

الأولى: أن التفرّد وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة عمران القطان، وهو صدوق ومن أتباع التابعين، إلا أنه له أوهام، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ.

الثانية: المتفرَّد عنه قتادة، وهو من المشهورين برواية الحديث، والتفرّد عن مثله يزيد التفرّد غرابة.

١- مسند البزار ٩/١٠٦

(٧٢) - (٣٧٠٦) - قال البزار: حدثنا إبراهيم بن سعيد، قال: حدثنا أبو أسامة، قال: حدثنا مسعر، عن زياد بن علاقة، عن عمه قطبة رضي الله عنه، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ من الأهواء والأسواء والأدواء.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا قطبة بن مالك بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا مسعر، عن زياد، ولا نعلم رواه عن مسعر إلا أبو أسامة، وهو غريب"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٠/٣٥٤) والترمذي (٥/٥٧٥)، وابن حبان (٣/٢٤٠)، والطبراني في الكبير (١٩/١٩)، والحاكم (١/٧١٤)، وأبو نعيم في الحلية (٧/٢٣٧) من طريق أبي أسامة عن مسعر به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق أبي أسامة عن مسعر عن زياد بن علاقة عن قطبة رضي الله عنه.

ومسعر بن كدام الهلالي الكوفي، ثقة ثبت روى له الجماعة[٢]

وأبو أسامة حماد بن أسامة الكوفي ثقة ثبت ربما دلس، وكان بأخرة يحدّث من كتب غيره من كبار التاسعة ترجمته برقم (٣٧٩٩).

والحديث أعله البزار بتفرد أبي أسامة عن مسعر.

وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"[٣].

وأعلّه أبو نعيم: "غريب من حديث مسعر تفرد به عنه أبو أسامة"[٤].

رأيي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول، ووجه الإعلال يعود إلى قرينتين:

الأولى: أن التفرّد استمر حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة أبو أسامة، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ.

الثانية: الراوي المتفرد عنه، وهو مسعر من الأئمة الثقات المشهورين برواية الحديث الذين يجمع حديثهم، والتفرّد عن مثله يزداد نكارة.

١- مسند البزار ٩/١٥٥

٢- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/١١٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٣٦٩، سؤالات أبي داود لأحمد ص ٢٩٦، معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٧٤، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠/١٠٤.

٣- جامع الترمذي ٥/٥٧٥.

٤- حلية الأولياء لأبي نعيم ٧/٢٣٧.

المبحث الثالث

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لاستمرار التفرّد في طبقات متأخرة

ويشتمل على تمهيد وثلاثين حديثاً:

الأول: حديث معاوية بن قرة عن أبيه في قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن والحسين: إني أحبهما فأحبهما.

الثاني: حديث معاوية بن قرة عن أبيه في قصة الراعي وشكواه إلى أهل الحي في أخذ الذئب شاة من غنمه كلّ ليلة والصنم ينظر ولا ينكر.

الثالث: حديث معاوية بن قرة عن أبيه في التسحّر وبركته.

الرابع: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم منازل الصحابة في الجنة.

الخامس: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين حين بشّر بالفتح.

السادس: حديث عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه في طواف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت على راحلته، واستلام الركن بمحجنه.

السابع: حديث عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه في أحقية الرجل بصدر فراشه، وبصدر دابته، وأن يؤم في بيته.

الثامن: حديث المستورد رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: بعثت في نفس الساعة.

التاسع: حديث شدّاد رضي الله عنه في استرجاع شسع أحدهم إذا انقطع.

العاشر: حديث شدّاد رضي الله عنه في الصلاة في النعال.

الحادي عشر: حديث شدّاد رضي الله عنه في عدّ الرياء الشركَ الأصغر.

الثاني عشر: حديث شدّاد رضي الله عنه فيمن صلى وصام يرائي فقد أشرك.

الثالث عشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا أَخْطَأْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ

الرابع عشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: مَثَلُ أُمَّتِي، مَثَلُ الْمَطَرِ.

الخامس عشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في رجل في يده حلقة من صُفر أنكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم.
السادس عشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه فيمن آمن بالله أو ربه وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيّه حرّم الله جلده على النار.
السابع عشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في دعاء الأخ لأخيه بظهر الغيب أنه لا يردّ.
الثامن عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع.
التاسع عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قصة مولود في اليهود أعور.
العشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في مواصلة النبي صلى الله عليه وسلم التلبية في عمرة حتى استلم الحجر.
الحادي والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قصة رأى الرّدم.
الثاني والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه فيمن أهان سلطان الله...
الثالث والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم قرأ: بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي، فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ.
الرابع والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم كان يقرأ: مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ.
الخامس والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قصة تسميته.
السادس والعشرون: حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: إنّ لِكُلّ نَبِيٍّ عَيْبَةٌ، وَعَيْبَتِي هَذَا الحَيُّ مِنَ الأنصار..
السابع والعشرون: حديث رفاعة رضي الله عنه في استغفار النبي صلى الله للأنصار.
...امن والعشرون: حديث سعد بن عبادة رضي الله عنه في السمع والطاعة
...تاسع والعشرون: حديث أبي برزة رضي الله عنه في الحوض ووصفه.
...ثلاثون: حديث أبي برزة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم ...رَاءُ مِنْ قُرَيْش..

التمهيد:

الطبقة التي وقع فيها التفرّد لها أثر عميق في الحكم على التفرّد قبولاً أو ردّاً، واستعمل الطبقة للدلالة على الجيل عند المحدثين أمثال ابن حبان البستي في كتابيه "الثقات"، و"مشاهير علماء الأمصار"، وعند الحاكم النيسابوري في "تاريخ نيسابور"، فقسّموا الرواة إلى أربع طبقات؛ التابعين، وأتباع التابعين، وتبع أتباع التابعين[1]. وهذا التقسيم بالنظر إلى جهة جيل واحد[2]، وأما إذا نُظر إلى تفاوتهم من جهات أخرى، كرؤية الراوي دون ثبوت سماعه أو قلّة روايته وكثرته، وغيرها، فيمكن أن تقسّم كلّ طبقة إلى طبقات، واعتمدت تقسيم الحافظ ابن حجر في الطبقات حيث قسمها إلى إثني عشر طبقة[3].

فالتفرّد في طبقة التابعين يصحّ غالباً إذا كان من الثقات، وكذلك تفرّد أتباع التابعين يكون محتملاً في بعض الأحيان، لاسيّما إذا كان المتفرّد إماماً من الأئمة، وأما التفرّد بعد هاتين الطبقتين فيكاد ألّا يوجد، وكلّما تأخّرت الطبقة كان ذلك أدعى إلى الاستنكار.

قال الذهبي بعد ذكر طبقات الحفاظ: "فهؤلاء الحفاظ الثقات، إذا انفرد الرجل منهم من التابعين، فحديثه صحيح، وإن كان من الأتباع، قيل: صحيح غريب، وإن كان من أصحاب الأتباع، قيل: غريب فرد، وينذر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة، ومن كان بعدهم، فأين ما ينفرد به ما علمته، وقد يوجد"[4].

١- ينظر مقدمة المحقق: الطبقات لخليفة بن خياط، ص ٤٣، د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الغاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٢- ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٤٠٦- ٤١٠، و ٥٠٠.

٣- ينظر: مقدمة تقريب التهذيب لابن حجر ١/٨.

٤- الموقظة للذهبي ص ٧٧.

(٧٣) - (٣٣١٧) - قال البزار: أخبرنا أبو الصباح محمد بن الليث الهدادي، قال: أخبرنا خالد بن مخلد قال: أخبرنا علي بن مسهر قال: أخبرنا زياد بن أبي زياد عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال للحسن والحسين: إني أحبهما فأحبهما أو قال: اللهم إني أحبهما فأحبهما.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن زياد إلا علي بن مسهر، ولا نعلم رواه عن علي إلا خالد بن مخلد، ولم نسمعه إلا من محمد بن الليث عن خالد"[١].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق علي بن مسهر عن زياد بن أبي زياد عن معاوية بن قرة عن أبيه لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

ورواه الطبراني في الكبير (٣/٣٩)، والأوسط (٥/٢٤٢)، من طريق إسماعيل بن علية عن زياد الجصاص عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد رضي الله عنه بنحوه.

وأخرجه البخاري (٣/١٣٦٦) والنسائي في السنن الكبرى (٥/٥٠) وأحمد (٥/٢١٠) من طرق عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد رضي الله عنه بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث انفرد به علي بن مسهر عن زياد الجصاص، وتفرّد خالد بن مخلد عن علي بن مسهر.

وعلي بن مسهر القرشي أبو الحسن الكوفي، ثقة صالح الكتاب، وله أوهام، روى له الجماعة[٢].

وخالد بن مخلد القطواني الكوفي صدوق، وله مناكير من العاشرة روى له الجماعة إلا أبو داود[٣].

ومحمد بن الليث أبو الصباح الهدادي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطيء ويخالف[٤]

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول، ووجه الإعلال يرجع فيما أحسب إلى قرينتين:

١- مسند البزار ٨/٢٥٣.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/٤٧٧، معرفة الثقات للعجلي ٢/١٥٨، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/٩٦، وتاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٤٤.

٣- معرفة الثقات للعجلي ١/٣٣٣، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/١٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٣٥٤، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ١/١٠٤، الكامل لابن عدي ٣/٤٦٥، تقريب التهذيب ١/٢٦٣.

٤- كتاب الثقات لابن حبان ٩/١٣٥.

الأولى: أن التفرّد استمر حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة خالد بن مخلد ومحمد بن الليث وهما من الآخذين عن تبع الأتباع. والتفرّد لا يقع من مثل أهل هذه الطبقات إلا نادراً.

الثانية: انفرد به علي بن مسهر، وذهب بصره فكان يحدّث من حفظه.

نقل ابن رجب عن الإمام أحمد من رواية الأثرم أنه أنكر حديثاً فقيل له: رواه علي بن مسهر. فقال: كانت كتبه قد ذهبت فكتب بعد، فإن كان روى هذا غيره، وإلا فليس بشيء يعتمد[1].

والحديث كما مرّ في التخريج رواه إسماعيل بن علية عن زياد الجصاص عن أبي عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله عنه بنحوه. ورواه سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد.

فالحديث فيه التفرّد النسبي لا يعرف إلا من هذا الطريق الذي رواه البزار، بل لم يخرجه غيره.

١- شرح علل الترمذي لابن رجب ١/١١٠. وقول أحمد هذا لم أجده في سؤالات الأثرم لأحمد.

(٧٤) - (٣٣١٨) - قال البزار: أخبرنا محمّدُ بنُ المُثنّى، وعَبدُ القُدُّوس بنُ محمّدٍ ، واللّفظُ لِعَبدِ القُدُّوس، قالا: أخبرنا مُحمّدُ بنُ جَهضَمٍ، قالَ: أخبرنا الأزهرُ بنُ سِنانٍ، عَنْ شَبيبِ بنِ مُحمّدِ بنِ واسعٍ، عَنْ مُعاويةَ بنِ قُرّةَ ، عَنْ أبيهِ، رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، قالَ: كُنْتُ مَعَ أبي نُريدُ رَسُولَ اللّه صلى الله عليه وسلم، فَلَمّا كُنّا ببَعْضِ الطّريقِ مَرَرْنا بحَيٍّ فَبِتْنا فِيهِ، فَإذا الرّاعِي قَدْ جاءَ إلى أهْلِ الحيِّ يَسْعَى، يَقُولُ: لَسْتُ أرْعَى لَكُمْ، فَإنّ الذّئبَ يَجِيءُ فِي كُلّ لَيْلَةٍ فَيَأخُذُ شَاةً مِنَ الغَنَمِ، وَالصّنَمُ يَنْظُرُ لاَ يُغَيّرُ وَلاَ يُنْكِرُ ، فَقالُوا : أقِمْ عَلَيْنا، أحْسِبُهُ قالَ: حَتّى نَأتيَهُ، فَأتَوْهُ، فَتَكَلّمُوا حَوْلَهُ، وَقالَ لِلرّاعِي: أقِمِ اللّيْلَةَ ، فَقالَ أبي: أقِيمُ اللّيْلَةَ حَتّى نَنْظُرَ، فَبِتْنا لَيْلَتَنا ، فَلَمّا كانَ صَلاةُ الغَداةِ ، إذا الرّاعِي يَشْتَدُّ إلَى أهْلِ القَرْيَةِ ، يَقُولُ لَهُمْ: البُشْرَى ألا تَرَوْنَ أنّ الذّئبَ مَرْبُوطٌ بَيْنَ يَدي الصّنَمِ بغَيْرِ وَثاقٍ، فَجاءُوا وَجِئْنا مَعَهُمْ، قالَ: فَقالَ: نَعَمْ هَكَذا فَاصْنَعْ، فَقَدِمْنا عَلَى رَسُولِ اللّهِ، فَحَدّثْتُهُ أبي الحَدِيثَ، فَقالَ: يَلْعَبُ بِهِمُ الشّيْطانُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن قرة بن إياس، ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق، والأزهر بن سنان حدث عنه يزيد بن هارون ومحمد بن جهضم وغيرهما"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٣١/١٩) وابن عدي (١٤١/٢) وأبو نعيم في الحلية (٣٠٣/٢) من طريق محمد بن جهضم ثنا الأزهر بن سنان به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق الأزهر بن سنان عن شبيب بن محمد عن معاوية بن قرة عن أبيه.

وشبيب بن محمد بن واسع، لم يذكر فيمن روى عنه غير الأزهر[2].

وأزهر بن سنان القرشي أبو خالد البصري ضعفه الجمهور[3].

ومحمد بن جهضم الثقفي البصري، صدوق من العاشرة روى الجماعة إلا الترمذي وأبو داود[4].

١- مسند البزار ٢٥٥/٨.

٢- التاريخ الكبير لبخاري ٢٣٤/٤.

٣- علل أحمد رواية المروذي ص ٦٣، الجرح والتعديل ٣١٤/٢، المجروحين لابن حبان ١٧٨/١، الكامل لابن عدي ٢٤١/٢

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٣/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٦١/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٣/٢.

قال أبو نعيم: "هذا حديث غريب لم نكتبه إلا من حديث شبيب بن محمد، وتفرد به عنه الأزهر"[1].

وقال ابن عدي: "وهذا الحديث ليس يرويه إلا محمد بن جهضم بهذا الإسناد"[2].

رأيي الباحث في وجه الإعلال:

وجه الإعلال يرجع فيما أحسب إلى قرينتين:

الأولى: استمرار التفرّد في طبقات متأخرة، فالأزهر بن سنان من أتباع التابعين[3] إلا أنه من الضعفاء، والتفرّد في مثل هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات، ووقع في طبقة محمد بن جهضم، وهو من تبع الأتباع، وفي هذه الطبقة لا يكون التفرّد إلا نادرٌ.

الثانية: شبيب بن محمد لم يذكر فيمن روى عنه غير الأزهر، فهو في عداد المجهولين، والله أعلم.

١- حلية الأولياء لأبي نعيم ٣٠٣/٢.

٢- الكامل لابن عدي ٤٢٩/١.

٣- قال ابن حجر في التقريب ٧٥/١: صعيف من السابعة.

(٧٥) - (٣٣٢١) - قال البزار: أَخْبَرَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: تَسَحَّرُوا، فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَةً.

قال البزار: "ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث إلا عقبة بن مكرم عن معاذ بن أسد لم نسمعه إلا منه"[١].

تخريج الحديث:

لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عقبة بن مكرم[٢]، عن معاذ بن أسد[٣]، عن كثير بن عبد الله[٤]، عن معاوية بن قرة عن أبيه.

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: استمرار التفرّد فيه في طبقات متأخرة، وهي طبقة معاذ بن أسد وطبقة عقبة بن مكرم، وهما من الآخذين عن تبع الأتباع، والتفرّد في هذه الطبقة يندر عادة.

الثانية: كثير بن عبد الله من أتباع التابعين إلا أنه ضعيف جداً، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات.

فالحديث غريب جداً لا يعرف إلا من هذا الطريق الذي رواه البزار، بل لم يخرجه غيره.

١- مسند البزار ٨/٢٥٧.

٢- ثقة من الحادية عشر. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٨/٥٠٠، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٦٨٣

٣- ثقة من العاشرة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٢٥١، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/١٩١.

٤- وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني ضعيف جداً، روى له أبو داود والترمذي والنسائي. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/٢١٣، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣/٢٣٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٥٤، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٢٨، المجروحين لابن حبان ٢/٢٢١، تهذيب الكمال للمزي ٢٨/١٠٣.

(٧٦) - (٣٣٤٢) - قال البزار: أخبرنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الجُنَيدِ، قال: أخبرنا محمدُ بنُ جعفرٍ يعني ابنَ أبي مُواتِيَةَ، قال: أخبرنا عبدُ الرحمنِ بنُ محمدٍ، عنْ عمارِ بنِ سيفٍ، عنْ إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عنْ عبدِ اللهِ بنِ أبي أوفى، رضيَ اللهُ عنهُ، قال: خرجَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم على أصحابِه أجمعَ ما كانوا، فقالَ: إني أُريتُ الليلةَ منازلَكمْ في الجنةِ وقربَ منازلِكمْ، ثمَّ إنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم أقبلَ على أبي بكرٍ، فقال: يا أبا بكرٍ، إني لأعرفُ رجلاً أعرفُ اسمَهُ واسمَ أبيهِ وأمَّهُ لا يأتي بابًا منْ أبوابِ الجنةِ إلاَّ يُقالُ لهُ مرحبًا مرحبًا، فقالَ لهُ سلمانُ: إنَّ هذا لمرتفعُ شأنُهُ يا رسولَ اللهِ، قالَ: فهوَ أبو بكرِ بنُ أبي قحافةَ ثمَّ أقبلَ على عمرَ، فقالَ: يا عمرُ، لقدْ رأيتُ في الجنةِ قصرًا منْ دُرَّةٍ بيضاءَ، شرفُهُ لؤلؤٌ أبيضُ، مشيَّدٌ بالياقوتِ، فقلتُ: لمنْ هذا؟ فقيلَ: لفتًى منْ قريشٍ، فظننتُ أنهُ لي فذهبتُ لأدخلَهُ، فقالَ: يا محمدُ، هذا لعمرَ بنِ الخطابِ فما منعني منْ دخولِهِ إلاَّ غيرتُكَ يا أبا حفصٍ، فبكى عمرُ، وقالَ: بأبي وأمي، أعليكَ أغارُ يا رسولَ اللهِ؟ ثمَّ أقبلَ على عثمانَ بنِ عفانَ، فقالَ: يا عثمانُ، إنَّ لكلِّ نبيٍّ رفيقًا في الجنةِ، وأنتَ رفيقي في الجنةِ ثمَّ أخذَ بيدِ عليٍّ، فقالَ: يا عليُّ! أما ترضى أنْ يكونَ منزلُكَ في الجنةِ مقابلَ منزلي؟ قالَ: بلى بأبي وأمي يا رسولَ اللهِ، قالَ: فإنَّ منزلَكَ في الجنةِ مقابلَ منزلي ثمَّ أقبلَ على طلحةَ والزبيرِ، فقالَ: يا طلحةُ ويا زبيرُ، إنَّ لكلِّ نبيٍّ حواريٌّ وأنتما حواريَّ ثمَّ أقبلَ على عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ، فقالَ: لقدْ بطأَ بكَ عني منْ بينَ أصحابي، حتى خشيتُ أنْ تكونَ قدْ هلكتَ وغرقتَ غرقًا شديدًا، فقلتُ: ما بطأَ بكَ؟ فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، منْ كثرةِ مالي ما زلتُ موقوفًا محاسبًا، أسألُ عنْ مالي منْ أينَ اكتسبتُهُ؟ وفيمَ أنفقتُهُ؟ فبكى عبدُ الرحمنِ وقالَ: يا رسولَ اللهِ، هذهِ مائةُ راحلةٍ جاءتني الليلةَ منْ تجارِ مصرَ، فأنا أشهدُكَ أنها على أهلِ المدينةِ وأبنائِهمْ، لعلَّ اللهَ يخففُ عني ذلكَ اليومَ.

قال البزار: "وعمار بن سيف صالح وعبد الرحمن المحاربي ثقة، وابن أبي مواتية صالح، وسائر الإسناد لا يسأل عنه لثقتهم، وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الله بن أبي أوفى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"[1].

١- مسند البزار ٨/١٧٩.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر (٣٥/٢٦٦)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٢٥١) من طريق محمد بن جعفر به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق محمد بن جعفر[١] عن عبد الرحمن المحاربي[٢] عن عمار بن سيف[٣] عن ابن أبي خالد عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

وقال أبو نعيم: "روى عن إسماعيل بن أبي خالد والثوري المناكير لا شيء"[٤].

وعلّل ابن الجوزي هذا الحديث بقوله: "هذا حديث لا يصحّ"[٥].

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول، ووجه الإعلال يرجع إلى ثلاثة قرائن:

الأولى: استمرار التفرّد فيه حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة طبقة محمد بن جعفر، وهو من الآخذين عن تبع الأتباع، والتفرّد في هذه الطبقة يندر عادة.

الثانية: عمار بن سيف، وإن كان من أتباع التابعين، إلا أنه ضعيف، ومثله لا يقبل تفرده.

الثالثة: عبد الرحمن بن محمد المحاربي، من المدلسين، وقد عنعن عن عمار بن سيف[٦].

الرابعة: إسماعيل بن أبي خالد من المشهورين برواية الحديث، والتفرّد عن مثله موجب التردّد في قبوله.

١- ومحمد بن جعفر بن أبي مواتية الكلبي الكوفي العلاف المعروف بالفيدي. ينظر: مقبول من الحادية عشر. ينظر: مسند البزار ٨/١٧٩، كتاب الثقات لابن حبان ٩/١١٠، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٦٣.

٢- وعبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي الكوفي، صدوق لكنه كثير الغلط ويروي مناكير روى الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل ٥/٢٨٢، الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/٣٩٢، معرفة الثقات للعجلي ٢/٨٧، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٥٨٩.

٣- ضعيف الحديث من الثامنة، روى له الترمذي وابن ماجه. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٣٩٣، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣/٥١٥، سؤالات الآجري ١/٢٧٧، المجروحين لابن حبان ٢/١٩٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٧٠٧.

٤- كتاب الضعفاء لأبي نعيم ص/١٢١

٥- العلل المتناهية لابن الجوزي ١/٢٥١، تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٥/٢٦٦.

٦- ينظر: المدلسين للعراقي ص ٦٧، التبيين لأسماء المدلسين لسبط ابن العجمي ص ٣٨، طبقات المدلسين لابن حجر ص ٤٠

(٧٧) - (٣٣٦٨) - قال البزار: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ الرُّوَاسُ ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي الشَّعْثَاءُ، امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي الأَسَدِ ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى، فَرَأَيْتُهُ صَلَّى الصُّبْحَ رَكْعَتَيْنِ، قَالَتِ امْرَأَتُهُ: إِنَّمَا صَلَّيْتَ رَكْعَتَيْنِ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم صَلَّى رَكْعَتَيْنِ حِينَ بُشِّرَ بِالْفَتْحِ ، وَحِينَ بُشِّرَ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا ابن أبي أوفى، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي (٤٠٦/١) وابن ماجه (٤٤٥/١) والعقيلي في الضعفاء (١٥٠/٢) وابن عدي (٣٣١/٣) والبيهقي في دلائل النبوة (٩١/٣) من طريق سلمة بن رجاء به.

دراسة علة الحديث:

الحديث تفرد به سلمة بن رجاء الكوفي[٢]، عن الشعثاء[٣].

والحديث أعلّه العقيلي بقوله: "لا يعرف إلا من هذا الطريق" [٤].

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول، ووجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: أن التفرّد استمر فيه حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة سلمة بن رجاء، وهو من صغار أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات الحفاظ.

الثانية: أن شعثاء الكوفية لا تعرف، ومثلها لا تقبل تفردها.

١- مسند البزار ٢٩٦/٨.

٢- صدوق وله غرائب [خ ت ق] يطر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٣٧/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ١٨٤/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٠/٤، كتاب الثقات لابن حبان ٢٨٦/٨. تقريب التهذيب ٣٧٦/١.

٣- الأسدية الكوفية [ق] لا تعرف من الخامسة. يطر: الإكمال لابن ماكولا ٥٨/٥، تقريب التهذيب ٦٤٦/٢.

٤- الضعفاء للعقيلي ١٥٠/٢.

(٧٨) - (٢٣٧٩) - قال البزار: أخبرنا عَبْدُ الصَّمَد بْنُ سُلَيْمَانَ المُقْرئُ، قال: أخبرنا العَلاءُ بْنُ سِنَان[١]، قالَ: أخبرنا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّار، عَنْ ضَمْضَمِ بْنِ جَوْس، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يطُوفُ بالبَيْتِ عَلَى رَاحِلَتِهِ، يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمِحْجَنِهِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عكرمة بن عمار إلا العلاء بن سنان"[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٩٠/٢) من طريق عبد الصمد بن سليمان، والعقيلي في الضعفاء (٥٩٥/١) عن أحمد بن داود السجزي، وابن عدي (٢٧٥/٥) والطبري في تهذيب الآثار (٦٤/١) والخطيب (١٤٠/٤) وابن عساكر (٤١٨/٢٧) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي.

ثلاثتهم (عبد الصمد وأحمد بن داود ومحمد بن إسماعيل) عن الحسن بن سوار به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث ذكر فيه البزار التفرد، ومداره على الحسن بن سوار[٣]، وانفرد بروايته.

وعكرمة بن عمار العجلي اليمامي، صدوق له أوهام من الخامسة روى له مسلم والأربعة[٤].

وضمضم بن جوس اليمامي، ثقة روى له الأربعة[٥].

نقل الخطيب قول أبي إسماعيل الترمذي: ذكرته لأحمد بن حنبل فقال: "الحديث غريب، والشيخ ثقة"[٦].

وأعله العقيلي بقوله: "ولا يتابع الحسن بن سوار على هذا الحديث، وقد حدّث أحمد بن منيع وغيره عن الحسن بن سوار هذا عن الليث بن سعد وغيره أحاديث مستقيمة، وأما هذا الحديث فهو منكر"[١].

١- اسم الراوي العلاء بن سنان أحاف أن يكون تصحيفاً من أبي العلاء بن سوار لأمرين:

الأول: روى الحديث ابن قانع في معجم الصحابة (٩٠/٢) من طريق عبد الصمد بن سليمان البلخي (وهو شيخ البزار في هذا الحديث)، وقال: نا الحسن بن سوار نا عكرمة بن عمار.

الثاني: لم أجد راوياً باسم العلاء بن سنان في كتب التراجم والأعلام، ولا في المصادر الحديثية. ولذلك قال الهيثمي بعد إيراد الحديث في المجمع (٤٥/٣): رواه البزار، وفيه إنسان لم أجد من ترجمهما.

٢- مسند البزار ٣٠٨/٨.

٣- والحسن بن سوار أبو العلاء العنبري المروزي ثقة من التاسعة [د ت س]. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٧/٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٧٥/٧، تهذيب الكمال للمزي ١٦٨/٦، ١٦٩.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠/٧، معرفة الثقات للعجلي ١٤٤/٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٢٣/٤، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٧٩/١، الكامل لابن عدي ٤٧٨/٦، ٤٨٦/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٨٥/١.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٦٨/٤، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٣٥، معرفة الثقات للعجلي ٤٧٤/١، كتاب الثقات لابن حبان ٣٨٩/٤، تهذيب الكمال للمزي ٣٢٣/١٣.

٦- تاريخ بغداد للخطيب ٣١٨/٧

وقال ابن عدي بعد رواية الحديث: "وهذا بهذا الإسناد لم يحدث به عن عكرمة بن عمار غير الحسن بن سوار" [٢].

رأي الباحث في وجه الإعلال: إعلال الحديث فيما أحسب يرجع إلى قرينتين:

الأولى: استمرار التفرّد حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة الحسن بن سوار، وهو صدوق من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في مثل هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات الحفاظ، والحسن بن سوار دون درجة الثقة، فلا يقبل تفرده.

الثانية: عكرمة بن عمار من طبقة التابعين، وقد روى عنه الأئمة الحفاظ أمثال الثوري وشعبة وابن المبارك وابن مهدي ووكيع ويحيى القطان، فلو كان الحديث ثابتاً من طريق عكرمة بن عمار لرواه عنه هؤلاء الأئمة.

---

١ - الضعفاء للعقيلي ١/٢٢٨.

٢- الكامل لابن عدي ٥/٢٧٥.

(٧٩) - (٣٣٨٠) - قال البزار: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، قَالَ: كُنَّا فِي مَنْزِلِ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، وَمَعَنَا نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْنَا لَهُ: تَقَدَّمْ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلَةَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الرَّجُلُ أَحَقُّ بِصَدْرِ فِرَاشِهِ، وَأَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِهِ، وَأَحَقُّ أَنْ يَؤُمَّ فِي بَيْتِهِ» ، فَأَمَرَ مَوْلًى لَهُ، فَتَقَدَّمَ فَصَلَّى.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم له طريقاً عن عبد الله بن حنظلة إلا هذا الطريق"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم (٩١/٤) من طريق الهيثم بن جميل عن إسحاق بن يحيى به مختصراً.

وروي عن بريدة بن الحصيب الأسلمي رضي الله عنه: بَيْنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إِذْ جَاءَ رَجُلٌ مَعَهُ حِمَارٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، ارْكَبْ. فَتَأَخَّرَ الرَّجُلُ. فَقَالَ: رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا، أَنْتَ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِكَ مِنِّي، إِلَّا أَنْ تَجْعَلَهُ لِي". قَالَ: فَإِنِّي قَدْ جَعَلْتُهُ لَكَ. قَالَ: فَرَكِبَ. أخرجه أحمد (٣٥٣/٥)، والترمذي (٩٩/٥) وأبو داود (٣٣٣/٢) والحاكم (٧٣/٢) من طريقين عن الحسين بن واقد حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه.

وروي عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الرَّجُلُ أَحَقُّ بِصَدْرِ دَابَّتِهِ، وَالرَّجُلُ أَحَقُّ بِصَدْرِ فِرَاشِهِ. أخرجه البيهقي في السنن (٦٩/٣) من طريق محمد بن يحيى الحجري ثنا محمد بن الصلت ثنا سعيد بن زربي ثنا ثابت عن أنس رضي الله عنه.

وحديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَا يُؤَمَّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ وَلَا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ. أخرجه أحمد (١١٨/٤) وأبو داود (٢٢٧/١) وابن ماجه (٣١٣/١)، والترمذي (٩٩/٥) وابن حبان (٥٠٠/٥).

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يُرو إلا من طريق إسحاق بن يحيى عن المسيب بن رافع عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن حنظلة، ورواه عن إسحاق بن يحيى غير واحد.

وإسحاق بن يحيى بن طلحة ضعفه الأئمة من قبل حفظه وكثرة أوهامه، روى له الترمذي وابن ماجه[2].

١- مسند البزار ٣٠٨/٨.

٢- الضعفاء والمتروكين للنسائي ١٥٣/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣٦/٢، ٢٣٧، معرفة الثقات للعجلي ٢٢٠/١، الضعفاء الصغير للبخاري ص ٢١، كتاب الثقات لابن حبان ٤٥/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٨٦/١.

قلتُ: يتضح مما مر أن إسحاق بن يحيى وإن رأى بعض الصحابة[1]، لكنّ رواياته من التابعين، وهو ضعيف، ومثله لا يحتمل تفرده.

وأعله البزار بتفرد إسحاق بن يحيى بن طلحة.

وأعله الطبراني بقوله: "ولا يروى عن عبد الله بن حنظلة إلا بهذا الإسناد"[2].

وحديث أنس رضي الله عنه يرويه سعيد بن زربي عن ثابت البناني.

وسعيد بن زربي ضعفه الأئمة لكثرة أفراده ومناكيره[3].

قلتُ: تبين أن حديث أنس غريب جداً، لأنّ سعيد بن زربي كثير العجائب والمناكير، والراوي المتفرّد عنه ثابت البناني، وهو من المشهورين بالحديث.

١- تهذيب الكمال للمزي ٢/٤٨٩.

٢- المعجم الأوسط للطبراني ١/٢٨٠.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٢٦، التاريخ الكبير للبخاري ٣/٤٧٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٩٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٢٤.

(٨٠) - (٣٤٦٢) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاءِ أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَرْحَبِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدَةُ بْنُ الأَسْوَدِ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: بُعِثْتُ فِي نَفَسِ السَّاعَةِ، سَبَقْتُهَا كَمَا سَبَقَتْ هَذِهِ هَذِهِ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ السَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى.

قال البزار: "وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلمه يروى إلا عن المستورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روي نحو كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، بألفاظ مختلفة، ولا نعلم حدث بهذا الحديث عن مجالد إلا عبيدة بن الأسود "[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٤/٤٩٦)، والفسوي (٢/١٢٦)، والطبري في تاريخه (١/١٧)، والطبراني في الكبير (٢٠/٣٠٤)، من طريق يحيى بن عبد الرحمن الأرحبي به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/٣٠٨)، من طريق حبان بن علي عن مجالد عن الشعبي عن المستورد.

والحديث روى بلفظ: بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ. عن جماعة من الصحابة، منهم: سهل بن سعد وأنس وأبي هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم.

وحديث سهل بن سعد رضي الله عنه. أخرجه الحميدي (٢/٤١٣) والبخاري (٥/٢٣٨٥) ومسلم (٨/٢٠٨).

وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه. أخرجه أحمد (٣/١٢٣) والبخاري (٥/٢٣٨٥) ومسلم (٨/٢٠٨).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه البخاري (٥/٢٣٨٥) وابن حبان (١٥/١٤).

وحديث جابر رضي الله عنه. أخرجه أحمد (٣/٣١٠) ومسلم (٣/١١) وابن حبان (١/١٨٦).

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه عبيدة بن الأسود عن مجالد عن قيس بن أبي حازم عن المستورد.

ومجالد بن سعيد ضعيف، ترجمته برقم (٣٥٩٧).

وعبيدة بن الأسود الهمداني الكوفي، لا بأس به، روى له الترمذي وابن ماجه[2].

١- مسند البزار ٨/٣٨٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٩٥، كتاب الثقات لابن حبان ٨/٤٣٧، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٦٥٠.

قلتُ: عبيدة الهمداني صدوق لكنه مدلّس[1]. ومثله لا يقبل حديثه إلا بما صرّح فيه بالسماع، والحديث أعله البزار بتفرد عبيدة بن الأسود، وتابعه حبان بن علي العنزي الكوفي، لكن هذه المتابعة لا تفيد، لأنّ حبان بن علي ضعيف وعامة ما يرويه غرائب[2].

ويحيى بن عبد الرحمن الأرحبي، صدوق وله غرائب، روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه[3].

والحديث أعله الترمذي بقوله: "هذا حديث غريب من حديث المستورد بن شداد لا نعرفه إلا من هذا الوجه"[4].

وقال الفسوي: "وهذا والله أعلم عندي خطأ" [5].

رأيي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلاله يرجع إلى أمرين:

الأول: استمرار التفرّد ووقوعه في طبقات متأخرة، وهي طبقة عبيدة بن الأسود ويحيى بن عبد الرحمن الأرحبي، وهما من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ.

الثاني: عبيدة بن الأسود من المدلسين، ومثله لا يقبل حديثه إلا بما صرّح فيه بالسماع.

قلتُ: الحديث تفرد بهذا اللفظ عن مجالد عبيدة بن الأسود، وإن كان روى بلفظ: "بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ" في أحاديث صحيحة عن جماعة من الصحابة.

١- طبقات المدلسين لابن حجر ص ٤٢.

٢- الضعفاء الصغير للبخاري ص ٤٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٧١/٣؛ الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٧١، الكامل لابن عدي ٤٢٧/٢.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٧/٩، تهذيب الكمال للمزي ٤٣٨/٣١، كتاب الثقات لابن حبان ٢٥٤/٩، ٢٥٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٠٨/٢.

٤- جامع الترمذي ٤٩٦/٤.

٥- المعرفة والتاريخ للفسوي ١٢٦/٢.

(٨١) - (٣٤٧٥، ٣٤٧٦) - قال البزار: أخبَرَنَا إسماعيلُ بْنُ أبي الحارثِ البَغْدَادِيُّ، قالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، قالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خُنَيْس، قال: حدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أبيهِ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إذَا انْقَطَعَ شِسْعُ أحَدِكُمْ فَلْيَسْتَرْجِعْ فَإنَّهَا مِنَ المَصَائِبِ.

وَحَدَّثَنَاهُ إسْمَاعِيلُ بْنُ أبي الحَارِثِ، قالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، قالَ: حَدَّثَنَا خارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، قالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الحَذَّاءُ، عَنْ أبي قِلابَةَ، عَنْ أبي الأشْعَثَ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أوْس، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلَهُ.

قال البزار: "وحديث خالد الحذاء الذي رواه خارجة حديث شداد بن أوس لا نعلمه يروى عن شداد إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن خالد إلا خارجة، ولم أسمع أن أحداً حدّث به عن شبابة إلا إسماعيل بن أبي الحارث، وهو رجل ثقة مأمون، ولم يتابع عليه، وخارجة بن مصعب فليس بالحافظ"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق شبابة بن سوار عن بكر بن خنيس عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٨٠/٧) من طريق إسماعيل بن أبي الحارث عن شبابة بن سوار عن خارجة بن مصعب، عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد رضي الله عنه مثله.

وأخرجه أحمد (٤٢٢/٢) ومسلم (٦ /١٥٣) والنسائي في الكبرى (٥٠٥/٥) من طريق الأعمش عن أبي رزين عن أبي هريرة رضي الله عنه مثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث روي من طريقين:

الأول: شبابة بن سوار عن بكر بن خنيس عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الثاني: شبابة بن سوار عن خارجة بن مصعب عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد رضي الله عنه.

وخارجة بن مصعب الضبعي متروك، روى له الترمذي وابن ماجه[2].

١- مسند البزار ٤٠١/٨.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٥٦/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٧٦/٣، التاريخ الكبير للبخاري ٢٠٥/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٧٢، تهذيب الكمال للمزي ١٦/٨.

وإسماعيل بن أبي الحارث البغدادي أبو إسحاق، صدوق من الحادية عشرة، روى له أبـو داود وابـن ماجه(١).

وأعله الدارقطني، وقال: "تفرد به خالد الحذاء عن أبي قلابة عنه، وتفرد به إسماعيل بن أبي الحارث عـن شبابة عن خارجة بن مصعب عن خالد الحذاء" (٢).

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث من كلا الطريقين غريب جداً، ووجه إعلاله يعود إلى قرينتين:

الأولى: أن التفرّد استمرّ حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة إسماعيل بن أبي الحارث، وهـو مـن الآخذين عن أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادراً.

الثانية: فيه خارجة بن مصعب، وهو متروك ويقال: إن ابن معين كذّبه.

١- ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦١/٢، مسند البزار ٤٠١/٨، تهذيب الكمال للمزي ٤٢/٣، تقريب التهذيب ٩١/١.

٢- أطراف الغرائب والأفراد ١٤٠/٣.

(٨٢) - (٣٤٨٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبَانَ الْقُرَشِيُّ، قال: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ أَبِي ثَابِتٍ يَعْلَى بْنِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: خَالِفُوا الْيَهُودَ وَصَلُّوا فِي نِعَالِكُمْ، فَإِنَّهُمْ لاَ يُصَلُّونَ فِي نِعَالِهِمْ وَلاَ فِي خِفَافِهِمْ.

قال البزار: " وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شداد بن أوس إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي (١٦٩/١) وأبو داود (٢٤٧/١) والحاكم (٣٩١/١)، وابن حبان (٥٦١/٥)، والطبراني في الكبير (٢٩٠/٧) من طريق مروان بن معاوية به بنحوه.

وقد روى جماعة عن الصحابة أنهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه. منهم: أنس بن مالك وأوس وعائشة وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم.

وحديث أنس رضي الله عنه أخرجه أحمد (١٠٠/٣) ومسلم (٧٧/٢) والترمذي (٢٤٩/٢).

وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه النسائي في الكبرى (٤٠٥/١) وابن راهويه (٩٢٤/٣).

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه مروان بن معاوية عن هلال بن ميمون[٢]، عن يعلى بن شداد[٣]، عن أبيه.

ومروان بن معاوية الفزاري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ، وترجمته برقم (٣٧٩٨).

وقال الذهبي: "بعض الأئمة توقف في الاحتجاج بخبره، وهو: صلّوا في النعال"[٤].

رأي الباحث:

الحديث معلول ووجه الإعلال أن هلال بن ميمون انفرد بروايته، ولم يتابع عليه.

١- مسند البزار ٤٠٦/٨.

٢- ضعيف. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٠٠/٤، الجرح والتعديل ٧٦/٩، كتاب الثقات ٥٧٢/٧.

٣- صدوق ينظر: الطبقات الكبرى ٤٤٩/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٥٥٦/٥، تقريب التهذيب ٣٤١/٢.

٤- ميزان الاعتدال للذهبي ٢٨٥/٧.

(٨٣) - (٢٤٨١) - قال البزار: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ السِّجِسْتَانِيُّ، قَالَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَعُدُّ الشِّرْكَ الأَصْغَرَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم الرِّيَاءَ.

قال البزار: "وهذا الحديث إنما ذكرناه وإن لم يذكر فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم كلاما؛ لأنه قال: على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم نحفظ هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم، فذكرناه من أجل ذلك "[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم (٣٦٥/٤)، والطبري في تهذيب الآثار (١٣٧/٣) من طريق سعيد بن أبي مريم به مثله.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٠/١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٣٧/٥) من طريق ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية عن يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه مثله.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٣٧/٥) من طريق عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن شداد عن أبيه بنحوه.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٣٧/٥) من طريق عمار بن صالح نا ابن لهيعة عن عبد ربه بن سعيد عن يعلى بن شداد عن أبيه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق ابن لهيعة ويحيى بن أيوب عن عمارة بن غزية[2] عن يعلى بن شداد بن أوس عن أبيه.

قلتُ: الحديث انفرد به عمارة بن غزية، وهو لا بأس به ومن أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات، ولم يروه عن عمارة بن غزية إلا ابن لهيعة ويحيى بن أيوب[3].

وعبد الله بن لهيعة مدلّس من المرتبة الرابعة، ولم يصرّح بالسماع، وقد اختلط، والراوي عنه لم يذكر فيمن روى عنه قبل الاختلاط. قال الفلاس: "من كتب عنه قبل احتراق كتبه كابن المبارك"[1].

١- مسند البزار ٤٠٧/٨.

٢- عماره بن غزية لا بأس به، روى له مسلم والأربعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٧٣/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦٨/٦، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٦٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٧١١/١.

٣- ويحيى بن أيوب الغافقي المصري صدوق سيئ الحفظ ، روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٩٨/١، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٥٢/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٨/٩، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٤٨، الكامل لابن عدي ٥٩/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٩٧/٢.

ويحيى بن أيوب وإن توبع بابن لهيعة، وابن لهيعة سيئ الحفظ، وفي الطريق إليهما عمار بن صالح، ولم أجد من ترجم له، فهذه المتابعة لا تفيد.

وأعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن يعلى بن شداد إلا عمارة بن غزية، تفرد به ابن لهيعة ويحيى بن أيوب"[٢].

ورواه شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن شداد عن أبيه.

وشهر بن حوشب صدوق لكنه كثير الأوهام[٣].

قلتُ: هذا الطريق فيه شهر بن حوشب، وهو صدوق وله أوهام، وقد خالف في روايته، ورواه عن شداد عن أبيه. فهذه المتابعة لا يعتدّ بها.

١- المختطف للعلائي ص ٦٥.

٢- المعجم الأوسط للطبراني ١/١٧٠.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٢١٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٣٨٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٩٤، الكامل لابن عدي ٥/٦٣

(٨٤) - (٣٤٨٢) - قال البزار: حدَّثنا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ الطَّائِيُّ ، قالَ : حدَّثنا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ بَهْرَامَ ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قالَ : قالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ صَلَّى يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ ، وَمَنْ صَامَ يُرَائِي فَقَدْ أَشْرَكَ.

قال البزار: "وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلم يرويه إلا شداد بن أوس، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق الذي ذكرناه، وعبد الحميد بن بهرام قد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه، وشهر بن حوشب قد تكلم فيه شعبة، ولا نعلم أحداً ترك الرواية عنه، وقد حدّث شعبة عن رجل عنه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١٢٥/٤)، والطبراني في الكبير (٢٨١/٧)، والحاكم (٣٦٥/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٦٥/٩) من طرق عن عبد الحميد بن بهرام به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عبد الحميد بن بهرام[2] عن شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن شداد رضي الله عنه.

وشهر بن حوشب ترجمته برقم (٣٤٨١)، وهو صدوق لكن تكلّم فيه الأئمة لكثرة أوهامه.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بتفرد شهر بن حوشب، وقد تكلّم فيه الأئمة لكثرة أوهامه، فإذا انفرد بحديث ولم يتابع عليه لم يحتجّ به.

١- مسند البزار ٤٠٧/٨، ٤٠٨.

٢- وعبد الحميد بن بهرام، صدوق، روى له الترمذي وابن ماجه. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢١٦/٤، معرفة الثقات للعجلي ٦٩/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٦، تهذيب الكمال للمزي ٤٠٩/١٦.

(٨٥) - (٣٥٢٥) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي شَدَّادٍ الْعَقِيلِيُّ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ مِنْ دُعَاءِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا أَخْطَأْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا جَهِلْتُ وَمَا تَعَمَّدْتُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا يحفظ بهذا اللفظ إلا عن عمران بن حصين، ولا نعلم له إسناداً عن عمران بن حصين إلا هذا الإسناد، ولا نعلم رواه إلا معاذ بن هشام وحده"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣٧)، والطبراني في الكبير (١٨/١٢٠) والقضاعي في مسند الشهاب (٢/٣٣٦) من طريق علي بن المديني، والروياني (١/١٢٥) من طريق سليمان الشاذكوني، والطبراني في الكبير (١٨/١٢٠) من طريق خليفة بن خياط.

ثلاثتهم (علي بن المديني وسليمان الشاذكوني وخليفة بن خياط) عن معاذ بن هشام به. وفي روايتهم: عون العقيلي، وفي رواية البزار: عون بن أبي شداد[٢].

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن عون العقيلي عن مُطَرِّف عن عمران.

ومعاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي البصري صدوق، وربما يغلط، روى له الجماعة[٣].

وعون العقيلي لا بأس به، روى له ابن ماجه [٤].

ورأي الباحث في وجه الإعلال: استمرّ فيه التفرّد حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة معاذ بن هشام، وهو من صغار أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ.

١- مسند البزار ٩/٢٢.

٢- سؤالات الآجري لأبي داود ص ٣٢٣.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٢٦٣، كتاب الثقات لابن حبان ٩/١٧٦. تقريب التهذيب ٢/١٩٣.

٤- وعون بن أبي شداد أبو معمر البصري، روى عن الحسن وأبي عثمان النهدي، وروى عنه عيسى بن ميمون ونوح بن قيس، ونقل المزي في ترجمته تضعيف أبي داود له، والذي في "سؤالات الآجري" لأبي داود التفرقة بين عون العقيلي، وبين عون بن أبي شداد، فالأول وثّقه، والثاني ضعّفه، وذهب إلى التفريق بينهما أيضاً الإمام البخاري في "التاريخ الكبير" ٧/١٥. ينظر: سؤالات الآجري لأبي داود ص ٣٢٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٣٨٥، كتاب الثقات لابن حبان ٧/٢٨١، تهذيب الكمال للمزي ٢٢/٤٥٢.

(٨٦) - (٣٥٢٧) - قال البزار: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَثَلُ أُمَّتِي، مَثَلُ الْمَطَرِ لا يُدْرَى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد أحسن من هذا الإسناد، ولا نعلمه يروى عن عمران بن حصين إلا من هذا الطريق، إلا أنّ إسماعيل بن نصر تفرد بهذا الحديث، ولم يتابعه عليه غيره"[١].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق إسماعيل بن نصر عن عباد بن راشد[٢] عن الحسن.

وإسماعيل بن نصر، شيخ لا بأس به[٣].

وعبيد بن محمد المحاربي مولاهم الكوفي ضعيف من كبار العاشرة[٤].

رأي الباحث في وجه الإعلال:

وجه الإعلال أن التفرّد استمر فيه حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة إسماعيل بن نصر، وهو لا بأس به، ومن طبقة أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ، ووقع في طبقة عبيد بن محمد، وهو من تبع أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

١- مسند البزار ٩/٢٣.

٢- صدوق له أوهام. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/٣٦٨، كتاب الضعفاء للبخاري ص ٨٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٧٩، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/١٠٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٤.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٢٠٢.

٤- الكامل لابن عدي ٥/٣٥١، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٦٤٦.

(٨٧) - (٣٥٤٥) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ وَفِي يَدِهِ حَلَقَةٌ مِنْ صُفْرٍ، فَقَالَ: مَا هَذِهِ؟ قَالَ: نَعَتَهُ لِي مِنَ الْوَاهِنَةِ، قَالَ: انْبِذْهَا عَنْكَ أَتُحِبُّ أَنْ تُوكَلَ إِلَيْهَا.

قال البزار: "وهذا الحديث قد رواه غير واحد، عن الحسن، عن عمران، ولا نعلم يروى من حديث يونس، عن الحسن إلا من حديث محمد بن عبد الرحمن، ولم نسمعه إلا من عمرو"[١].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق محمد بن عبد الرحمن حدثنا يونس عن الحسن لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٢/٧) عن هشيم أخبرنا يونس به بمثله.

وأخرجه أحمد (٤٤٥/٤)، وابن ماجه (١١٦٧/٢)، من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن به.

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٢/٧) والطبراني في الكبير (١٧٩/١٨) من طريق منصور عن الحسن به مثله.

وأخرجه ابن حبان (٤٥٣/١٣) والحاكم (٢٤٠/٤) من طريق صالح بن رستم عن الحسن به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عمرو بن مالك حدثنا محمد بن عبد الرحمن[٢] حدثنا يونس عن الحسن.

وعمرو بن مالك الراسبي أبو عثمان البصري ضعيف من العاشرة[٣].

قلتُ: الحديث ذكر فيه البزار التفرّد النسبي بقوله: "ولا نعلم يروى من حديث يونس عن الحسن إلا من حديث محمد بن عبد الرحمن"، وإن كان متن الحديث قد رواه عن الحسن عن عمران بن حصين غير واحد.

تعقيب قول البزار: قول البزار فيه نظر، لأنه رواه من حديث يونس عن الحسن هشيم بن بشير أيضاً كما مرّ في التخريج.

١- مسند البزار ٣٢/٩

٢- هو الطفاوي صدوق لكنه وهم، وفيه تشيع، روى له الجماعة سوى مسلم وابن ماجه. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٤٢/٤، الجرح والتعديل ٣٢٤/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٤٤٢/٧، تهذيب الكمال للمزي ٦٥٢/٢٥.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٥٩/٦، كتاب الثقات لابن حبان ٤٨٧/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٤٤/١.

(٨٨) - (٣٥٥٥) - قال البزار: حدّثنا عَمْرو بْنُ عَلِيٍّ، قالَ: حدّثنا أيُّوبُ بْنُ سُلَيْمانَ، قالَ: حدّثنا عُمَرُ بْنُ مُحَمّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مَعْدانَ ، عَنْ عِمْرانَ الْقَصِيرِ، عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ أبي الْقَلُوصِ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ، عَنْ عِمْرانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، قالَ: ألا أحَدّثُكُمْ حديثاً لَمْ أحَدّثْ بِهِ أحداً مُنْذُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللّهِ صلى الله عليه وسلم، مَخافَةَ أنْ يَتّكِلَ النّاسُ عَلَيْهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: مَنْ عَلِمَ أنّ اللّهَ رَبُّهُ، وَأنّي نَبِيُّهُ مُوقِنًا مِنْ قَلْبِهِ، وَأوْمَأ بِيَدِهِ إلى جِلْدِهِ حَرّمَهُ اللّهُ عَلَى النّارِ أوْ حَرّمَ اللّهُ جِلْدَهُ عَلَى النّارِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً عن عمران إلا هذا الطريق، وعبد الله بن أبي القلوص بصري، وعمر بن محمد بن معدان بصري لا بأس به"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤٠٨/٦) والطبراني في الكبير (١٢٤/١٨) وأبو نعيم في الحلية (١٨٢/٦) والخطيب (٣٠٧/١١) من طريق أيوب بن سليمان به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق أيوب بن سليمان[٢]، عن عمر بن محمد بن معدان[٣]، عن عمران القصير عن عبد الله بن أبي القلوص[٤] عن مُطَرِّف بن عبد الله عن عمران رضي الله عنه.

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول، ووجه الإعلال يعود إلى أمرين:

الأول: استمرار التفرّد ووقوعه في طبقات متأخرة، وهي طبقة أيوب بن سليمان البصري، وهو من صغار أتباع التابعين[٥]، والتفرّد في هذه الطبقة يكون مقبولاً في بعض الأحيان لكن من الحفاظ.

الثاني: عبد الله بن أبي القلوص في عداد المجهولين، وعمر بن محمد لم يوجد فيه توثيق غير قول البزار: لا بأس به، ومثلهما لا يقبل تفردهما، والله أعلم.

١- مسند البزار ٣٨/٩.

٢- أيوب بن سليمان البصري الأزدي، لم يوثقه غير ابن حبان في الثقات. كتاب الثقات لابن حبان ١٢٦/٨.

٣- لا بأس به. ينظر التاريخ الكبير للبخاري ١٩٠/٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٠/٦، مسند البزار ٣٨/٩.

٤- وعبد الله بن أبي القلوص، روى عنه غير واحد، ولم يوثقه ابن حبان في الثقات. ينظر. التاريخ الكبير للبخاري ١٧٦/٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤٢/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٤٨/٧.

٥- روى عن أبي عوانة وعمر بن محمد بن عمر الأزدي وأبي هلال الراسبي، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٤٩/٢.

(٨٩) - (٣٥٧٧) - قال البزار: حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قالَ شَيْبانُ: قالَ: أخْبَرَنِي خَالِدُ بْنُ جَمِيلٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: قال رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: دُعَاءُ الأخِ لأخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ لا يُرَدُّ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمران بن حصين إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وخالد بن جميل بصري "[١].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢١٨/١) من طريق عبد الرحمن بن زياد قال لي عبد الله بن يزيد سمعت عبد الله بن عمرو رضي الله عنه بمعناه.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢١٨/١) من طريق شرحبيل بن شريك المعافري أنه سمع أبا عبد الرحمن الحبلي أنه سمع الصنابحي أنه سمع أبا بكر الصديق رضي الله عنه: إن دعوة الأخ في الله تستجاب، والحديث اختلف فيه عن عبد الله بن يزيد[٢] وصلاً وإرسالاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق محمد بن مرزوق[٣]، عن شيبان[٤]، عن خالد بن جميل[٥] عن الحسن.

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلال الحديث يعود إلى أمرين:

الأول: استمرار التفرّد حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة شيبان بن فروخ، وهو صدوق ومن الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ. ومحمد بن مرزوق صدوق ومن الآخذين عن أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

الثاني: خالد بن جميل في عداد المجهولين، والله أعلم.

١- مسند البزار ٥٢/٩

٢- وعبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن الحبلي، روى له مسلم والأربعة، وهو ثقة. تقريب التهذيب لابن حجر ٥٤٨/١.

٣- ومحمد بن محمد بن مرزوق الباهلي أبو عبد الله البصري صدوق من الحادية عشرة، [م ت ق]. ينظر: الجرح والتعديل ٩٠/٨، كتاب الثقات لابن حبان ١٢٥/٩، تاريخ بغداد للخطيب ١٩٩/٣، تقريب التهذيب ١٣٠/٢.

٤- وشيبان بن فروخ أبي شيبة الأبلي صدوق إلا أنه يرى القدر من التاسعة، [م د س]. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٧/٤، تهذيب التهذيب ٣٢٨/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٢٤/١.

٥- لم نرو له إلا هذا الحديث، ولم يترجم له أحد، إلا أن البزار قال: بصري. فهو في عداد المجهولين. مسند البزار ٥٢/٩.

(٩٠) - (٣٦١٦) - قال البزار: حدّثنا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، وَالحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَاللَّفْظُ لسلمة، قالوا: حدّثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: أنا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ يَخْطُبُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللهِ، مَنْ أَخْفَرَ اللَّهَ أَكَبَّهُ اللَّهُ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ، لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّهُ أَنْ يُبَلِّغَهُ قَوْمٌ هُمْ أَحْفَظُ مِمَّنْ سَمِعَهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أن أحداً رواه غير عبد الرزاق، عن معمر، وقد روي نحو هذا الكلام من طرق أعلى من رواه أبو بكرة"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه إبراهيم بن طهمان في مشيخته (ص ١١٤) وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦/١٥) والبخاري (١١٦٨/٣) ومسلم (١٠٧/٥) وابن أبي عاصم (٧٥/٣) وأبو عوانة (١٠٣/٤) من طريق عبد الوهاب الثقفي، وأخرجه البخاري (١٧٢٢/٤) من طريق حماد بن زيد.

ثلاثتهم (إبراهيم بن طهمان وعبد الوهاب وحماد بن زيد) عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبيه.

وأخرجه الطبراني في الصغير (٢٦١/١) من طريق عبد الوارث بن سعيد، وأبو عوانة (١٠٣/٤) من طريق عبد الوهاب الثقفي.

كلاهما (عبد الوارث عبد الوهاب) عن أيوب عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه أيوب عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، وهو مشهور عن أيوب رواه عنه جماعة من الثقات، ويرويه عن أيوب معمر، ولم يروه عن معمر عن أيوب إلا عبد الرزاق، فالحديث فيه التفرّد النسبي.

ومعمر بن راشد الأزدي ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا وكذا فيما حدّث به بالبصرة من كبار السابعة، ترجمته برقم (٣٤٦٩).

وعبد الرزاق بن همام الحميري أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ، لكنه تغير في آخر عمره، وكان يتشيع[2].

١- مسند البزار ٨٦/٩.

٢- معرفة الثقات للعجلي ٩٣/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٩/٦، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٧٨/٦- ٢٨١.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث انفرد بروايته عن معمر عن أيوب عبد الرزاق، وعبد الرزاق ثقة حافظ ومن الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة وإن كان يقبل من الحفاظ، لكن عبد الرزاق تغير في آخر عمره، والتفرّد عن مثله يكون موضع استغراب.

ولذلك أعله البزار بتفرد عبد الرزاق عن معمر.

(٩١) - (٣٦٢٨) - قال البزار: حدّثنا عبدُ اللهِ بنُ مُعاويةَ الجُمَحيُّ قال: حدّثنا حمّادُ بنُ سلمةَ عن عليِّ بنِ زيد عن عبدِ الرحمن بنِ أبي بكرةَ عن أبيهِ رضيَ اللهُ عنهُ قال: قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: يمكثُ أبوا الدجّال ثلاثينَ عامًا لا يولدُ لهما، ثمّ يولدُ لهما غلامٌ أعورُ أضرُّ شيئًا، وأقلُّه منفعةً تنامُ عيناهُ ولا ينامُ قلبُهُ، ثمّ نعتَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أبويهِ، فقال: أبوهُ رجلٌ طوالٌ ضربُ اللحمِ كأنّ أنفَهُ منقارٌ، وأمُّهُ فرضاخيّةٌ طويلةُ الثديين. قال أبو بكرةَ: فسمعنا بمولودٍ في اليهودِ، فذهبتُ أنا والزُّبيرُ بنُ العوّامِ حتّى دخلنا على أبويهِ، فإذا نعتُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فقلنا: هل لكما ولدٌ؟ فقالا: مكثنا ثلاثينَ سنةً لا يولدُ لنا، ثمّ ولدَ لنا غلامٌ أعورُ أضرُّ شيئًا وأقلُّهُ منفعةً تنامُ عيناهُ ولا ينامُ قلبُهُ، قال: فخرجنا من عندِهما، فإذا هوَ منجدلٌ في قطيفةٍ في الشمسِ ولهُ همهمةٌ، فكشفتُ عن رأسِهِ، قال: ما قلتُما؟ قلنا: وهل سمعتَ ما قلنا؟ قال: نعم، إنّهُ تنامُ عيناي ولا ينامُ قلبي.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أبي بكرة، ولا نعلم له إسناداً غير هذا الإسناد، ولا نعلم حدّث به إلا حماد بن سلمة وحده"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (١٩٥/٢) وابن أبي شيبة (١٣٩/١٥) وأحمد (٤٠/٥)، و(٤٩/٥)، والترمذي (٥١٨/٤) من طرق عن حماد بن سلمة به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه إلا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة" [2].

وتعقّب ابن كثير قول الترمذي، بقوله: "بل منكر جداً"[3].

رأي الباحث: حماد بن سلمة ترجمته برقم (٣٤٣٩)، وهو من أتباع التابعين، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ، ولذلك أعله البزار بتفرد حماد بن سلمة.

١- مسند البزار ٩٦/٩.

٢- جامع الترمذي ٥١٢/٤.

٣- النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير ١٧٣/١

(٩٢) - (٣٦٣٢) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ مِرَارِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ فِي بَعْضِ عُمْرَةٍ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ مَا قَطَعَ التَّلْبِيَةَ حَتَّى اسْتَلَمَ الْحَجَرَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه، عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم أحداً تابع عمرو بن مالك على هذا الحديث، عن أبي بكرة، ولا عن بحر بن مرار، وبحر بن مرار بصري معروف"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي (٥٥/٢) والبيهقي في السنن (١٠٥/٥) من طريق عمرو بن مالك به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق من طريق عمرو بن مالك[2]، حدثنا عبد الرحمن بن عثمان[3]، حدثنا بحر بن مرار[4]، عن جده عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

وأبي الباحث: التفرّد استمرّ في طبقات متأخرة، وهي طبقة عبد الرحمن بن عثمان، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ، وانفرد به عنه عمرو بن مالك، وهو من الآخذين عن أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

١- مسند البزار ٩٩/٩

٢- وعمرو بن مالك الراسبي أبو عثمان البصري صعيف له غرائب وأخطاء من العاشرة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٥٩/٦، كتاب الثقات لابن حبان ٤٨٧/٨، الكامل لابن عدي ٢٥٨/٦، تقريب التهذيب ٧٤٤/١.

٣- وعبد الرحمن بن عثمان التيمي البكراوي صعيف، [د ق]. ينظر: الجرح والتعديل ٢٦٥/٥، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٠٩/٤، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٠٦، المجروحين لابن حبان ٦١/٢، تقريب التهذيب ٥٨١/١.

٤- وبحر بن مرار بن عبد الرحمن البصري صدوق في نفسه لكنه اختلط بأخرة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤١٨/٢، التاريخ الكبير للبخاري ١٢٦/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٦٠، المجروحين لابن حبان ١٩٤/١.

(٩٣) - (٣٦٦٨) - قال البزار: حدثنا عمرو بن مالك حدثنا محمد بن حمران حدثنا عبد الملك بن أبي نعامة عن يوسف بن أبي مريم الحنفي قال: بينما أنا قاعد مع أبي بكرة إذ جاء رجل فسلم عليه، فقال: أما تعرفني؟ فقال له أبو بكرة: ومن أنت؟ قال: تعلم رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبره أنه رأى الردم، فقال له أبو بكرة: وأنت هو؟ قال: نعم، قال: اجلس حدثنا، قال: انطلقت حتى انتهيت إلى أرض ليس لأهلها إلا الحديد يعملونه، فدخلت بيتا فاستلقيت فيه على ظهري وجعلت رجلي على جدار، فلما كان عند غروب الشمس سمعت صوتا لم أسمع مثله، فمزعت فجلست فقال لي رب البيت: لا تذعرن، فإن هذا لا يضرك هذا صوت قوم ينصرفون هذه الساعة، من عند هذا السد، قال: فيسرك أن تراه، قلت: نعم، قال: فقدوت إليه، فإذا لبنة من حديد أو قال: لبنة من حديد كل واحد مثل الصخرة، وإذا كأنه البرد المحبر، فإذا مساميره مثل الجذوع، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: صفه لي، فقلت: كأنه البرد المحبر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سره أن ينظر إلى رجل قد أتى الردم، فلينظر إلى هذا، قال أبو بكرة: صدق.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة، ولا نعلم له طريقاً عن أبي بكرة غير هذا الطريق "[1].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق عمرو بن مالك عن محمد بن حمران[2] عن عبد الملك بن أبي نعامة[3]، عن يوسف بن أبي مريم عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وأبي الباحث: عمرو بن مالك ترجمته برقم (٣٦٣٢) وهو ضعيف، ومحمد بن حمران، وهما من الآخذين عن أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادراً.

١- مسند البزار ٩/١٢٠.

٢- ومحمد بن حمران القيسي البصري صدوق وله أخطاء، روى له الترمذي والنسائي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/٢٣٩، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٣، كتاب الثقات لابن حبان ٩/٢٥، تقريب التهذيب ٢/٦٨.

٣- لم يوثقه غير ابن حبان في الثقات. ينظر التاريخ الكبير للبخاري ٥/٤٢٩، كتاب الثقات لابن حبان ٧/١٠٧

(٩٤) - (٣٦٧٠) - قال البزار: حدثنا عمرو بن علي، وأحمد بن منصور واللفظ لأحدهما، قالا: حدثنا أبو داود، عن حميد بن مهران الكندي، قال: حدثنا سعد بن أوس، عن زياد بن كسيب العدوي، قال: خرج ابن عامر يوم جمعة، فصعد المنبر وعليه ثياب رقاق، قال: فقال أبو بلال: انظروا إلى أميركم يلبس ثياب الفساق، قال أبو بكرة وهو تحت المنبر: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مَنْ أهان سلطان الله في الأرض، أهانه الله.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي نحو كلامه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه، ولا نعلم يروى بهذا اللفظ عن رسول الله إلا عن أبي بكرة، وحميد بن مهران وسعيد بن أوس وزياد بن كسيب كلهم بصري"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢/٢١٠) ومن طريقه الترمذي (٤/٥٠٢) وأخرجه أحمد (٥/٤٢، ٤٨) عن محمد بن بكر، وابن أبي عاصم في السنة (٢/٤٨٩) من طريق محمد بن حمران، وفي (٢/٤٩٢) من طريق سلم بن سعيد الخولاني، والبخاري في التاريخ الكبير (٣/٣٦٧) والقضاعي في مسند الشهاب (١/٢٥٩) والبيهقي في السنن (٨/١٦٣) من طريق مسلم بن إبراهيم.

كلّهم (الطيالسي ومحمد بن بكر ومحمد بن حمران وسلم بن سعيد ومسلم بن إبراهيم) عن حميد بن مهران به بنحوه.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٤٩٢) من طريق موسى بن داود ثنا ابن لهيعة عن أبي مرحوم عن رجل من بني عدي عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه. ولفظه: مَنْ أَجَلَّ سُلْطَانَ اللَّهِ أَجَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وابن لهيعة سيئ الحفظ، وموسى بن داود الضبي ترجمته برقم (٣٦٦٣)، وهو صدوق له أوهام.

وورد نحوه عن ابن عمر وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

وحديث ابن عمر رضي الله عنه أخرجه البزار (١٢/١٧) واللفظ له، والقضاعي في مسند الشهاب (١/٢٠١) وابن عدي (٤/٤٠٢) والبيهقي (٩/٤٧٥) من طريق أبي المهدي سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: السُّلْطَانُ ظِلُّ اللَّهِ فِي الأَرْضِ يَأْوِي إِلَيْهِ كُلُّ مَظْلُومٍ مِنْ عِبَادِهِ...الحديث.

وحديث أنس رضي الله عنه روي من طريقين:

١- مسند البزار ٩/١٢٢.

الأولى: قتادة عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: السُّلْطَانُ ظِلُّ اللهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ غَشَّهُ ضَلَّ وَمَنْ نَصَحَهُ اهْتَدَى. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩/٤٨٠) من طريق محمد بن يونس القرشي نا يعقوب بن إسحاق نا عقبة بن عبد الله نا قتادة به.

الثانية: الربيع بن صبيح عن الحسن عن أنس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إِذَا مَرَرْتَ بِبَلْدَةٍ لَيْسَ فِيهَا سُلْطَانٌ فَلَا تَدْخُلْهَا، إِنَّمَا السُّلْطَانُ ظِلُّ اللهِ وَرُمْحُهُ فِي الْأَرْضِ. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩/٤٨٠) من طريق الربيع بن صبيح به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق حميد بن مهران[١]، عن سعد بن أوس البصري[٢]، عن زياد بن كسيب[٣]، عن أبي بكرة رضي الله عنه.

والحديث أعله الترمذي بقوله: "هذا حديث حسن غريب"[٤].

وقال البغوي: "ويروى مرفوعاً بإسناد غريب عن أبي بكرة"[٥].

وأبي الباحث في وجه الإعلال: حديث أبي بكرة رضي الله عنه معلول، ووجه يعود إلى أمرين:

الأول: استمرار حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة حميد مهران وهو من أتباع التابعين، وفي هذه الطبقة لا يقبل التفرّد إلا من الأئمة الحفاظ.

الثاني: زياد بن كسيب لم يوثقه غير ابن حبان، ومثله إن توبع فمقبول، وإلا فلين الحديث.

قلتُ: متابعة ابن لهيعة لا يعتدّ بها؛ لأن إسناده ضعيف جداً، لسوء حفظ ابن لهيعة، والراوي عنه موسى بن داود[٦]، وهو لم يذكر فيمن روى عنه قبل الاختلاط، وكون أبي مرحوم ضعيفاً[٧]، ولجهالة الرجل من بني عدي.

١- وحميد بن أبي حميد مهران الحياط الكندي ثقة، روى له الترمذي والنسائي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٢٢١، سؤالات أبي عبيد ص ٣٢٨، كتاب الثقات لابن حبان ٦/١٩١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٧/٣٩٨.

٢- صدوق، روى له أبو داود والترمذي والنسائي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٨٠، معرفة الثقات للعجلي ١/٣٨٩، كتاب الثقات لابن حبان ٦/٣٧٧، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣٤٣.

٣- وزياد بن كسيب العدوي البصري مقبول، روى له الترمذي والنسائي. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٣/٣٦٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٥٤٣، كتاب الثقات لابن حبان ٤/٢٥٩، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣٢٣.

٤- جامع الترمذي ٤/٥٠٢.

٥- شرح السنة للبغوي ١٠/٥٤.

٦- قال ابن حجر في تقريب التهذيب ١/٥٩٨: صدوق له أوهام من التاسعة.

٧- عبد الرحيم بن ميمون المدني ضعيف، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. ينظر: الجرح والتعديل ٥/٣٣٨، كتاب الثقات لابن حبان ٧/١٣٤، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٥٩٨.

وحديث ابن عمر رضي الله عنه في طريقه سعيد بن سنان الحمصي، وهو متروك ورمي بالوضع[1].

ورواية قتادة في طريقه محمد بن يونس الكديمي، وهو متهم بالوضع[2]، ولا يعتدّ بروايته.

وطريق الحسن عن أنس رضي الله عنه رواها الربيع بن صبيح البصري، وهو صدوق لكنه يهم كثيراً، روى له الترمذي وابن ماجه[3]، وانفرد بروايته عن الحسن.

قلتُ: تبين من هذه الدراسة أن حديث أبي بكرة من طريق حميد بن مهران عن سعد بن أوس عن زياد بن كسيب معلول لاستمرار التفرّد في طبقات متأخرة، ولجهالة حال زياد بن كسيب، ولا يمكننا تقوية الحديث بمتابعة ابن لهيعة، ولا بشواهده، فكلها ضعيفة جداً، بل فيها من رمي بالكذب، والله أعلم.

١- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/١١٧، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٤٢٢، التاريخ الكبير للبخاري ٣/٤٧٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٢٨، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٨٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣٥٦.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/١٢٢، المجروحين لابن حبان ٢/٣١٢، الكامل لابن عدي ٧/٥٥٣

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٤٦٥، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٨٣، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/٩٥، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/٤١٢، المجروحين لابن حبان ١/٢٩٦، الكامل لابن عدي ٤/٤١.

(٩٥) - (٣٦٧٢) - قال البزار: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الْجَحْدَرِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَرَأَ: بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي، فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة بهذا الإسناد، ولا رواه إلا عبد الله بن حفص الأرطباني"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤٨٦/٦) وأبو عمر الدوري في جزء فيه قراءات النبي (ص ١٤٤) من طريق نصر بن علي به مثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه إلا نصر بن علي عن عبد الله بن حفص[2] عن عاصم الجحدري عن أبي بكرة.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول، ووجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: أن التفرّد استمرّ حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة عبد الله بن حفص، وهو من طبقة أتباع التابعين، وفي هذه الطبقة لا يقبل التفرّد إلا من الأئمة الحفاظ.

الثانية: الانقطاع بين عاصم الجحدري وأبي بكرة.

١- مسند البزار ١٢٤/٩.

٢- وعبد الله بن حفص الأرطباني البصري لا بأس به من السابعة، [ت]. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦/٥، مسند البزار ١٢٤/٩، كتاب الثقات لابن حبان ٣٠/٧، تهذيب الكمال للمزي ٤٢٣/١٤.

(٩٦) - (٣٦٧٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ الأَرْطَبَانِيُّ ، عَنْ عَاصِمٍ الْجَحْدَرِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقْرَأُ : مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة، ولا نعلم له طريقاً عن أبي بكرة إلا هذا الطريق، وعبد الله بن حفص بصري ليس به بأس "[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم (٢/٢٧٣) من طريق الحسين[2] بن محمد المروذي به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق الحسين بن محمد[3]، عن عبد الله بن حفص عن عاصم الجحدري[4]، عن أبي بكرة رضي الله عنه.

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: أن التفرّد استمرّ حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة الحسين بن محمد، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ.

الثانية: الانقطاع بين عاصم الجحدري وأبي بكرة[5].

١- مسند البزار ٩/١٢٤.

٢- وتحرّف عند البزار الحسين إلى الحسن، وعند الحاكم إلى الحصين.

٣- والحسين بن محمد بن بهرام المروذي ثقة من التاسعة، روى له الجماعة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٣٣٨، معرفة الثقات للعجلي ١/٣٠٣، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢/٣١٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٢١٨.

٤- وعاصم بن العجاج الجحدري ثقة. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٦/٤٨٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٣٤٩، كتاب الثقات لابن حبان ٥/٢٤٠.

٥- المستدرك للحاكم ٢/٢٧٣.

(٩٧) - (٣٦٨٤) - قال البزار: حدّثنا الجَرّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ، وَزَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ، قالا: حَدّثنا أَبُو قُتَيْبَةَ الرّفَاعِيُّ، قَالَ: حَدّثَنَا أَبُو المِنْهَال البَكْرَاوِيُّ، عَنْ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمّا كَانَ يَوْمُ الطّائِفِ، تَدَلّيْتُ عَلَى رَسُولِ اللّهِ صلى الله عليه وسلم بِبَكْرَةٍ، فَقَالَ: أَنْتَ أَبُو بَكْرَةَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نحفظه عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه، وأبو المنهال لا نعلم أسند عنه إلا أبو قتيبة أسند عنه حديثين"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم (٣/٧٢) من طريق يعقوب بن جبير الواسطي، وابن عساكر (٦٢/٢١٠) من طرق إبراهيم بن عرعرة بن البرند وإبراهيم بن عزرة.

ثلاثتهم (يعقوب بن جبير وإبراهيم بن عرعرة وإبراهيم بن عزرة) عن أبي قتيبة به.

وأخرجه الحاكم (٤/٣١٠) من طريق عبد الوهاب بن عطاء حدثنا أبو المنهال عبد الرحمن بن معاوية البكراوي عن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه. وصحح إسناده الحاكم ووافقه الذهبي.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق أبي قتيبة الرفاعي عن أبي المنهال عن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه، وأبو قتيبة الرفاعي وأبو المنهال البكراوي لم أجد ترجمتهما.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال أن التفرّد استمر فيه حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقات أبي قتيبة الرفاعي وأبي المنهال البكراوي.

١- مسند البزار ٩/١٣٢.

(٩٨) - (٣٧١٦) - قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ، رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ عَيْبَةً، وَعَيْبَتِي هَذَا الْحَيُّ مِنَ الأَنْصَارِ، وَلَوْلا الْهِجْرَةُ لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا، وَسَلَكَتِ الأَنْصَارُ وَادِيًا سَلَكْتُ شِعْبَ الأَنْصَارِ، الأَنْصَارُ شِعَارٌ، وَالنَّاسُ دِثَارٌ، فَمَنْ وَلِيَ مِنَ الأَمْرِ شَيْئًا فَلْيُحْسِنْ إِلَى مُحْسِنِيهِمْ وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم يروى عن أبي حميد إلا من هذا الوجه، وقد روي عن جماعة كثيرة هذا الكلام بألفاظ مختلفة، وذكرنا هذا الحديث، عن أبي حميد لغرة حديث أبي حميد[1].

تخريج الحديث:

الحديث عن أحمد بن عبد الجبار حدثنا يونس بن بكير حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن عبد الله بن خارجة به لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وقول النبي صلى الله عليه وسلم: إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ عَيْبَةً، وَعَيْبَتِي هَذَا الْحَيُّ مِنَ الأَنْصَارِ. روي من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه بلفظ: إِنَّ الأَنْصَارَ كَرِشِي وَعَيْبَتِي. أخرجه أحمد (١٦١/٣) ومسلم (١٧٤/٧).

وقوله: لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا، وَسَلَكَتِ الأَنْصَارُ وَادِيًا.... رواه غير واحد من الصحابة، منهم:

حديث أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري (١٥٧٥/٤) ومسلم (١٠٦/٣) والترمذي (٧١٢/٥).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد (٦٧/٣) والبخاري (٢٦٤٦/٦).

وقوله: "الأَنْصَارُ شِعَارٌ" روي من حديث عبد الله بن زيد أخرجه أحمد (٤٢/٤) والبخاري (١٥٧٤/٤) ومسلم (١٠٨/٣).

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يرو إلا من طريق يونس بن بكير حدثنا إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن عبد الله بن خارجة بن زيد[2]، به.

وعبد الله بن خارجة بن زيد الأنصاري لم يوثقه غير ابن حبان في الثقات[3]

١- مسند البزار ١٦٧/٩.

٢- وخارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٦٢/٥، معرفة الثقات للعجلي ٣٣٠/١، كتاب الثقات لابن حبان ٢١١/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٥٤/١

٣- كتاب الثقات لابن حبان ٣٢/٧.

وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري أبو إسحاق ضعيف لكثرة أوهامه، روى له ابن ماجه[1].

ويونس بن بكير الشيباني الكوفي صدوق يخطئ من التاسعة، روى له الجماعة سوى البخاري والنسائي[2]

وأحمد بن عبد الجبار العطاردي أبو عمر الكوفي ضعيف من العاشرة[3].

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث استمرّ فيه التفرّد حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة يونس بن بكير، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ، ووقع في طبقة أحمد بن عبد الجبار، وهو من تبع أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادراً.

١- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٦٩/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨٤/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٤٥، كتاب الضعفاء للبخاري ص ٢١، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٢/١.

٢- ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٧٤/٣، سؤالات ابن الجنيد ص ٣٥٨، معرفة الثقات للعجلي ٢٥٣/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣٦/٩، كتاب الثقات لابن حبان ٦٥١/٧، تقريب التهذيب ٣٤٨/٢

٣- ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦٢/٢، الكامل لابن عدي ٣١٤/١، كتاب الثقات لابن حبان ٤٥/٨، تقريب التهذيب ٣٩/١

(٩٩) - (٣٧٣٤) - قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ وَبِشْرُ بْنُ آدَمَ قَالا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ هَارُونَ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلأَنْصَارِ وَلِذَارِيِّ الأَنْصَارِ، وَلِذَارِيِّ ذَرَارِيِّهِمْ وَلِجِيرَانِهِمْ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رفاعة بن رافع إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده حسن"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٦٥/١٢)، وابن أبي عاصم (٢٤٨/٣) وابن حبان (٢٧٢/١٦) والطبراني في الكبير (٤١/٥) وأبو القاسم الحرفي في الفوائد (ص ٧٠) من طرق عن زيد بن حباب به بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٤١/٥) من طريق إبراهيم بن يحيى ثنا أبي عن عبيد بن يحيى عن معاذ بن رفاعة عن أبيه بنحوه. وإبراهيم بن يحيى الشجري، لين الحديث من العاشرة[٢].

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق زيد بن حباب[٣] عن هشام بن هارون[٤] عن معاذ بن رفاعة[٥] عن أبيه.

وأعلّه أبو القاسم الحرفي: "هذا حديث غريب من حديث رفاعة بن رافع من رواية ابنه معاذ عنه، ولا أعلم هذا حدّث عنه غير زيد بن الحباب، ولا حدّث غير هشام عن معاذ من أحاديثه"[٦].

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال يعود إلى أمرين:

الأول: استمرار التفرّد في طبقات متأخرة، وهي طبقة زيد بن الحباب، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، وهو صدوق لكنه كثير الخطأ، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ.

الثاني: جهالة هشام بن هارون.

١- مسند البزار ١٨٥/٩.

٢- تقريب التهذيب لابن حجر ٦٨/١.

٣- هو أبو الحسين صدوق لكنه كثير الخطأ يطئ: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤٧٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٦١/٣، ٥٦٢، سؤالات أبي داود لأحمد ص ٣١٩، الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٠٢/٦، تقريب التهذيب ٣٢٧/١.

٤- كتاب الثقات لابن حبان ٥٦٩/٧، ميزان الاعتدال للذهبي ٨٩/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٦٨/٢.

٥- ومعاذ بن رفاعة بن رافع الأنصاري المدني صدوق، روى له الجماعة سوى مسلم وابن ماجه. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٤٢١/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١٩٢/٢.

٦- الفوائد للحرفي ص ٧١، تحقيق: أبي عبد الله حمزة الجزائري، الناشر: الدار الأثرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م

(١٠٠)- (٣٧٣٥) - قال البزار: وَجدتُ فِي كِتَابِي، عَنْ زِيادِ بْنِ أيُّوبَ، قال: حدَّثنَا حُصَيْنُ بْنُ عُمَرَ، قالَ: حَدَّثنَا مُخَارِقٌ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أنَّهُ قَالَ: يَا سَعْدُ، عَلَيْكَ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأثَرَةً عَلَيْكَ، وَأنْ لاَ تُنَازِعَ الأمْرَ أهْلَهُ إلاَّ أنْ يَدْعُوكَ إلَى خِلافِ مَا فِي كِتَابِ اللهِ، فَإنْ دَعَوْكَ إلَى خِلافِ مَا فِي كِتَابِ اللهِ، فَاتْبعْ كِتَابَ اللهِ.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، ولا نعلم أنه يروى عن سعد بن عبادة إلا من هذا الوجه، وإنما ذكرناه، عن سعد بن عبادة لعزة روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وحصين بن عمر لين الحديث، وقد روى عنه أهل العلم واحتملوه على ما فيه"[١].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق حصين بن عمر الكوفي [٢]، عن مخارق[٣]، عن طارق بن شهاب[٤]، عن سعد بن عبادة رضي الله عنه.

رأي الباحث:

الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال أن التفرّد استمر حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة حصين بن عمر، وهو متروك.

١- مسند البزار ١٨٩/٩.

٢- هو متروك، روى له الترمذي. ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٢٧٦، التاريخ الكبير للبخاري ١٠/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٤/٣، المجروحين لابن حبان ٢٧٠/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٣١/٢.

٣- ومخارق بن خليفة أو بن عبد الله الأحمسي الكوفي ثقة، [ح ت س]. ينظر العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٩٣/١، معرفة الثقات للعجلي ٢٦٧/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٢/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ١٦٥/٢

٤- رأى النبي صلى الله عليه وسلم. ينظر: الجرح والتعديل ٤٨٥/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٤٧/١.

(١٠١) - (٣٨٤٩) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ . وَالْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو طَلْحَةَ وَهُوَ شَدَّادُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْوَازِعِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ لِي حَوْضًا مَا بَيْنَ أَيْلَةَ وَصَنْعَاءَ عَرْضُهُ كَطُولِهِ يَثْعَبُ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، أَحَدُهُمَا مِنْ وَرِقٍ وَالْآخَرُ مِنْ ذَهَبٍ وَهُوَ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ فِيهِ آنِيَةٌ عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً، لَمْ يَظْمَأْ حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ. قَالَ رَوْحٌ فِي حَدِيثِهِ: وَزَادَ شَدَّادُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الْوَازِعِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: تَنْزُو فِي أَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ.

قال البزار: "ولا نعلم روى أيوب، عن أبي الوازع إلا هذا الحديث ولا رواه عن أيوب إلا شداد بن سعيد"[1].

تفويج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٤)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/٣٣٥) والروياني (٢/٢٩) وابن حبان (١٤/٣٧١) والحاكم (١/١٤٨)، من طرق عن أبي طلحة شداد بن سعيد به.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه شداد بن سعيد الراسبي[2]، عن أبي الوازع، عن أبي برزة، رضي الله عنه.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرّد لاستمرار التفرّد في طبقة متأخرة، وهي طبقة شداد بن سعيد، وهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين وهو صدوق لكنه يخطئ، والتفرّد في هذه الطبقة يقبل في بعض الأحيان لكن إذا كان من الحفاظ.

١- مسند البزار ٩/٣٠٩.

٢- وهو صدوق يخطئ، روى له مسلم في الشواهد والترمذي والنسائي. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/١٣٧، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٤٣، التاريخ الكبير للبخاري ٤/٢٢٧، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤١٣.

(١٠٢) - (٣٨٥٧) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُكَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ سَلامَةَ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم ، قَالَ : الأُمَرَاءُ مِنْ قُرَيْشٍ، وَلِي عَلَيْهِمْ حَقٌّ ، وَلَهُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ مَا فَعَلُوا بِثَلاثٍ : مَا اسْتُرْحِمُوا فَرَحِمُوا ، وَحَكَمُوا فَعَدَلُوا ، وَعَقَدُوا فَوَفَّوْا ، فَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ ، وَالْمَلائِكَةِ ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن أبي برزة بهذا الإسناد، وسكين رجل مشهور من أهل البصرة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢١)، و(٤/٤٢٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/١٦٠) وأبو يعلى (٦/٣٢٣)، والروياني (٢/٣٤١) من طرق عن سكين بن عبد العزيز به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه سكين بن عبد العزيز[2]، عن سيار بن سلامة[3]، عن أبي برزة رضي الله عنه.

والحديث أعله البخاري بالإرسال، وقال: "وروى عوف وغيره عن سيار، لم يرفعوه"[4].

قلتُ: الحديث معلول لاستمرار التفرّد في طبقة متأخرة، وهي طبقة سكين بن عبد العزيز، وهو صدوق ومن أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة يقبل من الحفاظ، والحديث معلول بالإرسال، كما أشرنا إليه في قول الإمام البخاري السابق.

---

١ - مسند البزار ١٠/٣٦٩.

٢ - صدوق من السابعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ١/١١٦، معرفة الثقات للعجلي ١/٤١٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٢٠٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٩٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣٧٣.

٣ - سيار بن سلامة الرياحي أبو المنهال البصري ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٢٥٤، معرفة الثقات للعجلي ١/٤٤٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٣، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤٠٧.

٤ - التاريخ الكبير للبخاري ٤/١٦٠.

المبحث الرابع

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بجرح الراوي

ويشتمل على تمهيد وأربعة وعشرين حديثاً:

الأول: حديث معاوية بن قرة عن أبيه في جلوس الصحابة حِلقاً حِلقاً إذا جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثاني: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه فيمن كانت له حاجة فليقل: لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ.

الثالث: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في يتيم، وقوله صلى الله عليه وسلم: وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لاَ يَلِي أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَتِيمًا...

الرابع: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُصَلِّي بِنَا الظُّهْرَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ..

الخامس: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ يَوْمَ الْفِطْرِ، قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ صَلاَةَ الْعِيدِ.

السادس: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: إِنِّي أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي مِنْ ثَلاَثٍ: مِنْ زَلَّةِ عَالِمٍ.

السابع: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه في حثّ النبي صلى الله عليه وسلم يوماً على الصدقة، وقيام علبة وقوله: ما عندي إلا عرضي.

الثامن: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه في السَّاعَةِ الَّتِي تُرْجَى يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ حِينِ يَخْرُجُ الإِمَامُ إِلَى أَنْ يَفْرُغَ مِنَ الْخُطْبَةِ.

التاسع: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لاَ تَذْهَبُ الدُّنْيَا حَتَّى تَكُونَ رَابِطَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ..

العاشر: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه فيمن أحيا مواتا من الأرض.....

الحادي عشر: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا...

الثاني عشر: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلاَثًا

الثالث عشر: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نَهَى أنْ تُقَامَ الحُدُودُ فِي المَسَاجِدِ.

الرابع عشر: حديث شدّاد رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: اللّهُمّ إنّكَ بَعَثْتَنِي بِهَذِهِ الكَلِمَةِ..

الخامس عشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ أوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.

السادس عشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في إقامة رسول صلى الله عليه وسلم بمَكّةَ ثلاثَ عَشْرَةَ ، يُصَلّي رَكْعَتَيْنِ وَيَقُولُ: أنَا سَفْرٌ فَأتِمُّوا.

السابع عشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ ، أعْظَمُ مِنْ أحُدٍ...

الثامن عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أنّ النّبيّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الصّرْفِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرَيْنِ.

التاسع عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ ، يَخْرُجُ قَوْمٌ هَلَكَى لاَ يُفْلِحُونَ...

العشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: مَنْ تَسَمّى باسْمِي ، فَلا يَكْتَنِي بِكُنْيَتِي.

الحادي والعشرون: حديث رفاعة بن رافع رضي الله عنه في قصة خروجه إلى بدر على بعير أعجف بركب بهم ، وبصوق رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في وضوئه..

الثاني والعشرون: حديث رفاعة بن رافع رضي الله عنه في فقأ عينه يوم بدر بسهم ، فبصق رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعائه له.

الثالث والعشرون: حديث سعد بن عبادة رضي الله عنه في سيّد الأيّام يوم الجمعة

الرابع والعشرون: حديث أبي برزة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: خَيْرُ النّاس قَرْنِي ، ثُمّ الّذِينَ يَلُونَهُمْ...

التمهيد:

إنّ لحال الراوي من حيث العدالة والضبط أثراً كبيراً في قبول تفرّده أو ردّه، فليس تفرّد الضعيف كتفرّد الثقة، وليس تفرّد الثقة كتفرّد إمام حافظ، فالمتفرّد إذا كان معروفاً بأنه غير عدل أو غير ضابط، فيكون الأصل عدم قبول روايته[1]

والعدالة هي: "ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"[2]

وطريق معرفة العدالة هي تزكية المعدّلين الذين عرفوا أحوال هذا الراوي ديناً وصلاحاً وسلوكاً، أو باستفاضة عدالته، واشتهارها بين أهل العلم ونقل الحديث[3]

والضبط هو: أن يُثْبِت الراوي ما سمعه بحيث يتمكّنُ من استحضاره متى شاء، وصيانةُ كتابه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يُؤَدّي منه[4]

وطريق معرفة الضبط هو اعتبار روايات الراوي بروايات الثقات المعروفين.

قال ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه ، ولم نحتج بحديثه، والله أعلم[5]

قال أبو نعيم: "لا ينبغي أن يؤخذ العلم إلاّ عن ثلاثة:

١- حافظ له، أمين عليه، عارف بالرجال.

٢- أن يكون متيقظاً سليم الذهن عن شوائب الغفلة.

٣- أن يكون قليل الغلط والوهم؛ لأنّ مَن كثر غلطه، وكان الوهم عليه غالباً ردّ حديثه وسقط الاحتجاج به"[6].

١- انظر إعلال الحديث العربي بالمشهور ٦٩-٧١

٢- فتح المغيث للسخاوي ١/٢٩٠.

٣- علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢٣.

٤- فتح المغيث للسخاوي ١/١٦

٥- علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢١٧.

٦- شروط الأئمة الخمسة للحازمي، ص ٥٦، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت.

وذكر المقدسي أنواع الغرائب والأفراد، وقال: "وإن كانوا من أهل الجرح والضعف وسوء الحفظ وكثرة الخطأ لم يحتج بتفرده، ولم يعتدّ به لا سيّما الأحاديث التي يتفرد بروايتها أهل الأهواء عن الكذبة المتروكين والضعفاء والمجروحين عن الثقات أو عن أمثالهم من الضعفاء"[1].

وإذا لم يُعرف حال الراوي تعديلاً أو جرحاً لا يحكم بصحّته ولا بضعفه، بل ينظر إلى قرائن أخرى للحكم على روايته.

وقد قسّم الخليلي في كتابه: "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" الأفراد، وذكر النوع الرابع منها، فقال: ما لا يحكم بصحته ولا بضعفه، ويتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه"[2]

١- أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي ١/٥٤

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ١/١٧٢.

(١٠٣) - (٣٣١١) - **قال البزار: أخبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ الْعَوَّامِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا جَلَسَ جَلَسَ إِلَيْهِ أَصْحَابُهُ حِلَقًا.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن خالد بن ميسرة إلا سعيد بن سلام، وسعيد لين الحديث، وإنما يكتب من حديثه ما ينفرد به، ويبيّن العلة في ذلك"[١].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق سعيد بن سلاّم لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١٣٥/٧) من طريق يونس بن محمد ثنا خالد بن ميسرة به بمعناه.

وأخرجه النسائي (٤٢٣/٤) والطبراني في المعجم الكبير (٣١/١٩) من طريق زيد بن أبي الزرقاء عن خالد بن ميسرة به بمعناه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق سعيد بن سلاّم[٢] عن خالد بن ميسرة به.

رأي الباحث:

سعيد بن سلاّم منكر الحديث ورمي بالكذب، فالحديث من طريقه معلول، وروي من طريق يونس بن محمد[٣] وزيد بن أبي الزرقاء[٤]، لكنّ هذه الطرق لا تقوّي طريق سعيد بن سلاّم.

١- مسند البزار ٢٤٨/٨

٢- وسعيد بن سلاّم متروك، وكذّبه ابن معين. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٦١/٣، التاريخ الكبير ٤٨١/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٢/٤، المجروحين لابن حبان ٣٢١/١، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٩٤.

٣- ثقة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٥٦/٩، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٢٢٧.

٤- وزيد بن أبي الزرقاء التغلبي أبو محمد ثقة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ٤٦٠/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٧٥/٣، الكاشف للذهبي ٤١٧/١.

(١٠٤) - (٣٣٧٤) - قال البزار: أخبرنا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، قالَ: أخبرنا عبدُ اللهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، قالَ: أخبرنا فايدٌ أبو الوَرْقاءِ، عَنْ عبدِ اللهِ بْنِ أبي أوْفَى الأسْلَمِيِّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ كانَتْ لَهُ حاجَةٌ إلى اللهِ تَبارَكَ وَتَعالَى أوْ إلى أحَدٍ، فَلْيَقُلْ: لا إلَهَ إلاَّ اللهُ الحَلِيمُ الكَرِيمُ، سُبْحانَ اللهِ رَبِّ العَرْشِ العَظِيمِ، الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العالَمِينَ، أسْألُكَ مُوجِباتِ رَحْمَتِكَ وَعَزائِمَ مَغْفِرَتِكَ وَالغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بِرٍّ، وَالسَّلامَةَ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ وَمِنْ كُلِّ إثْمٍ، لا تَدَعْ لِي ذَنْبًا إلاَّ غَفَرْتَهُ، وَلا هَمًّا إلاَّ فَرَّجْتَهُ، وَلا حاجَةً هِيَ لَكَ رِضًا، إلَّا قَضَيْتَها يا أرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

قال البزار: "وهذا الحديث إنما ذكرناه عن فايد وإن كان فايد ليس بالقوي؛ لأنا لم نحفظ لفظ هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، فلذلك ذكرناه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٣٤٤/٢)، وابن ماجه (٤٤١/١)، والحسين المروزي في زياداته على الزهد لابن المبارك (ص ٣٨٣)، والحاكم (٤٦٦/١) من طرق عن فائد عن ابن أبي أوفى بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه فائد[2]، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

قال الترمذي: "هذا حديث غريب، وفي إسناده مقال. فائد يضعّف في الحديث"[3]

قلتُ: الحديث يرويه فائد أبو الورقاء، وهو متروك، وانفرد بروايته، ومثله لا يحتمل له.

١- مسند البزار ٣٠١/٨.

٢- وفائد بن عبد الرحمن الكوفي أبو الورقاء متروك واتهموه. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٥٦/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ٢٢٦/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨٣/٧، التاريخ الكبير للبخاري ١٣٢/٧، المجروحين لابن حبان ٢٠٣/٢، تهذيب الكمال للمزي ١٣٧/٢٣.

٣- جامع الترمذي ٣٤٤/٢.

(١٠٥)- (٣٣٧٥) - قال البزار: أخبرنا سلمة ، قال : أخبرنا عبد الله بن بكر السهمي، قال: أخبرنا فايد ، عن عبد الله بن أبي أوفى، رضي الله عنه، قال: بينا نحن قعود عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، أتاه غلام فقال: بأبي أنت يا رسول الله، غلام يتيم وأخت له يتيمة وأم له أرملة، أطعمنا أعطاك الله مما عندك حتى ترضى، قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أحسن ما قلت يا غلام ، انطلق إلى أهلنا فأتنا بما وجدت عندهم من طعام، فأتى بلال بواحدة وعشرين تمرة، فوضعها في كف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بكفيه إلى فيه فيهن الثمر، ونحن نرى أنه يدعو للثمر بالبركة ، ثم قال: يا غلام سبعا لك، وسبعا لأمك وسبعا لأختك، فتعشى بتمرة وتغدى بأخرى ، فلما انصرف الغلام من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قام إليه معاذ بن جبل، فوضع يده على رأسه، ثم قال: جبر الله يتمك وجعلك خلفا من أبيك، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد رأيت ما صنعت بالغلام يا معاذ، قال: يا رسول الله، رحمة للغلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك: والذي نفس محمد بيده، لا يلي أحد من المسلمين يتيما فيحسن ولايته، إلا جعل الله له بكل شعرة درجة، وأعطاه بكل شعرة حسنة ، وكفر عنه بكل شعرة سيئة.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه من الوجوه إلا من هذا الوجه عن ابن أبي أوفى، وقد تقدم ذكرنا لفايد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الله وجادة في المسند (٣٨٢/٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٧٠/١١) من طريق يزيد بن هارون، وابن أبي الدنيا في كتاب العيال (٨٢٩/٢)، من طريق مروان بن معاوية، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٧٣/٧) من طريق مكي بن إبراهيم.

ثلاثتهم (يزيد بن هارون ومروان بن معاوية ومكي بن إبراهيم) عن فائد به بنحوه.

والحديث أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٧٤/٧) من طريق عبد السلام بن مُشل عن أبيه عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه فائد عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٣٠٢/٨.

قلتُ: الحديث يرويه فائد، وانفرد بروايته، وفائد أبو الورقاء ترجمته برقم (٣٣٧٤)، وهو متروك.

رأي الباحث: أما طريق إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى، فلا تفيد، بل هي أشدّ غرابة من طريق فائد؛ ووجه غرابتها يعود إلى ثلاثة قرائن:

الأولى: يرويه فُشَل بن سعيد النيسابوري، وهو متروك ورمي بالكذب [1] فلا يعتدّ بروايته.

الثانية: المتفرّد عنه إسماعيل بن أبي خالد ترجمته برقم (٣٣٣٢) ثقة ومن المشهورين برواية الحديث، فمن الوجاهة أن نتساءل أين كان أصحاب إسماعيل عن هذا الحديث.

الثالثة: وهي الأهم، أن الحديث اشتهر عن فائد، ولم يشتهر عن إسماعيل، ومن البعيد جداً اشتهار الحديث عن راو ضعيف دون اشتهاره عن ثقة في طبقة واحدة، فلو كان الحديث عند إسماعيل، لما تركه أصحابه، ورووه عن فائد، والله أعلم.

---

[1] - تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٥٨/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٩٦/٨، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٤٣، تهذيب الكمال للمزي ٣١/٣٠.

(١٠٦) - (٣٣٧٦) - قال البزار: أخبرنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، قال: أخبرنا يحيى بن أبي يحيى الكوفي، قال: أخبرنا خازم بن حسين أبو إسحاق الحميسي، قال: أخبرنا محمد بن جحادة، عن طرفة الحضرمي، عن عبد الله بن أبي أوفى، رضي الله عنه، قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بنا الظهر حين تزول الشمس، ولو جعلت حبة في الرمضاء لانضجتها، ثم يطيل الركعة الأولى فلا يزال قائما يقرأ ما سمع خفق نعال القوم، ثم يركع، ثم يقوم في الثانية فيركع ركعة هي أقصر من الركعة الأولى، ثم يجعل الركعة الثالثة أقصر من الثانية، والرابعة أقصر من الثالثة، ثم يصلي العصر والشمس بيضاء نقية قدر ما يسير السائر فرسخين أو ثلاثة، ويطيل الركعة الأولى من العصر، ويجعل الثانية أقصر من الأولى، ويصلي المغرب حين يقول القائل: غربت الشمس أم لا؟ ويطيل الركعة الأولى من المغرب، ويجعل الركعة الثانية أقصر من الأولى، والثالثة أقصر من الثانية، ويؤخر صلاة العشاء الآخرة شيئا.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن أبي أوفى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٦٦/٢) من طريق يحيى الحماني عن أبي إسحاق الحميسي حدثنا محمد بن جحادة به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٣٥٦/٤) وابن أبي شيبة (٣٣٧/١) وأبو داود (٢٩٥/١) من طريق همام حدثنا محمد بن جحادة عن رجل عن ابن أبي أوفى.

وأخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (١٥٩/١) من طريق معاوية بن سلمة عن طرفة عن ابن أبي أوفى.

وقد ثبتت إطالته صلى الله عيه وسلم الركعة الأولى من صلاة الظهر.

أخرجه أحمد (٣٥/٣) ومسلم (٣٨/٢) وابن خزيمة (٢٥٧/٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه.

وأخرجه أحمد (٣٨٣/٤) والبخاري (٢٦٤/١) ومسلم (٣٧/٢) وأبو داود (٢٩٣/١) من حديث أبي قتادة رضى الله عنه.

١- مسند البزار ٣٠٣/٨.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه يحيى الحماني عن أبي إسحاق [1]، عن محمد بن جحادة[2]، عن طرفة الحضرمي[3]، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

ويحيى بن عبد الحميد الحماني أبو زكريا الكوفي ضعفه الجمهور، ورماه أحمد وغيره بالكذب[4]

ورأي الباحث:

الحديث فيه التفرّد ولم يرو عن ابن أبي أوفى إلا من هذا الوجه، ومحمد بن جحادة ثقة لكن في الطريق إليه يحيى الحماني وأبو إسحاق الحميسى، وهما ضعيفان. وفيه طرفة الحضرمي، وهو مجهول، فلايصحّ هذا الوجه.

وهمام بن يحيى البصري ترجمته برقم (٣٤٩٣) وهو ثقة ربما وهم. والراوي المبهم عن عبد الله بن أبي أوفى في طريق همام هو طرفة الحضرمي.

قلتُ: طريق معاوية بن سلمة الكوفي عن طرفة عن ابن أبي أوفى معلول بالانقطاع.

قال أبو حاتم : "أحسب أن هذا الحديث من حديث ابن جحادة ، ومعاوية بن سلمة لم يدرك طرفة، فأرى أن معاوية بن سلمة عن محمد بن جحادة ، وقد ترك من الإسناد محمد بن جحادة"[5]

١- وأبو إسحاق الحميسى حازم بن الحسين البصري ضعيف. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٩٣/٣، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٥٧/٤، الكامل لابن عدي ٧٤/٣، المجروحين لابن حبان ٢٨٨/١

٢- ثقة، روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٩٦/٢، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ٢٠٧/١، معرفة الثقات للعجلي ٢٣٣/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٢/٧، تهذيب التهذيب لابن حجر ٨٠/٩.

٣- طرفة الحضرمي مجهول. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٣٩٨/٤، ميزان الاعتدال للذهبي ٣٥٩/٣.

٤- ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٦٩/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٤٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٨/٩- ١٧٠، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٠/٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٠٨/٢

٥- علل الحديث لابن أبي حاتم ١٥٩/١.

(١٠٧) - (٣٣٨٣) - قال البزار: أخبرنا عليُّ بنُ سهلٍ المدائنيُّ، قال: أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ نافعٍ، قال: أخبرنا كثيرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ عوفٍ، عنْ أبيهِ، عنْ جدِّهِ، رضيَ اللهُ عنهُ، عنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّهُ كانَ يأمرُ بزكاةِ الفطرِ يومَ الفطرِ، قبلَ أنْ يصلِّيَ صلاةَ العيدِ، ويتلو هذهِ الآيةَ: ﴿قد أفلحَ منْ تزكّى وذكرَ اسمَ ربِّهِ فصلّى﴾.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمرو بن عوف، ولا نعلم حدثه عن عمرو بن عوف إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله"[١].

تفريج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة (٤/٩٠)، وابن عدي (٦/٥٩، ٦٠) والبيهقي في السنن (٤/١٥٩)، من طريق عبد الله بن نافع عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

وأما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأداء زكاة الفطر قبل الصلاة ففيه حديث ابن عمر رضي الله عنهما. أخرجه البخاري (٢/٥٤٨) ومسلم (٣/٧٠)، وابن خزيمة (٤/٩١). ولفظه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

دراسة علة الحديث:

الحديث بلفظ: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر بزكاة الفطر...لم يُرو إلا من طريق عبد الله بن نافع عن كثير بن عبد الله عمرو بن عوف عن أبيه[٢]، عن جده.

وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ضعيف جداً، ترجمته برقم (١٠٧).

والحديث غريب بهذا اللفظ لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمرو بن عوف، لم يرو عن عمرو بن عوف إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله، وإنما يكتب من أحاديث كثير بن عبد الله لبيان العلة ما لا يرويها غيره.

قال ابن خزيمة عند إيراد الحديث: "حدثنا مسلم بن عمرو بن مسلم بخبر غريب غريب"[٣].

وقال ابن عدي: "وعامة أحاديثه التي قد ذكرتها، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه"[٤]

١- مسند البزار ٨/٣١٣.

٢- هو عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، قال ابن حبان: له صحبة. ينظر: ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٥/٤١، تهذيب الكمال للمزي ١٥/٣٦٧، الإصابة لابن حجر ٤/١٩٤.

٣- الصحيح لابن خزيمة ٤/٩٠.

٤- الكامل لابن عدي ٦/٦٢.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: استمر فيه التفرّد حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة كثير بن عبد الله وهو من طبقة أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات.

الثانية: أن كثير بن عبد الله وإن كان من أهل الاختصاص بشيخه، إلا أنه ضعيف جداً.

(١٠٨) - (٢٣٨٤) - قال البزار: أخبرنا عمرو بن علي ، قال : أخبرنا محمد بن خالد بن عثمة، قال: أخبرنا كثير بن عبد الله بن عمرو ، عن أبيه ، عن جده ، رضي الله عنه ، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : إني أخاف على أمتي من ثلاث: من زلة عالم ، ومن هوى متبع ، ومن حكم جائر[١].

تفريج الحديث:

أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١٧٤/٢)، وابن عدي (٥٨/٦)، والطبراني في الكبير (١٧/١٧)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/٢)، من طرق عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

والتخويف من زلة العالم فيه عن معاذ رضي الله عنه، روي عنه مرفوعاً وموقوفاً.

أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٨/٢٠) والأوسط (٣٠٧/٨) والصغير (١٨٦/٢) من طريق أبي حازم عن عمرو بن مرة عن معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إياكم وثلاثة؛ زلة عالم وجدال منافق ودنيا تقطع أعناقكم.

وفيه قول عمر رضي الله عنه. أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ٥٢٠) والدارمي (٨٢/١) من طريق زياد بن حدير قال: قال لي عمر: هل تعرف ما يهدم الإسلام؟ قال: قلت: لا قال: يهدمه زلة العالم وجدال المنافق بالكتاب وحكم الأئمة المضلين.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده.

قال الدارقطني: "وقد وقفه شعبة وغيره عن عمرو بن مرة ، والموقوف هو الصحيح"[٢].

قلت: حديث عمرو بن عوف ضعيف جداً، ولم يروه مرفوعاً غيره، وما ورد عن معاذ رضي الله عنه، فالصحيح أنه موقوف كما قال الدارقطني.

١- مسند البزار ٣١٤/٨.

٢- العلل للدارقطني ٨١/٦.

(١٠٩) - (٢٢٨٧) - قال البزار: أخبَرَنا عمرُو بنُ عليٍّ، قال: أخبَرَنا محمَّدُ بنُ خالِدِ بنِ عثمةَ، قالَ: أخبَرَنا كثيرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ عوفٍ، عنْ أبيهِ، عنْ جدِّهِ، رَضِيَ اللهُ عنْهُ، أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم حثَّ يومًا على الصَّدقةِ، فقامَ علبةُ بنُ زيدٍ، فقالَ: ما عندي إلاَّ عِرضي، فإنِّي أشهدُكَ يا رسولَ اللهِ، إنِّي قدْ تصدَّقتُ بعِرضي على مَنْ ظلمَني، ثمَّ جلسَ، قالَ: فقالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أينَ علبةُ بنُ زيدٍ؟ قالَها مرَّتينِ أوْ ثلاثًا، قالَ: فقامَ علبةُ فقالَ: أنتَ المتصدِّقُ بعِرضِكَ، قدْ قبلَهُ اللهُ منكَ[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا في مداراة الناس (ص٢٨) من طريق محمد بن خالد عن كثير بن عبد الله به نحوه.

وروي مثل ذلك من حديث أبي عبس الأنصاري. أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٦/١٦)، وابن عساكر في معجمه (١٣٧/١) من طريق محمد بن طلحة حدثني عبد المجيد بن أبي عبس عن أبيه عن جده عن علبة بن زيد بنحوه.

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢٩٨/٢) من طريق صالح بن نبهان عن زيد أبي عبس عن علبة بن زيد الحارثي بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده.

قال ابن عساكر: "قال العباس: ليس لعلبة إلا هذا الحديث مرفوع..الحديث حديث غريب"[2].

قلتُ: حديث عمرو بن عوف ضعيف جدًا، وحديث علبة غريب.

١- مسند البزار ٣١٦/٨.

٢- معجم ابن عساكر ١٣٧/١. وقال ابن حجر في الإصابة: هكذا وقع هذا الإسناد وفيه تغيير ونقص وإنما هو عبد الحميد بن محمد بن أبي عبس والصحبة لأبي عبس لا لجده.

(١١٠) - (٣٣٨٨) - قال البزار: أخبرنا عمرو بن علي ، قال : أخبرنا محمد بن خالد ، قال : أخبرنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الساعة التي ترجى ، يوم الجمعة من حين يخرج الإمام إلى أن يفرغ من الخطبة [1].

تخريج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد (١٢٠/١) عن خالد بن مخلد، وابن أبي شيبة (٤٧٧/١) ومن طريقه ابن ماجه (٣٦٠/١) وأخرجه الترمذي (٣٦١/٢) من طريق أبي عامر العقدي، وابن قانع في معجم الصحابة (١٩٨/٢) والطبراني في الكبير (١٤/١٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٤/٣) من طريق إسماعيل بن أبي أويس.

ثلاثتهم (خالد بن مخلد وأبو عامر وإسماعيل بن أبي أويس) عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

والصحيح في تعيين ساعة الجمعة ما رواه مسلم (٦/٣) من حديث أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، قال : قال لي عبد الله بن عمر : أسمعت أباك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن ساعة الجمعة؟ قلت : نعم، سمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلاَةُ".

وروى ابن أبي شيبة (١٤٣/٢) والمروزي في الجمعة وفضلها (١٣/١) من طريق هشيم بن بشير، وابن أبي شيبة (١٤٣/٢) وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٤٣٩/١٥) من طريق عبد الله بن إدريس عن حصين عن الشعبي عن عوف بن حصيرة في الساعة التي ترجى في الجمعة: مَا بَيْنَ خُرُوجِ الإِمَامِ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلاَةُ.

وروى أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين (٣٧٦/١) وابن مردويه في جزء فيه أحاديث ابن حيان (٣٨/١) من طريق عبد الله بن محمد بن زكريا ثنا إسماعيل بن عمرو ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: السَّاعَةُ الَّتِي تُرْجَى فِيهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْد نُزُولِ الْإِمَامِ.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده.

وقال الترمذي: "حديث عمرو بن عوف حديث حسن غريب"[2].

١- مسند البزار ٣١٦/٨

٢- جامع الترمذي ٣٦١/٢.

ونقل الترمذي قول البخاري أنه قال: "هو حديث حسن إلا أن أحمد كان يحمل على كثير يضعفّه"[1].

وأورد الحديث النووي في باب (فضل يوم الجمعة، وفضل الساعة التي فيه) (فصل في ضعيفه) وعزاه إلى الترمذي، ونقل تحسينه، ثم تعقبّه بقوله: "وليس كذلك ، فإن كثير بن عبد الله، متفق على ضعفه"[2].

قلتُ: الحديث غريب لم يروه عن عمرو بن عوف إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله، وشاركه فيه غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم.

١- انظر تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٧٧/٨

٢- خلاصة الأحكام للنووي، ٧٥٦/٢، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الاولى ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(١١١) - (٣٣٩٠) - قال البزار: أخبرنا عمرو بن علي، قال: أخبرنا محمد بن خالد، قال: أخبرنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تذهب الدنيا حتى تكون رابطة من المسلمين بموضع يقال له: بولان، حتى يقاتلون بني الأصفر، يجاهدون في سبيل الله، لا تأخذهم في الله لومة لائم، حتى يفتح الله عليهم قسطنطينة وروميّة بالتسبيح والتكبير، فيهدم حصنها، وحتى يقتسمون المال بالأترسة، قال: ثم يصرخ صارخ، يا أهل الإسلام! قد خرج المسيح الدجال في بلادكم وديياركم، فيقولون: من هذا الصارخ؟ فلا يعلمون من هو، فيبعثون طليعة ينظر هل هو المسيح؟ فيرجعون إليهم فيقولون: لم نر شيئا ولم نسمعه، فيقولون: إنه والله ما صرخ الصارخ إلا من السماء أو من الأرض، تعالوا نخرج بأجمعنا، فإن يكن المسيح بها نقاتله، حتى يحكم الله بيننا وبينه، وهو خير الحاكمين وإن يكن الأخرى فإنها بلادكم وعساكيركم وعشائركم رجعتم إليها[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه (٢/١٣٧٠)، مختصراً، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/٨٥٥)، والطبراني في الكبير (١٧/١٥)، والحاكم (٤/٥٣٠)، من طرق عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن جدّه.

قال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصحّ"[2].

قلتُ: الحديث غريب لم يروه عن عمرو بن عوف إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدّثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله، ويكتب من حديثه ما لا يرويه غيره، ويبين العلة فيه.

١- مسند البزار ٨/٣١٧.

٢- العلل المتناهية لابن الجوزي ٢/٨٥٥.

(١١٢) - (٣٣٩٣) - قال البزار: أخبرنا عمرو بن علي، قال: أخبرنا محمد بن خالد، قال: أخبرنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جده، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ أحيا مواتا من الأرض في غير حق مسلم فهو له، وليس لعرق ظالم حق، والمسلمون على شروطهم[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٢/٢٢٠) والطبراني في الكبير (١٣/١٧)، والبيهقي في السنن (٦/١٤٢)، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/٢٦٨)، والطبراني في الكبير (١٣/١٧)، من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي، والبيهقي في السنن (٦/١٤٧)، من طريق أبي عامر، ثلاثتهم (إسماعيل بن أبي أويس عبد الله بن مسلمة وأبو عامر) عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

وأخرجه الترمذي (٣/٦٦٢) وأبو داود (٣/١٤٢) والنسائي في الكبرى (٣/٤٠٥) من طريق عبد الوهاب الثقفي أخبرنا أيوب عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد موصولاً.

وأخرجه البغوي في شرح السنة (١/٥٣٨) من طريق مالك عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن جده.

وحديث سعيد بن زيد معلول، واختلف فيه وصلاً وإرسلاً، والمرسل هو الأصح، فقد رواه جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً، وخالفهم عبد الوهاب الثقفي.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب، وقد رواه بعضهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً"[2]

وقال البزار: "وهذا الحديث قد رواه جماعة عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً، ولا نحفظ أحداً قال: عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد إلا عبد الوهاب عن أيوب"[3].

رأي الباحث: حديث كثير بن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن جده لم يشاركه فيه غيره، ولم يرو فيه مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم غيره، ومثل هذا الحديث الذي لا يرويه غيره يكتب لبيان العلة.

١- مسند البزار ٨/٣٢٠.

٢- السنن ٣/٦٦٢.

٣- مسند البزار ٤/٥٥.

(١١٣) - (٣٤٣٨) - **قال البزار: أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ شَبيبٍ ، قال : أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ الجُبَيْرِيُّ ، قالَ: أخبرنا مُحَمَّدَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ عُمَيْرٍ ، هكذا رأيتُهُ عندي في كتابي، وأحسبُهُ مُحَمَّدَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ، عنْ أُمَيَّةَ بنِ صَفْوانَ، عنْ مُحَمَّدِ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، عنْ أبيهِ رضيَ اللّهُ عنْهُ، قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إذا صَلّى أحدُكُمْ إلى سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْها ، لا يَقْطَعُ الشَّيْطانُ عَلَيْهِ صَلاتَهُ.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً قال: عن محمد بن جبير، عن أبيه غير أمية بن صفوان، ولا نحفظه إلا من هذا الوجه"[١].

تخريج الحديث:

الحديث من هذا الطريق لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣٩/٢) من طريق بشر بن السري عن داود بن قيس عن نافع بن جبير عن أبيه. وأخرجه عبد الرزاق (١٥/٢) عن داود بن قيس عن نافع بن جبير مرسلاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق من طريق عبد الله بن شبيب[٢] عن عبد الله بن عمر عن محمد بن عبد الله بن عمير[٣]، عن أمية بن صفوان[٤].

والحديث رواه داود بن قيس، واضطرب فيه عنه وصلاً وإرسالاً.

قلتُ: الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال أن التفرّد استمر فيه حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة عبد الله بن شبيب، وهو واهٍ.

١- مسند البزار ٣٦١/٨.

٢- وعبد الله بن شبيب بن خالد واهٍ. ينظر: الكامل لابن عدي ٢٦٣/٤، ميزان الاعتدال للذهبي ١١٨/٤.

٣- ومحمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي متروك. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ١٤٢/١، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٢٩/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٠٠/٧. الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣١.

٤- وأمية بن صفوان الجمحي مقبول. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٤١/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ١٠٩/١.

(١١٤) - (٣٤٤٧) - قال البزار: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن شبويه المروزي، قال: أخبرنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، قال: أخبرنا إسماعيل بن عياش، عن عبد العزيز بن عبيد الله، عن عبد الرحمن بن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثا، وفي سجوده سبحان ربي الأعلى ثلاثا.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روى عن غير جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا من هذا الوجه، وعبد العزيز بن عبيد الله صالح الحديث وليس بالقوي، وقد روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٥/٢)، والدارقطني (٣٤٢/١)، من طريق إسماعيل بن عياش به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إسماعيل بن عياش[٢] عن عبد العزيز بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن نافع بن جبير[٣]، عن أبيه عن جده.

وعبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب الحمصي ضعيف جداً، روى له ابن ماجه[٤].

رأي الباحث:

الحديث معلول لانفراد عبد العزيز بن عبيد الله، وهو ضعيف جداً، ولجهالة عبد الرحمن بن نافع بن جبير.

١- مسند البزار ٣٦٨/٨.

٢- صدوق في روايته عن أهل بلده ضعيف في غيرهم، روى له الأربعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٨٠/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٢/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥١، تقريب التهذيب لابن حجر ٩٨/١.

٣- قال الدارقطني مجهول. سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٤٢.

٤- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤٢٩/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨٧/٥، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٠، تهذيب الكمال للمزي ١٧٠/١٨.

(١١٥) - (٢٤٥٣) - قال البزار: أخبرنا صالح بن معاذ أبو يونس، قال: أخبرنا محمد بن عمر بن واقد، قال: أخبرنا إسحاق بن حازم، عن أبي الأسود، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تقام الحدود في المساجد.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في إسناد متصل عنه من وجه صحيح الإسناد، وهذا الإسناد من أحسن إسناد يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، على أنّ محمد بن عمر قد تكلم فيه أهل العلم، وضعفوا حديثه"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الحارث كما في بغية الباحث (٢٥٧/١)، ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٢٢/٢)، والطبراني في الكبير (١٣٩/٢)، من طريق محمد بن عمر الواقدي به بنحوه.

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٣٥٧/٣)، والروياني (١٥٥/٤)، من طريق محمد بن عبيد ثنا محمد بن إسحاق سمعت أصحابنا عن جبير بن مطعم بنحوه.

وأخرجه ابن راهويه كما في الاتحاف (٤٤/٢) من طريق ابن المبارك عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

وروي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. أخرجه ابن ماجه (٨٦٧/٢) والترمذي (١٩/٤) والدارمي (٢٥٠/٢) والطبراني في الكبير (٥/١١) من طريق إسمعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق محمد بن عمر الواقدي ثنا إسحاق بن حازم عن أبي الأسود عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

ومحمد بن عمر بن واقد الواقدي متروك، روى له ابن ماجه[٢].

وقال البوصيري: "إسناد حديث جبير ضعيف من الطريقين معاً؛ الأول: لتدليس ابن إسحاق، والثاني: لضعف الواقدي"[٣].

وطريق ابن المبارك عن محمد بن إسحاق عن أبيه عن جبير بن مطعم.

١- مسند البزار ٣٧٤/٨.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٦٤/٣، الضعفاء الصغير للبخاري ص ١٠٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٠/٨-٢٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٣٣، المجروحين لابن حبان ٢٩٠/٢، تهذيب الكمال للمزي ١٨٠/٢٦.

٣- إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري ٤٥/٢.

ومحمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المدني، ترجمته برقم (٣٧٦٢) وعدّه ابن حجر في الطبقة الرابعة من المدلّسين الذين لا يحتجّ بشئ من حديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع. وقال: صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين»[1]

قلتُ: يتضح من هذا أنّ الحديث معلول لأمرين إثنين:

الأول: محمد بن إسحاق من المدلّسين الذين لا يحتجّ بشئ من حديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسماع، ولم يصرح بالسماع.

الثاني: محمد بن عمر الواقدي متروك.

١- طبقات المدلسين لابن حجر ص ٥١.

(١١٦) - (٣٤٨٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ السِّجِسْتَانِيُّ ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ السَّكُونِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ دَاوُدَ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ ، وَعُبَادَةُ حَاضِرٌ فَصَدَّقَه، قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ : فِيكُمْ غَرِيبٌ يَعْنِي أَهْلَ الْكِتَابِ، فَقُلْنَا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَمَرَ بِغَلْقِ الْبَابِ، وَقَالَ: ارْفَعُوا أَيْدِيَكُمْ فَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَرَفَعْنَا أَيْدِيَنَا سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ بَعَثْتَنِي بِهَذَا الْكَلِمَةِ ، وَأَمَرْتَنِي بِهَا وَوَعَدْتَنِي عَلَيْهَا الْجَنَّةَ، وَإِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ ، ثُمَّ قَالَ: أَبْشِرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكُمْ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١٢٤/٤)، والدولابي في الكنى (٩٣/١)، والطبراني في مسند الشاميين (١٥٧/٢) والحاكم (٦٧٩/١)، وابن عساكر (٤٤٧/١٧)، من طريق إسماعيل بن عياش به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٨٩/٧)، وفي مسند الشاميين (١٥٨/٢) من طريق عبد الملك بن محمد الصنعاني حدثني راشد بن داود به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق راشد بن داود عن يعلى بن شداد عن أبيه.

وراشد بن داود الصنعاني الدمشقي ضعيف، روى له النسائي[2].

وإسماعيل بن عياش ترجمته برقم (٣٤٤٧) ضعفه الأئمة في روايته عن غير أهل بلده.

وعبد الملك بن محمد الحميري الصنعاني ضعيف، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه[3].

قلتُ: قد جرى الحاكم في رواية الأخبار التي في فضائل الأعمال، والمسامحة في قبول أسانيدها على مذهب عبد الرحمن بن مهدي.

قال الحاكم: "وأنا بمشيئة الله أجري الأخبار التي سقطت على الشيخين في كتاب الدعوات على مذهب أبي سعيد عبد الرحمن بن مهدي في قبولها. ثم نقل بسنده عن ابن مهدي قوله: "إذا روينا عن النبي صلى

١- مسند البزار ٤٠٩/٨

٢- سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٢٤، التاريخ الكبير للبخاري ١٨١/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٣٠٢/٦، سؤالات البرقاني ص ٣٠، تهذيب الكمال للمزي ٩/٦.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦٩/٥، المجروحين لابن حبان ١٣٦/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٦١٩/١.

الله عليه وسلم في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات تساهلنا في الأسانيد"[1].

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بتفرد راشد بن داود، وهو من الطبقة الصغرى من التابعين، وقال فيه البخاري: فيه نظر، وهي تعتبر كلمة جرح شديد، ومثله لا يقبل تفرده.

١- المستدرك للحاكم ١/٦٦٦.

(١١٧) - (٣٥٤٨) - **قال البزار: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ خَالِدٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَلْمُ بْنُ بَشِيرِ بْنِ جَحْلٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: غَدْوَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ رَوْحَةٌ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا.**

قال البزار: "وهذا الكلام رواه جماعة عن الحسن، عن عمران، ولا نعلم عن عمران طريقاً غير هذا الطريق، وسلم بن بشير بصري لا بأس به"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٧٣/١٨) من طريق يوسف بن خالد به.

وفي الباب حديث أنس رضي الله عنه أخرجه أحمد (١٣٢/٣) والبخاري (١٠٢٨/٣) ومسلم (٣٦/٦) والترمذي (١٨١/٤) وغيرهم.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري (١٠٢٩/٣) ومسلم (٣٦/٦).

وحديث سهل بن سعد رضي الله عنه أخرجه أحمد (٤٣٣/٣) والدارمي (٢٦٧/٢) والبخاري (١٠٥٩/٣) ومسلم (٣٦/٦) وابن ماجه (٩٢١/٢) وغيرهم.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق يوسف بن خالد السمتي[٢]، عن سلم بن بشير بن جحل[٣]، عن الحسن عن عمران رضي الله عنه.

قلتُ: الحديث معلول بالتفرّد، فيه يوسف بن خالد، وهو متروك، وكذّبه ابن معين، ومتن الحديث قد روي عن غير واحد من الصحابة.

١- مسند البزار ٣٣/٩.

٢- متروك، وكذّبه ابن معين، روى له ابن ماجه. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٦٢/١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٢/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢١/٩، كتاب الضعفاء للبخاري ص ١٤٢، المجروحين لابن حبان ١٣١/٣، تهذيب الكمال للمزي ٤٢١/٣٢.

٣- لا بأس به. ينظر: الجرح والتعديل ٢٦٦/٤، مسند البزار ٣٣/٩، كتاب الثقات لابن حبان ٣٣٤/٤

(١١٨) - (٣٦٠٨) - قال البزار: حدثنا مؤمل بن هشام، والسري بن عاصم، قالا: حدثنا ابن علية، عن علي بن زيد، عن أبي نضرة، عن عمران بن حصين رضي الله عنه، قال: أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة ثلاث عشرة، يصلي ركعتين ويقول: أنا سفر فأتموا.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الفعل إلا عن عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً عن عمران غير هذا الطريق"[1].

تخريج الحديث:

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٣/١) وأحمد (٤٣٢/٤) وأبو داود (٤٧٥/١) والبيهقي في السنن (٣٠٤/٣) من طريق إسماعيل بن علية عن علي بن زيد به.

وأخرجه الطيالسي (ص١١٣) وأبو داود (٤٧٥/١) والطبراني في الكبير (٢٠٨/١٨) والبيهقي في السنن (١٥١/٣) من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد به.

وأخرجه الترمذي (٤٣٠/٢) والطبراني في الكبير (٢٠٨/١٨) من طريق هشيم عن علي بن زيد به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق علي بن زيد عن أبي نضرة عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وعلي بن زيد بن جدعان، روى له مسلم والأربعة. وضعفه جمهور الأئمة، وجاء ضعفه من جهة سوء حفظه وكثرة أوهامه، وهو من المختلطين، ترجمته برقم (٣٥٧٤).

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرد، ووجه أن علي بن زيد وإن كان من طبقة التابعين، إلا أنه ضعيف من جهة سوء حفظه وكثرة أوهامه، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات.

١- مسند البزار ٧٨/٩

(١١٩) - (٣٦٠٩، ٣٦١٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ مِهْرَانَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: أَمَا يَسْتَطِيعُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَعْمَلَ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلَ أُحُدٍ؟ قَالَ: وَمَنْ يَسْتَطِيعُهُ؟ قَالَ: كُلُّكُمْ يَسْتَطِيعُهُ، قَالُوا: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللهِ الْعَظِيمِ، أَعْظَمُ مِنْ أُحُدٍ، وَلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ أَعْظَمُ مِنْ أُحُدٍ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَعْظَمُ مِنْ أُحُدٍ.

فَأَمَّا حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْجَرْوَعِيُّ، عَنْ رَوْحِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سُفْيَانَ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ.

قال البزار: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلا عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نعلم رواه عن عمران إلا الحسن، ولا نعلم رواه عن الحسن إلا رجلين أحدهما عبيد بن مهران، والآخر محمد بن جحادة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى (٢٠٩/٦) والطبراني في الكبير (١٧٤/١٨) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٢٦/١) من طريق عبيد بن مهران عن الحسن به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن الحسن إلا عبيد بن مهران[2]، ومحمد بن جحادة.

قلتُ: الحديث معلول من كلا الطريقين؛ عبيد بن مهران مقبول، ومحمد بن جحادة الكوفي، ترجمته برقم (٣٣٧٦)، وهو ثقة، إلا أن في الطريق إليه ضعف، ورواه عنه الحسن بن أبي جعفر البصري، مجمّع على تضعيفه، روى له الترمذي وابن ماجه[3].

١- مسند البزار ٧٩/٩.

٢- مقبول، [س]. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ١٥٨/٧، تهذيب الكمال للمزي ٢٣٦/١٩.

٣- التاريخ الكبير ٢٨٨/٢، الجرح والتعديل ٢٩/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٧٠، تهذيب الكمال ٧٣/٦

(١٢٠) - (٣٦٨٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَحْرُ بْنُ كَنِيزٍ أَبُو الْفَضْلِ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الصَّرْفِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرَيْنِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه بهذا اللفظ، وبحر بن كنيز هو جد عمرو بن علي، وهو لين الحديث"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي (٢/٢٣٢) من طريق أبي داود الطيالسي، وابن عدي (٢/٢٣٢) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث.

كلاهما (أبو داود الطيالسي وعبد الصمد) عن بحر به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق بحر بن كنيز عن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه.

وبحر بن كنيز السقاء أبو الفضل البصري متروك روى له ابن ماجه[٢].

قال ابن عدي: "ولبحر السقاء غير ما ذكرت من الحديث، وكلّ رواياته مضطربة، ويخالف الناس في أسانيدها ومتونها، والضعف على حديثه بين....، وكل ما يحدّث به، فعامة ذلك أسانيدها ومتونها لا يتابعه عليه أحد، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى غيره"[٣].

قلتُ: الحديث معلول، ووجه الإعلال أن بحر بن كنيز انفرد بروايته، وهو متروك الحديث، ولذلك أعله البزار بتفرد بحر بن كنيز.

---

١ - مسند البزار ٩/١٣٢.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٤١٨، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٦٠، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ٢٦٠، مسند البزار ٩/١٣٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١/١٢١.

٣- الكامل لابن عدي ٢/٢٣٥.

(١٢١) - (٣٦٨٨) - **قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قالا: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ الْعَبَّاسِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْهَجْنَعِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ لاَ تَكُونَ قَاتَلْتَ يَوْمَ الْجَمَلِ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: يَخْرُجُ قَوْمٌ هَلْكَى لاَ يُفْلِحُونَ، قَائِدُهُمُ امْرَأَةٌ، قَائِدُهُمْ فِي الْجَنَّةِ.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا عن أبي بكرة من هذا الوجه، وعمر بن الهجنع لا نعلم روى عنه غير عطاء بن السائب، وقد روى غير عبد الجبار بن العباس، عن عطاء، فقال: عن بلال بن يقطر عن أبي بكرة، ولا نعلم أحداً تابع عبد الجبار على روايته، وهو رجل معروف من أهل الكوفة روى عنه جماعة منهم"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٥/٢٦٤) والبخاري في التاريخ الكبير (٦/٢٠٥) والعقيلي في الضعفاء (٤/٢٠١) والبيهقي في الدلائل (٧/٢٦٠) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق عبد الجبار بن العباس[٢]، عن عطاء بن السائب عن عمر بن الهجنع[٣]، عن أبي بكرة رضي الله عنه.

قال العقيلي في ترجمة عمر بن الهجنع: "لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به، وعبد الجبار بن العباس من الشيعة"[٤].

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقال: "هذا حديث موضوع، والمتهم بوضعه عبد الجبار، فإنه كان من كبار الشيعة" ونقل قول أبي نعيم في عمر بن الهجنع أنه قال: "لم يكن بالكوفة أكذب منه"[٥].

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول بالتفرد؛ لأنه تفرد به عبد الجبار بن العباس، وكان غالياً في التشيع. وفيه عمر بن الهجنع، وذكر الذهبي في ترجمته هذا الحديث في منكراته.

١- مسند البزار ٩/١٣٥.

٢- وعبد الجبار بن العباس الهمداني كوفي لا بأس به وكان غاليا في التشيع. ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/٨٨، معرفة الثقات للعجلي ٢/٦٨، المجروحين لابن حبان ٢/١٥٩، الكامل لابن عدي ٧/١٧.

٣- لا يعرف. ينظر. الضعفاء للعقيلي ٤/٢٠١، ميزان الاعتدال للذهبي ٥/٢٨١.

٤- الضعفاء للعقيلي ٤/٢٠١

٥- الموضوعات لابن الجوزي ٢/١٠.

(١٢٢) - (٣٧١٥) - قال البزار: حدّثنا عمرو بن مالك، قال: حدّثنا محمّدُ بنُ سُلَيمَانَ بنِ مَشمُول، قَالَ: حدّثنَا أبُو بَكر بنُ أبي سَبرَة، عَنْ عَبدِ اللّه بنِ أبي بَكر بنِ مُحمّدِ بنِ عَمرو بنِ حَزمٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ مُحمّدِ بنِ عَمرو بنِ حَزمٍ، عَنْ أبي حُمَيدٍ رَضِيَ اللّهُ عَنهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ صلّى اللّهُ عَلَيهِ وَسَلّمَ : مَنْ تَسَمّى باسمِي، فَلا يَكتَنِي بكُنيَتِي.

قال البزار: "هذا الحديث يروى كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه، ولا نعلم لأبي حميد طريقاً غير هذا الطريق، وأبو بكر بن أبي سبرة ليّن الحديث، وقد روى عنه جماعة وحدّثوا عنه"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق أبي بكر بن أبي سبرة عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد عن أبيه عن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي حميد رضي الله عنه لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

أخرجه البغوي في معجم الصحابة (٤٣٧/٤) عن محمد بن حميد نا سلمة بن الفضل عن يحيى بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن أبي حميد الساعدي بنحوه.

وقد ورد في الصحيح عن غير واحد من الصحابة من النهي عن التكنّي بأبي القاسم، منها:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري (١٣٠١/٣) ومسلم (١٧١/٦) وأبو داود (٤٤٧/٤).

وحديث جابر رضي الله عنه أخرجه أحمد (٢٩٨/٣) والبخاري (١١٣٣/٣) ومسلم (١٦٩/٦) وغيرهم.

وحديث أنس رضي الله عنه أخرجه أحمد (١١٤/٣) والبخاري (١٣٠١/٣).

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق أبو بكر بن أبي سبرة عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن محمد بن عمرو بن حزم عن أبي حميد رضي الله عنه.

وأبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة القرشي، اسمه عبد الله وقيل محمد، روى له ابن ماجه[2].

تعقيب قول البزار: قول البزار: "ولا نعلم لأبي حميد طريقاً غير هذا الطريق" يُتعقّب بما روي من طريق محمد بن حميد نا سلمة بن الفضل عن يحيى بن أبي بكر بن محمد عن أبيه عن أبي حميد بنحوه.

وأبي الباحث: راويه ابن أبي سبرة رمي بالوضع، فالحديث من طريقه معلول.

١- مسند البزار ١٦٦/٩، ١٦٧.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٥٧/٣، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٥١٠/١، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٥٥. المجروحين لابن حبان ١٤٧/٣، الكامل لابن عدي ٢٠٢/٩، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٥/١٢.

(١٢٣) - (٣٧٢٨) - قال البزار: حدثنا أحمد بن منصور قال: حدثنا يعقوب بن محمد قال: حدثنا عبد العزيز بن عمران قال: حدثنا رفاعة بن يحيى الأنصاري عن معاذ بن رفاعة عن أبيه رضي الله عنه قال: خرجت أنا وأخي خلاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بدر على بعير لنا أعجف، حتى إذا كنا بموضع البريد الذي خلف الروحاء بركت بنا بعيرنا، فقلنا: اللهم لك علينا لئن أديتنا إلى المدينة لننحرنه، فبينا نحن كذلك إذ مر بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: ما لكما؟ فأخبرناه أنه بركت علينا، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ، ثم بصق في وضوئه، ثم أمرنا، ففتحنا له فم البعير فصب في جوف البكر من وضوئه، ثم صب على رأس البكر، ثم على عنقه ثم على حاركه ثم على سنامه، ثم على عجزه، ثم على ذنبه، ثم قال: اللهم احمل رافعا وخلادا فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقمنا نرتحل فارتحلنا، فأدركنا النبي على رأس المنصف وبكرنا أول الركب، فلما رآنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحك، فمضينا حتى أتينا بدرا حتى إذا كنا قريبا من بدر بركت علينا، فقلنا: الحمد لله، فنحرناه وصدقنا بلحمه.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم يروى إلا عن رفاعة بن رافع، ولا نحفظ له طريقاً، عن رفاعة إلا هذا الطريق"[1].

تفريج الحديث:

أخرجه ابن منده في معرفة الصحابة (٥٠٢/١) والطبراني في الكبير (٢٠٠/٤) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٩٦٤/٢) من طريق يعقوب بن محمد به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق يعقوب بن محمد ثنا عبد العزيز بن عمران ثنا رفاعة بن يحيى الأنصاري عن معاذ بن رفاعة عن أبيه.

ورفاعة بن يحيى بن عبد الله بن رفاعة صدوق، روى له أبو داود والترمذي والنسائي[2].

وعبد العزيز بن عمران المدني يعرف بابن أبي ثابت متروك، روى له الترمذي[1].

١- مسند البزار ١٧٩/٩، ١٨١.

٢- التاريخ الكبير للبخاري ٣٢٣/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٩٣/٣، كتاب الثقات لابن حبان ٣٠٩/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٠٢/١.

ويعقوب بن محمد بن عيسى الزهري المدني روى له ابن ماجه [٢].

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال يرجع إلى أمرين:

الأول: أن التفرّد استمر حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة يعقوب بن محمد الزهري، وهو من الآخذين عن أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

الثاني: فيه عبد العزيز بن عمران، وهو متروك.

١- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٦٩، التاريخ الكبير للبخاري ٢٩/٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٩٠/٥، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١١، المجروحين لابن حبان ١٣٩/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٠٦/١.

٢- يعقوب بن محمد الزهري اختلفت فيه أقوال الأئمة جرحاً وتعديلاً، فمن المعدّلين: أبو حاتم وابن حبان والحاكم، ومن المجرّحين: أحمد وابن معين وأبو زرعة والساجي والعقيلي، وسبب الجرح فيه مفسّر، وهو كثرة الأوهام والمناكير، والرواية عن المتروكين، فيحمل التعديل على أصل الصدق، ويحمل الجرح على كثرة أوهامه، فهو صدوق في نفسه لكنه كثير الأوهام من العاشرة. ينظر. العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٩٦/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١٤/٩، الضعفاء للعقيلي ٤٤٥/٤، كتاب الثقات لابن حبان ٢٨٤/٩، سؤالات السجزي للحاكم ص ١٢٠، تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٤٧/١١، تقريب التهذيب ٣٣٩/٢.

(١٢٤) - (٣٧٢٩) - قال البزار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ، ثنا يَعْقُوبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ تَجَمَّعَ النَّاسُ عَلَى أُمَيَّةَ بْنِ خَلَفٍ، فَأَقْبَلْتُ إِلَيْهِ فَنَظَرْتُ إِلَى قِطْعَةٍ مِنْ دِرْعِهِ قَدِ انْقَطَعَتْ مِنْ تَحْتِ إِبْطِهِ، فَأَطْعَنُهُ بِالسَّيْفِ طَعْنَةً وَرُمِيتُ يَوْمَ بَدْرٍ بِسَهْمٍ، فَفَقَأَتْ عَيْنِي فَبَصَقَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَدَعَا لِي فِيهَا فَمَا آذَانِي مِنْهَا شَيْءٌ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا رفاعة بن رافع، ولا نعلم له طريقاً، عن رفاعة إلا هذا الطريق"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم (٣/٢٥٨) من طريق إبراهيم بن المنذر عن عبد العزيز بن عمران به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق عبد العزيز بن عمران رفاعة بن يحيى عن معاذ بن رفاعة عن أبيه.

وعبد العزيز بن عمران المدني، متروك من الثامنة، ترجمته برقم (٣٧٢٨).

رأي الباحث في وجه الإعلال:

والحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال أن الراوي المتفرد عبد العزيز بن عمران المدني، وهو متروك احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلطه، ومثله لا يقبل تفرده.

١- مسند البزار ٩/١٨٢

(١٢٥) - (٣٧٢٨) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: سَيِّدُ الأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ فِيهِ خَمْسُ خِلالٍ فِيهِ: خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ أُهْبِطَ، وَفِيهِ تُوُفِّيَ اللَّهُ آدَمَ، وَفِيهِ سَاعَةٌ لاَ يَسْأَلُ الْعَبْدُ رَبَّهُ شَيْئًا فِيهَا إِلاَّ آتَاهُ مَا لَمْ يَسْأَلْ مَأْثَمًا أَوْ قَطِيعَةَ رَحِمٍ، وَفِيهِ تَقُومُ السَّاعَةُ، وَمَا مِنْ مَلَكٍ مُقَرَّبٍ وَلاَ سَمَاءٍ، وَلاَ أَرْضٍ، وَلاَ جِبَالٍ، وَلاَ رِيَاحٍ، وَلاَ بَحْرٍ إِلاَّ وَهُوَ يُشْفِقُ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَنْ تَقُومَ فِيهِ السَّاعَةُ.

قال البزار: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإسناده صالح"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٢٨٤/٥) من طريق أبي عامر، وعبد بن حميد (ص ١٢٧) عن موسى بن مسعود، والبيهقي في الشعب (٩١/٣) من طريق المعافى بن سليمان.

ثلاثتهم (أبو عامر وموسى بن مسعود والمعافى بن سليمان) عن زهير بن محمد به.

وأخرجه الشافعي في مسنده (ص ٧١) عن إبراهيم بن محمد، والطبراني في الكبير (١٩/٦) من طريق عبيدالله بن عمرو، كلاهما عن عبدالله بن محمد بن عقيل به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣١٣/٢) وعنه ابن ماجه (٣٤٤/١) وأخرجه أحمد (٤٣٠/٣) من طريق أبي عامر، والطبراني في الكبير (٣٣/٥) وأبو نعيم في الحلية (٣٦٦/١) والبيهقي في الشعب (٩٠/٣) من طريق يحيى بن أبي بكير، والطبراني في (٣٣/٥) من طريق عمرو بن ثابت، ثلاثتهم (أبو عامر ويحيى بن أبي بكير وعمرو بن ثابت) عن زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الرحمن بن يزيد عن أبي لبابة بن عبد المنذر.

وقوله: "سَيِّدُ الأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ" فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه الحاكم (٤١٢/١) والبيهقي في شعب الإيمان (٩٠/٣) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب الأصم ثنا الربيع بن سليمان ثنا عبد الله بن وهب أخبرني ابن أبي الزناد عن أبيه عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سَيِّدُ الْأَيَّامِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

دراسة علة الحديث:

١- مسند البزار ١٩١/٩، ١٩٢.

الحديث لم يُرو إلا من طريق زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة، عن جده، عن سعد بن عبادة، رضي الله عنه.

وعبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني، صدوق وتكلّم فيه الأئمة من قبل حفظه، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه[1].

قلتُ: الشاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه موسى بن أبي عثمان[2] عن أبيه أبي عثمان النبان[3] وانفرد بروايته موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، وموسى بن أبي عثمان ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يوثقه غير ابن حبان، والتفرّد في هذه الطبقة يقبل إذا كان من الثقات.

وأبي الباحث في وجه الإعلال: حديث سعد بن عبادة معلول لوجهين:

الأول: يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو سيئ الحفظ.

الثاني: الاضطراب عن عبد الله بن محمد بن عقيل، فمرة رواه عن عمرو بن شرحبيل بن سعيد عن جده عن سعد بن عبادة رضي الله عنه، ومرة رواه عن عبد الرحمن بن يزيد الأنصاري عن أبي لبابة بن عبد المنذر.

١- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٧٢/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٥٣/٥، معرفة الثقات للعجلي ٥٧/٢، المجروحين لابن حبان ٣/٢، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٣/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٣٠/١.

٢- وموسى بن أبي عثمان النبان المدني روى عنه جمع، ولم يوثقه غير ابن حبان. وليس له من الحديث إلا القليل، ومثله إن توبع فمقبول، وإلا فليّن الحديث، روى له النسائي. ينظر التاريخ الكبير للبخاري ٧٩/٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٥/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٤٥٤/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٢٦/١.

٣- وأبو عثمان النبان مولى المغيرة بن شعبة قيل اسمه سعد وقيل عمران روى له أبو داود والترمذي والنسائي، روى عنه جمع، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من أفاضل أهل المدينة. ينظر تقريب التهذيب لابن حجر ٤٣٥/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٢٩٣/٤. وقال محقق مسند الإمام أحمد (٢٩٧/١٢): "وذكر الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" أن ابن حبان ذكره في "الثقات"، لكنا لم نجده في المطبوع منه، والله أعلم". قلت: وهو مذكور في المطبوع من "الثقات": سعيد بن مرجانة مولى قريش كنيته أبو عثمان وكان من أفاضل أهل المدينة يروى عن أبي هريرة روى عنه محمد بن إبراهيم.

(١٢٦) - (٣٨٥٦) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَاسِطِيُّ ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُسَيَّبِ سَلامُ بْنُ سَالِمٍ الْوَاسِطِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فُضَالَةَ ، عَنِ الأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً أسنده إلا مبارك بن فضالة، عن الأزرق، عن أبي برزة، ولا نعلم رواه عن مبارك إلا سلّام بن سلم"[١].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه سلام بن سلم عن مبارك بن فضالة عن الأزرق عن أبي برزة رضي الله عنه.

ومبارك بن فضالة البصري صدوق يدلس ترجمته برقم (٣٥٧٣).

وسلام بن سلم الطويل السعدي متروك[٢].

قلتُ: الحديث غريب، ووجه غرابته يعود إلى أمرين:

الأول: مبارك روى الحديث بالعنعنة، وهو مدلّس [٣]، ومثله لا تقبل عنعنته.

الثاني: فيه سلام بن سلم، وهو متروك.

١- مسند البزار ٩/٣١٠.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٣٧٦، التاريخ الكبير للبخاري ٤/١٣٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٢٦٠، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٨٤.

٣- ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من المدلسين. انظر: طبقات المدلسين ص ٤٣.

المبحث الخامس
الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بنّدرة الإسناد

ويشتمل على تمهيد وستة أحاديث:

الأول: حديث معاوية بن قرة عن أبيه في النهي عن الصلاة بين الأساطين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثاني: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ..

الثالث: حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: أوصاني أبو القاسم صلى الله عليه وسلم، إن أنا أدركت شيئا من هذه، قال: اقعد في مخدعك...

الرابع: حديث شدّاد رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم قال: إذا حَضَرْتُمْ مَوْتَاكُمْ فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ..

الخامس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لاَ طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ.

السادس: حديث الفلتان رضي الله عنه قال: كنّا مع رسول الله صلى الله عليه وسام فأنزل عليه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...

التمهيد:

التفرّد بالحديث يكون إسناده نادراً يعتبر قرينة تجعل التفرّد قادحاً، والإسناد النادر ما لا تكثر الرواية به ولم يرو به من الأحاديث إلا الشيء القليل جداً، وقد لا يروى به إلا حديث أو حديثان أو ثلاث، والإسناد المشهور هو الذي تكثُر الرواية به، وروي به من الأحاديث الشيء الكثير.

ومثل هذه الأسانيد إن كان رواتها من المشهورين برواية الحديث يكون التفرّد بها موضع استغراب لحرص المحدثين بالرواية، والتفرّد بمثلها لا يكاد يصحّ إلا إذا كان المتفرد به ثقة من الطبقات المتقدمة، أو كان من الأئمة الحفاظ، ولذلك نجد النقاد لا يقنعون في كثير من الأحيان برواية راو واحد لبعض الأسانيد النادرة، ويعلّون الحديث لمجرد أنّ راويه تفرد بإسناد معين[1]

ويلاحظ من خلال صنيع النقاد في تعليل الأحاديث بالتفرّد أنهم يستخدمون ألفاظاً تدلّ على هذه القرينة. ومن الأئمة النقاد الذين أكثروا استخدام هذا النوع من التعليل الإمامان البزار والطبراني. ومن العبارات التي استخدموها كثيرة، فيقولون مثلاً:

لا نعلم روى فلان عن فلان إلا ثلاثة أحاديث. أو لا نعلم روى فلان عن فلان إلا حديثين. أو لا نعلم أسند فلان عن فلان إلا حديثين. أو لا نعلم أسند فلان عن فلان إلا هذا الحديث. أو لا نعلم روى فلان عن فلان إلا هذا الحديث.

---

١ - انظر: إعلال الحديث العربي بالمشهور للدكتور المري ص ١١٠- ١٢٣.

(١٢٧) - (٣٣١٢، ٣٣١٣) - قال البزار: أخبرنا عمرو بن علي، قال: أخبرنا أبو داود، قال: أخبرنا هارون أبو مسلم، عن قتادة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، رضي الله عنه، قال: كنا ننهى عن الصلاة بين الأساطين، ونطرد عنها طردا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أخبرنا محمد بن المثنى، قال: أخبرنا يحيى بن حماد، قال: أخبرنا هارون أبو مسلم، عن قتادة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه بنحوه.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، إلا هارون، ولا نعلم أسند قتادة عن معاوية بن قرة عن أبيه غير هذا الحديث"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٤٠٠/٢) ومن طريقه ابن ماجه (٣٢٠/١) والروياني (١٣٠/٢) والبيهقي في السنن الكبرى (١٤٠/٣)، وأخرجه ابن ماجه (٣٢٠/١) وابن خزيمة (٢٩/٣) والطبراني في الكبير (٢١/١٩) والحاكم من طريق أبي قتيبة مسلم بن قتيبة، وابن خزيمة (٢٩/٣) والطبراني في الكبير (٢١/١٩) وابن حبان (٥٩٧/٥) من طريق يحيى بن حماد.

ثلاثتهم (الطيالسي ومسلم بن قتيبة ويحيى بن حماد) عن هارون بن مسلم به بنحوه

وأخرج ابن أبي شيبة (١٦٠/٥) من طريق أيوب أبي العلاء عن معاوية بن قرة عن أبيه قال: رَآنِي عُمَرُ وَأَنَا أُصَلِّي بَيْنَ أُسْطُوَانَتَيْنِ فَأَخَذَ بِقَفَايَ فَأَدْنَانِي إِلَى سُتْرَةٍ، فَقَالَ: صَلِّ إِلَيْهَا.

وأيوب بن أبي مسكين أو ابن مسكين أبو العلاء الواسطي لا بأس به، روى له أبو داود والترمذي والنسائي[٢].

دراسة علة الحديث:

إسناد هذا الحديث من الأسانيد النادرة حيث لم يرو به إلا هذا الحديث، ورواة الإسناد من المشهورين برواية الحديث، وانفرد به أبو مسلم[٣].

١- مسند البزار ٢٥٠/٨.

٢- الطبقات الكبرى لابن سعد ٣١٢/٧، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٥١٨/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٥٩/٢، الكامل لابن عدي ١٥/٢.

٣- هارون بن مسلم البصري روى عنه غير واحد، ولم يوثقه غير ابن حبان، فهو مجهول الحال. أما قول أبي حاتم فيه أنه مجهول: فلأنه لم يعرف له راوياً غير عمر بن سعد الصعدي، ولذلك لم يذكر له راوياً غيره، ولكن الواقع أنه روى عنه ثلاثة من الثقات، وكلهم رووا عنه هذا الحديث كما سلف في التخريج. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩٤/٩، كتاب الثقات لابن حبان ٣٢١/٧، تمام المنة في التعليق على فقه السنة للألباني ٢٩٦/١.

رأي الباحث في وجه الإعلال:

وجه إعلال الحديث يعود إلى قرينتين:

الأولى: الراوي المتفرد وهو هارون بن مسلم مستور، ومثله لايحتمل تفرّده.

الثانية: وهي الأهم: أن هذا الإسناد من الأسانيد النادرة، ولم يرو به إلا هذا الحديث، ومثل هذه الأسانيد إذا كان رواتها من المشهورين لا يكون التفرّد بها مقبولاً إلا من الحفاظ. وهذا الإسناد راويه قتادة، وهو من الطبقة الوسطى من التابعين، ومثله يحرص في الرواية عنه، فلو كان الحديث عند قتادة عن معاوية بن قرة عن أبيه لما تركه الناس[1]، ولذلك أعله البزار.

١- انظر: إعلال الحديث العربي بالمشهور للمري ١١٦- ١٢٢.

(١٢٨)- (٣٣٦٣) - قال البزار: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكُوفِيّ ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، كَانَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي بِالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الذُّنُوبِ وَالْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ.

قال البزار: "ولا نعلم أسند عطاء بن السائب عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث، ولا روى هذا الحديث عن الحسن بن عبيد الله عن عطاء إلا حفص بن غياث"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٥/٥٥١) وتمام الرازي في الفوائد (١/٢٠٠) من طريق عمر بن حفص ثنا أبي به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث فيه التفرّد النسبي، ولم يروه عن الحسن بن عبيد الله[٢] عن عطاء إلا حفص بن غياث[٣]، ومتن الحديث روي عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه من وجه آخر صحيح، مرّ برقم (٣٣٥٦، ٣٣٥٧).

وإسناده نادر حيث لم يسند عطاء بن السائب[٤] عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب"[٥].

رأي الباحث: استمر فيه التفرّد في طبقات متأخرة، وهي طبقة حفص بن غياث، وهو ثقة ومن أتباع التابعين، إلا أنه تغيّر حفظه في الآخر، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ، ووقع في طبقة عمر بن حفص[٦]، وهو من تبع الأتباع، والتفرّد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

١- مسند البزار ٨/٢٩٢، ٢٩٣.

٢- والحسن بن عبيد الله النخعي الكوفي ثقة، روى له مسلم والأربعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ١/٩٣، معرفة الثقات للعجلي ١/٢٩٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٢٣، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢/٢٥٤.

٣- وحفص بن غياث النخعي قاضي الكوفة ثقة، لكن تغير حفظه في الآخر. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ١/٣١٠، الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/٣٨٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/١٨٥، تهذيب الكمال للمزي ٧/٥٦-٦٠.

٤- صدوق اختلط من الخامسة روى له الأربعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/٤١٤، الطبقات الكبرى ٦/٣٣٨، الجرح والتعديل ٦/٣٣٤، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣/٣٠٣، تقريب التهذيب ١/٦٦٥.

٥- جامع الترمذي ٥/٥٥١.

٦- وعمر بن حفص بن غياث أبو عمر النخعي ثقة ربما وهم من العاشرة، روى له الجماعة إلا أبو داود. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/١٠٣، معرفة الثقات للعجلي ٢/١٦٤، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٧١٤.

(١٢٩) - (٣٣٧٧) - قال البزار: أخبرنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ، قالَ: أخبرنا بشرُ بنُ مُحمّدِ بنِ أبانَ، قالَ: أخبرنا زيادُ بنُ أبي مُسلِمٍ أبو عمرَ الصفّارُ، قال: سَمِعتُ أبا الأشعثِ الصنعانيَّ، يقولُ: بعثني يزيدُ بنُ معاويةَ إلى عبدِ اللهِ بنِ أبي أوفى، فقدِمتُ ومعي ناسٌ مِنْ أصحابِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فقُلتُ: ما تأمرونَ بهِ الناسَ؟ فقالَ: أوصاني أبو القاسمِ، إنْ أنا أدركتُ شيئًا منْ هذهِ منْ أنْ أعمدَ إلى أحدٍ، فأكسرَ سيفي وأقعدَ في بيتي. فإنْ دخلَ عليَّ في بيتي، قالَ: اقعدْ في مخدعِكَ، فإنْ دخلَ عليكَ فاجثُ على ركبتيكَ، ويقولُ: بُؤْ بإثمي وإثمِكَ فتكونَ منْ أصحابِ النارِ، وذلكَ جزاءُ الظالمينَ، فقدْ كسرتُ سيفي فإذا دخلَ عليَّ بيتي دخلتُ مخدعي، فإذا دخلَ عليَّ مخدعي جثوتُ على ركبتي، وقلتُ ما قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أنْ أقولَ.

قال البزار: "ولا نعلم أسند أبو الأشعث عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث، وزياد بن أبي مسلم رجل مشهور من أهل البصرة"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٢٢٦) عن عبد الصمد عن زياد بن مسلم به[٢]

دراسة علة الحديث:

إسناد الحديث من الأسانيد النادرة حيث لم يسند أبو الأشعث[٣] عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث. ويرويه عن أبي الأشعث الصنعاني زيادُ بن أبي مسلم[٤].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

١- مسند البزار ٨/٣٠٤.

٢- وفي رواية أحمد: "دخلت على فلان يسمى زياد اسمه" فلم يسمّ اسم الصحابي وهو: عبد الله بن أبي أوفى. كما جاء مصرّحا به عند البزار.

٣- وأبو الأشعث الصنعاني اسمه شراحيل بن آدة ثقة، روى له مسلم والأربعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٢/٣٨٢، كتاب الثقات لابن حبان ٤/٣٦٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤١٤.

٤- وزياد بن أبي مسلم أبو عمر الفراء الصفار البصري صدوق فيه لين من السابعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٥٤٧، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/٥٣٤. تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٣٣٤، كتاب الثقات لابن حبان ٦/٣٢٩، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣٢٣.

الأولى: استمرار التفرّد في طبقة متأخرة، وهي طبقة زياد بن أبي مسلم، وهو من طبقة أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لايقبل إلا من الحفاظ، وزياد بن أبي مسلم ليس من الحفاظ.

الثانية: أن الإسناد من الأسانيد النادرة، حيث لم يسند أبو الأشعث عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث، وأبو الأشعث الصنعاني من كبار التابعين الثقات الذين يجمع حديثهم، ولا يرويه عنه إلا زياد بن أبي مسلم، والتفرّد بمثل هذه الأسانيد لم يكن مقبولاً إلا نادراً، لا سيما إذا لم يكن المتفرد من الحفاظ المتقنين، ونقاد الحديث في مثل هذه الأحيان لا يقنعون برواية راو واحد[1]

وأشار البزار إلى ندرة إسناده بقوله: "ولا نعلم أسند أبو الأشعث عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث"

---

1 - انظر: إعلال الحديث العربي بالمشهور للدكتور المري ص ١٢٠- ١٢٢.

(١٣٠)- (٣٤٧٨) - قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى الأَرْزِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مِهْجَعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا قَزَعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنْ حُمَيْدٍ الأَعْرَجِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَحْمُودٍ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِذَا حَضَرْتُمْ مَوْتَاكُمْ فَأَغْمِضُوا الْبَصَرَ، فَإِنَّ الْبَصَرَ يَتْبَعُ الرُّوحَ، وَقُولُوا خَيْرًا، فَإِنَّ الْمَلائِكَةَ تُؤَمِّنُ عَلَى مَا قَالَ أَهْلُ الْمَيِّتِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شداد بن أوس إلا من هذا الوجه، ولا نعلم روى حميد الأعرج عن الزهري حديثا مسنداً إلا هذا الحديث، وحديثاً آخر رواه جعفر بن سليمان، عن حميد الأعرج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة حديث الإفك، ولا نعلم رواه عن حميد إلا قزعة بن سويد، وقد تقدم ذكرنا لقزعة، وإنما هو الزهري عن محمود بن الربيع، وقال في هذا الحديث: عن محمود بن لبيد، والزهري لم يحدّث عن محمود بن لبيد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١٢٥/٤) وأبو داود (٤٦٨/١)، والطبراني في الكبير (٢٩١/٧) وفي الأوسط (٣٠٣/١) وابن عدي (٦٨٧/٢)، والحاكم (٥٠٣/١) من طرق عن قزعة بن سويد به.

دراسة علة الحديث:

رواه البزار من طريق قزعة عن حميد الأعرج[٢] عن الزهري عن محمود عن شدّاد رضي الله عنه.

وأعله الطبراني بقوله:"لا يروى هذا الحديث عن شداد إلا بهذا الإسناد تفرد به قزعة بن سويد"[٣].

وأعله ابن عدي بقوله: "لا أعلمه رواه عن حميد غير قزعة" [٤].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: قزعة بن سويد ضعيف ومن أتباع التابعين ترجمته برقم (٣٤٧٧)، والتفرّد في هذه الطبقة لايقبل إلا من الثقات.

الثانية: أن الإسناد من الأسانيد النادرة حيث لم يرو حميد الأعرج عن الزهري إلا هذا الحديث، والتفرّد بمثل هذه الأسانيد لا يقبل إلا نادراً، والله أعلم.

١- مسند البزار ٤٠٣/٨.

٢- وحميد بن قيس المكي الأعرج أبو صفوان القارئ لا بأس به ، روى له الجماعة ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٤٨١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٢٨/٣. معرفة الثقات للعجلي ٣٢٤/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٤٦/١.

٣- المعجم الأوسط للطبراني ١١٨/٦.

٤- الكامل لابن عدي ٧٢/٣.

(١٣١) - (٣٥١١) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عِمْرَانَ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لاَ طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران من غير وجه، فذكرنا هذا الحديث من هذا الطريق، عن عمران؛ لأنه كان أعز مخرجاً يروى في ذلك، عن عمران، ولا نعلم روى هذا الحديث، عن سماك إلا حفص بن عمران وهو رجل من أهل الكوفة، ولا نعلم رواه عن حفص إلا إسماعيل بن أبان، وهو رجل يتشيّع، وقد روى عنه أهل العلم واحتملوا حديثه، ولا نعلم روى سماك، عن الحسن، عن عمران إلا حديثين هذا أحدهما، وهو غريب، والآخر مشهور"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٧١/١٨) والأوسط (٣٢١/٤) من طريق إسماعيل بن أبان به.

والحديث المشهور من طريق سماك بن حرب عن الحسن البصري عن عمران بن حصين أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عِنْدَ مَوْتِهِ سِتَّةَ رَجْلَةٍ لَهُ، فَجَاءَ وَرَثَتُهُ مِنَ الْأَعْرَابِ، فَأَخْبَرُوا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا صَنَعَ. قَالَ: "أَوَفَعَلَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَوْ عَلِمْنَا إِنْ شَاءَ اللهُ مَا صَلَّيْنَا عَلَيْهِ". قَالَ: فَأَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ مِنْهُمْ اثْنَيْنِ، وَرَدَّ أَرْبَعَةً فِي الرِّقِّ. أخرجه أحمد (٤٤٦/٤) والبزار (٢٥/٩) من طريق أبي عوانة، والطبراني في الكبير (١٤٣/١٨) من طريق حماد بن سلمة، و(١٧٧/١٨) من طريق حسن بن عمران، وابن الأعرابي في معجمه (٣٨٦/١) والبيهقي في السنن (٢٦٦/٦) من طريق أسباط بن نصر.

كلهم (أبو عوانة وحماد بن سلمة وحسن بن عمران وأسباط بن نصر) عن سماك بن حرب عن الحسن به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إسماعيل بن أبان[٢]، عن حفص بن عمران[٣]، عن سماك[١]، عن الحسن به.

١- مسند البزار ١١/٩.

٢- وإسماعيل بن أبان الوراق الأزدي ثقة يتشيّع من التاسعة. ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٤١١/١، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٢٩/٢، التاريخ الأوسط للبخاري ٣٣٧/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦١/٢

٣- وحفص بن عمران بن أبي الرسام أبو عمران قال الذهبي: لا يعرف. ينظر: الكنى والأسماء للدولابي ٧٥٩/٢. لسان الميزان لابن حجر ٣٣٠/٢.

والحديث أعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن سماك بن حرب إلا حفص بن عمران، تفرّد بـــن إسماعيل بن أبان"[٢].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى ثلاثة قرائن:

الأولى: أن التفرّد استمر حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة إسماعيل بن أبان، وهـــو مـــن الطبقـــة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ، ولذلك أعله البـــزار بتفرد إسماعيل بن أبان.

الثانية: الراوي عن سماك وهو حفص بن عمران لا يعرف.

الثالثة: أن الإسناد نادر حيث لم يرو سماك عن الحسن عن عمران إلا حديثين، أحدهما غريب، والآخـــر مشهور، كما قال البزار، ومن البعيد جداً أن يُروى الحديثان بالإسناد النادر، ويـــشتهر أحـــدهما دون الآخر، لأن التفرّد بمثل هذه الأسانيد لا يقبل إلا نادراً.

١- وسماك بن حرب الكوفي صدوق وروايته عن عكرمة فيها اضطراب، روى له مسلم والأربعة. ينظر: الجرح والتعديل ٢٧٩/٤، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٧٤/٣، الكامل لابن عدي ٥٤٣/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٩٤/١.

٢- المعجم الأوسط للطبراني ٣٢١/٤.

(١٣٢) - (٣٦٩٩) - قال البزار: حدثنا أبو كامل قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد قال: حدثنا عاصم بن كليب عن أبيه عن الفلتان بن عاصم رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل عليه، وكان إذا نزل عليه فتح عينيه، وفرغ سمعه وبصره لما جاءه من الله، فلما فرغ، قال للكاتب: اكتب: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة﴾[1]، فقام ابن أم مكتوم الأعمى، فقال: يا رسول الله، فاعذرنا، فأنزل الله وهو قائم، فقال الكاتب: اكتب غير أولي الضرر.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي بنحو كلامه من وجوه، وذكرنا هذا عن الفلتان لعزة حديث الفلتان، وإن كان قد يروى بغير هذا الإسناد مما هو أحسن من هذا الإسناد بلفظ آخر"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم (٤/٤٢١) وأبو يعلى (٣/١٥٦) وفي المفاريد (ص ٩٤) وابن حبان (١١/١٠) والطبراني في الكبير (١٨/٣٣٤) من طريق عبد الواحد بن زياد به.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه عبد الواحد بن زياد[3]، عن عاصم بن كليب عن أبيه عن الفلتان رضي الله عنه.

رأي الباحث في وجه الإعلال: إعلال الحديث فيما أحسب يرجع إلى قرينتين:

الأولى: استمرار التفرّد حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة عبد الواحد بن زياد، وهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الأئمة الحفاظ.الثانية: الإسناد نادر، ولا يكاد يوجد منه إلا ثلاثة أو أربعة أحاديث، وهي مشهورة رواها عن عاصم بن كليب جماعة، إلا هذا الحديث، فهو غريب لم يروه عن عاصم إلا عبد الواحد بن زياد، ومن البعيد جداً أن تشتهر هذه الأحاديث دون أحدها؛ لأن مثل هذه الأسانيد مما يحرص عليه أهل الحديث[4].

١- النساء ٩٥.

٢- مسند البزار ٩/١٤٤.

٣- وعبد الواحد بن زياد العبدي مولاهم البصري ثقة من التاسعة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٢٠، ٢١، معرفة الثقات للعجلي ٢/١٠٧، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٨٩، سؤالات السلمي للدارقطني ص ٢٠٠، تحقيق: فريق من الباحثين، مكتبة الملك فهد، تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/٣٨٥، تقريب التهذيب ٢/٦٨٠.

٤- إعلال الحديث العربي بالمشهور للمري ص ٢٧٤، ٢٧٥.

المبحث السادس

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لكون الإسناد عالياً

ويشتمل على تمهيد وأربعة أحاديث:

الأول: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: لَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ.

الثاني: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَأَعْرِفَنَّ مَا مَنَعْتُمْ.

الثالث: حديث عمران رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

الرابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: لاَ يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلاَةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلاَةَ.

التمهيد:

طلب علوّ الإسناد والحرص عليه من الأمور المعلومة عند المحدثين، ولذلك كان المحدثون يرحلون من الأقطار إذا سمعوا بشيخ ثقة عالي الإسناد، ويذكرون ذلك في تراجمهم.

قال الخطيب رحمه الله: "المقصود في الرحلة في الحديث أمران: أحدهما تحصيل علو الإسناد وقدم السماع، والثاني لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم"[1]

فإذا تفرّد الراوي بالإسناد العالي يكون ذلك موضع استغراب لكون المحدثين حريصين على العلوّ، بخلاف التفرّد بالإسناد النازل، وكلّما علا سندُ الحديث كان التفرّد أشدّ استغراباً[2]

١- الجامع لأخلاق الراوي للخطيب ٤/٤٣٣.

٢- انظر: الموقظة ص ٤٢، وتحرير علوم الحديث لعبد الله بن يوسف الجديع ٣/٢٥٣، والحديث المعلول للدكتور حمزة مليباري ص ٤٣، والموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها للدكتور حمزة المليباري ص ٢٦، إعلال الحديث الغريب بالمشهور ١١١- ١١٤.

(١٣٣) - (٣٣٤٠) - قال البزار: أخبرنا الفضل بن يعقوب الرخاميُّ، وهلال بن العلاءِ، قالا: أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ جعفرٍ، قال: أخبرنا عيسى بنُ يونس، عن إسماعيلَ بن أبي خالدٍ، عن ابن أبي أوفى، رضيَ اللهُ عنهُ، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: لن يلجَ النَّارَ أحدٌ شهدَ بدراً والحديبيةَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن إسماعيل بن أبي خالد إلا عيسى بن يونس، ولا عن عيسى إلا عبد الله بن جعفر"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني كما في المجمع (٢٥٣/٩) بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٢٠/٦) ومسلم (١٦٩/٧) وغيرهما من حديث أم مبشر أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: لاَ يَدْخُلُ النَّارَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ أَحَدٌ الَّذِينَ بَايَعُوا تَحْتَهَا.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه عبد الله بن جعفر[2]، عن عيسى بن يونس[3] عن إسماعيل بن أبي خالد.

وإسماعيل بن أبي خالد ترجمته برقم (٣٣٣٢) وهو مجمّع على توثيقه.

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول بالتفرد، وهو غير محتمل، ويرجع إعلاله إلى أمرين:

الأول: كون المتفرّد عنهما؛ إسماعيل بن أبي خالد وعيسى بن يونس من المشهورين برواية الحديث، والتفرّد عن مثلهما يوجب التردّد في قبوله، ويجعله أشدّ نكارة.

الثاني: كون الإسناد من الأسانيد العالية؛ فرواية عيسى بن يونس عن إسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه إسناد ثلاثي ويعتبر عالياً، وانفرد به عبد الله بن جعفر، وهو من الآخذين عن أتباع التابعين ومن بينهم أصحاب المصنفات الحديثية أمثال إسحاق بن راهويه وأبو بكر بن أبي شيبة، وهما من تلاميذ عيسى بن يونس، والتفرّد بمثل هذا الإسناد في هذه الطبقة يزداد التفرّد نكارة، والله أعلم.

١- مسند البزار ٢٧٦/٨.

٢- وعبد الله بن جعفر بن عيلان الرقي أبو جعفر القرشي، ثقة لكنه تغير بآخرة فلم يحتمل اختلاطه من العاشرة، روى له الجماعة.. ينظر معرفة الثقات للعجلي ٢٤/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٣/٥، ٢٤، كتاب الثقات لابن حبان ٣٥١/٨، المختلطين للعلائي ص ٦١، والاغتباط لسبط بن العجمي ص ١٨٦، تقريب التهذيب ٤٨٣/١.

٣- وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ثقة ثبت، روى له الجماعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٣٠٠/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٩١/٦، ٢٩٢، الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٨٨/٧. تهذيب الكمال للمزي ٦٢/٢٣.

(١٣٤)- (٣٤٥٠، ٣٤٥١، ٣٤٥٢) - قال البزار: أخبرنا أبو كريب، قال: أخبرنا أبو معاوية، قال: أخبرنا إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخبرنا أحمد بن عبدة، قال: أنبأنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن عبد الله بن بابا، عن جبير بن مطعم، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخبرنا يوسف بن موسى، قال: أخبرنا جرير، ويعلى بن عبيد، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن عبد الله بن بابا، قال: سمعت جبير بن مطعم، رضي الله عنه، يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: يا بني عبد مناف، لأعرفن ما منعتم.

وقال في حديث أبي الزبير، عن عبد الله بن بابا، عن جبير: لا تمنعوا طائفا يطوف بهذا البيت أية ساعة شاء من ليل أو نهار ويصلي.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ولا نعلم يروى عن جبير بن مطعم إلا حديثاً ضعيفاً لا يثبت من جهة النقل"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٤/٢)، والدارقطني (٤٤٥/١) من طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

وأخرجه الحميدي (٢٥٥/١)، وابن أبي شيبة (٢٥٧/١٤) وأحمد (٨١/٤)، والدارمي (٩٦/٢)، وأبوداود (١١٩/٢)، والترمذي (٢٢٠/٣)، وابن ماجه (٣٩٨/١)، وابن خزيمة (٢٢٥/٤)، من طريق سفيان بن عيينة، والطبراني في الكبير (١٤٢/٢) وابن حبان (٤٢١/٤) من طريق عمرو بن الحارث المصري، وعبد الرزاق (٦١/٥) وأحمد (٨١/٤) و(٨٤/٤) وابن خزيمة (٢٦٣/٢) من طريق ابن جريج، ثلاثتهم (سفيان بن عيينة، وعمرو بن الحارث، وابن جريج) قالوا: أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن بابيه عن جبير بن مطعم[2].

وأخرجه أحمد (٨٢/٤)، وعن محمد بن عبيد، والفسوي (١٢٢/٢)، والبيهقي في السنن (١١٠/٥) من طرق عن ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي نجيح عن عبد الله بن باباه سمعت جبير بن مطعم.

دراسة علة الحديث:

الحديث روي من طريقين:

١- مسند البزار ٣٧٣/٨.

٢- في رواية ابن عيينة روى أبو الزبير بالعنعنة، وفي رواية عمرو بن الحارث وابن جريج صرّح أبو الزبير بالتحديث.

الأولى: إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

وإسماعيل بن مسلم المكي البصري ضعيف الحديث، روى له الترمذي وابن ماجه[1].

ونافع بن جبير بن مطعم، ثقة فاضل، ترجمته برقم (٣٤١٠).

الثانية: ابن عيينة وابن جريج وعمرو بن الحارث عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير.

وعبد الله بن باباه ويقال: بابيه المكي ثقة، روى له مسلم والأربعة[2].

وأبو الزبير من المدلّسين، لكنّه قد صرّح بالتحديث في رواية عمرو بن الحارث وابن جريج عن أبي الزبير، فانتفت شبهة تدليسه.

وعمرو بن الحارث المصري ثقة حافظ، روى له الجماعة[3].

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث من الطريق الأول معلول، ووجه الإعلال يرجع إلى ثلاثة قرائن:

الأولى: تفرد به إسماعيل بن مسلم، وهو وإن كان من طبقة متقدمة لكنّه ضعيف.

الثانية: الراوي المتفرّد عنه عمرو بن دينار من الأئمة المشهورين، والتفرّد عنه موضع استغراب.

الثالثة: وهي الأهم، أن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير عن أبيه من الأسانيد الجليلة، ويستبعد شهرة الحديث عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه، وهو نازل، وغرابته عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير، وهو عالٍ؛ لأنّ أبا الزبير، وهو صدوق يدلّس، وعبد الله بن باباه ثقة، وعمرو بن دينار ثقة ثبت، ونافع بن جبير ثقة فاضل، فلو كان الحديث عند عمرو بن دينار عن نافع بن جبير لما تركه ابن عيينة وابن جريج وعمرو بن الحارث وهم تلاميذ عمرو بن دينار ومن بينهم أثبت أصحابه، والله أعلم.

١- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٨٢/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩٨/٢، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٥٢/٢، الضعفاء للبخاري ص ٢٥، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥١.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢/٥، تهذيب الكمال للمزي ٣٢١/١٤، كتاب الثقات لابن حبان ١٣/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٧٩/١.

٣- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١٠٧/١، معرفة الثقات للعجلي ١٧٢/٢، تهذيب الكمال للمزي ١٤/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٣١/١

(١٣٥) - (٣٦١٢) - **قال البزار: حَدَّثَنَا مَطَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّكَرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ سَالِمٍ ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ يَعْنِي ابْنَ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِمْرَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.**

قال البزار: "وهذا الحديث لم نسمعه إلا من مطر، عن عبد المؤمن ولم نسمع أحداً يحدث عن عبد المؤمن هذا غيره ولا يروى عن عمران، عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في الضعفاء (٩٣/٣) من طريق مطر بن محمد حدثنا عبد المؤمن بن سالم حدثنا هشام به.

دراسة علة الحديث:

ذكر فيه البزار التفرّد حيث لم يرو إلا من طريق عبد المؤمن بن سالم حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين، وفيه التفرّد بالنسبة لهذا الإسناد، ومتن الحديث متواتر عن جماعة من الصحابة.

قال العقيلي: "لا يحفظ هذا الحديث عن عمران بن حصين إلا عن هذا الشيخ ، فأمّا المتن ففيه عن جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد صحاح"[٢].

وعبد المؤمن بن سالم بصري، قال العقيلي: لا يتابع على حديثه وساق له حديثاً منكر السند[٣].

ومطر بن محمد بن الضحاك السكري مجهول الحال[٤].

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث من هذا الطريق غريب، ووجه الغرابة يعود إلى قرينتين:

الأولى: تفرد به عبد المؤمن بن سالم، وهو من طبقة أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات. وكذلك انفراد مطر بن محمد غير محتمل، لأنّ مثله إن توبع يقبل، وإلا فهو لين الحديث.

الثانية: إسناده من الأسانيد الجليلة، فرواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين تعتبر جليلة؛ لأن محمد بن سيرين من كبار التابعين، وهو ثقة ثبت، وترجمته برقم (٣٥٨٣)، وهشام بن حسان من أثبت الناس في ابن سيرين، والتفرّد بمثل هذا الإسناد يزيد التفرّد غرابة.

١- مسند البزار ٨٠/٩.

٢- الضعفاء للعقيلي ٩٣/٣.

٣- الضعفاء للعقيلي ٩٣/٣، ميزان الاعتدال للذهبي ٤٢٠/٤، ٤٢١

٤- الضعفاء للعقيلي ٩٣/٣، كتاب الثقات لابن حبان ١٨٩/٩.

(١٣٦) - (٣٦١٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِرْدَاس، قال: حَدَّثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ عِيسَى أَبُو خَلَفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: لاَ يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلاَةٍ مَا انْتَظَرَ الصَّلاَةَ.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الكلام من وجوه بأسانيد مختلفة وكلام مختلف، ولا نعلم أنه يروى عن عمران بن حصين إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه، عن يونس إلا أبو خلف"[١].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه إلا عبد الله بن عيسى[٢]، عن يونس بن عبيد[٣]، عن ابن سيرين عن عمران.

قال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن عيسى: "يروي عن يونس بن عبيد وداود بن أبي هند ما لا يوافقه عليه الثقات...أحاديثه أفراد كلها"[٤].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى قرينتين:

الأولى: عبد الله بن عيسى من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين وانفرد به، وهو ضعيف.

الثانية: يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين من الأسانيد الجليلة، والتفرّد بما يزداد الحديث غرابة لحرص المحدثين بمثل هذه الأسانيد.

١- مسند البزار ٨١/٩.

٢- وعبد الله بن عيسى الخزار أبو خلف ضعيف، [ت]. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٧/٥، الكامل لابن عدي ٤١٥/٥، تقريب التهذيب ٥٢١/١.

٣- ويونس بن عبيد بن دينار العبدي أبو عبد البصري ثقة ثبت، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٤٢/٩، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٦٠/٧، تهذيب الكمال للمزي ٥١٧/٣٢- ٥٣٣.

٤- الكامل لابن عدي ٤١٥/٥

المبحث السابع

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لكونه مشتملا بكلام منكر

ويشتمل على تمهيد وثمانية أحاديث:

الأول: حديث شدّاد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ الآخِرَةِ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةٌ تِلْكَ اللَّيْلَةَ.

الثاني: حديث شدّاد رضي الله عنه في كيفية إسراء النبي صلى الله عليه وسلم.

الثالث: حديث شدّاد رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قالَ: إنّ أفضلَ أيّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ.....وقال: إنّ اللّهَ حَرَّمَ عَلَى الأَرْضِ أنْ تَأكُلَ أجْسَادَ الأنْبِيَاءِ.

الرابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في تفسير هذه الآية: ﴿وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾.

الخامس: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أرضاً يقال لها البصرة.

السادس: حديث أبي حميد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَلِينُ لَهُ أشْعَارُكُمْ.

السابع: حديث أبي حميد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا حَرَجَ أنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إلَى الْمَرْأةِ إذَا أرَادَ أنْ يَتَزَوَّجَهَا...

الثامن: حديث رفاعة بن رافع رضي الله عنه قال: لمّا كان يوم أحد انكفأ المشركون...

التمهيد:

إن كلام النبي صلى الله عليه وسلم أرفع الكلام، فقد أوتي جوامع الكلم، فكلامه يتنزه مما لا يليق به من ركاكة لفظ أو فساد معنى. وركاكةُ لفظ الحديث مما لا يشبه كلام الأنبياء وكونه مما لا يقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم – إما لسخفه وتفاهته أو دلالته على أمر ليس من عادة الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر به أو النهي عنه، أو لأن الحس والتجربة تدلّ على بطلانه – تُعدّ من أمارات الحديث الموضوع[1].

فإذا تفرّد الراوي بمتن فيه إسفاف وسماجة لا تليق بكلام النبي صلى الله عليه وسلم، يعتبر ذلك قرينة لردّ هذا التفرد[2].

١- انظر: مقاييس نقد متون السنة للدكتور مسفر عزم الله الدميني، ص ١٩٥، طبعه المؤلف، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

٢- انظر التفرّد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، د. عبد الجواد حمام، ص ٥٩٨، ٥٩٩.

(١٣٧) - (٢٤٧٧) - **قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ دِحْيَةَ الزِّيَادِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا قَزَعَةُ بْنُ سُوَيْدٍ الْبَاهِلِيُّ عَنْ عَاصِمِ بْنِ مَخْلَدٍ عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ قَرَضَ بَيْتَ شِعْرٍ بَعْدَ الْعِشَاءِ الآخِرَةِ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاةُ تِلْكَ اللَّيْلَةِ.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا شداد، ولا له طريقاً عن شداد إلا هذا الطريق، وعاصم بن مخلد لا نعلم روى عنه إلا قزعة بن سويد، وقزعة رجل من أهل البصرة ليس به بأس لم يكن بالقوي، وحدّث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه، وحدث عنه بهذا الحديث يزيد بن هارون وغيره"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١٢٥/٤) والعقيلي في الضعفاء (٣٣٩/٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٢٧٦/٤) ومسدد كما في الاتحاف (١٨٠/٢) ومن طريقه الطبراني في الكبير (٢٧٨/٧)، من طريق قزعة بن سويد عن عاصم بن مخلد عن أبي الأشعث عن شداد رضي الله عنه.

وأخرجه أبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (ص ٤٩٦)، وابن عساكر (٤١٨/٣٦) من طريق عبد القدوس بن حبيب عن أبي الأشعث عن شداد رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه إلا قزعة بن سويد[٢]، عن عاصم بن مخلد[٣]، عن أبي الأشعث عن شداد رضي الله عنه وأعلّه ابن الجوزي بقزعة بن سويد وعاصم بن مخلد، وقال: "هذا حديث موضوع"[٤].

وتعقبه ابن حجر، وقال: "ليس في شيء من هذا ما يقضي على هذا الحديث بالوضع إلا أن يكون استنكر عدم القبول من أجل فعل المباح....فلو علّل بهذا لكان أليق به من تعليله بعاصم وقزعة؛ لأن عاصماً ما هو من المجهولين كما قال، بل ذكره ابن حبان في الثقات، وأما كونه تفرد برواية هذا عن أبي

١- مسند البزار ٤٠٢/٨.

٢- وقزعة بن سويد الباهلي ضعيف، [ت ق]. ينظر: سؤالات الأثرم لأحمد ص ٥٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٣٩/٧، التاريخ الكبير للبخاري ١٩٢/٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٢٨، المجروحين لابن حبان ٢١٦/٢.

٣- وعاصم بن مخلد، قال الذهبي: لا يعرف. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٠/٦، كتاب الثقات لابن حبان ٢٥٨/٧، ميزان الاعتدال للذهبي ١٣/٤.

٤- الموضوعات لابن الجوزي ٢٦١/١.

الأشعث، فليس كذلك، فقد تابعه عليه عبد القدوس بن حبيب عن أبي الأشعث،..ولكنّ عبد القدوس ضعيف جداً كذّبه ابن المبارك، فكأنّ العقيلي لم يعتدّ بمتابعته"[1].

قلتُ: تابع عبدُ القدوس بن حبيب[2]، عاصمَ بن محلد، لكنّ هذه المتابعة لا يعتدّ بها؛ لأنّ عبد القدوس متروك، ولذلك لم يعتدّ البزار والعقيلي بمتابعته لشدة ضعفه، بل لعلّه ربما سرقه من عاصم بن محلد، لأن الحديث يعود إلى رواية عاصم.

قال ابن حجر: "ولم ينفرد عاصم به بل تابعه عبد القدوس بن حبيب، ذكر ذلك الذهبي في ترجمته لكنّ عاصماً أصلح من عبد القدوس، فكأنّ عبد القدوس سرقه منه"[3].

وأعلّ العقيلي الحديث بتفرد عاصم بن محلد، وقال: "لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به" [4].

ورأيي الباحث: تبين من كلام النقاد في تعليل الحديث أنه معلول بتفرد قزعة بن سويد وعاصم بن محلد، وكلام ابن حجر إن أخرج الحديث من الوضع، فإنه لا يخرجه من الضعف الشديد.

١- القول المسدد ص ٣٠.

٢- وعبد القدوس بن حبيب الشامي متروك. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٥/٦، ٥٦، التاريخ الكبير للبخاري ١١٩/٦، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٠٨، المجروحين لابن حبان ١٣١/٢، الكامل لابن عدي ٤٦/٧.

٣- تعجيل المنفعة لابن حجر ٧٠٣/١.

٤- الضعفاء للعقيلي ٣٣٩/٣.

(١٣٨)- (٣٤٨٤) - قال البزار: حدّثنا عَبْدَ اللهِ بْنُ أحمد بْنِ شَبُويه، قال: حدّثنا إسحاقُ بْنُ إبْراهِيمَ الحمصيُّ، قالَ: حدّثنا عَمْرُو بْنُ الحارثِ، قالَ: حدّثني عَبْدُ اللهِ بْنُ سالِمٍ، عَنِ الزُّبَيْدِيِّ، قالَ: حدّثني الوَليدُ بْنُ عَبْدِ الرّحمَنِ، أنّ جُبَيْرَ بْنَ نُفَيْرٍ حدّثَهُ، قالَ: حدّثنا شدّادُ بْنُ أوس، رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، قالَ: قُلنا: يا رَسُولَ اللهِ ، كَيْفَ أسْرِيَ بِكَ لَيْلَةً أسْرِيَ بِكَ؟ قالَ: صَلَّيْتُ لأصْحابي صَلاةَ العَتَمَةِ بِمَكَّةَ مُعْتِمًا ، فأتاني جِبْريلُ بدابّةٍ بَيْضاءَ فَوْقَ الحِمارِ وَدُونَ البَغْلِ ، فَقالَ: ارْكَبْ، فَاسْتَصْعَبَتْ عَلَيَّ، فَأدارَها بأذُنِها حَتّى حَمَلْتُني عَلَيْها، فانْطَلَقَتْ تَهْوي بِنا تَضَعُ حافِرَها حَيْثُ أدْرَكَ طَرْفُها، حَتّى انْتَهَيْنا إلى أرْضٍ ذاتِ نَخْلٍ، فَقالَ: انْزِلْ فَنَزَلْتُ، ثُمَّ قالَ: صَلِّ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَكِبْنا، فَقالَ لِي: أتدري أيْنَ صَلَّيْتَ؟ قُلْتُ: اللّهُ أعْلَمُ، قالَ: صَلَّيْتَ بِيَثْرِبَ صَلَّيْتَ بِطَيْبَةَ، ثُمَّ انْطَلَقَتْ تَهْوي بِنا تَضَعُ حافِرَها حَيْثُ أدْرَكَ طَرْفُها، حَتّى بَلَغْنا أرْضًا بَيْضاءَ، فَقالَ لِي: انْزِلْ فَنَزَلْتُ، ثُمَّ قالَ لِي: صَلِّ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَكِبْنا، فَقالَ: تَدْري أيْنَ صَلَّيْتَ؟ قُلْتُ: اللّهُ أعْلَمُ، قالَ: صَلَّيْتَ بِمَدْيَنَ صَلَّيْتَ عِنْدَ شَجَرَةِ مُوسَى، ثُمَّ انْطَلَقَتْ تَهْوي بِنا تَضَعُ حافِرَها أوْ يَقَعُ حافِرُها حَيْثُ أدْرَكَ طَرْفُها، ثُمَّ ارْتَفَعْنا، فَقالَ: انْزِلْ فَنَزَلْتُ، فَقالَ: صَلِّ فَصَلَّيْتُ ثُمَّ رَكِبْنا، فَقالَ لِي: أتَدْري أيْنَ صَلَّيْتَ؟ قُلْتُ: اللّهُ أعْلَمُ، قالَ: صَلَّيْتَ بِبَيْتِ لَحْمٍ حَيْثُ وُلِدَ المَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ، ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتّى دَخَلْنا المَدِينَةَ مِنْ بابِها الثّامِنِ، فَأتَى قِبْلَةَ المَسْجِدِ فَرَبَطَ دابَّتَهُ، وَدَخَلْنا المَسْجِدَ مِنْ بابٍ فِيهِ تَمِيلُ الشَّمْسُ وَالقَمَرُ، فَصَلَّيْتُ مِنَ المَسْجِدِ حَيْثُ شاءَ اللّهُ، هَكَذا قالَ ابْنُ زُرَيْقٍ، ثُمَّ أُتِيتُ بِإناءَيْنِ فِي أحَدِهِما لَبَنٌ وَفِي الآخَرِ عَسَلٌ ، أُرْسِلَ إلَيَّ بِهِما جَمِيعًا، فَعَدَلْتُ بَيْنَهُما، ثُمَّ هَدانِي اللّهُ لَهُ، فَأخَذْتُ اللَّبَنَ فَشَرِبْتُ حَتّى قَرِعْتُ بِهِ جَبِينِي، وَبَيْنَ يَدَيَّ شَيْخٌ مُتَّكِئٌ، فَقالَ: أخَذَ صاحِبُكَ الفِطْرَةَ، أوْ قالَ: بِالفِطْرَةِ، ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتّى أتَيْنا الوادِيَ الَّذِي بِالمَدِينَةِ، فَإذا جَهَنَّمُ تَنْكَشِفُ عَنْ مِثْلِ الزَّرِيبِ، قُلْنا: يا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ وَجَدْتَها؟ قالَ: مِثْلَ، وَذَكَرَ شَيْئًا ذَهَبَ عَنِّي، ثُمَّ مَرَرْنا بِعِيرٍ لِقُرَيْشٍ بِمَكانِ كَذا وَكَذا قَدْ أضَلُّوا بَعِيرًا لَهُمْ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقالَ بَعْضُهُمْ هَذا صَوْتُ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ أتَيْتُ أصْحابِي قَبْلَ الصُّبْحِ بِمَكَّةَ، فَأتانِي أبُو بَكْرٍ، فَقالَ: يا رَسُولَ اللهِ، أيْنَ كُنْتَ اللَّيْلَةَ؟ فَقَدِ التَمَسْتُكَ فِي مَكانِكَ، فَقالَ: إنِّي أتَيْتُ بَيْتَ المَقْدِسِ اللَّيْلَةَ، فَقالَ: يا رَسُولَ اللهِ، إنَّهُ مَسِيرَةُ شَهْرٍ فَصِفْهُ لِي، فَمَتَحَ لِي شِراكَ كَأنِّي أنْظُرُ إلَيْهِ، لا يَسْألُونِي عَنْ شَيْءٍ إلاّ أنْبَأتُهُمْ عَنْهُ، فَقالَ أبُو بَكْرٍ: أشْهَدُ أنَّكَ رَسُولُ اللهِ، فَقالَ المُشْرِكُونَ: انْظُرُوا إلى ابْنِ كَبْشَةَ يَزْعُمُ أنَّهُ أتى بَيْتَ المَقْدِسِ اللَّيْلَةَ، قالَ: نَعَمْ وَقَدْ مَرَرْتُ بِعِيرِ لَكُمْ بِمَوْضِعِ كَذا وَكَذا، قَدْ أضَلُّوا بَعِيرًا لَهُمْ بِمَكانِ كَذا

وَكَذَا، وَأَنَا مُسَيِّرُهُمْ لَكُمْ يَنْزِلُونَ بِكَذَا وَكَذَا، ثُمَّ يَأْتُونَكُمْ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا يَقْدُمُهُمْ جَمَلُ آدَمُ، عَلَيْهِ مَسْحٌ أَسْوَدُ وَغِرَارَتَانِ سَوْدَاوَانِ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيَوْمُ أَشْرَفَ النَّاسُ يَنْظُرُونَ، حَتَّى كَانَ قَرِيبًا مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ حَتَّى أَقْبَلَتِ الْعِيرُ، يَقْدُمُهُمْ ذَلِكَ الْجَمَلُ كَالَّذِي وَصَفَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٨٢/٧) وفي مسند الشاميين (١١٠/٣)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٧٧/٦)، وأبو نعيم في دلائل النبوة (١٤٣/١) والبيهقي في الدلائل (٣٥٥/٢، ٣٥٧) من طرق عن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق عن عمرو بن الحارث عن عبد الله بن سالم عن الزبيدي محمد بن الوليد عن الوليد بن عبد الرحمن[2]، أن جبير بن نفير ثنا شداد بن أوس.

دراسة علة الحديث:

مدار الحديث على إسحاق بن إبراهيم[3].

وقال البيهقي رحمه الله: "هذا إسناد صحيح، وروي ذلك مفرّقاً في أحاديث غيره"[4].

وتعقّب ابنُ كثير رحمه الله قولَ الذهبي، وأعلّ الحديث بنكارة المتن: "ولا شكّ أن هذا الحديث مشتمل على أشياء؛ منها ما هو صحيح كما ذكره البيهقي، ومنها ما هو منكر، كالصلاة في بيت لحم، وسؤال الصديق عن نعت بيت المقدس، وغير ذلك والله أعلم"[5].

١- مسند البزار ٤١١/٨.

٢- الوليد بن عبد الرحمن الجرشي الحمصي ثقة، روى له مسلم والأربعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٩، تهذيب الكمال للمزي ٤٢/٣١، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٨٧/٢.

٣- وإسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي المعروف بزبريق اختلف فيه جرحاً وتعديلاً، فمن المعدلين: ابن معين ومسلمة بن قاسم وابن حبان. ومن المجرحين: محمد بن عوف وأبو داود والنسائي، والراجح فيه هو قول المعدّلين؛ لأنّ المجرحين لم يذكروا سبب الجرح فيه، وأما اتهام محمد بن عوف له بالكذب فقول شاذ يبعي تفسيره لمعارضته تعديل ابن معين، ومما يساعد ترجيح التعديل أنّ أحداً من أئمة النقد الأولين الذين صنّفوا في الضعفاء كالبخاري والنسائي لم يذكروه في كتبهم، وتبيّن من هذا أن إسحاق بن إبراهيم محله الصدق. ينظر: سؤالات الآجري لأبي داود ٢٢٨/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٠٩/٢، كتاب الثقات لابن حبان ١١٣/٨، تهذيب الكمال للمزي ٣٧٠/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٧/١ وانظر: منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل للدكتور قاسم علي سعد، ص ١١٦- ١١٨، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي.

٤- دلائل النبوة للبيهقي ٣٥٥/٢.

٥- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢٧/٥.

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يرجع إلى أمرين:

الأول: إسحاق بن إبراهيم وإن كان محله الصدق، فقد انفرد برواية الحديث، وهو من طبقة متأخرة جداً، فهو من تبع الأتباع، والتفرّد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً.

الثاني: اشتمال الحديث على أشياء منكرة كما قاله ابن كثير كالصلاة في بيت لحم.

(١٣٩) - (٢٤٨٥) - قال البزار: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ خالدٍ الْعَسْكَرِيُّ ، وَعبدة بْنُ عَبْدِ اللهِ الصَّمَدِيُّ ، وَسَعِيدُ بْنُ بَحرٍ الْقَرَاطِيسِيُّ، قالُوا: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أبي الأشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أوْس، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إنَّ أفْضَلَ أيَّامِكُمْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبِضَ وفِيهِ الصَّعْقَةُ، فَأكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلاةِ فِيهِ، فَإنَّ صَلاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ قِيلَ: يا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ تُعْرَضُ عَلَيْكَ، وَقَدْ أرِمْتَ؟ قالَ: يَقُولُونَ: قَدْ بَلِيتَ، قالَ: إنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى الأرْضِ أنْ تَأكُلَ أجْسَادَ الأنْبِيَاءِ.

قال البزار: "وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلم أحداً يرويه إلا شداد بن أوس، ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق عن شداد، ولا رواه إلا حسين بن علي الجعفي، ويقال: إن عبد الرحمن بن يزيد هذا هو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، ولكن أخطأ فيه أهل الكوفة أبو أسامة والحسين الجعفي، على أنّ عبد الرحمن بن يزيد بن تميم لا نعلم روى عن أبي الأشعث، وإنما قالوا ذلك؛ لأنّ عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم لين الحديث، فكان هذا الحديث فيه كلام منكر عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقالوا: هو لعبد الرحمن بن تميم أشبه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٨/٤)، وابن أبي شيبة (٤٧٧/١) والدارمي (٤٤٥/١)، وأبو داود (٤٠٥/١، ٥٦٢)، والنسائي في الكبرى (٥١٩/١)، وابن ماجه (٣٤٥/١) وابن خزيمة (١١٨/٣)، والطبراني في الكبير (٢١٦/١) والحاكم (٤١٣/١) من طريق الحسين بن علي به بنحوه[2].

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق الحسين بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر به.

والحسين بن علي الجعفي الكوفي ترجمته برقم (٢) (٣٤٢٥)، وهو ثقة.

وسئل أبو حاتم عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم فقال: "عنده مناكير، يقال هو الذي روى عنه أبو أسامة وحسين الجعفي، وقالا: هو ابن يزيد بن جابر وغلطا في نسبه، ويزيد بن تميم، أصحّ وهو ضعيف الحديث"[1].

١- مسند البزار ٤١٢/٨.

٢- ووقع عند ابن ماجه والبزار اسم الصحابي شداد بن أوس، وهو وهم، نبه عليه المزي

قال المزي في تحفة الأشراف (٤/٢، ١٤٣/٤) بعد عزو الحديث إلى ابن ماجه: ورواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عند الإسناد، إلا أنه قال: عن شداد بن أوس (أي بدل أوس بن أوس)، وذلك وهم منه.

قال ابن القطان: "فحسين الجعفي وأبو أسامة يرويان عن عبد الرحمن بن تميم الضعيف، إلا أنهما يغلطان في نسبه، فيقولان فيه: ابن جابر بدلاً من ابن تميم، فإذا وجد المحدثون رواية أبي أسامة، أو حسين الجعفي، عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر، يقولان: هذا خطأ"[٢].

قلتُ: الحديث يرويه الحسين بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، والحسين بن علي ثقة، لكنه أخطأ في نسب عبد الرحمن، فقال: ابن جابر بدلاً من ابن تميم، وذلك لأمرين:

الأول: حسين الجعفي يروي عن عبد الرحمن بن تميم، لكنه يغلط في نسبه، فيذكر ابن جابر.

الثاني: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ثقة، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ليّن الحديث، وكان هذا الحديث فيه كلام منكر، فقالوا: هو لعبد الرحمن بن تميم أشبه.

وأعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن ابن جابر إلا حسين بن علي الجعفي"[٣].

رأي الباحث في وجه الإعلال: تبيّن من هذا أن الحديث معلول بالتفرّد لأمرين:

الأول: انفرد به الحسين بن علي عن عبد الرحمن بن يزيد، وأخطأ في نسب عبد الرحمن.

الثاني: نكارة متن الحديث التي أشار إليها البزار.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/٣٠٠.

٢- بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٥/٥٧٥، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣- المعجم الأوسط للطبراني ٥/٩٧.

(١٤٠) - (٣٥٦٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ الْعَرُوقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَبَّبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جِسْرُ بْنُ فَرْقَدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ابْنِ أَخِي الْحَسَنِ ، عَنِ الْحَسَنِ ، قَالَ : لَقِيتُ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَسَأَلْتُهُمَا عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ : ﴿وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾[1] ، قَالا : عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطْتَ سَأَلْنَا عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ : قَصْرٌ مِنْ دُرَّةٍ ، فِي ذَلِكَ الْقَصْرِ سَبْعُونَ أَلْفَ دَارٍ مِنْ زُمُرُّدَةٍ خَضْرَاءَ ، فِي كُلِّ بَيْتٍ مِنْهَا سَبْعُونَ سَرِيرًا عَلَى كُلِّ سَرِيرٍ سَبْعُونَ فِرَاشًا مِنْ كُلِّ لَوْنٍ ، عَلَى كُلِّ فِرَاشٍ امْرَأَةٌ مِنَ الْحُورِ الْعِينِ ، فِي كُلِّ بَيْتٍ سَبْعُونَ مَائِدَةً عَلَى كُلِّ مَائِدَةٍ سَبْعُونَ لَوْنًا ، فِي كُلِّ بَيْتٍ سَبْعُونَ وَصِيفًا أَوْ وَصِيفَةً يُعْطَى مِنَ الْقُوَّةِ مَا يَأْتِي عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ ، فِي غَدَاةٍ وَاحِدَةٍ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا عمران بن حصين وأبا هريرة، ولا نعلم لهما طريقاً يروى عنهما إلا هذا الطريق، وجسر بن فرقد لين الحديث، وقد روى عنه أهل العلم وحدّثوا عنه، والحسن فلا يصحّ سماعه من أبي هريرة من رواية الثقات، عن الحسن"[2].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٨٣٩/٦) والطبراني في الكبير (١٦٠/١٨) والأوسط (١٢٠/٥) من طريق جسر بن فرقد به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق جسر بن فرقد[3]، عن يحيى بن سعيد عن الحسن عن عمران.

وأعلّه الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن الحسن إلا جسر بن فرقد"[4].

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي إسناده جسر"[5].

١- التوبة ٧١.

٢- مسند البزار ٤٤/٩.

٣- وجسر بن فرقد القصاب البصري ضعيف. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٣٩/٢، الضعفاء للبخاري ص ٣٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٣٩/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٦٤، سؤالات البرقاني ص ٢٠، المجروحين لابن حبان ٢١٧/١، الكامل لابن عدي ١٦٩/٢.

٤- المعجم الأوسط للطبراني ١٢٠/٥.

٥- الموضوعات لابن الجوزي ٢٥٢/٣.

وأعلّه الكناني، وقال: "وفيه جسر بن فرقد ليس بشيء". ثم تعقّب قول ابن الجوزي بقوله. "وجسر لم يتهم بكذب، والله تعالى أعلم" [1].

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال يرجع إلى أمرين:

الأول: تفرد به جسر بن فرقد، وهو متروك، وأعله البزار بقوله: ولا نعلم لهما طريقاً يروى عنهما إلا هذا الطريق، وجسر بن فرقد لين الحديث.

الثاني: اشتماله بكلام منكر.

---

١ – تنزيه الشريعة المرفوعة للكناني ٢/٤٧٠.

(١٤١) - (٣٦٦٦، ٣٦٦٧) - قال البزار: حدَّثنا أبو كريب، قال: حدَّثنا أبو معاوية، قال: حدَّثنا العوَّام بن حوشب، عن سعيد بن جمهان، عن ابن أبي بكرة، عن أبيه.

وحدَّثنا عمرو بن علي، قال: حدَّثنا يزيد بن هارون، قال: حدَّثنا العوَّام بن حوشب عن سعيد بن جمهان، عن عبيد الله بن أبي بكرة ، عن أبيه رضي الله عنه ، قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضًا يقال لها البصرة بقربها أو إلى جنبها موضع، يقال له دجلة، ينزلونه، ويكثر به عددهم، فيأتيهم بنو قنطوراء فيفترق الناس ثلاث فرق: فرقة تتبعهم، وفرقة تولّيهم ظهورهم وقد هلكوا، وفرقة ثالثة يقاتلونهم ويفتح الله على بقيتهم.

قال أبو بكر: وإنما قلت: عن ابن أبي بكرة،؛ لأن أبا كريب، قال: عن عبد الله بن أبي بكرة، ولا أعلم لأبي بكرة ابنا يقال له عبد الله فجعلته، عن ابن أبي بكرة.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة وحده، وسعيد بن جمهان بصري مشهور"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٩١/١٥) وأحمد (٤٠/٥) من طريق يزيد بن هارون، وأحمد (٤٠/٥) عن محمد بن يزيد، كلاهما (يزيد بن هارون ومحمد بن يزيد) عن العوام بن حوشب به.

وأخرجه أبو داود (١٨٩/٤) وابن حبان (١٤٨/١٥) من طريق عبد الوارث بن سعيد عن سعيد بن جمهان به. وسمي ابن أبي بكرة مسلماً.

وأخرجه الطيالسي (٢٠١/٢) وأخرجه أحمد (٤٤/٥) عن هاشم بن القاسم، وفي (٤٥/٥) عن سريج بن النعمان، ثلاثتهم (الطيالسي وهاشم بن القاسم وسريج بن النعمان) عن الحشرج بن نباتة ثنا سعيد بن جمهان به. وسمّي ابن أبي بكرة عند الطيالسي عبدُ الرحمن، وعند أحمد عبدُ الله[2].

١- مسند البزار ١١٩/٩.

٢- اختلفت الروايات في تسمية ابن أبي بكرة وتعيينه، فإن كان عبد الرحمن كما في رواية الحشرج عند الطيالسي، فهو ثقة، وإن كان مسلماً كما في رواية عبد الوارث عند أبي داود وابن حبان، فهو أيضاً ثقة، وإن كان عبد الله كما في رواية أبي كريب عند البزار، أو عبيد الله كما في رواية يزيد عند البزار، فهو غير مشهور بالرواية، ثم ذكر ابن حجر الاختلاف في تسمية ابن أبي بكرة، وقال: "فالذي يظهر أن سعيد بن جمهان كان يضطرب فيه". انظر: تعجيل المنفعة ٧٢٢/١، ٧٢٣، وحاشيه مسند أحمد بتحقيق الأرنؤوط ورفاقه ٥٦/٣٤.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق سعيد بن جمهان[1]، عن ابن أبي بكرة عن أبيه.

وقال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن حديث؛ رواه درست بن زياد عن راشد أبي محمد الحماني عن أبي الحسن مولى لأبي بكرة عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: تسكن طائفة من أمتي أرضا يقال لها: البصرة...فسمعت أبي يقول: هذا حديث منكر"[2].

قلتُ: في هذا الإسناد متابعة لسعيد بن جمهان، لكن متابِعُه أبا الحسن مولى أبي بكرة لم أجد له ترجمة

وذكر الدارقطني أنه رواه أبو الأشهب جعفر بن الحارث عن العوام عن سعيد عن ابن أبي بكرة، ولم يذكر بينهما أحداً، والأول أصحّ يعني بذكر ابن أبي بكرة[3].

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يعود إلى ثلاثة قرائن:

الأولى: سعيد بن جمهان وإن ذكر توثيقه عن غير واحد من أهل العلم فهو متكلم فيه، وقد تفرد برواية هذا المتن، ومثله لا يحتمل تفرده.

الثانية: اضطرب في تسمية ابن أبي بكرة وتعيينه، وهو تابعي الحديث، فإن كان عبد الرحمن أو مسلما فهو ثقة، وإن كان عبد الله أو عبيد الله، فإنه غير مشهور بالرواية[4].

الثالثة: حكم أبو حاتم الرازي على متن الحديث بالنكارة، وتقدّم قوله.

١- وسعيد بن جمهان الأسلمي أبو حفص البصري صدوق، [د ت ق س]. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٨١/١؛ تاريخ ابن معين رواية الدوري ١١٤/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠/٤، الكامل لابن عدي ٤٥٨/٤، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٣/٤.

٢- علل الحديث لابن أبي حاتم ٤١٩/٢، ٤٢٠.

٣- العلل للدارقطني ١٥٨/٧.

٤- انظر. حاشية مسند أحمد بتحقيق الأرنؤوط ورملائه ٥٦/٣٤.

(١٤٢) - (٣٧١٨) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قال: حَدَّثَنَا أبو عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ رَبِيعَةَ يَعْنِي ابْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حُمَيْدٍ، وَأَبَا أُسَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ، وَتَلِينُ لَهُ أَشْعَارُكُمْ وَأَبْشَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ، فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ، وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُكُمْ، وَتَتَغَيَّرُ لَهُ قُلُوبُكُمْ أَوْ أَشْعَارُكُمْ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ، فَأَنَا أَبْعَدُكُمْ مِنْهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه أحسن من هذا الوجه"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٩٧/٣) و(٤٢٥/٥) والطحاوي (٣٤٤/١٥) وابن حبان (٢٦٤/١) من طريق أبي عامر عبد الملك بن عمرو، وابن سعد (٣٨٧/١) عن عبد الله بن مسلمة بن قعنب.

كلاهما (عبد الملك بن عمرو وعبد الله بن مسلمة) سليمان بن بلال به.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد.

وأبو عامر العقدي عبد الملك بن عمرو ثقة، روى له الجماعة[٢].

وعبد الله بن مسلمة القعنبي ثقة، روى له الجماعة إلا أبو داود[٣].

وسليمان بن بلال التيمي المدني ثقة من الثامنة ترجمته برقم (٣٨٦٥).

الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات[٤]

وقال الشوكاني: "وبالجملة فهذا الحديث بشواهده لم تكن إليه نفسي مع أنه لم يكن في إسناد أحمد ولا في إسناد ابن ماجه من يتهم بالوضع، فالله أعلم، وإني أظن أن ابن الجوزي قد وفق للصواب بذكره في موضوعاته، ومع هذا فقد أخرجه أحمد في مسنده بإسناد قيل إنه على شرط الصحيح...، وهذا وإن كان

١- مسند البزار ١٦٩/٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٥٩/٥، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٩٩/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٣٨٨/٨، تهذيب التهذيب ٣٦٣/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٦١٧/١.

٣- معرفة الثقات للعجلي ٦١/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨١/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٢٥٣/٨، تهذيب التهذيب ٢٨/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٦١٧/١.

٤- الموضوعات لابن الجوزي ١٠٣/١.

يشهد لذلك الحديث لكني أقول أنكره قلبي وشعري وبشري وظننت أنه بعيد من رسول الله صلى الله عليه وسلم" [1]

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال يعود إلى أمرين:

الأول: استمرّ فيه التفرّد حتى وقع في طبقات متأخرة، وهي طبقة سليمان بن بلال، وهو من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، والتفرّد في هذه الطبقة يقبل من الأئمة الحفاظ.

الثاني: فيه كلام منكر على النبي صلى الله عليه وسلم.

---

١ - الفوائد المجموعة للشوكاني ص ٢٨١.

(١٤٣) - (٣٧١٣، ٣٧١٤) - قال البزار: حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا يحيَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: نَا مُسْلِمُ بْنُ قُتَيْبَةَ

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، قَالَ: نَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا قَيْسٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيسَى، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا حَرَجَ أَنْ يَنْظُرَ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ».

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي نحو كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه، ولا نعلم لأبي حميد طريقا غير هذا الطريق، ولفظ حديث أبي حميد مخالف لسائر الأحاديث التي رويت في ذلك، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وموسى بن عبد الله هو موسى بن عبد الله بن يزيد مشهور[١].

تخريج الحديث:

أخرجه البزار (١٦٥/٩) من طريق قيس بن الربيع عن عبد الله بن عيسى به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٢٤/٥) الطحاوي في شرح معاني الآثار (١٤/٣) والطبراني في الأوسط (٢٧٩/١) من طريق زهير بن معاوية عن عبد الله بن عيسى به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث عن أبي حميد رضي الله عنه لم يُرو إلا من طريق عبد الله بن عيسى[٢]، عن موسى بن عبد الله[٣].

وزهير بن معاوية أبو خيثمة الجعفي الكوفي ثقة، إلا أن سماعه من أبي إسحاق بعد الاختلاط[٤].

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن عبد الله بن عيسى إلا زهير، ولا يروى عن أبي حميد الساعدي إلا بهذا الإسناد"[٥].

والحديث يرويه قيس بن الربيع الأسدي ترجمته برقم (٣٤٣٠)، وهو صدوق وتغيّر لما كبر وتابعه زهير بن معاوية، لكن أعله البزار بأن لفظ حديث أبي حميد مخالف لسائر الأحاديث التي رويت في ذلك.

١- مسند البزار ١٦٥/٩.

٢- وعبد الله بن عيسى الأنصاري الكوفي ثقة ، روى له الجماعة ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٦٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٦/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٣٢/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٢١/١.

٣- وموسى بن عبد الله بن يزيد الخطمي الكوفي ثقة ، [م د ق]. ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد ص ٢٨٩، الجرح والتعديل ١٤٩/٨، معرفة الثقات للعجلي ٣٠٥/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٤٠٣/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٢٥/٢

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٨٨/٣، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٥٦٤/٣، معرفة الثقات للعجلي ٣٧٢/١.

٥- المعجم الأوسط للطبراني ٢٧٩/١.

(١٤٤)- (٣٧٢٤) - قال البزار: حدَّثنا زِيادُ بْنُ أيُّوبَ، قالَ: حدَّثنا مَرْوانُ بْنُ مُعاوِيَةَ، قالَ: حدَّثَني عَبْدُ الْواحِدِ بْنُ أيْمَنَ، قالَ: حدَّثَني عُبَيْدُ بْنُ رِفاعَةَ الزُّرَقِيُّ ، عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: لَمَّا كانَ يَوْمُ أحُدٍ انْكَفَأَ الْمُشْرِكُونَ ، فَقالَ رَسُولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اسْتَوُوا وَاثْبُتُوا، حَتَّى أُثْنِيَ عَلَى رَبِّي فَاسْتَوَوْا خَلْفَهُ صُفُوفًا ، فَقالَ : اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لا قابِضَ لِمَا بَسَطْتَ، وَلا باسِطَ لِما قَبَضْتَ، وَلا هادِيَ لِمَنْ أضْلَلْتَ، وَلا مُضِلَّ لِمَنْ هَدَيْتَ، وَلا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلا مانِعَ لِمَا أعْطَيْتَ، وَلا مُقَرِّبَ لِمَا بَاعَدْتَ، وَلا مُبَاعِدَ لِمَا قَرَّبْتَ، اللَّهُمَّ ابْسُطْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكاتِكَ وَرَحْمَتِكَ وَفَضْلِكَ وَرِزْقِكَ، اللَّهُمَّ إنِّي أسْأَلُكَ النَّعِيمَ الْمُقِيمَ يَوْمَ الْقِيامَةِ، اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا أعْطَيْتَنَا ، وَمِنْ شَرِّ مَا مَنَعْتَنَا، اللَّهُمَّ حَبِّبْ إلَيْنَا الإيمَانَ وَزَيِّنْهُ فِي قُلُوبِنَا ، وَكَرِّهْ إلَيْنَا الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ، وَاجْعَلْنَا مِنَ الرَّاشِدِينَ، اللَّهُمَّ تَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ وَأَلْحِقْنَا بِالصَّالِحِينَ غَيْرَ خَزَايَا وَلا مَفْتُونِينَ، اللَّهُمَّ قاتِلِ الْكَفَرَةَ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ رُسُلَكَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَلَيْهِمْ رِجْزَكَ وَعَذابَكَ اللَّهُمَّ قاتِلْ كَفَرَةَ أهْلِ الْكِتَابِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه رواه عنه رفاعة بن رافع وحده، ولا نعلم رواه عن عبيد إلا عبد الواحد بن أيمن، وهو رجل مشهور ليس به بأس في الحديث روى عنه أهل العلم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٢٤/٣) والبخاري في الأدب المفرد (ص٢٤٣) وابن أبي عاصم في السنة (١٦٧/١) والنسائي في الكبرى (١٥٦/٦) والطبراني في الكبير (٤٧/٥) وأبو نعيم في الحلية (١٢٧/١٠) من طريق مروان بن معاوية، والحاكم (٦٨٦/١) والبيهقي في الدعوات الكبير (١٣٠/١) من طريق خلاد بن يحيى.

كلاهما (مروان بن معاوية خلاد بن يحيى) عن عبد الواحد بن أيمن به.

وأخرجه النسائي في الكبرى (١٥٦/٦) من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين حدثنا عبد الواحد بن أيمن سمعت عبيد بن رفاعة الزرقي بنحوه مرسلاً.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن عبيد بن رفاعة عن أبيه إلا عبد الواحد بن أيمن[2].

١- مسند البزار ١٧٦/٩.

٢- وعبد الواحد بن أيمن أبو القاسم المكي لا بأس به، [ح م س]. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٩٥/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٩/٦، تهذيب الكمال للمزي ٤٤٧/١٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٢٣/١.

ومروان بن معاوية الفزاري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ ترجمته برقم (٣٧٩٨).

وخلاد بن يحيى السلمي الكوفي صدوق رمي بالإرجاء، روى له البخاري وأبو داود والترمذي[١].

وأبو نعيم هو الفضل بن دكين الكوفي الأحول ثقة ثبت ، روى له الجماعة[٢].

الحديث أعلّه الذهبي بقوله: "والحديث مع نظافة إسناده منكر، أخاف أن يكون موضوعاً"[٣].

وأورده الذهبي مطولا في السيرة النبوية، وقال: "هذا حديث غريب منكر"[٤].

ورأي الباحث في وجه الإعلال: وجه الإعلال يعود إلى أمور:

الأول: تفرد عبد الواحد بن أيمن، وهو وإن كان من طبقة متقدمة، وهي طبقة التابعين ولا بأس بـــه، إلا أن التفرّد في هذه الطبقة لايقبل إلا من الثقات.

الثاني: الاختلاف على عبد الواحد بن أيمن، فقد رواه عنه الفضل بن دكين مرسلاً.

الثالث: نكارة متن الحديث، فقد حكم الذهبي عليه بالنكارة.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٦٨/٣، معرفة الثقات للعجلي ٣٣٧/١، كتاب الثقات لابن حبان ٢٢٩/٨، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٥٠/٣، تقريب التهذيب ٢٧٦/١.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦٢/٧، معرفة الثقات للعجلي ٢٠٥/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٣١٩/٧، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٤٣/٨، تقريب التهذيب ١١/٢.

٣- تلخيص المستدرك للذهبي ٦٨٦/١.

٤- حاشية مسند أحمد ٢٤٩/٢٤

المبحث الثامن

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة بالانقطاع أو الإرسال الخفي

وفيه تسعة أحاديث، وهي:

الأول: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ.

الثاني: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه كان بلال إذا قال: قدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ نَهَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّكْبِيرِ.

الثالث: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في إنكار النبيّ صلى الله عليه وسلّم على رجل في يده حلقة من صفر.

الرابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: لاَ أَرْكَبُ الأَرْجُوانَ....ألا، وَإِنَّ طِيبَ الرِّجَالِ رِيحٌ لاَ لَوْنَ لَهُ...

الخامس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في قصة التعريس في غزاة.

السادس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أنّ النبيّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْمُثْلَةِ.

السابع: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قصة موت أبي سلمة رضي الله عنه ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم له.

الثامن: حديث سعد بن عبادة رضي الله عنه، قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: قُمْ عَلَى صَدَقَةِ بَنِي فُلَانٍ، وَانْظُرْ لاَ تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِبَكْرٍ.

التاسع: حديث أبي برزة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ الْغَيِّ...

(١٤٥) - (٣٣٥٤) - **قال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أخبرنا شُعْبَةُ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ مُدْرِكِ بْنِ عُمَارَةَ، عن ابْنِ أَبِي أَوْفَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ سَرَفٍ أَوْ قَالَ: ذَاتَ شَرَفٍ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم له طريقاً عن ابن أبي أوفى إلا هذا الطريق[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٤/٤٠٤)، وأحمد (٤/٣٥٢)، من طريق فراس، وابن أبي شيبة (٤/٣٢) من طريق ليث.

كلاهما (فراس وليث) عن مدرك بن عمارة به بنحوه.

وأخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٥٠٢) (ص١١٥) من طريق حريث بن أبي مطر، ويحيى بن صاعد في مسند أبي أوفى (ص ١١٥) من طريق يزيد بن عطاء.

كلاهما (حريث ويزيد) عن مدرك بن عمارة عن رباح بن الحارث سمعت ابن أبي أوفى.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق مدرك بن عمارة [٢]، عبد الله بن أبي أوفى.

قال ابن معين عن حديث مدرك بن عمارة: "هو مرسل، ولم يدرك عبد الله بن أبي أوفى"[٣].

وأبي الباحث: الحديث معلول بانقطاع؛ لأن مدرك بن عمارة لم يدرك عبد الله بن أبي أوفى.

١- مسند البزار ٨/٢٨٦.

٢- ومدرك بن عمارة الأموي. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٥/٤٤٥. تعجيل المنفعة لابن حجر ٢/٢٤٨.

٣- تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي ١/٢٩٧، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م، جامع التحصيل للعلائي ١/٢٧٥.

(١٤٦) - (٣٣٧١) - قال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: أخبرنا الْحَجَّاجُ بْنُ فَرُّوخ، عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كَانَ بِلَالٌ إِذَا قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ نَهَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّكْبِيرِ".

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عبد الله بن أبي أوفى بهذا الإسناد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى كما في الاتحاف (٤٩٤/١) وابن عدي (٢٣٣/٢) ومن طريقه البيهقي في السنن (٢٢/٢)، من طريق حجاج بن فروخ به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه حجاج بن فروخ[٢]، عن العوام بن حوشب[٣]، عن ابن أبي أوفى.

ذُكر للإمام أحمد هذا الحديث، فأنكره، وقال: العوام لم يلق ابن أبي أوفى[٤].

وأعلّه البيهقي بقوله: "وهذا لا يرويه إلا الحجاج بن فروخ، وكان يحيى بن معين يضعفه"[٥].

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول بالتفرّد لأمرين:

الأول: انفرد بروايته حجاج بن فروخ، وهو ضعيف.

الثاني: فيه انقطاع بين العوام بن حوشب وابن أبي أوفى، فالعوام لم يلق ابن أبي أوفى.

١- مسند البزار ٢٩٨/٨.

٢- وحجاج بن فروخ الواسطي ضعيف. ينظر: الضعفاء والمتروكين للنسائي ٨/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٦٥/٣، كتاب الثقات لابن حبان ٢٠٣/٦، الكامل لابن عدي ٥٣٥/٢

٣- والعوام بن حوشب الشيباني الواسطي ثقة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ١٤٨/١، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤١٢/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢/٧، تهذيب الكمال للمزي ٤٢٧/٢٢- ٤٢٩.

٤- فتح الباري لابن رجب ٥٩٠/٣

٥- السنن الكبرى للبيهقي ٢٢/٢.

(١٤٧) - (٣٥٤٦، ٣٥٤٧) - **قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حُرَّةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.**

وَحَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَبَّانُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فُضَالَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم ، وَفِي يَدَيَّ حَلْقَةٌ مِنْ صُفْرٍ ، فَقَالَ : مَا تَصْنَعُ هَذِهِ فِي يَدَيْكَ ، قُلْتُ : مِنَ الْوَاهِنَةِ ، قَالَ: أَتُحِبُّ أَنْ تُوكَلَ إِلَيْهَا انْبِذْهَا عَنْكَ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عمران بن حصين وحده، ولا نعلم رواه عن عمران إلا الحسن، ورواه عن الحسن جماعة"[١].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق أبي حرة عن الحسن عن عمران لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه أحمد (٤/٤٤٥)، وابن ماجه (٢/١١٦٧)، والبزار (٩/٣٢)، وابن حبان (١٣/٤٤٩)، والطبراني في الكبير (١٨/١٧٢) من طرق عن مبارك بن فضالة عن الحسن به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٧/٣٧٢) والطبراني في الكبير (١٨/١٧٩) من طريق هشيم عن منصور عن الحسن عن عمران بن حصين مثله.

وأخرجه الروياني (١/١٠٠) وابن حبان (١٣/٤٥٣) والطبراني في الكبير (١٨/١٥٩) والحاكم (٤/٢٤٠) والبيهقي في السنن (٩/٣٥٠) من طريق صالح بن رستم عن الحسن عن عمران.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق أبي حرّة[٢]، عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

مبارك بن فضالة مدلّس، وقد عنعن ولم يصرّح بسماعه من الحسن، وأما تصريح الحسن بسماعه من عمران في رواية أحمد، فهو خطأ من مبارك كما قال الإمام أحمد وغيره[٣]، لكن مباركا توبع، فقد تابعه منصور وأبو عامر الخزاز عن الحسن[٤]

١- مسند البزار ٩/٣٣.

٢- وأبو حرة واصل بن عبد الرحمن البصري صدوق وكان يدلّس عن الحسن ، [م س]. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٣١، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/٥٢٥، و٣/٩، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/١٤٤، سؤالات الآجري لأبي داود ص ٢٤٤، كتاب الثقات لابن حبان ٥/٤٩٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٢٨٠.

٣- انظر تهذيب الكمال للمزي ٢٧/١٨٠-١٨٨.

٤- انظر. حاشية مسند أحمد ٣٣/٢٠٤.

قلتُ: الحسن بن أبي الحسن البصري، ثقة لكنه كان يرسل كثيرا ويدلّس. وقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين؛ وهم: من احتمل الأئمة تدليسهم، ترجمته برقم (٣٥٧٩).

وقد ذكر ابن أبي حاتم أن أباه وعلي ابن المديني قالا في سماع الحسن من عمران بن حصين: "ليس يصح ذلك من وجه يثبت". وأنكر ذلك أيضا الإمام أحمد[1]

قال البزار: "كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوّز، ويقول: حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة" [2].

١- المراسيل لابن أبي حاتم ص ٣٨.

٢- نقل ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٠٢/١، قول البزار، ولم أجده في مسند البزار.

(١٤٨) - (٣٥٤٩) - **قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ مَطَرٍ، أَوْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: لاَ أَرْكَبُ الأَرْجُوَانَ، وَلاَ أَلْبَسُ الْقَسِّيَّ، وَلاَ أَلْبَسُ الْقَمِيصَ الْمُكَفَّفَ بِالْحَرِيرِ أَلا، وَأَنَّ طِيبَ الرِّجَالِ رِيحٌ لاَ لَوْنَ لَهُ، أَلا، وَإِنَّ طِيبَ النِّسَاءِ لَوْنٌ لاَ رِيحَ لَهُ.**

قال البزار: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلا عن عمران بن حصين، ولا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا رواه عن عمران إلا الحسن"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٤٢/٤) وأبو داود (٨٤/٤) والترمذي (١٠٧/٥) والطبراني في الكبير (١٤٦/١٨) والحاكم (٢١١/٤) والبيهقي في السنن (٢٤٦/٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة به.

ويشهد لقوله:"لاَ أَرْكَبُ الأَرْجُوَانَ" ما أخرجه أحمد (١٢١/١) وأبو داود (٨٦/٤) والنسائي في الكبرى (٤٤٧/٥) من طريق هشام عن محمد عن عبيدة عن علي رضي الله عنه: قَالَ نَهَى عَن مَيَاثِرِ الأُرْجُوَان.

ويشهد لقوله: " وَلاَ أَلْبَسُ الْمُعَصْفَرَ" ما أخرجه مالك (٨٠/١) وأحمد (١٢٦/١) وأبو داود (٨٣/٤) من من حديث علي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِّيِّ وَعَنْ لُبْسِ الْمُعَصْفَرِ...الحديث.

وقوله: " وَلاَ أَلْبَسُ الْقَمِيصَ الْمُكَفَّفَ بِالْحَرِيرِ"، يخالفه ما رواه أسماء بنت أبي بكر في جُبَّةِ طَيَالِسَةٍ كِسْرَوَانِيَّةٍ لَهَا لِبْنَةُ دِيبَاجٍ وَفَرْجَيْهَا مَكْفُوفَيْنِ بِالدِّيبَاجِ، فَقَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَلْبَسُهَا، فَنَحْنُ نَغْسِلُهَا لِلْمَرْضَى يُسْتَشْفَى بِهَا. أخرجه مسلم (١٣٩/٦).

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يُرو إلا من طريق من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن.

أعله الترمذي بقوله: "هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه"[2].

رأي الباحث: الحديث معلول بالتفرد، فقوله: "ولا ألبس القميص المكفف بالحرير"، يخالف ما ثبت في الصحيح، من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها كما سبق في التخريج.

١- المستدرك للحاكم ٢١١/٤

٢- جامع الترمذي ١٠٧/٥.

(١٤٩) - (٣٥٦٤) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَعَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَرَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ السَّحَرِ عَرَّسْنَا، فَمَا أَيْقَظَنَا إِلاَّ حَرُّ الشَّمْسِ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَنْتَبِهُ دَهِشًا فَزِعًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: ارْكَبُوا، فَرَكِبَ وَرَكِبْنَا حَتَّى ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ، فَنَزَلَ فَأَمَرَ بِلالا وَأَذَّنَ، فَصَلَّيْنَا الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْغَدَاةِ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى بِنَا فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلا نَقْضِيهَا لِوَقْتِهَا مِنَ الْغَدِ؟ فَقَالَ: لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الرِّبَا وَيَقْبَلُهُ مِنْكُمْ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً عن عمران إلا هذا الطريق، وقد روي نحو كلامه، ومعناه من وجوه بألفاظ مختلفة، فذكرنا كل حديث بلفظه في موضعه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٤١) وابن خزيمة (٢/٩٧) وابن حبان (٤/٣١٩)، وابن حبان (٦/٣٧٥)، والدارقطني (١/٣٨٥)، والبيهقي من طرق عن هشام به.

دراسة علة الحديث:

الحديث ذكر فيه البزار التفرّد النسبي، وانفرد بروايته بهذا اللفظ هشام بن حسان عن الحسن عن عمران بن حصين، ومتن الحديث قد روي من وجوه بألفاظ مختلفة.

وهشام بن حسان ثقة، لكن في روايته عن الحسن وعطاء مقال ترجمته برقم (٣٥٦٥).

رأي الباحث في وجه الإعلال: وجه إعلال الحديث يرجع إلى أمرين:

الأول: هشام بن حسان وإن كان ثقة، إلا أن في روايته عن الحسن مقال.

الثاني: فيه انقطاع، الحسن البصري لم يسمع من عمران بن حصين رضي الله عنه.

---

١ - مسند البزار ٩/٤٥.

(١٥٠) - (٣٥٦٦، ٣٥٦٧) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ.

وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَتَّابُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْخَزَّازِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ شِنْظِيرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْمُثْلَةِ، وَأَنَّ مِنَ الْمُثْلَةِ أَنْ يَحُجَّ الرَّجُلُ مَاشِيًا أَوْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلّى الله عليه وسلّم من وجه من الوجوه إلا عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً، عن عمران إلا هذا الطريق، وأبو عامر الخزاز ثقة، وكثير بن شنظير ليس به بأس قد حدّث عنه حماد بن زيد وغيره"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٩) والطبراني في الكبير (١٨/١٥٨) والحاكم (٤/٣٣٨) من طريق صالح بن رستم حدثني كثير بن شنظير به بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق (٨/٤٣٦)، وابن أبي شيبة (٩/٤٢٣) والدارمي (١/٤٧٨)، وأحمد (٤/٤٢٨) من طرق عن قتادة عن الحسن عن هياج بن عمران عن عمران بن حصين.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق صالح بن رستم[2]، عن كثير بن شنظير[3]، عن الحسن به.

ورواه قتادة عن الحسن عن هياج بن عمران عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

رأي الباحث:

الحديث معلول بالانقطاع بين الحسن وعمران بينهما هياج بن عمران.

١- مسند البزار ٩/٤٧.

٢- هو أبو عامر الخزار البصري صالح الحديث، روى له مسلم والأربعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/١٤٣، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/٥٤٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٤٠٣، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤٢٨

٣- وهو صدوق له أوهام روى له الجماعة سوى ابن ماجه. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/٤١٦، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٢١٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٥٣، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤٥٩.

(١٥١) - (٣٦٦٩) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرو بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَوْنُ بْنُ كَهْمَس، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي النَّوَّارِ مَوْلَى لِقُرَيْشٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى أَبِي سَلَمَةَ، وَهُوَ فِي الْمَوْتِ ، فَلَمَّا شَقَّ بِبَصَرِهِ مَدَّ إِلَيْهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدَهُ فَأَغْمَضَهُ، فَلَمَّا أَغْمَضَهُ صَاحَ أَهْلُ الْبَيْتِ ، فَسَكَّتَهُمْ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ النَّفْسَ إِذَا خَرَجَتْ يَتْبَعُهَا الْبَصَرُ ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَحْضُرُ الْمَيِّتَ ، فَيُؤَمِّنُونَ عَلَى مَا يَقُولُ أَهْلُ الْبَيْتِ ، ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اللَّهُمَّ ارْفَعْ دَرَجَةَ أَبِي سَلَمَةَ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَوْمَ الدِّينِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا أبو بكرة، ولا نعلم له طريقاً عن أبي بكرة إلا هذا الطريق"[١].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق عون بن كهمس عن محمد بن أبي النوار لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٠٥/٨) من طريق عباد بن صهيب عن محمد بن أبي النوار حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن بكرة عن أبيه حدثنا أبو بكرة رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو عن أبي بكرة إلا من حديث محمد بن أبي النوار[٢]، ولم يروه عن محمد إلا عباد بن صهيب وعون بن كهمس[٣].

الحديث أعله الطبراني بقوله: "لم يرو هذا الحديث عن أبي بكرة إلا من حديث محمد بن أبي النوار، ولم يروه عن محمد إلا عباد بن صهيب وعون بن كهمس، ولم يرو هذا الحديث عون بهذا التمام، ولا وصل إسناده ورواه عن محمد بن أبي النوار عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكرة، ولم يقل عن أبيه"[٤].

ورأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال يعود إلى أمرين:

١- مسند البزار ١٢١/٩.

٢- ومحمد بن أبي النوار من أهل البصرة مجهول الحال، ذكره البخاري في تاريخه. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٢٥١/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١١/٨، كتاب الثقات لابن حبان ٤٣٢/٧.

٣- وعون بن كهمس التميمي أبو الحسن البصري، [د] مقبول من التاسعة. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ١٨/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨٨/٦، كتاب الثقات لابن حبان ٢٨٢/٧، تقريب التهذيب ٧٦١/١.

٤- المعجم الأوسط للطبراني ٢٠٥/٨.

الأول: أن محمد بن أبي النوار انفرد بروايته، وهو مجهول الحال.

الثاني: فيه انقطاع بين عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكرة وأبي بكرة.

قلت: تابع عونَ بن كهمس عبادُ بن صهيب[1]، لكن هذه المتابعة لا يلتفت إليها، فهي لاتفيد.

١- وعباد بن صهيب البصري متروك. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٤٣/٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨١/٦، ٨٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٣٩/٤، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٤، المجروحين لابن حبان ١٦٤/٢

(١٥٢) - (٣٧٣٧) - قال البزار: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو الرَّبَالِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَحْرٍ الْبَكْرَاوِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ لِي: قُمْ عَلَى صَدَقَةِ بَنِي فُلَانٍ، وَانْظُرْ لَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِبَكْرٍ تَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِكَ لَهُ رُغَاءٌ، قَالَ: اقْبَلْ عَنِّي صَدَقَتَكَ فَقَبِلَهَا عَنْهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد بن عبادة إلا من هذا الوجه بهذا اللفظ، وإسناده حسن"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٢٨٥/٥)، والطبراني في الكبير (١٧/٦) من طريق سليمان بن المغيرة به بنحوه.

وروي من حديث ابن عمر قال: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد بن عبادة مصدّقاً، فقال: إِيَّاكَ يَا سَعْدُ أَنْ تَجِيءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِبَعِيرٍ لَهُ رُغَاءٌ، فَقَالَ: لَا أَجِدُهُ وَلَا أَجِيءُ بِهِ، فَأَعْفَاهُ. أخرجه البزار (١٩٢/١٢)، وابن حبان (٦٤/٨)، والحاكم (٥٥٦/١) من طريق يحيى بن سعيد الأموي حدثني يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يرو إلا من طريق سليمان بن المغيرة[٢]، عن حميد بن هلال[٣]، عن سعيد بن المسيب عن سعد بن عبادة رضي الله عنه.

قال العلائي: "وفي سنن أبي داود والنسائي روايته عن سعد بن عبادة رضي الله عنه، ولم يدركه[٤].

رأي الباحث: الحديث فيه الانقطاع، سعيد بن المسيب لم يدرك سعد بن عبادة، والشاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنه غريب، تفرّد بروايته يحيى بن سعيد الأموي، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين[٥]، وهو صدوق يغرب، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادراً.

١- مسند البزار ١٩٠/٩، ١٩١.

٢- وسليمان بن المغيرة القيسي البصري ثقة ثبت، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤٥/٤، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣١٦، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٨٠/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٩٢/١

٣- وحميد بن هلال العدوي أبو نصر البصري ثقة ، روى له الجماعة. ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٣٨، معرفة الثقات للعجلي ٣٢٥/١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٣١/٧، تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٥/٣.

٤- جامع التحصيل للعلائي ص ١٨٤.

٥- تقريب التهذيب لابن حجر ٣٠٣/٢.

(١٥٣) - (٣٨٤٤) - قال البزار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: نَا أَبُو الْأَشْهَبِ وَاسْمُهُ جَعْفَرُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ الْغَيِّ فِي بُطُونِكُمْ وَفُرُوجِكُمْ وَمُضِلَّاتِ الْأَهْوَاءِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أبي برزة بهذا الإسناد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٠) و(٤/٤٢٣) والدولابي في الكنى (١/١٥٤)، والطبراني في الصغير (١/٣٠٩)، وأبو نعيم في الحلية (٢/٣٢)، من طرق عن أبي الأشهب عن أبي الحكم به مثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق أبي الأشهب عن أبي الحكم[٢]، عن أبي برزة رضي الله عنه.

وأبو الأشهب جعفر بن حيان ثقة من السادسة، وترجمته برقم (٣٥٧٣).

وأبو الحكم البناني لم يسمع من أبي برزة، ويحتمل أنه لم يدركه، فقد تقدمت وفاة أبي برزة في سنة ستين أو أربع وستين، بينما تأخرت وفاة أبي الحكم إلى سنة إحدى وثلاثين ومئة[٣].

وأعله الطبراني بقوله: "لا يروى عن أبي برزة إلا بهذا"[٤].

قلتُ: الحديث معلول بالتفرّد بالانقطاع بين أبي الحكم وأبي برزة رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٩/٣٠٨.

٢- وأبو الحكم علي بن الحكم البناني لا بأس به. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/١٨١، سؤالات أبي عبد لأبي داود ص ٣٢٥، تهذيب الكمال للمزي ٢٠/٤١٤.

٣- انظر: حاشية مسند أحمد ٣٣/١٨

٤- المعجم الصغير للطبراني ١/٣٠٩.

المبحث التاسع

الأحاديث التي ذكر فيها التفرّد وهي معلولة لإبهام الراوي أو الجهالة

وفيه خمسة أحاديث، وهي:

الأول: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال: اللّهُ أكْبَرُ كَبيرًا ، وَالحَمْدُ لِلّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللّه بُكْرَةً وَأصِيلا.

الثاني: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في تقصير رسول الله صلى الله عليه وسلّم على المروة بمشقص وقوله: دَخَلَتِ العُمْرَةُ فِي الحَجِّ إلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

الثالث: حديث سعد بن عبادة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم، قال: الأنْصَارُ مِحَنَةٌ لاَ يُحِبُّهُمْ إلاّ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يُبْغِضُهُمْ إلاّ مُنَافِقٌ..

الرابع: حديث سعد بن عبادة رضي الله عنه فيمن تعلم القرآن ثمّ نسيه، وفي عامل عشرة.

الخامس: حديث أبي برزة رضي الله عنه في ذكر الخوارج.

(١٥٤) - (٣٤٤٥، ٣٤٤٦) - قال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وعمرو بْنَ علي قالا: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أخبرنا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَاصِمٍ الْعَنَزِيِّ عَنِ ابْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِيهِ.

وَأَخْبَرَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ، قَالَ: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، قَالَ: أخبرنا حُصَيْنٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَاصِمٍ الْعَنَزِيِّ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ دَخَلَ فِي الصَّلاَةِ، قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْثِهِ وَنَفْخِهِ، قَالَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ: هَمْزُهُ الْمَوْتَةُ، وَنَفْخُهُ الْكِبْرُ أَوِ الْكِبْرِيَاءُ، وَنَفْثُهُ الشِّعْرُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا جبير بن مطعم، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق، وقد اختلفوا في اسم العنزي الذي رواه عن نافع بن جبير، فقال شعبة: عن عمرو عن عاصم العنزي، وقال ابن فضيل: عن حصين عن عمرو عن عباد بن عاصم، وقال زائدة: عن حصين عن عمرو عن عمار بن عاصم، والرجل ليس بمعروف، وإنما ذكرناه؛ لأنه لا يروي هذا الكلام غيره عن نافع بن جبير عن أبيه، ولا عن غيره يروى أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٨٥/٤)، وأبوداود (٢٧٩/١)، وابن ماجه (٢٦٥/١)، وابن خزيمة (٢٣٩/١)، وأبو يعلى (٣٢٤/١٣)، وابن حبان (٨٠/٥)، من طريق شعبة به بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٩/١)، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٨٢/٤)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٣٥/٢) من طريق عبد الله بن إدريس عن حصين عن عمرو بن مرة عن عباد بن عاصم عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه بنحوه.

وأخرجه أحمد (٨٠/٤)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٣٦/٢) من طريق مسعر عن عمرو بن مرة عن رجل من عنزة عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه بنحوه.

وأخرجه محمد بن نصر المروزي في مختصر قيام الليل (١٤٢/١) من طريق خالد بن عبد الله، والطبراني في الكبير (١٣٥/٢) من طريق أبي عوانة.

كلاهما عن حصين عن عمرو بن مرة حدثني عمار بن عاصم حدثني نافع بن جبير عن أبيه.

١- مسند البزار ٣٦٧/٨.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه عمرو بن مرة[1]، عن عاصم العنزي[2]، عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه.

قلتُ: الحديث اختلف فيه في اسم من روى عنه عمرو بن مرة، فسمّي في رواية شعبة عاصم العنزي، وأبهم في رواية مسعر عنه، ولم يسمّ، وسمي في رواية عبد الله بن إدريس عن حصين عباد بن عاصم، وسمي في رواية خالد بن عبد الله وأبي عوانة عمار بن عاصم.

والصواب هو عاصم العنزي كما قال الدارقطني: "والصواب من ذلك قول من قال: عن عاصم العنزي عن نافع بن جبير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم" [3].

وأعلّه الإمام البخاري بعد ذكر الاختلاف فيه على عمرو بن مرة، وقال: "وهذا لا يصحّ"[4].

رأي الباحث: الحديث انفرد بروايته عن نافع بن جبير عن أبيه عاصم العنزي، ومثله لايحتمل تفرده. وأشار البزار إلى تعليله بقوله: "ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق".

١- وعمرو بن مرة المرادي أبو عبد الله الكوفي الأعمى ثقة ورمي بالإرجاء، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٢٥٧، ٢٥٨، تهذيب التهذيب لابن حجر ٨/٩٠، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٧٤٥.

٢- وعاصم العنزي هو عاصم بن عمير مجهول الحال، [د ق] لم يذكروا في الرواة عنه غير إثنين، ولم يوثقه غير ابن حبان ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٦/٤٨٨، كتاب الثقات لابن حبان ٧/٢٥٨، تهذيب الكمال للمزي ١٣/٥٣٤.

٣- العلل للدارقطني ١٣/٤٢٧.

٤- التاريخ الكبير للبخاري ٦/٣٧، و٦/٤٨٩.

(١٥٥) - (٣٤٤٩) - قال البزار: أخبرنا عمرو بن علي، قال: أخبرنا أبو قتيبة، قال: أخبرنا قيس، عن منصور، عن كلاب بن علي، وقال مرة، أخبرنا قيس، عن مدرك بن علي، عن منصور بن أبي سليمان، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه، قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قصر على المروة بمشقص، ثم قال: دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم له طريقاً عن جبير بن مطعم إلا هذا الطريق، قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «دخلت العمرة في الحج» من وجوه، وأما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قصر على المروة بمشقص، فلا نحفظه إلا من هذا الوجه ومدرك بن علي مجهول، ومنصور بن أبي سليمان لا نحفظ له حديثاً مسنداً، وكلاب بن علي رجل من أهل الكوفة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٣٧/٢) والدارقطني في العلل (٤٣٤/١٣) من طريق مسلم بن قتيبة عن قيس بن الربيع عن مدرك بن علي عن منصور بن أبي سليمان به به مثله.

وأخرجه الدارقطني في العلل (٤٣٥/١٣) من طريق إسرائيل عن منصور عن كلاب بن علي عن ابن أبي سليمان عن جبير بن مطعم بمثله.

وأخرجه الدارقطني في العلل (٤٣٥/١٣) من طريق عمار بن رزيق عن منصور بن المعتمر عن كلاب بن علي عن منصور بن أبي سليمان عن جبير بن مطعم بمثله.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣٧/٢) والدارقطني في العلل (٤٣٤/١٣) من طريق وكيع بن الجراح عن أبيه عن منصور عن كلاب بن علي عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه بمثله، وزاد: ولا صرورة.

وأخرجه الدارقطني في العلل (٤٣٤/١٣) من طريق روح بن القاسم عن منصور عن كلاب بن علي عن منصور بن أبي سليمان عن أبيه عن نافع بن جبير بن مطعم أراه عن أبيه: قال: مرّ علي رسول الله صلى الله عليه وسلم.....

وأخرجه الدارقطني في العلل (٤٣٥/١٣) من طريق طريق جرير بن عبد الحميد عن منصور عن كلاب بن علي عن منصور بن أبي سليمان عن ابن أخي جبير بن مطعم مرسلاً. وزاد فيه: ثجّوا الإبل ثجاً، وعجوا التكبير عجاً.

وعزاه ابن حجر في المطالب العالية (٤٨١/٣) إلى أبي بكر ابن أبي شيبة وأحمد بن منيع: حدثنا حرير ثنا منصور عن كلاب بن علي عن منصور بن سليمان عن ابن أخي جبير بن مطعم.

١- مسند البزار ٨/ ٣٧٠.

وهو عند ابن أبي شيبة (٣/٦٢٠) لكنّ فيه: عن ابن أخي جبير بن مطعم عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على منصور بن أبي سليمان[١]، ورُوي عنه تارة قيس عن منصور عن كلاب بن علي[٢]، وتارة قيس عن مدرك بن علي.

واختلف فيه عن منصور بن المعتمر، فرواه وكيع عن أبيه عن منصور عن كلاب بن علي عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه. ورواه عمار بن رزيق عن منصور عن كلاب بن علي عن منصور بن أبي سليمان عن جبير بن مطعم. ورواه جرير عن منصور عن كلاب بن علي عن منصور بن أبي سليمان عن ابن أخي جبير بن مطعم مرسلاً.

وأعله الدارقطني بعد ذكر الاختلاف فيه، بقوله : "وهو مضطرب جداً لا يصحّ"[٣].

وأعله البيهقي بقوله: "وروي عن منصور بن أبي سليم؛ تارة عن جبير بن مطعم، وتارة عن ابن جبير عن أبيه وتارة عن ابن أخي جبير، وتارة عن نافع بن جبير أراه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم"[٤].

رأي الباحث في وجه الإعلال:

الحديث معلول بالتفرد، ووجه الإعلال يعود إلى أمور:

الأول: اضطرب في إسناده عن منصور بن أبي سليمان، ورُوي عنه تارة: قيس عن منصور عن كلاب بن علي، وتارة: قيس عن مدرك بن علي.

الثاني: اضطرب فيه عن منصور بن المعتمر، فروي موصولاً ومرسلاً.

الثالث: كلاب بن علي ومنصور بن أبي سليمان في عداد المجهولين.

١- ومنصور بن أبي سليمان، مجهول يطر: التاريخ الكبير للبخاري ٧/٣٤٤، كتاب الثقات لابن حبان ٥/٤٢٩

٢- وكلاب بن علي العامري، ذكره الإمام مسلم فيمن تفرّد عنه منصور بن المعتمر، وذكر له أبو حاتم راويا آخر، وهو عمرو بن ثابت، ولم يوثقه غير ابن حبان، وقال الذهبي: مجهول، وتبين أن كلاب بن علي مجهول الحال. وأما ذكره مسلم فيمن تفرّد عنه منصور، وقول الذهبي: مجهول، فلأنهما لم يعلما له راوياً غير منصور. يطر: المنفردات والوحدان لمسلم ص ١٨٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٧١، كتاب الثقات لابن حبان ٧/٣٥٦، المغني للذهبي ٢/٥٣٣، تهذيب التهذيب للمزي ٢٤/٢٣٧.

٣- العلل للدارقطني ١٣/٤٢٩

٤- السنن الكبرى للبيهقي ٥/١٦٤.

(١٥٦)- (٣٧٣٦) - قال البزار: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرَشِيُّ، قَالَ: حدَّثنا حماد بْنُ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ الصَّرَّافِ، عَنِ ابْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الأَنْصَارُ مِحْنَةٌ لا يُحِبُّهُمْ إِلاَّ مُؤْمِنٌ، ولا يُبْغِضُهُمْ إِلاَّ مُنَافِقٌ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، وقد روي بعض كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وإنما ذكرناه عن سعد؛ لأن رواية سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم قليلة، وفيه حرف لم يروه أحد فيما حفظنا إلا سعد، وهو: الأنصار محنة"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٤/٢، ٣٢٥) وأحمد (٧/٦) عن عفان، وأحمد (٢٨٥/٥) عن يونس، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٨٤/٣) من طريق حبان.

ثلاثتهم (عفان ويونس وحبان) ثنا حماد بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي شميلة به بنحوه.

وأخرجه ابن أبي عاصم (٢٠٩/٣) عن أبي الربيع، والطبراني (٢٠/٦) من طريق سليمان بن حرب ومسدد، ثلاثتهم (أبو الربيع وسليمان بن حرب ومسدد) عن حماد بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي شميلة عن سعيد عن إسحاق بن سعد بن عبادة عن أبيه. وأسقط في روايتهم الرجل المبهم. وعند البزار أسقط عبد الرحمن بن أبي شميلة والرجل المبهم.

وأخرجه البغوي في معجم الصحابة (١٦/٣) عن إسحاق بن إبراهيم عن حماد بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي شميلة عن إسحاق بن سعد عن أبيه. وأسقط من إسناده الرجل المبهم وسعيد.

وله شاهد من حديث البراء بن عازب دون قوله: "محنة"، أخرجه البخاري (١٣٧٩/٣) ومسلم (٦٠/١).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق ابن أبي شميلة[٢]، عن رجل عن سعيد الصراف[٣] عن إسحاق بن سعد عن أبيه.

١- مسند البزار ١٩٠/٩.

٢- وابن أبي شميلة هو عبد الرحمن بن أبي شميلة الأنصاري المدني، ولم يوثقه غير ابن حبان، وليس له من الحديث إلا القليل، ومثله إذ توبع فمقبول، وإلا فليّن الحديث. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٧٩/٧. تقريب التهذيب لابن حجر ٥٧٤/١

٣- وسعيد الصراف مدني، روى عنه إثنان، ولم يوثقه غير ابن حبان، فهو مجهول الحال. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٤٨٤/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧٧/٤، كتاب الثقات لابن حبان ٣٥٧/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٦٨/١.

وحماد بن زيد الأزدي، ثقة ثبت متفق على جلالته وإتقانه، ترجمته برقم (٣٤٨٧).

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول بالتفرّد لوجهين:

الأول: وقوع التفرّد فيه، وهو وإن كان في طبقة متقدمة، وهي طبقة عبد الرحمن بن أبي شيلة، وهو من طبقة أتباع التابعين، لكنه لم يوثقه غير ابن حبان، وليس له من الحديث إلا القليل، ومثله إن توبع فمقبول، وإلا فلين الحديث، والتفرّد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات.

الثاني: إبهام الراوي عن سعيد، وجهالة حال سعيد الصراف.

(١٥٧)- (٣٧٣٩، ٣٧٤٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدَ بْنَ فُضَيْلٍ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عِيسَى بْنِ فَائِدٍ أَوْ لَقِيطٍ عَنْ رَجُلٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا مِنْ رَجُلٍ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، ثُمَّ نَسِيَهُ إِلاَّ لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَجْزَمَ، وَمَا مِنْ عَامِلِ عَشْرَةٍ، إِلاَّ جِيءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولا لاَ يُطْلِقُهُ إِلاَّ الْعَمَلُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الطريق"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (٤٨/٣)، وعبد بن حميد (ص١٢٧)، والدارمي (٥٢٩/٢)، وأحمد (٢٨٤/٥) والطبراني في الكبير (٢٣/٦)، من طرق عن شعبة عن يزيد بن أبي زياد به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٧٨/١٠) من طريق محمد بن فضيل عن يزيد بن أبي زياد به.

وأخرجه عبد الرزاق (٣٦٥/٣)، وعبد بن حميد (ص ١٢٧)، وأبـو داود (٥٤٩/١)، والطبراني في الكبير (٢٢/٦)، من طرق عن يزيد بن أبي زياد به، دون ذكر الرجل المبهم.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق يزيد بن أبي زياد[2]، عن عيسى بن فائد[3]، عن رجل.

رأي الباحث في وجه الإعلال: الحديث معلول لأمور:

الأول: تفرد به يزيد بن أبي زياد، وهو سيئ الحفظ.

الثاني: إبهام الراوي عن سعد بن عبادة.

الثالث: جهالة عيسى بن فائد.

١- مسند البزار ١٩٢/٩.

٢- تغيّر حفظه لما كبر، وكان شيعياً، روى له مسلم والأربعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٩٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٦٥/٩، المجروحين لابن حبان ١٠٠/٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٢٤/٢.

٣- روى له أبو داود، ولم يرو عنه غير يزيد بن أبي زياد، ويظهر أن عيسى بن فائد مجهول. تهذيب الكمال ٢١/٢٣ واختلف في اسم عيسى؛ فوقع في رواية عبد بن حميد وأحمد والدارمي: عيسى، وعند البزار عيسى بن فائد أو لقيط، وعند الحارث والطبراني: عيسى بن لقيط، والصواب في اسمه: عيسى بن فائد. وانظر: حاشية مسند أحمد تحقيق الأرنؤوط ورفاقه ١٢٠/٣٧.

(١٥٨)- (٣٨٤٦) - قال البزار: حدثنا عمرو بن علي ويحيى بن حكيم قالا: حدثنا أبو داود حدثنا حماد عن الأزرق بن قيس عن شريك بن شهاب قال: كنت أتمنى أن ألقى رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أسأله عن الخوارج، فلقيت أبا برزة في يوم عيد في نفر من أصحابه، فقلت له: هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر في الخوارج؟ قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأذني ورأيته بعيني، قال: أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بمال، فأعطى من عن يمينه ومن عن شماله، ولم يعط من وراءه شيئا، فقام رجل من ورائه، فقال: يا محمد، والله ما عدلت في منذ اليوم القسم رجل أسود مطموم الشعر عليه ثوبان أبيضان، قال: فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم غضبا شديدا، فقال: والله لا تجدون بعدي رجلاً هو أعدل عليكم مني، ثم قال: يخرج في آخر الزمان، قوم كأن هذا منهم يقرءون القرآن، لا يجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، سيماهم التحليق لا يزالون، يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم هم شر الخلق والخليقة.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي نحو كلامه، عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، فذكرنا كل حديث بلفظه في موضعه، ولا نعلم روى عن شريك بن شهاب إلا الأزرق بن قيس، ولا نعلم روى غير هذا الحديث"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٥٣٦/١٠) و(٣٢٠/١٥) وأحمد (٤٢١/٤) و(٤٢٤/٤) والنسائي في الكبرى (٣١٢/٢) والروياني (٢٦/٢) والحاكم (١٦٠/٢) من طرق عن حماد بن سلمة به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس[2] عن شريك بن شهاب[3].

رأي الباحث: الحديث تفرد به شريك بن شهاب، وهو مجهول، ولم يرو عنه إلا الأزرق بن قيس.

١- مسند البزار ٣٠٨/٩.

٢- والأزرق بن قيس الحارثي البصري ثقة ، روى له البخاري وأبو داود والنسائي. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٥٨/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٣٩/٢، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٣٥/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٤/١.

٣- روى له النسائي، لم يذكروا ممن روى عنه غير الأزرق بن قيس. ولم يوثقه غير ابن حبان. كتاب الثقات لابن حبان ٣٦٩/٤، ميزان الاعتدال للذهبي ٣٧١/٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٤١٧/١.

الفصل الثاني
الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل

ويشتمل على تمهيد وستة مباحث، وفيها ثمان وثلاثون ومائة حديث، والمكررة أربعون حديثاً:

المبحث الأول: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون التفرد في الطبقات المتقدمة

المبحث الثاني: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرّد معروفاً بأنه من أهل العدالة والاتقان

المبحث الثالث: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرّد من أهل الاختصاص بشيخه

المبحث الرابع: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

المبحث الخامس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد

المبحث السادس: الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لرواية أهل العلم

التمهيد:

قد تقدّم في الفصل الأول من هذا الباب، أنّ وصفُ أئمة النقد الحديث بأنه فرد أو غريب لا يقتضي تضعيفاً ولا تصحيحاً، وليس التفرد مردوداً مطلقاً، بل ينظر إلى القرائن التي تجعله مقبولاً أو مردوداً.

علاقة التفرد بالعلة:

من خلال تتبعي كلام البزار في تعليل الأحاديث بالتفرد وجدت أنه يذكر التفرد، ومع ذلك يصرّح بنفي العلم بالعلة، كما أنه وجدت للبزار في مسنده ألفاظاً يذكر فيه التفرد بقيد الصحة، وتبين من هذا أن التفرد عند البزار لا يعدّ علة بذاته. وسوف أتحدّث عن هذه القضية من خلال ثلاثة نواحي:

الأولى: ذكر البزار التفرد مع نفي العلم بالعلة:

يلاحظ من خلال كلام البزار في تعليل الأحاديث أنه يذكر التفرد، ويصرّح بنفي العلم بالعلة.

المثال الأول: (٤٠٩٩) - قال البزار: حَدَّثنا إبراهيم بن الجنيد، قال: حَدَّثنا هشام بن خالد، قال: حَدَّثنا الوليد بن مسلم، قال: حَدَّثنا عَبد الرَّحمَن بْنُ يَزيدَ بْن جَابر، عَنْ إسْمَاعِيلَ بْن عُبَيد اللّهِ، عَنْ أمّ الدّرْدَاءِ، عَنْ أبي الدّرْدَاءِ، رَضِيَ اللّه عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُول اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيه وَسَلّم: إنّ الرّزْقَ لَيَطْلُبُ العَبْدَ كَمَا يَطْلُبُه أجَلُهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عن أبي الدرداء، ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق، ولا نعلم رواه عن الوليد إلا هشام بن خالد، ولم يكن به بأس إلا أنه لم يتابع على هذا الحديث، وقد احتمله عنه أهل العلم، وذكروه عنه، وإسناده صحيح، إلا ما ذكروا من تفرد هشام بن خالد به، ولا نعلم له علة"[1].

أخرجه ابن حبان (٣١/٨)، وأبو نعيم في الحلية (٨٦/٦) من طرق عن هشام بن خالد به.

ونلاحظ أن البزار ذكر تفرد الراوي الصدوق بالحديث الذي لم يتابع عليه، ومع ذلك صرّح بأن هذا التفرد محتمل، بقرينة رواية أهل العلم هذا الحديث واحتماله عنه، فإن راويه وهو هشام بن خالد الدمشقي صدوق ومن تبع الأتباع[2]، والتفرد وقع في طبقة متأخرة جداً، وفي مثل هذه الطبقة التفرد لا يكون إلا نادراً، لكنه محتمل لروايته جماعة من أهل العلم عنه.

المثال الثاني: - (٢٧٠) - قال البزار: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيم قَالَ: نا أبُو نُعَيمٍ الفَضْلُ بْنُ دُكَيْن قَالَ: نا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْن أسْلَم، عَنْ أبيه، عَنْ عُمَرَ بْن الخَطّاب قَالَ: أمَرَنَا رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ بالصّدَقَة فَوَافَقَ ذَلك

١- مسند البزار ٣٧/١٠.

٢- انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ٢٦٦/٢.

مالَ عِنْدِي فَقُلْتُ: الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ قُلْتُ: مِثْلَهُ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ: " مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ؟ قَالَ: اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقُلْتُ: لَا أَسَابِقُكَ إِلَى شَيْءٍ أَبَدًا ".

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن سعد عن زيد عن أبيه عن عمر إلا أبو نعيم، وهشام بن سعد حدث عنه عبد الرحمن بن مهدي والليث بن سعد وعبد الله بن وهب والوليد بن مسلم وجماعة كثيرة من أهل العلم، ولم نر أحداً توقّف عن حديثه ولا اعتلّ عليه بعلة توجب التوقف عن حديثه[1].

أخرجه الدارمي (٤٨٠/١) وعبد بن حميد (٣٣/١) وأبو داود (٥٤/٢) والترمذي (٦١٤/٥) والحاكم (٥٧٤/١) من طرق عن الفضل بن دكين به.

نلاحظ أن البزار ذكر تفرد الراوي الصدوق، وهو هشام بن سعد المدني [2]، وصرّح بنفي العلم بعلة في حديثه. وكذلك تفرد به أبو نعيم الفضل بن دكين، وهو ثقة ثبت من التاسعة[3]، والتفرد في هذه الطبقة مقبول في بعض الأحيان إذا كان من الأثبات.

الثانية: ذكر البزار التفرد بقيد الصحة:

وجدت للبزار في مسنده ألفاظا يذكر فيه التفرد بقيد الصحة.

المثال الأول: - (٢٣٥٤) - قال البزار: وَأَخْبَرَنَاهُ الْفَهْمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، مِثْلَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَسَافَدَ النَّاسُ فِي الطُّرُقِ تَسَافُدَ الْحَمِيرِ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى من وجه صحيح إلا عن عبد الله بن عمرو بهذا الإسناد"[4].

أخرجه ابن أبي شيبة (٦٤/١٥) من طريق عثمان بن حكيم به.

نلاحظ أن البزار هنا يذكر التفرد مع قيد الصحة، والحديث، لم يرو إلا من طريق عثمان بن حكيم عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبو أمامة أسعد بن سهل بن حنيف

١- مسند البزار ١٥٣/١١.

٢- هو صدوق له أوهام ورمي بالتشيع من كبار السابعة انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ٢٦٦/٢

٣- الجرح والتعديل ٦١/٧، ٦٢، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٤٣/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ١١/٢.

٤- مسند البزار ٣٤٦/٦.

الأنصاري معدود في الصحابة له رؤية[1]، وعثمان بن حكيم بن عباد الأنصاري ثقة ومن التسابعين[2]، وفي مثل هذه الطبقات يصحّ التفرد غالباً إذا كان من الثقات.

المثال الثاني: - (٥٠٢٨) - قال البزار: وحَدَّثنا يوسف بن موسى، قال: حدثنا جرير، عَن الأعمش، عَن جَعْفَر بْن أبي وَحْشِيَّة، وهُو أبُو بِشْر، عَن سَعيد بْن جُبَير، عَن ابْن عَبَّاس، رَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَأَلَ أَهْلُ مَكَّةَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وسَلَّم أَنْ يَجْعَلَ لَهُمُ الصَّفَا ذَهَبًا.، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه صحيح إلا من هذا الوجه."[3].

أخرجه أحمد (٢٥٨/١) والنسائي في الكبرى (٣٨٠/٦) والحاكم (٣٩٤/٢) من طرق عن جرير عن الأعمش عن جعفر بن أبي وحشية به بنحوه.

وسليمان بن مهران الأعمش ترجمته برقم (٣٥٥٩)، وهو ثقة حافظ لكنه يدلّس.

وجرير بن حازم ترجمته برقم (٣٣٨١)، ثقة، لكنّ له أوهام إذا حدّث من حفظه.

وجعفر بن أبي وحشية ترجمته برقم (٣٤١٠)، وهو ثقة.

يذكر البزار هنا التفرد مع قيد الصحة، والحديث لم يرو إلا من طريق جرير عن الأعمش عن جعفر بن أبي وحشية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الثالثة: إيراد البزار في مسنده الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما:

يظهر من إحصائية الأحاديث التي درستها في رسالتي، أن عدد الأحاديث التي فيها التفرد وهو غير قادح هي تسعة ومئتي حديث، ومن بينها الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما عددها سبع وأربعون حديثاً[4].

١- انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ٨٨/١.

٢- انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ٦٥٧/١.

٣- مسند البزار ٢٥٤/١١.

٤- (٣٣٢٥) (٣٣٢٦) (٣٣٢٩) (٣٣٣٨) (٣٣٣٩) (٣٣٤٨) (٣٣٥٣) (٣٤٠٠) (٣٤٠٤) (٣٤٠٥) (٣٤٢٣) (٣٤٣٧) (٣٤٥٨) (٣٤٥٩) (٣٤٦٠) (٣٤٦٣) (٣٤٦٥) (٣٤٦٦) (٣٥١٣) (٣٥١٦) (٣٥٢١) (٣٥٢٢) (٣٥٢٣) (٣٥٥٧) (٣٥٨٥) (٣٥٨٧) (٣٥٩٨) (٣٦٠١) (٣٦٠٢) (٣٦٠٣) (٣٦١٧) (٣٦٢٠) (٣٦٢٥) (٣٦٢٧) (٣٦٢٩) (٣٦٣٣) (٣٦٤٩) (٣٦٥١) (٣٦٥٤) (٣٦٧٤) (٣٦٧٧) (٣٧٠٧) (٣٧٠٨) (٣٧٢٠) (٣٧٢٢) (٣٨٤٥) (٣٨٤٧)

المبحث الأول

أحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون التفرد في الطبقات المتقدمة

ويشتمل على تمهيد وخمسة وعشرين حديثاً، وهي:

الأول: حديث قرة بن إياس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن مات ابنه: مَا يَسُرُّكَ أَلَّا تَأْتِيَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ.....

الثاني: حديث قرة بن إياس في قوله صلى الله عليه وسلم: إِذَا هَلَكَ أَهْلُ الشَّامِ فَلَا خَيْرَ فِيكُمْ....

الثالث: حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ.

الرابع: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم على الأحزاب.

الخامس: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ....

السادس: حديث عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ بِالْوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ....

السابع: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لَوْ كَانَ مُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا...

الثامن: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ.

التاسع: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ الطُّورَ.

العاشر: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قصة صيحة صائح: اسْمَعُوا الْعَجَبَ، ذَهَبَ الشِّرْكُ...

الثاني عشر: حديث المستورد رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: مَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا كَمَا يَغْمِسُ أَحَدُكُمْ...

الثالث عشر: حديث شداد رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ....

الرابع عشر: حديث عمران رضي الله عنه في النهى عَنِ الْكَيِّ.

الخامس عشر: حديث عمران رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إِنْ كُنْتَ صُمْتَ مِنْ سَرَرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا...

السادس عشر: حديث عمران رضي الله عنه في قصة ناقة للنبي صلى الله عليه وسلم فقدت، وقوله: لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةٍ.

السابع عشر: حديث عمران رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: اعْمَلُوا كُلٌّ لِمَا خُلِقَ لَهُ.

الثامن عشر: حديث عمران رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: مَنْ سَمِعَ مِنْكُمْ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ عَنْهُ...

التاسع عشر: حديث عمران رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: أَبْشِرُوا يَا بَنِي تَمِيمٍ.

العشرون: حديث عمران رضي الله عنه قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَقَرَأَ فِيهَا بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى...

الحادي والعشرون: حديث عمران رضي الله عنه في عضّ رجل آخر وانتزاع ثنيته.

الثاني والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: شَهْرَا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ

الثالث والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في مدح رجل رجلاً عند النبي صلى الله عليه وسلم، وقوله: قَطَعْتَ ظَهْرَهُ.

الرابع والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قتل الخوارج.

الخامس والعشرون: حديث أبي برزة رضي الله عنه في بعث النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً إلى حي، وسبّهم إيّاه وضربهم، وقوله له: لَوْ أَهْلَ عُمَانَ أَتَيْتَ...

التمهيد:

الطبقة التي وقع فيها التفرد لها أثر عميق في الحكم على التفرد قبولاً أو ردّاً، والمراد من الطبقة القوم المتعاصرون الذين اشتركوا في السِّنّ ولقاءِ المشايخ[1]، فالتفرد في طبقة الصحابة صحيح وغير قادح؛ لأن تفرّدهم أمر طبيعي لقلّة الرواية في الصحابة، وكذلك تفرد صحابيّ بالحديث بلفظ ويرويه آخر بلفظ آخر جائز ومقبول؛ لأنّ الصحابة والسلف كثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة[2]

قال الذهبي رحمه الله: "فانظر أوّل شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، أفيقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه؟"[3]

وقال ابن قيم رحمه الله ردًا على الشبهة حول تفرّد الصحابي: "فكم من حديث تفرّد به واحد من الصحابة لم يروه غيره، وقبلته الأمة كلّهم، فلم يردّه أحد منهم"[4]

والتفرد في طبقة التابعين يصحّ غالباً إذا كان من الثقات، وهو أسهل وأمكن لكونها طبقة من شأنها عدم شهرة الحديث وعدم تعدد روايته في الغالب.

وقال الذهبي رحمه الله بعد ذكر طبقات الحفاظ: "فهؤلاء الحفاظ الثقات، إذا انفرد الرجل منهم من التابعين، فحديثه صحيح، وإن كان من الأتباع، قيل: صحيح غريب"[5]

وقال الدكتور حمزة المليباري: "إذا تفرّد الراوي بحديث في طبقة من شأنها عدم شهرته وعدم تعدد رواته في الغالب....مثل طبقة الصحابة والتابعين ، فهذا النوع من التفرد مقبول ومحتجّ به بشرط أن يكون الراوي ثقة معروفاً"[6]

١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر ص ٢٥٥.

٢- انظر. علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٢٣.

٣- ميزان الاعتدال للذهبي (٥/١٧٠

٤- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن قيم ١/٢٩٥.

٥- الموقظة للذهبي ص ٧٧.

٦- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها للدكتور المليباري، ص ٧٨.

(١٥٩) - (٣٣٠٢) - قال البزار: أخبَرَنا عَمْرو بْنُ عَلِيٍّ، قالَ: أخبَرنا يحيى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُعاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رَجُلًا أتى النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَهُ ابْنٌ لَهُ، فَقالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أتُحِبُّهُ؟، فَقالَ: أحَبَّكَ اللَّهُ كَمَا أحِبُّهُ، فَفَقَدَهُ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَألَ عَنْهُ، فَقالُوا: مَاتَ ابْنُهُ، فَأتَاهُ فَقالَ: مَا يَسُرُّكَ ألَّا تَأتِي بَابًا مِنْ أبْوَابِ الْجَنَّةِ إلَّا وَجَدْتَهُ عِنْدَهُ يَفْتَحُ لَكَ.

قال البزار: "وهذا الكلام لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا قرة بن إياس"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٦/٣)، وأحمد (٤٣٦/٣) والنسائي في الكبرى (٦١٣/١)، وابن حبان (٢٠٩/٧)، والطبراني في الكبير (٢٦/٩)، والحاكم (٥٤١/١) من طرق عن شعبة به بنحوه.

وأخرجه النسائي (٤٢٣/٤) والطبراني في الكبير (٣١/١٩) والبيهقي في شعب الإيمان (١٣٥/٧) من طريق خالد بن ميسرة عن معاوية بن قرة به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا قرة بن إياس رضي الله عنه.

وقرة بن إياس المزني، روى عنه ابنه معاوية، قال البخاري[2] وابن السكن: له صحبة[2]

قلتُ: تفرد الصحابة غير قادح؛ لأن تفرّدهم أمر طبيعي لقلّة الرواية في الصحابة.

١- مسند البزار ٢٤٢/٨.

٢- ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ١٨٠/٧، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٣٩٥/١، أسد الغابة لابن الأثير ٤١٠/٢

(١٦٠) - (٣٣٠٣) - **قال البزار: أخبرنا عمرو بن علي، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: أخبرنا شعبة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا هلك أهل الشام فلا خير فيكم، ولا يزال الناس من أمتي على الحق ظاهرين على الناس إلى يوم القيامة.**

قال البزار: "وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا قرة بن إياس"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٤٠٢/٢) والترمذي (٤٨٥/٤) وأحمد (٤٣٦/٣) والروياني (١٢٨/٢)، والطبراني في الكبير (٢٧/١٩) من طرق عن شعبة به بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٩٠/١٢) والفسوي (١٦٨/٢)، وابن حبان (٢٩٢/١٦)، والخطيب (٤١٧/٨)، من طرق عن شعبة به مختصراً في أهل الشام.

وأخرجه ابن ماجه (٤/١) وابن حبان (٢٦١/١)، والطبراني (٢٧/١٩) من طرق عن شعبة به الشطر الثاني، دون ذكر أهل الشام.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا قرة بن إياس رضي الله عنه.

قلتُ: انفرد قرة بن إياس رضي الله عنه برواية هذا الحديث بهذا اللفظ، وإلاّ فقد روى الحديث غيره من الصحابة، وتفرّد الصحابة مقبول ومحتجّ به، والله أعلم.

١- مسند البزار ٢٢٤/٨.

(١٦١) - (٣٣٢٥) - **قال البزار: أخبرنا محمد بن عبد الملك، قال: أخبرنا عبد الواحد بن زياد، قال: أخبرنا سليمان الشيباني، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال: سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صائم في سفر، فلما غربت الشمس قال لرجل: «انزل فاجدح لنا». قال: يا رسول الله، لو أمسيت، قال: «انزل فاجدح لنا»، قال: يا رسول الله، إن عليك نهارا، قال: «انزل فاجدح لنا»، فنزل فجدح فشرب رسول الله، ثم قال: إذا رأيتم الليل قد أقبل من هاهنا فقد أفطر الصائم.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا عبد الله بن أبي أوف، ولا نعلم له طريقاً عنه إلا الشيباني"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق (٢٢٦/٤) والحميدي (٣١٢/٢) وأحمد (٣٨٠/٤) عن سفيان بن عيينة، وابن أبي شيبة (٢٧٧/٢) عن عباد بن العوام، وأحمد (٣٨٠/٤) ومسلم (١٣٢/٣) من طريق هشيم، والبخاري (٦٨٥/٢)، و(٢٠٢٩/٥) من طرق عبد الواحد وجرير.

كلهم (ابن عيينة وعباد وهشيم وعبد الواحد وجرير) عن الشيباني به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يروه إلا عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، ولم يروه عنه إلا الشيباني.

قال الإمام النسائي رحمه الله: "وحديث عاصم بن عمر وحديث ابن أبي أوفى صحيحان"[2]

قلت: تفرد صحابيّ بالحديث بلفظ ويرويه آخر بلفظ آخر جائز ومقبول؛ لأنّ الصحابة والسلف كثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وتفرد سليمان بن أبي سليمان الشيباني مقبول، فهو من التابعين الثقات ترجمته برقم (٣٣٣٢)، والله أعلم.

١- مسند البزار ٢٦٤/٨

٢- السنن الكبرى للنسائي ٢٥٢/٢.

(١٦٢) - (٣٣٣٨) - **قال البزار: أخبرنا بشر بن خالد العسكري، قال: أخبرنا أبو أسامة، قال: أخبرنا إسماعيل يعني ابن أبي خالد، عن ابن أبي أوفى، رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو على الأحزاب يقول: اللهم منزل الكتاب سريع الحساب اهزم الأحزاب وزلزلهم.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن أبي أوفى إلا من حديث إسماعيل عن ابن أبي أوفى، ورواه عن إسماعيل غير واحد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي (١٨٦/١)، وابن أبي شيبة (٥١٣/٦)، وأحمد (٣٥٣/٤)، وعبد الرزاق (٢٥٠/٥)، والبخاري (١٠٧٢/٣)، و(١٥٠٩/٤)، ومسلم (١٤٣/٥)، والنسائي في الكبرى (١٨٨/٥)، وابن ماجه (٩٣٥/٢)، وسعيد بن منصور (٧٠/٦)، وعبد بن حميد (١٨٦/١)، والطبراني في الصغير (١٣٠/١) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو عن ابن أبي أوفى إلا من حديث إسماعيل بن أبي خالد.

قلت: إسماعيل بن أبي خالد ترجمته برقم (٣٣٣٢) وهو ثقة ثبت، ومن الطبقة الوسطى من التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول، لاسيما وروايته هذه عن الصحابي، إذن تفرده غير قادح في صحة الحديث، والله أعلم.

١- مسند البزار ٢٧٣/٨.

(١٦٣) - (٣٣٣٩) - قال البزار: أخبرنا بشر بن خالد، قال: أخبرنا أبو أسامة، قال: أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد، عن عبد الله بن أبي أوفى، رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر فطاف بالبيت، ثم خرج يطوف بين الصفا والمروة، فجعلنا نستره لا يصيبه أحد من أهل مكة، أو يرميه أحد منهم بشيء.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم له طريقاً عن ابن أبي أوفى إلا هذا الطريق، ورواه غير واحد عن إسماعيل"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي (٢/٣١٤)، وأحمد (٤/٣٥٣)، (٤/٣٥٥) والبخاري (٢/٥٨٠) و(٤/١٥٣٤). وأبو داود (٢/١٢١)، والنسائي في الكبرى (٢/٤٧١)، وابن ماجه (٢/٩٩٥)، وابن حبان (٩/١٥٢) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق إسماعيل عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

قلت: إسماعيل بن أبي خالد من الثقات الأثبات، ومن الطبقة الوسطى من التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول غالباً، إذن تفرده غير قادح في صحة الحديث، والله أعلم.

١- مسند البزار ٨/٢٧٥، ٢٧٦.

(١٦٤) - (٣٣٧٨، ٣٣٨٢) - **قال البزار: أخبرنا إبراهيم بن سعيد الجوهريُّ، قال: أخبرنا يعقوب بْنُ إبراهيمَ بن سَعدٍ، قالَ: حدَّثني أبي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إسحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أسماء بنْتِ زَيْد بْنِ الخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلَّى اللَّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأمُرُ بالوُضوءِ لِكُلِّ صَلاةٍ، فَتَرَكَ ذَلِكَ وَأمرَهُمْ بالسِّوَاكِ لِكُلِّ صَلاةٍ.**

أخبرنا إبراهيمُ بْنُ سَعِيدٍ، قالَ: أخبرنا يَعقُوبُ بْنُ إبراهيمَ بْنِ سَعْدٍ قالَ: حدَّثني أبي عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إسحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قالَ: قُلتُ لَهُ: أرَأيْتَ وُضُوءَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِكُلِّ صَلاةٍ عَمَّنْ أخَذَهُ؟ قالَ: حَدَّثَتْهُ أسْمَاءُ بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الخَطَّابِ عَنْ عَبْدِ اللَّه بْنِ حَنْظَلَةَ أنَّهُ حَدَّثَهَا أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأمُرُ بالوُضُوءِ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ، فَلَمَّا شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ أمَرَ بالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ.

قال البزار: "وهذا الكلام لا نعلم أحداً رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عبد الله بن حنظلة بن الراهب، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٦٨/٥) وابن خزيمة (١١/١) والحاكم (٢٥٨/١) من طريق إبراهيم بن سعد، والفسوي (١٠٦/١) والبيهقي في السنن (٣٧/١) من طريق سعيد بن يحيى.

كلاهما (إبراهيم بن سعد وسعيد بن يحيى) عن محمد بن إسحاق به.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٦٧/٥) من طريق يونس بن بكير، وأحمد (٢٢٥/٥) والدارمي (١٧٥/١) وأبو داود (١٧/١) وابن خزيمة (٧١/١) من طريق أحمد بن خالد.

كلاهما عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عبد الله بن عبد الله به مكبراً[2].

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٩٠/٢) من طريق سلمة عن ابن إسحاق عن محمد بن طلحة بن يزيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن أسماء عن عبد الله بن حنظلة رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٣٠٧/٨.

٢- وسقط من إسناد البزار في الرواية الأولى عبيد الله بن عبد الله. وتحرف عبيد الله في رواية التاريخ الكبير وفي رواية البزار الثانية إلى عبد الله. وفي رواية الدارمي وابن خزيمة تحرف عبد الله إلى عبيد الله مصغراً. انظر: حاشية مسند أحمد ٣٦/ ٢٩١، ٢٩٢، ت. الشيخ شعيب وزملاؤه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يَروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عبدُ الله بن حنظلة، ولم يُرو عنه إلا من هذا الطريق.

ومحمد بن يحيى بن حبان الأنصاري المدني ثقة ، روى له الجماعة[1].

والحديث اختلف فيه على محمد بن إسحاق، حيث روي عن عبد الله وعن أخيه عبيد الله، فقد رواه إبراهيم بن سعد وسعيد بن يحيى عن عبيد الله مصغراً، ورواه يونس بن بكير وأحمد بن خالد الوهبي عن عبد الله مكبراً. قال أبو داود: إبراهيم بن سعد رواه عن محمد بن إسحاق قال: عبيد الله بن عبد الله. وقال ابن مندة: رواه يونس بن بكير وغيره عن محمد بن إسحاق، كذا قال يونس بن بكير، ورواه إبراهيم بن سعد وسعيد بن يحيى سعدان اللخمي عن ابن إسحاق فقالا: عن محمد بن يحيى عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر[2]

دفع هذا الاختلاف:

يمكن القول بصحة كلا الطريقين لاحتمال كون رواية محمد بن يحيى بن حبان عنهما.

قال الضياء المقدسي رحمه الله: "أما كونه روى عن عبد الله وعن أخيه عبيد الله، فيحتمل أن يكون رواه عنهما"[3]

رأي الباحث:

محمد بن يحيى بن حبان من الطبقة الوسطى من التابعين، والتفرد في طبقة التابعين محتمل ومقبول، ومحمد بن إسحاق المدني ترجمته برقم (٣٧٦٢) وهو صدوق ومن الطبقة الصغرى من التابعين، وهو من المدلسين، إلا أنه صرّح بالتحديث عند أحمد والحاكم.

وأما طريق سلمة عن ابن إسحاق، فأدخل سلمة بن الفضل بين ابن إسحاق وبين محمد بن يحيى بن حبان محمد بن طلحة. وزيادة سلمة بن الفضل هذه من المزيد في متصل الأسانيد. فقد صرّح إبراهيم بن سعد بسماع ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان في رواية الإمام أحمد (٢٢٥/٥)، كما صرّح بالسماع زياد بن عبد الله البكائي في رواية الحاكم (٢٥٨/١)، والله أعلم.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٣/٨. معرفة الثقات للعجلي ٢٥٦/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٣٧٦/٥ تقريب التهذيب لابن حجر ١٤٤/٢.

٢- انظر: حاشية صحيح ابن خزيمة ٧١/١.

٣- الأحاديث المختارة للضياء ٤٦٠/٣.

(١٦٥) - (٢٤٠٤) - **قال البزار: أَخْبَرَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَا: أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كَانَ مُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا، ثُمَّ اسْتَشْفَعَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَشَفَّعْتُهُ فِيهِمْ».**

قال البزار: "وهذا الحديث صحيح الإسناد، ولا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه متصل صحيح الإسناد من غير هذا الوجه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي (٢٥٤/١) وأحمد (٨٠/٤) وأبو يعلى (٣٣٧/١٣) والطبراني في الكبير (١١٨٧/٢) والبغوي في شرح السنة (٨٣/١١) من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه عبد الرزاق (٢٠٩/٥) ومن طريقه البخاري (١١٤٣/٣)، وأبو داود (١٣/٣) عن معمر، والطبراني في الكبير (١١٨/٢) من طريق يعقوب بن عطاء.

ثلاثتهم (ابن عيينة ومعمر ويعقوب) عن الزهري به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه.

ومحمد بن جبير بن مطعم، روى له الجماعة، ثقة من الثالثة، ترجمته برقم (٣٤١٠).

ومحمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري حافظ إمام، روى له الجماعة[2].

قلتُ: التفرد وقع في طبقات متقدمة، وهي طبقة الزهري ومحمد بن جبير، والتفرد في الطبقات المتقدمة مقبول من الثقات، والله أعلم.

١- مسند البزار ٣٣٢/٨.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧١/٨، معرفة الثقات للعجلي ٢٥٣/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٣٤٩/٥، تهذيب الكمال ٤١٩/٢٦- ٤٤٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١٣٣/٢.

(١٦٦) - (٣٤٠٥) - قال البزار: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ».

قال البزار: "وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلم رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا جبير بن مطعم، وقد روي نحو هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير هذا اللفظ، وإسناد هذا الحديث صحيح"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق (١١/١٧٣) عن معمر، والحميدي (١/٢٥٤) وأحمد (٤/٨٠)، والبخاري (٥/٢٢٣١) من طريق عقيل، ومسلم (٨/٨)، وأبو داود (٢/٦٠)، والترمذي (٤/٣١٦)، وأبو يعلى (١٣/٣١٧) من طريق سفيان بن عيينة، ومسلم (٨/٨)، وابن حبان (٢/١٩٩) من طريق مالك، والطبراني في الكبير (٢/١١٩، ١٢٠) من طرق الزبيدي ومحمد بن إسحاق وقره بن عبد الرحمن وعقيل وشعيب.

كلهم (عقيل وابن عيينة ومالك ومعمر والزبيدي ومحمد بن إسحاق وقرة وعقيل وشعيب) عن الزهري به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه.

قلتُ: التفرد وقع في طبقات متقدمة، وهي طبقة الزهري ومحمد بن جبير، والتفرد في الطبقات المتقدمة مقبول من الثقات، والله أعلم.

١- مسند البزار ٨/٣٣٤.

(١٦٧) - (٣٤٠٦، ٣٤٠٧، ٣٤٠٨، ٣٤٠٩) - قال البزار: أخبرنا أحمد بن عبدة، ونصر بن علي، قالا: أنبأنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن محمد بن جبير، عن أبيه.

وأخبرنا عمرو بن علي، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: أخبرنا مالك، عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه.

وأخبرنا عمرو بن علي قال: أخبرنا المعتمر بن سليمان، قال: سمعت بردا يعني ابن سنان، يحدث عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه.

وأخبرنا عمرو بن علي وعبدة بن عبد الله قالا: أنبأنا يزيد بن هارون قال: أنبأنا محمد بن عمرو عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه واللفظ لفظ سفيان قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقرأ في المغرب الطور.

وزاد محمد بن عمرو في حديثه، عن الزهري، عن محمد بن جبير، عن أبيه، رضي الله عنه، قال: قدمت على رسول الله في فداء أهل بدر، فسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب وهو يؤم الناس بالطور وكتاب مسطور.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا جبير بن مطعم، ولا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه أنه قرأ في المغرب بالطور إلا في هذا الحديث"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه مالك (٧٨/١)، ومن طريقه أحمد (٨٥/٤)، والبخاري (٢٦٥/١) ومسلم (٤١/٢)، وأخرجه أحمد (٨٠/٤)، والحميدي (٢٥٤/١)، وابن أبي شيبة (١٠٨/٢)، والبخاري (١٨٣٩/٤)، ومسلم (٤١/٢) وابن خزيمة (٢٥٨/١) وابن ماجه (٢٧٢/١) من طريق سفيان عيينة، وأخرجه مسلم (٤١/٢) وأبو عوانة (٤٧٦/١) والطبراني في الكبير (١١٦/٢) من طريق يونس، وأخرجه عبد الرزاق (١٠٨/٢) ومن طريقه أحمد (٨٤/٤) ومسلم (٤١٩/٢) عن معمر.

ثلاثتهم (مالك وسفيان عيينة ويونس ومعمر) عن الزهري به بنحوه.

١- مسند البزار ٣٣٧/٨.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٨٦/١٤)، وأحمد (٨٣/٤)، وابن حبان (١٤٢/٥)، والطبراني في الكبير (١١٥/٢) من طريق محمد بن عمرو عن الزهري به بنحوه، وزاد فيه: قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في فداء أهل بدر، وذكر الحديث.

دراسة علة الحديث:

الحديث مداره على الزهري، ورواه عنه جماعة من الثقات منهم: سفيان بن عيينة ومالك وبرد بن سنان وعقيل ويونس عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بالطور.

ومحمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص صدوق وكان يخطئ ، روى له الجماعة[1].

قلتُ: الحديث لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من طريق الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، والتفرد وقع في طبقات متقدمة، وهي طبقة الزهري ومحمد بن جبير، والتفرد في الطبقات المتقدمة مقبول من الثقات.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣١/٨، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١٠٧/١، كتاب الثقات لابن حبان ٣١٢/٧، الكامل لابن عدي ٢٢٤/٦، تهذيب الكمال للمزي ٢١٢/٢٦- ٢١٧.

(١٦٨) - (٣٤٢٢) - **قال البزار: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَبِيبٍ، قال: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي بِخَطِّهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا حَوْلَ صَنَمٍ لَنَا قَبْلَ أَنْ يُبْعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَهْرٍ، وَقَدْ نَحَرْنَا جَزُورًا، إِذْ صَاحَ صَائِحٌ مِنْ جَوْفِهِ اسْمَعُوا الْعَجَبَ، ذَهَبَ الشِّرْكُ وَالرِّجْزُ، وَرُمِيَ بِالشُّهُبِ لِنَبِيٍّ بِمَكَّةَ اسْمُهُ أَحْمَدُ، وَمُهَاجِرُهُ إِلَى يَثْرِبَ».**

قال البزار: "وهذا الحديث إنما ذكرناه وإن لم يذكر جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيئا، ذكرنا لأنه كان من علامة نبوته صلى الله عليه وسلم ومبعثه، وكلّ ما حكاه صحابي فذكر للنبي فيه شيء وإن لم يذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم أدخلناه في المسند إذ كان لا يحفظ ذلك الكلام عن النبي من وجه"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق محمد بن عبد العزيز عن الزهري لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وأخرجه ابن سعد (١٦١/١) والطبري في تاريخه (٥٣٠/١)، من طريق محمد بن عبد الله عن الزهري به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث حكي فيه جبير بن مطعم من علامة نبوة النبي ومبعثه.

ومحمد بن عبد العزيز الجرمي أبو روح البصري ثقة، روى له مسلم والترمذي[2].

ومحمد بن عبد الله ابن أخي الزهري صدوق وله أوهام، ترجمته برقم (٣٨١٠).

قلتُ: الحديث رواه البزار من طريق محمد بن عبد العزيز، وهو ثقة، وتابعه محمدُ بن عبد الله.

١- مسند البزار ٣٤٨/٨.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/٨، كتاب الثقات لابن حبان ٤٢٩/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ١٠٢/٢

(١٦٩) – (٣٤٥٩) - قال البزار: أخبرنا إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، قال: أخبرنا يحيى بن عبد الله بن بكير، قال: أخبرنا عبد الله بن لهيعة، عن أبي عقيل زهرة بن معبد، عن جده عبد الله بن هشام رضي الله عنه قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب، فقال عمر: والله لأنت يا رسول الله أحب إلي من كل شيء إلا نفسي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لا والذي نفسي بيده، حتى أكون أحب إليك من نفسك، فقال عمر: فأنت الآن أحب إلي من نفسي، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: الآن يا عمر.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد ولا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عبد الله بن هشام، ولا نعلم روى عبد الله بن هشام عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذين الحديثين"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٢٩٣/٥)، والبخاري (٢٤٤٥/٦)، من طريق حيوة، والفسوي (٩٥/١)، من طريق ابن لهيعة، والطبراني في الأوسط (١٠٢/١)، وابن قانع في معجم الصحابة (٨٧/٢)، من طريق رشدين بن سعد.

ثلاثتهم (حيوة وابن لهيعة ورشدين) عن زهرة بن معبد به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق ابن لهيعة عن زهرة بن معبد[2]، عن جده.

قلتُ: زهرة بن معبد من التابعين، وتفرده مقبول؛ لا سيّما وهو من أهل الاختصاص بشيخه، وابن لهيعة سيئ الحفظ لكن تابعه حيوة ورشدين، والله أعلم.

١- مسند البزار ٣٨٤/٨.

٢- وزهرة بن معبد أبو عقيل ثقة. ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد ص ٢٤٤، تاريخ ابن معين، رواية ابن شرر ٢/ ١٠١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦١٥/٣، تهذيب الكمال للمزي ٣٩٩/٩.

(١٧٠) - (٣٤٦٠) - **قال البزار: حدثنا أبو كريب قال: حدثنا أبو معاوية قال: حدثنا إسماعيل عن قيس عن المستورد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما الدنيا في الآخرة إلا كما يغمس أحدكم أصبعه في اليم، ثم يرفعها فينظر بما تخرج.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا المستورد، وقد رواه جماعة عن إسماعيل، فاقتصرنا على حديث أبي معاوية"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ١٧٠)، والحميدي (٣٧٨/٢)، وابن أبي شيبة (٧/٣) وأحمد (٢٢٨/٤) وابن سعد (٦١/٦) ومسلم (١٥٦/٨) وابن ماجه (١٣٧٦/٢) من طرق عن إسماعيل به.

وأخرجه ابن أبي عاصم (٦٠/٢) والطبراني في الكبير (٧١٧/٢٠)، والحاكم (٣٥٥/٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٢٤/٧) من طريق إبراهيم بن مهاجر عن قيس عن المستورد.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا المستورد، ويرويه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس[٢] عن المستورد، ورواه عن إسماعيل جماعة، واقتصر البزار على حديث أبي معاوية.

قال أبو نعيم رحمه الله: "هذا من صحيح حديث إسماعيل وعيونه"[٣].

وقال الإمام الدارقطني: "يرويه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن المستورد، وهو صحيح عنه"[٤].

وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير الكوفي ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وفي غيره مضطرب[٥].

وأبي الباحث: الحديث من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن المستورد صحيح، ورواه عن إسماعيل جماعة، واقتصر البزار على حديث أبي معاوية؛ لأنه يهم في حديث غير الأعمش ولا يحفظها حفظاً جيداً، لكنه تُوبع، فقد تابعه عن إسماعيل جماعة من الثقات، والله أعلم.

١- مسند البزار ٣٨٧/٨.

٢- وقيس بن أبي حازم أبو عبد الله الكوفي ثقة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠٢/٧. سؤالات الآجري لأبي داود ص ١١٣، كتاب الثقات لابن حبان ٣٠٧/٥.

٣- حلية الأولياء لأبي نعيم ٢٢٩/٧.

٤- العلل للدارقطني ٥٦/١٣.

٥- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٧٨/١، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٧٦/٣، تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١٥٨/١، معرفة الثقات للعجلي ٢٣٦/٢، تهذيب الكمال للمزي ١٢٣/٢٥- ١٣٢.

(١٧١) - (٣٤٦٦، ٣٤٦٧، ٣٤٦٨) - قال البزار: حدثنا أبو كامل الفضيل بن الحسين الجحدري قال: حدثنا يزيد بن زريع نا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وحدثنا أحمد بن منصور نا يزيد بن هارون أنا سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وحدثنا سلمة بن شبيب، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: نا إسرائيل، عن منصور، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أبي الأشعث، عن شداد بن أوس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الله تبارك وتعالى كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن شداد بن أوس، ورواه عن خالد جماعة منهم من سمينا، ورواه الأعمش أيضاً عن خالد الحذاء، ولا نعلم له طريقاً عن شداد إلا خالد، عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٤٢١/٩) وأحمد (١٢٣/٤)، ومسلم (٧٢/٦)، من طريق ابن علية، وأحمد (١٢٣/٤)، وأبو داود (٥٨/٣) من طريق شعبة، ومسلم (٧٢/٦) والترمذي (٢٣/٤) من طريق هشيم، ومسلم (٧٢/٦)، وابن ماجه (١٠٥٨/٢) من طريق عبد الوهاب الثقفي، وعبد الرزاق (٤٩٢/٤)، والدارمي (١١٢/٢)، من طريق سفيان الثوري.

كلهم (ابن علية وشعبة وهشيم وعبد الوهاب والثوري) عن خالد الحذاء به بنحوه.

وأخرجه عبد الرزاق (٤٩٢/٤)، وأحمد (١٢٣/٤)، من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلاّ من طريق أبي قلابة عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس رضي الله عنه.

وخالد بن مهران الحذاء ترجمته برقم (٣٦٢٦)، وهو ثقة ومن طبقة التابعين.

وأبو الباحث: تفرد أبي قلابة ترجمته برقم (٣٥٨٣)، وتفرد أبي الأشعث ترجمته برقم (٣٣٧٧)، مقبول؛ لأنهما من التابعين الثقات، والتفرد في طبقة التابعين مقبول غالباً إذا كان من الثقات، والله أعلم.

---

١ - مسند البزار ٣٩٤/٨، ٣٩٥.

(١٧٢) - (٣٥١٧) - **قال البزار: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْكَيِّ، فَاكْتَوَيْنَا، فَلَمْ نُفْلِحْ وَلَمْ نُنْجَحْ.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن عمران وحده، وله أسانيد، عن عمران، فاجتزينا بهذا الطريق منها دون غيره إلا أنّ يزيد غيره في ذلك كلاماً، فيكتب من أجل الزيادة فيه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (١٦٩/٢)، وأخرجه الحاكم (٤٦٢/٤) من طريق حجاج بن منهال.

كلاهما (الطيالسي وحجاج بن منهال) عن حماد بن سلمة به. وعندهم: فما أفلحنا ولا أنجحنا.

وأخرجه أحمد (٤٤٤/٤)، من طريق عفان، وأبو داود (٤/٤) عن موسى بن إسماعيل.

كلاهما (عفان وموسى) عن حماد بن سلمة به. وفيه: فما أفلحن ولا أنجحن.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٨٨/٤) من طريق حماد بن زيد عن ثابت به. وفيه: فما أفلحس ولا أنجحن يعني المكاوي.

وأخرجه أحمد (٤٢٧/٤) والترمذي (٣٨٩/٤) من طريق قتادة عن الحسن به بمثله.

وأخرجه أحمد (٤٣٠/٤) والنسائي في الكبرى (٣٧٧/٤) من طريق يونس عن الحسن به بمثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن مُطَرِّف عن عمران.

وحماد بن سلمة البصري ثقه تغير حفظه بأخرة ترجمته برقم (٣٤١٠).

رأي الباحث:

الحديث لم يُرو عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن عمران بن حصين وحده، وله عن عمران أسانيد، واكتفى البزار بإسناد ثابت عن مُطرِّف؛ لأنه أصحّها.

١- مسند البزار ١٦/٩.

(١٧٣) - (٣٥٢٣) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّف، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ لَهُ: «إِنْ كُنْتَ صُمْتَ مِنْ سَرَرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا، وَإِلَّا فَإِذَا أَفْطَرَ النَّاسُ فَصُمْ يَوْمَيْنِ. يَعْنِي إِذَا أَفْطَرَ النَّاسُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران بن حصين من غير وجه، وقد ذكرنا وجهاً قبل هذا، وذكر في هذا الحديث كلمة غير ما ذكره في حديث ثابت، فذكرناه لذلك، وإن كان المعنى واحداً"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٤٢، ٤٤٣) والنسائي في الكبرى (٢/١٦٤، ١٦٥)، والطبراني في الكبير (١٨/١١٥) من طرق عن سليمان التيمي به.

وأخرجه أحمد (٤/٤٤٢) والدارمي (٢/٢٩) ومسلم (٣/١٦٨) والنسائي في الكبرى (٢/١٦٤) والطبراني في الكبير (١٨/١١٤) من طريق سعيد الجريري عن أبي العلاء به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عن مُطَرِّف، عن عمران بن حصين، رضي الله عنه، ورواه ثابت عن مُطَرِّف. وتقدم تخريجه ودراسته برقم (٣٥١٦).

ورواه أبو العلاء عن مُطَرِّف، وزاد فيه كلمة: يَعْنِي إِذَا أَفْطَرَ النَّاسُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ.

وأبو العلاء يزيد بن عبد الله بن الشخير ترجمته برقم (٣٤٩٣)، وهو ثقة من الثانية.

قلتُ: أورد البزار حديث أبي العلاء لعلة زيادة كلمة في المتن، وهو قوله: يَعْنِي إِذَا أَفْطَرَ النَّاسُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ. وأبو العلاء من طبقة التابعين الأثبات، فهذه الزيادة مقبولة، وهي لا تخلّ المعنى؛ لأن ما رواه ثابت وما رواه أبو العلاء معناه واحد، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/٢١.

(١٧٤) - (٣٥٥٦) - قال البزار: حَدَّثَنَا عمرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نا عبد الأعلى، قَالَ: نا خَالِدٌ، عَنْ أبي قِلَابَةَ، عَنْ أبي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَاقَةً لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فُقِدَتْ، وَأَنَّ امْرَأَةً نَذَرَتْ أَنْ تَنْحَرَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ نَذْرٌ فِي مَعْصِيَةٍ، أَوْ نَهَى عَنِ النَّذْرِ فِي الْمَعْصِيَةِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه إلا عمران بهذا اللفظ، وإسناده حسن"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٩٦/١٨) من طريق عبد الأعلى ثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة به.

وأخرجه أحمد (٤٣٣/٤) ومسلم (٧٨/٥) والبيهقي في السنن (٧٥/١٠) من طريق إسماعيل بن إبراهيم، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٦٢/٣) والدارقطني (١٨٢/٤) من طريق حماد بن زيد.

كلاهما (إسماعيل وحماد) عن أيوب عن أبي قلابة به في حديث طويل.

وأخرجه الشافعي في مسنده (ص ٣٣٩) ومن طريقه أبو عوانة (١١/٤) والبيهقي في السنن (٦٨/١٠) من طريق أيوب السختياني عن أبي قلابة به مختصراً.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق أبو قلابة عن أبي المهلب عن عمران رضي الله عنه.

وأبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي متفق على توثيقه وفضله، ترجمته برقم (٣٥٨٣).

قلتُ: أبو المهلب وأبو قلابة من طبقة التابعين الثقات، والتفرد في هذه الطبقة مقبول من الثقات. والله أعلم.

---

١ - مسند البزار ٣٩/٩.

(١٧٥) - (٣٥٥٧) - قال البزار: حَدَّثَنَا عمرُو بْنُ عليٍّ قالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قالَ: نا شُعْبَةُ عَنْ يَزِيدَ الرِّشْكِ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي اللهُ عَنْهُ قالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيُعْرَفُ أهْلَ الجَنَّةِ مِنْ أهْلِ النَّارِ؟ قالَ: نَعَمْ، قالُوا: فَفِيمَ العَمَلُ؟ قالَ: اعْمَلُوا أوْ قالَ: يَعْمَلُ كُلٌّ لِمَا خُلِقَ لَهُ. قالَ شُعْبَةُ: لِمَا خُلِقَ لَهُ أوْ لِمَا يُسِّرَ لَهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران بن حصين من غير وجه، فذكرنا هذا الحديث منها بهذا الحديث، واقتصرنا على هذا الطريق، عن عمران، ولم نعده عن غيره إلا أن يزيد فيه شيئاً غيره، فنكتبه من أجل الزيادة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣١) والبخاري (٦/٢٤٣٤) ومسلم (٨/٤٨) وأبو داود (٤/٣٦٤) والنسائي في الكبرى (٦/٥١٧) وابن حبان (٢/٤٣) والطبراني في الكبير (١٨/١٢٩) من طرق عن يزيد الرشك به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق يزيد الرشك عن مُطَرِّف عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

ومُطَرِّف بن عبد الله بن الشخير البصري، ثقة فاضل وروى له الجماعة[2].

ويزيد بن أبي يزيد الضبعي الرشك، ترجمته برقم (٣٥٥٨)، وهو ثقة من السادسة.

قلتُ: مُطَرِّف ثقة فاضل، ويزيد الرشك ثقة، وهما من التابعين، فالحديث صحيح، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/٤٠.

٢- الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/١٤٢، معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٨٨، كتاب الثقات لابن حبان ٥/٤٣٠، تقريب التهذيب لابن حجر لابن حجر ٢/١٨٨.

(١٧٦) - (٣٥٩٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ قَالَ: نَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ عَنْ أَبِي الدَّهْمَاءِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّم: مَنْ سَمِعَ مِنْكُمْ بِالدَّجَّالِ فَلْيَنْأَ عَنْهُ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يَأْتِيهِ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ أَوْ مُسْلِمٌ فَيَتْبَعُهُ بِمَا يَرَى مَعَهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا عمران بن حصين وحده، ولا رواه عن عمران إلا أبو الدهماء، ولا عن أبي الدهماء إلا حميد بن هلال، ورواه عن حميد هشام وجرير بن حازم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٤١) والطبراني في الكبير (١٨/٢٢١) والحاكم (٤/٥٧٦) من طريق هشام بن حسان، وأبو داود (٤/١٩٧) والطبراني في (١٨/٢٢٠) من طريق جرير بن حازم.

كلاهما (هشام وجرير) عن حميد به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق حميد بن هلال عن أبي الدهماء[2]، عن عمران رضي الله عنه.

وحميد بن هلال العدوي أبو نصر البصري ترجمته برقم (٣٧٣٧)، وهو ثقة.

وجرير بن حازم ترجمته برقم (٣٣٨١)، وهو ثقة وله أوهام إذا حدّث من حفظه، لكن تابعه هشام بن حسان، وهو ثقة ترجمته برقم (٣٥٦٥).

رأي الباحث:

التفرد وقع في طبقة التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول إذا كان من الثقات، وروايته عن التابعي، وهو أبو الدهماء، لكنه قليل الحديث، والتفرد عن مثله يحتمل.

١- مسند البزار ٩/٦٤.

٢- وأبو الدهماء قرفة بن تميس العدوي، ثقة وروى له مسلم والأربعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٤٧. معرفة الثقات للعجلي ٢/٤٠٠، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/١٣٠، تقريب التهذيب ٢/٢٩.

(١٧٧) - (٣٥٩٨) - قال البزار: حدثنا عمرو بن علي قال: نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن جامع بن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: جاءت بنو تميم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبشروا يا بني تميم» قالوا: إذ بشرتنا فأعطنا، فتغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم. وجاء ناس من اليمن فقال: «اقبلوا البشرى إذ لم يقبلها بنو تميم» قالوا: قد قبلناها يا رسول الله.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق، وإسناده حسن"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٣/١٢) وأحمد (٤٢٦/٤) والترمذي (٧٣٢/٥) والبخاري (١١٦٥/٣) وابن حبان (٢٨١/١٦) من طريق سفيان الثوري عن جامع بن شداد به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٣١/٤) والبخاري (١١٦٦/٣)، وابن أبي عاصم (٣٤٢/٢) وابن حبان (٧/١٤) من طريق الأعمش عن جامع بن شداد به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق جامع بن شداد[2]، عن صفوان بن محرز[3]، عن عمران.

رأي الباحث:

التفرد وقع في طبقات متقدمة، وهي طبقة صفوان بن محرز وجامع بن شداد، وهما ثقتان ومن طبقة التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول إذا كان من الثقات، والله أعلم.

١- مسند البزار ٧٠/٩.

٢- وهو ثقة وروى له الجماعة. ينظر معرفة الثقات للعجلي ٢٦٥/١، الجرح والتعديل لابن ابي حاتم ٥٢٩/٢، كتاب الثقات لابن حبان ١٠٧/٤، تهذيب التهذيب لابن حجر ٤٩/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١٥٥/١.

٣- ثقة فاضل وروى له الجماعة إلا أبو داود. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٢٣/٤، معرفة الثقات للعجلي ٤٦٨/١، الطبقات الكبرى لابن سعد ١٤٧/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٣٨٠/٤، تقريب التهذيب ٤٣٩/١.

(١٧٨) - (٣٦٠١) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: نَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: " صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الظُّهْرِ فَقَرَأَ فِيهَا بِسَبِّحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «أَيُّكُمْ خَالَجَنِيهَا - أَوْ أَيُّكُمُ الْقَارِئُ - فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ» : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: " قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا، عن عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً عن عمران إلا هذا الطريق، وإسناده جيد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٦) وأبو داود (١/٣٠٦) ومسلم (٢/١١) وابن حبان (٥/١٥٥) من طريق شعبة، ومسلم (٧/١٨٦) وأحمد (٤/٤٤٠) والنسائي في الكبرى (٥/٢٠) من طريق أبي عوانة، وابن أبي شيبة (١/٣٧٥) وأحمد (٤/٤٢٦) وأبو داود (١/٣٠٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

ثلاثتهم (شعبة وأبو عوانة وابن أبي عروبة) عن قتادة به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وزرارة بن أوفى ثقة ترجمته برقم (٣٥٢١).

وقتادة بن دعامة السدوسي البصري ثقة ثبت ، روى له الجماعة[2].

قلتُ: زرارة بن أوفى وقتادة من التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول من الثقات، والله أعلم.

---

١ - مسند البزار ٩/٧٣.

٢ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٣٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٢٩، معرفة الثقات للعجلي ٢/٢١٥.

(١٧٩) - (٣٦٠٢) - قال البزار: حدّثنا عَمْرٌو، نا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْع، نا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا، عَضَّ آخَرَ فَانْتَزَعَهَا فَانْتَزَعَتْ ثَنِيَّتُهُ فَرَجَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَبْطَلَهَا، وَقَالَ: «أَرَادَ أَنْ يَقْضَمَ لَحْمَ أَخِيهِ - أَوْ لَحْمَ أَخِيكَ - كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ».

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي، عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وهذا إسناد جيّد، عن عمران بن حصين"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣٥) والدارمي (٢/٢٥٦) والبخاري (٦/٢٥٢٦) ومسلم (٥/١٠٤) والترمذي (٤/٢٧) من طريق شعبة، وأحمد (٤/٤٢٨) والنسائي في الكبرى (٤/٢٢٣) وابن ماجه (٢/٨٨٧) والطبراني في الكبير (١٨/٢١٤) من طريق سعيد بن أبي عروبة.

كلاهما (شعبة وسعيد) عن قتادة عن زرارة عن عمران نحوه.

وأخرجه مسلم (٥/١٠٥) والنسائي في الكبرى (٤/٢٢٣)، وأبو عوانة (٤/٩٦) من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٩/٣٣٦) وأحمد (٤/٢٢٢) والبخاري (٢/٧٩٠) ومسلم (٥/١٠٥) من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه بمعناه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وزرارة بن أوفى العامري ترجمته برقم (٣٥٢١)، ثقة عابد من الثالثة.

وقتادة بن دعامة ترجمته برقم (٣٦٠١) وهو ثقة ثبت متفق على توثيقه وإتقانه.

قلتُ: زرارة وقتادة من طبقة التابعين، والتفرد في طبقة التابعين مقبول من الثقات.

---

١ - مسند البزار ٩/٧٣

(١٨٠) - (٣٦٢٤، ٣٦٢٥) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: نَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ، قَالَ عَمْرٌو: وَحَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: نَا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: نَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، كُلُّهُمْ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «شَهْرَا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ».

قال البزار: "وهذا الكلام لا نعلم أحداً رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسن إسناداً من أبي بكرة، على أني لا أعلم رواه أحد بهذا اللفظ إلا أبو بكرة، وقد روي عن غير أبي بكرة نحو كلامه بغير لفظه، ورواه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة جماعة، وأعلى من رواه خالد وإسحاق، فاقتصرنا عليهما دون غيرهما"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (١٩٤/٢)، وأحمد (٣٨/٥)، والبخاري (٦٧٥/٢) ومسلم (١٢٧/٣) وأبو داود (٢٦٨/٢) والترمذي (٧٥/٣) وأبو عوانة (١٧٦/٢) من طرق عن خالد الحذاء به بنحوه[2].

وأخرجه البخاري (٦٧٥/٢) ومسلم (١٢٧/٣) من طريق إسحاق بن سويد به بنحوه.

وأخرجه الطيالسي (١٩٤/٢) وأحمد (٤٧/٥) من طريق سالم بن عبد الله عن عبد الرحمن بن أبي بكرة به.

وأخرجه البزار (٤٦٨/١٠) من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه ولفظه: لا تكمل شهرين ستين ليلة.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ يرويه عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أبي بكرة رضي الله عنه.

وعبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي البصري ترجمته برقم (٣٦٢٠)، وهو ثقة.

قال الترمذي: "حديث أبي بكرة حديث حسن"[3].

وأبي الباحث: الحديث بهذا اللفظ لم يروه إلا أبو بكرة رضي الله عنه، وروي عن غيره بلفظ آخر، ومعناه واحد، وتفرد صحابيّ بالحديث بلفظ ويرويه آخر بلفظ آخر جائز ومقبول؛ لأن الصحابة والسلف كثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحد في أمر واحد بألفاظ مختلفة[1].

١- مسند البزار ٩٣/٩.

٢- وقرن في رواية الطيالسي خالد الحذاء سالم بن عبد الله، وفي رواية مسلم والبيهقي قرن خالد إسحاق بن سويد.

٣- جامع الترمذي ٧٥/٣.

(١٨١)- (٣٦٢٧) - قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: نا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مَدَحَ رَجُلًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: قَطَعْتَ ظَهْرَهُ.

قال البزار: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وهذا الوجه أحسن وجهاً يروى، عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، ولا نعلم لأبي بكرة طريقاً غير هذا الطريق"[٢].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٥/٥) ومسلم (٢٢٧/٨) وابن حبان (٨٠/١٣) من طريق يزيد بن زريع عن خالد الحذاء به.

وأخرجه الطيالسي (١٩٣/٢) وابن أبي شيبة (٧/٩) وأحمد (٤١/٥) والبخاري (٢٢٥٢/٥) ومسلم (٢٢٧/٨) وابن ماجه (١٢٣٢/٢) من طرق عن شعبة عن خالد الحذاء به.

وأخرجه أحمد (٤٧/٥) والبخاري (٩٤٦/٢) وأبو داود (٤٠١/٤) من طرق عن خالد به.

وأخرجه أحمد (٤١٢/٤) والبخاري (٩٤٧/٢)، ومسلم (٢٢٨/٨) من طريق محمد بن الصباح عن إسماعيل بن زكرياء عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

وروي من طريق محمد بن الصباح عن إسماعيل بن زكرياء عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى.

رأي الباحث: الحديث رواه البزار من طريق خالد الحذاء، قال البزار: "وهذا الوجه أحسن وجهاً يروى، عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك"، وكلا الوجهين صحيحان، لكنّ الأول يرويه خالد الحذاء، ورواه عنه غير واحد، وخالد ثقة ومن طبقة التابعين، ترجمته برقم (٣٦٢٦)، والتفرد في طبقة التابعين مقبول غالباً، وأما الطريق الثاني فلم يُرو إلا من طريق محمد بن الصباح عن إسماعيل بن زكرياء عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه، واستمرّ فيه التفرد في طبقات متأخرة، وهي طبقة محمد بن الصباح البزاز، وهو ثقة حافظ[٣] ومن الآخذين عن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً، لكنّ الطريق الأول يقويه ويشهد له، والله أعلم.

١- انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٢٣.

٢- مسند البزار ٩٥/٩، ٩٦.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٩/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٨٨/٢.

(١٨٢) - (٣٦٧٦) - **قال البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ عُثْمَانَ يَعْنِي الشَّحَّامَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: أَلَا إِنَّهُ سَيَخْرُجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، أَلَا، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ يَعْنِي اقْتُلُوهُمْ، ثُمَّ إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَأَنِيمُوهُمْ يَعْنِي اقْتُلُوهُمْ.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن أبي بكرة إلا بهذا الطريق، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم، هذا الكلام ونحوه من وجوه بألفاظ مختلفة، فذكرنا كلّ حديث بلفظه في موضعه، وفي حديث أبي بكرة شيء ليس في حديث غيره"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٣٦/٥) وأحمد (٤٤/٥)، والحاكم (١٥٩/٢) من طريق عثمان الشحام به بنحوه.

وأخرجه ابن أبي عاصم في (٤٦١/٢) من طريق نصر بن عاصم عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وفي الخوارج ووصفهم وقتلهم عن جمع من الصحابة؛ منها:

حديث علي رضي الله عنه أخرجه البخاري (١٣٢١/٣)، ومسلم (١١٣/٣).

وحديث أبي سعيد رضي الله عنه أخرجه البخاري (٢٧٠٢/٦)، ومسلم (١١٠/٣).

وحديث سهل بن حنيف رضي الله عنه أخرجه البخاري (٢٥٤١/٦)، ومسلم (١١٦/٣).

وحديث أبي ذر رضي الله عنه أخرجه مسلم (١١٦/٣)، وابن ماجه (٦٠/١).

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق عثمان الشحام[2]، عن مسلم بن أبي بكرة عن أبي بكرة رضي الله عنه.

تعقيب قول البزار: قول البزار: "لا نعلم أحداً يرويه عن أبي بكرة" متعقّب بما رواه نصر بن عاصم[3].

قلتُ: الحديث بهذا اللفظ يرويه عثمان الشحام عن مسلم بن أبي بكرة عن أبي بكرة رضي الله عنه، وإن كان روي عن جمع من الصحابة بألفاظ مختلفة، وفي حديث أبي بكرة زيادة: فَأَنِيمُوهُمْ.

١- مسند البزار ١٢٧/٩.

٢- وعثمان الشحام العدوي أبو سلمة البصري، لا بأس به [م د ت س]. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٩٣/٣، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٨٧/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٧٣/٦، ١٧٤.

٣- ثقة رمي برأي الخوارج. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٣١٣/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٤٣/٢

(١٨٣) - (٣٨٤٥) - قال البزار: حدَّثنا عَبْدُ الواحِدِ بْنُ غياثٍ، قال: نا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُون، قالَ: نا أبُو الوازِع، عَنْ أبي بَرْزَةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا إلَى حَيٍّ مِنْ أحْيَاءِ العَرَبِ فَسَبُّوهُ وضَرَبُوهُ، فأتَى النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأخْبَرَهُ، فَقَالَ: «لَوْ أهْلَ عُمَانَ أتَيْتَ إذا ما ضَرَبُوكَ وَلَا سَبُّوكَ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أبي برزة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روي عن ابن عمر قريباً منه بغير لفظه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٠) عن عبد الصمد بن عبد الوارث، ومسلم (٧/١٩٠) من طريق سعيد بن منصور، وأبو يعلى (١٣/٣٥٠)، والروياني (٢/٣٤٢) من طريق يونس بن محمد، وأبو يعلى (١٣/٣٥٢)، وابن حبان (١٦/٣٠٠) من طريق هدبة بن خالد.

أربعتهم (عبد الصمد وسعيد بن منصور ويونس بن محمد وهدبة) عن مهدي بن ميمون به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق مهدي بن ميمون عن أبي الوازع عن أبي برزة.

وأبو الوازع جابر بن عمرو الراسبي ترجمته برقم (٣٨٤٣)، وهو صدوق يهم من الثالثة.

ومهدي بن ميمون الأزدي ترجمته برقم (٣٥١٦)، وهو ثقة من صغار السادسة.

قلتُ: الحديث تفرد بروايته أبو الوازع، وهو من طبقة التابعين، وانفرد عنه مهدي بن ميمون، وانفراد مهدي بن ميمون محتمل لأنه ثقة ومن التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول من الثقات، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/٣٠٥.

المبحث الثاني
الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرّد معروفاً بأنه من أهل العدالة والاتقان

وفيه ثمانية عشر حديثاً، وهي:

الأول: حديث معاوية بن قرة عن أبيه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه، فأذن له أن يرى الخاتم.

الثاني: حديث عبد الله بن أبي أوفى أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يَهُودِيًا وَيَهُودِيَّةً.

الثالث: حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين أتاه أبي بالصدقة: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى.

الرابع: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الْكِبْرِ.

الخامس: حديث عبد الله بن هشام رضي الله عنه في مسح صلى الله عليه وسلم على رأسه.

السادس: حديث المستورد رضي الله عنه في ذكر الحوض وأوانيه.

السابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...

الثامن: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ.

التاسع: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في خطبة حجة الوداع.

العاشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَا يُفْلِحُ قَوْمٌ أَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ.

الحادي عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أنّ رَسُولَ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ، قَالَ فِي الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ: إنّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ....

الثاني عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: مَنْ انْتَمَى إلَى غَيْرِ أبيهِ فِي الْإِسْلَامِ....

الثالث عشر: سلمة بن نفيل رضي الله عنه في طعام أتي من السماء، ثم رفع.

الرابع عشر: حديث أبي حميد رضي الله عنه أن النبي بعث ابن اللتيبة على الصدقات فجاء، وقال: هذا لكم وهذا أهدي لي...

الخامس عشر: حديث أبي حميد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا، فَإنّ كُلًّا مُيَسّرٌ إلَى قَدَرٍ مِنْهَا.

السادس عشر: حديث أبي حميد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذَا دَخَلَ أحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ: اللّهُمّ افْتَحْ لِي أبْوَابَ...

السابع عشر: حديث أبي حميد رضي الله عنه في خرص حديقة إمرأة في غزوة تبوك، وأنها بلغت: عَشَرَةَ أوْسُقٍ.

الثامن عشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جَمَعَ بَيْنَ حَجّةٍ وَعُمْرَةٍ وَلَمْ يُحَرّمْهُ وَلَمْ يَنْزِلْ بِهِ كِتَابٌ يُحَرّمُهُ...

التمهيد:

إنّ لحال الراوي من حيث العدالة والضبط أثراً كبيراً في قبول تفرده أو ردّه، فالمتفرد قد يكون من طبقة متأخرة كطبقة أتباع التابعين، لكن إذا كان معروفاً بأنه من أهل العدالة والضبط، فيكون الأصل قبول روايته، ولذلك يكون تفرّد الثقة أولى بالقبول من تفرّد الضعيف، وكذلك تفرد إمام من الأئمة الحفاظ أمثال شعبة والثوري ومالك ويحيى القطان، يكون أولى بالقبول، ولا يخرج عنه إلا ببينة واضحة، وذلك لأمرين: الأول: أن الأئمة الحفاظ أهل إتقان وتثبت، بحيث يندر غلط الواحد منهم. الثاني: أن الأئمة الحفاظ كانوا يتنافسون على الطلب والجمع بحيث يحمل ذلك بعضهم على الحرص أن يسمع ما لم يسمع غيره[1]

قسّم الخليلي الأفراد إلى أربعة أقسام، وذكر القسم الأول منها: ما يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والائمة، فهو صحيح متفق عليه[2].

وقسّم المقدسي الغرائب والأفراد إلى خمسة أنواع، وذكر النوع الأول منها، فقال: "غرائب وأفراد صحيحة وهو أن يكون الصحابي مشهوراً برواية جماعة من التابعين عنه، ثم ينفرد بحديث عنه أحد الرواة الثقات لم يروه عنه غيره، ويرويه عن التابعي رجل واحد من الأتباع ثقة، وكلّهم من أهل الشهرة والعدالة، وهذا حدّ في معرفة الغريب والفرد الصحيح"[3].

١- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور للمري ٧٠، ٨٣- ٩٢.

٢- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ١/١٦٧.

٣- أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي ١/٥٣.

(١٨٤) - (٣٣١٤) - **قال البزار: أخبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قالَ: أخبرنا عُبيد اللَّهِ بْنُ عَبْدِ المَجِيدِ، قالَ: أخبَرَنَا قُرَّةُ يَعْنِي ابْنَ خَالِدٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنْتُهُ، فَأَذِنَ لِي أَنْ أَرَى الخَاتَمَ، فَأَدْخَلْتُ يَدِي فِي جَيْبِهِ، فَوَجَدْتُ عَلَى نُغْضِ كَتِفِهِ مِثْلَ السِّلْعَةِ.**

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ عن معاوية بن قرة عن أبيه إلا قرة بن خالد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٣٩٩/٢) ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٣٥٠/٤)، وأخرجه أحمد (٤٣٤/٣)، عن روح بن عبادة، والنسائي في الكبرى (٨٣/٥)، من طريق وهب بن جرير، والطبراني في الكبير (٢٤/١٩) من طريق زيد بن الحباب.

أربعتهم (الطيالسي وروح ووهب بن جرير وزيد بن الحباب) عن قرة بن خالد به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق قرة بن خالد[2]، عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه.

وتفرّده بهذا الحديث بهذا اللفظ وإلا فقد روى هذا الحديث عن معاوية بن قرة غير قرة بن خالد. فقد رواه عروة بن عبد الله بن قشير كما مرّ في تخريج الحديث رقم (٣٣٠٨، ٣٣٠٩).

رأي الباحث: تفرد بالحديث قرة بن خالد، وهو محتمل لأمرين:

الأول: المتفرّد ثقة ضابط، ومن طبقة التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل غالباً من الأثبات.

الثاني: قد روى عنه هذا الحديث غير واحد، واحتملوه عنه.

١- مسند البزار ٢٥١/٨.

٢- وقرة بن خالد السدوسي أبو خالد البصري، ثقة وروى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٩٣/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩٤/٩، تهذيب الكمال للمزي ٥٧٧/٢٣.

(١٨٥) - (٣٣٢٨، ٣٣٢٩) - قال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ.

أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، فِيمَا أَحْسِبُ قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً.

قال البزار: "وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه رجم يهودياً ويهودية لا نعلم رواه عن الشيباني إلا هشيماً وحده"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٥/٥٣٩) ومسلم (٥/١٢٣) من طريق علي بن مسهر، والبخاري (٦/٢٥٠٩، من طريق عبد الواحد، وفي (٦/٢٤٩٨) من طريق خالد، وأبو عوانة (٤/١٤٦) من طريق شعبة، وابن عساكر في المعجم (١/١٣٩) من طريق أسباط بن محمد.

كلهم (علي بن مسهر عبد الواحد وخالد وشعبة وأسباط بن محمد) عن الشيباني عن عبد الله بن أبي أوفى مقتصراً على قوله: رجم.

وأخرجه أحمد (٤/٣٥٥)، وابن حبان (١٠/٢٧٨) من طريق هشيم عن الشيباني به بنحوه مع زيادة قوله: يهودياً ويهودية.

دراسة علة الحديث:

الحديث يرويه الشيباني، ورواه عنه جماعة، وفي طريق هشيم زيادة قوله: يهودياً ويهودية.

وهشيم بن بشير ترجمته برقم (٣٤٣٣) وهو ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي.

رأي الباحث: الحديث من طريق هشيم فيه زيادة قوله: يهودياً ويهودية، وهشيم بن بشير من الثقات الأثبات ومن أتباع التابعين، فهذه زيادة الثقة، وهي مقبولة، والله أعلم.

١- مسند البزار ٨/٢٦٧.

(١٨٦) - (٣٣٥٣) - قال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قال: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قالَ: أخبرنا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتِي بِالصَّدَقَةِ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم له طريقاً عن ابن أبي أوفى إلا هذا الطريق، ولا نعلم سمع عمرو بن مرة من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا من ابن أبي أوفى"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (١٦١/٢) وابن أبي شيبة (٥١٩/٢)، وعبد الرزاق (٥٨/٤). وأحمد (٤٥٣/٤ و٤٨١/٤)، والبخاري (٥٤٤/٢ و٢٣٣٣/٥) ومسلم (١٢٠/٣، ١٢١)، وأبو داود (١٨/٢)، والنسائي في الكبرى (١٥/٢)، وابن ماجه (٥٧٢/١)، من طرق عن شعبة به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

رأي الباحث:

عمرو بن مرة أبو عبد الله الكوفي ترجمته برقم (٣٤٤٥) وهو ثقة ومن طبقة التابعين. والتفرد في طبقة التابعين مقبول غالباً إذا كان من الثقات، ورواه شعبة، وهو إمام من أئمة الحديث، والله أعلم.

١- مسند البزار ٢٨٥/٨.

(١٨٧) - (٣٤٤٨) - قال البزار: أَخْبَرَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: تَلُومُونِي فِي الثِّيَابِ، وَقَدْ لَبِسْتُ الصُّوفَ وَاعْتَقَلْتُ الْعَنْزَ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الْكِبْرِ».

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن جبير بن مطعم، ولا نعلم له طريقاً عن جبير إلا هذا الطريق"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٣٦٢/٤) عن علي بن عيسى البغدادي، والحاكم (٢٠٤/٤) من طريق العباس بن محمد الدوري، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٩٠/٦) من طريق علي بن سهل.

ثلاثتهم (علي بن عيسى والعباس بن محمد وعلي بن سهل) عن شبابة بن سوار به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق شبابة بن سوار عن ابن أبي ذئب عن القاسم بن العباس[2]، به.

ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب، ثقة فاضل من السابعة، ترجمته برقم (٣٤٢٨).

وشبابة بن سوار الفزاري، ثقة حافظ من التاسعة، ترجمته برقم (٣٦٠٤).

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب"[3].

رأي الباحث: القاسم بن العباس من التابعين الثقات وتفرده مقبول، وتفرد ابن أبي ذئب وشبابة وهما من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة محتمل في بعض الأحيان إذا كان من الثقات.

١- مسند البزار ٣٦٩/٨.

٢- والقاسم بن العباس الهاشمي أبو العباس المدني ثقة وروى له الجماعة إلا البخاري وأبو داود. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٤/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٣٣٥/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٠/٢.

٣- جامع الترمذي ٣٦٢/٤

(١٨٨) - (٣٤٥٨) - قال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قال: أخبرنا أبو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ، قال: أخبرنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ «وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ مَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ، وَدَعَا لَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ. قَالَ: «فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ يُضَحِّي بِالْأُضْحِيَةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ جَمَاعَةِ أَهْلِهِ.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا عبد الله بن هشام، ولا نعلم روى عبد الله بن هشام عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا هذين الحديثين"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٢٣٣/٤) والبخاري (٢٦٣٦/٦) وأبو داود (٩٤/٣)، والحاكم (٥١٦/٣)، من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ، والبخاري (٨٨٥/٢) من طريق عبد الله بن وهب، والطبراني في الكبير (٢٨٩/٢٤)، من طريق هارون بن عيسى بن مليل.

ثلاثتهم (عبد الله بن يزيد وابن وهب وهارون بن عيسى) عن سعيد بن أبي أيوب به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق سعيد بن أبي أيوب المصري[2]، عن زهرة بن معبد عن عبد الله بن هشام رضي الله عنه.

قلتُ: سعيد بن أبي أيوب من طبقة أتباع التابعين ومن الثقات الأثبات، والتفرد في هذه الطبقة مقبول إذا كان المتفرد من الحفاظ.

١- مسند البزار ٣٨٣/٨.

٢- ثقة ثبت وروى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦٦/٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٥١٠/٧، سؤالات ابن الجنيد ص ٣٣٨، تهذيب الكمال للمزي ٣٤٤/١٠، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٤٩/١

(١٨٩) - (٣٤٦٥) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيعَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَعْبَدِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ الْحَوْضَ، فَقَالَ لَهُ الْمُسْتَوْرِدُ: أَمَا سَمِعْتَهُ ذَكَرَ الْأَوَانِيَ؟، قَالَ: لَا، قَالَ: لَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَعْنِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: تَرَى فِيهِ الْآنِيَةَ أَكْثَرَ مِنْ عَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ.

قال البزار: "وهذا الحديث عن المستورد لا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق، ولا عن حارثة بن وهب إلا من هذا الوجه، وقد رواه عن شعبة غير واحد، وأجل من رواه عن شعبة ابن أبي عدي"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم (٦٨/٧)، من طريق ابن أبي عدى، والبخاري (٢٤٠٨/٥)، ومسلم (٦٨/٧)، من طريق حرمي بن عمارة، وابن أبي عاصم (١٩١/٤) والطبراني في الكبير (٢٣٧/٣) من طريق بكر بن بكار ثلاثتهم (ابن أبي عدى وحرمي وبكر بن بكار) عن شعبة به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق شعبة عن معبد بن خالد الجدلي[2]، عن حارثة بن وهب.

ومحمد بن إبراهيم بن أبي عدي البصري، ثقة من التاسعة، ترجمته برقم (٣٥٦٥).

رأي الباحث: معبد بن خالد ثقة ومن التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول من الثقات، وشعبة الحافظ وأمير المؤمنين في الحديث، ترجمته برقم (٣٦٣٥)، وهو من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الأئمة الحفاظ، والله أعلم.

١- مسند البزار ٣٩١/٨.

٢- ثقة وروى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٩٧، معرفة الثقات للعجلي ٢٨٥/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٠/٨، كتاب الثقات لابن حبان ٣٨٩/٣، تقريب التهذيب لابن حجر ١٩٨/٢.

(١٩٠) - (٣٥٢١) - قال البزّار: حدّثنا أبو كامل، قال: نا أبو عوانة، عن قتادة، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ ذكر الثَّالِثَ أَمْ، قَالَ: «وَيَنْشَؤُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ يَفْشُو فِيهِمُ السِّمَنُ.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو من كلامه بغير لفظه، وروي عن عمران أيضاً ذلك من غير وجه، وهذا الإسناد أحسن إسناد يروى في ذلك عن عمران بهذا اللفظ"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (١٨٦/٢) وأحمد (٤٢٦/٤)، ومسلم (١٨٦/٧)، وأبو داود (٣٤٦/٤) والترمذي (٥٠٠/٤) والطبراني في الكبير (٢١٣/١٨)، من طرق عن قتادة به.

وأخرجه البخاري (٦/ ٢٤٦٣) ومسلم (١٨٥/٧) من طريق زهدم بن مضرب عن عمران.

وأخرجه أحمد (٤٢٦/٤) وابن ابي شيبة (١٧٦/١٢) والحاكم (٥٣٥/٣) من طرق عن الأعمش عن هلال بن يساف سمعت عمران بن حصين رضي الله عنه بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ يرويه قتادة، عن زرارة بن أوفى[2]، عن عمران رضي الله عنه، وقد روي عن عمران من غير وجه.

قلتُ: الحديث بهذا اللفظ يرويه قتادة، وهو ثقة ثبت ترجمته برقم (٣٦٠١)، ورواه شعبة عن أبي جمرة عن زهدم عن عمران بنحوه، ورواه الأعمش عن هلال بن يساف عن عمران بمعناه.

١- مسند البزار ١٩/٩.

٢- ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦٠٣/٣، كتاب الثقات لابن حبان ٢٦٦/٤، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٨٠/٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٣١١/١.

(١٩١) - (٣٥٣٧، ٣٥٣٨) - قال البزّار: حدّثنا مُحمّدُ بنُ معمر، قال: نا حَبّانُ بنُ هِلال، قالَ: نا حَمّادُ بنُ سَلَمَةَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنِ الحَسَنِ عَنْ عِمرانَ بنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ أنّ رَسُولَ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ، قالَ: الحَيَاءُ خَيرٌ كُلُّهُ.

وحَدّثَنا الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ الوَاسِطِيُّ، قالَ: نا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورِ بنِ زاذان، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ أنّ النّبِيّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ، قالَ: الحَيَاءُ خَيرٌ كُلُّهُ.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران من وجوه، وهذا الإسناد أحسن ما يروى في ذلك. وحديث حماد، عن حميد لا نعلم حدّث به عن حماد إلا حبان بن هلال، وهو ثقة مأمون على ما يحدّث به"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي في العلل الكبير (ص ٣١٥)، والطبراني في الكبير (١٧١/١٨) من طريق حبان بن هلال به.

وأخرجه أبو قاسم البغوي في مسند ابن الجعد (٤٢١/١) من طريق وهب بن بقية، والطبراني في الكبير (١٧٨/١٨) من طريق محمد بن أبي نعيم الواسطي.

كلاهما (وهب ومحمد بن أبي نعيم) عن هشيم عن منصور عن الحسن به.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٩٣/٥) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي حدثنا هشيم حدثنا منصور بن زاذان عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزّار من طريقين؛

الأول: حبان بن هلال[2]، ثنا حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن عمران رضي الله عنه.

قال الإمام الترمذي بعد إيراد حديث منصور عن الحسن عن عمران: سألت محمداً فقال: "حديث الحسن عن أبي بكرة محفوظ، ولم يعرف محمد حديث حميد عن الحسن عن عمران بن حصين في الحياء"[3].

١- مسند البزار ٢٩/٩، ٣٠.

٢- وحبان بن هلال أبو حبيب البصري ثقة ثبت من التاسعة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٩٧/٣، معرفة الثقات للعجلي ٢٨٠/١، تهذيب التهذيب ١٤٩/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١٨١/١

٣- علل الترمذي الكبير ص ٣١٥.

وقال الإمام الترمذي: سألت محمداً فقال: "حديث الحسن عن أبي بكرة محفوظ"[1].

رأي الباحث:

هذا الطريق فيه التفرد النسبي، ولم يروه عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن عمران بن حصين إلا حبان بن هلال، ومتن الحديث قد عرف عن عمران بن حصين من وجوه. وحبان بن هلال من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول إذا كان من الثقات الأثبات، ولذلك أشار البزّار إلى تحمّل هذا التفرد بقوله: وحديث حماد عن حميد لا نعلم حدث به عن حماد إلا حبان بن هلال، وهو ثقة مأمون على ما يحدّث به.

الثاني: هشيم حدثنا منصور بن زاذان عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

قلتُ: هذا الطريق اضطرب في إسناده على هشيم ، ورواه غير واحد من مسند عمران بن حصين، ورواه سعيد بن سليمان وغيره من مسند أبي بكرة، ولكن هذا الاضطراب غير قادح في المتن. والله أعلم. (دراسة الحديث والعلة برقم (٣٥٧٠).

---

١ – المرجع السابق ص ٣١٥.

(١٩٢) - (٣٦١٧) - قال البزار: حدّثنا يحيى بن حكيم، قال: نا يحيى بن سعيد القطّان، قال: نا قرّة بن خالد، قال: نا ابن سيرين، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، وعن رجل، آخر هو أفضل في نفسه من عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبي بكرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس بمنى، فقال: "أتدرون أيّ يوم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم حتى ظننا أنه سيسمّيه بغير اسمه، قال: «أليس يوم النحر؟» قلنا: بلى، يا رسول الله، قال فأيّ بلد هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: فسكت حتى ظننا أنه سيسمّيه بغير اسمه، قال: «أليس بالبلدة؟» قلنا: بلى يا رسول الله، قال: فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، ألا هل بلغت؟ "قلنا: نعم، قال: "اللهم اشهد، قال: «ليبلّغ الشاهد منكم الغائب فإنه رُبّ مبلّغ يبلّغه من هو أوعى منه، لا ترجعوا بعدي كفّارا يضرب بعضكم رقاب بعض.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ إلا قرة عن محمد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٣٩/٥) والبخاري (١٠٨/٥) ومسلم (١٠٨/٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (٤٩/٥) ومسلم (١٠٨/٥) وأبو عوانة (١٠٣/٤) من طريق أبي عامر العقدي، كلاهما (يحيى بن سعيد وأبو عامر) عن قرة بن خالد به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن محمد بن سيرين إلا قرة بن خالد.

رأي الباحث:

محمد بن سيرين ترجمته برقم (٣٥٨٣)، وهو ثقة ثبت، وقرة بن خالد ترجمته برقم (٣٣١٤). وهو ثقة ضابط ومن طبقة التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول إذا كان من الثقات الحفاظ والله أعلم.

١- مسند البزار ٨٦/٩.

(١٩٣) - (٣٦٤٩، ٣٦٥٠) - **قال البزار: حدثنا محمد بن المثنى، قال: نا خالد بن الحارث، قال: نا حميد، عن الحسن، عن أبي بكرة، رضي الله عنه، قال: عصمني الله بشيء سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة». حدثنا أحمد بن عبدة، قال: أنا صفوان بن عيسى، قال: نا عوف، عن الحسن، عن أبي بكرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه.**

قال البزّار: "وهذا الحديث قد رواه أبو بكرة، ورواه عن أبي بكرة جماعة، وهذا الإسناد أحسن إسناد يروى في ذلك من حديث حميد الطويل"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (٥٢٧/٤) والنسائي في الكبرى (٤٦٥/٣) والحاكم (١٢٨/٣)، و(٥٧٠/٤) من طريق خالد بن الحارث عن حميد الطويل به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٥/١٥) وأحمد (٣٨/٥) من طريق عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٧/٥) والبخاري (١٦١٠/٤) من طريق الحسن به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق خالد بن الحارث عن حميد عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وخالد بن الحارث البصري ترجمته برقم (٣٥١٤)، وهو ثقة ثبت.

قلتُ: الحسن البصري عنعن، لكن تابع الحسن عبد الرحمن بن جوشن.

رأي الباحث:

الحديث فيه التفرد النسبي، ولم يروه عن حميد الطويل إلا خالد بن الحارث، وهو ثقة ثبت. ومن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل إذا كان من الأثبات، والله أعلم.

١- مسند البزار ١٠٧/٩.

(١٩٤) - (٣٦٥٤، ٣٦٥٥، ٣٦٥٦) - **قال البزّار: حدّثنا يحيى بن حبيب بن عربيّ، قال: نا حمّاد بن زيد، عن عليّ بن زيد، عن الحسن، عن أبي بكرة، عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم.**

وحدّثنا خلف بن خليفة، قال: نا سفيان بن عيينة، قال: نا إسرائيل أبو موسى، عن الحسن، عن أبي بكرة.

وحدّثنا أحمد بن منصور الرّماديّ، قال: نا أبو داود، عن أبي فضالة، وهو مبارك بن فضالة، عن الحسن، قال حدّثني أبو بكرة. رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قال في الحسن بن عليّ: «إنّ ابني هذا سيّد، وإنّ الله سيصلح به بين فئتين من المسلمين» فلمّا كان من أمر معاوية ما كان لم يهرق في محجمة دم.

قال البزّار: "وهذا الحديث يروى عن جابر، وعن أبي بكرة، وحديث أبي بكرة أشهر وأحسن إسنادا، وحديث جابر أغرب، فذكرناه، عن أبي بكرة، وحديث علي بن زيد، عن الحسن، عن أبي بكرة لا نعلم رواه عن علي إلا حماد بن زيد، وحديث إسرائيل أبي موسى لا نعلم رواه إلا ابن عيينة عنه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (٣٤٩/٤) من طريق حماد بن زيد عن علي بن زيد عن الحسن به.

وأخرجه الحميدي (٢٨٠/٥) وأخرجه أحمد (٣٧/٥) وأخرجه البخاري (٩٦٢/٢) وفي (٢٦٠٢/٦) عن عبد الله بن محمد، وفي (١٣٦٩/٣) عن صدقة، والنسائي في الكبرى (٧١/٦) عن محمد بن منصور، والبيهقي في السنن (١٦٥/٦) من طريق محمد بن عباد.

كلهم (الحميدي وأحمد وعبد الله بن محمد وصدقة ومحمد بن منصور ومحمد بن عباد) عن سفيان بن عيينة به بنحوه. وفي روايتهم تصريح الحسن بالسماع عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٤٩/٥) والطبراني في الكبير (٣٣/٣) والبيهقي في السنن (٦٣/٧) من طرق عن سفيان بن عيينة عن أبي موسى عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث روي من طريقين:

الأول: حماد بن زيد عن علي بن زيد عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وحماد بن زيد الأزدي، ثقة ثبت متفق على جلالته وإتقانه، ترجمته برقم (٣٤٨٧).

١- مسند البزار ٩/، ١١٠، ١١١.

قلتُ: هذا الطريق فيه التفرد النسبي، ولم يروه عن علي بن زيد إلا حماد بن زيد. وحماد بن زيد من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول من الثقات الأثبات.

الثاني: سفيان بن عيينة عن أبي موسى عن الحسن سمعت أبا بكرة رضي الله عنه.

قال الدارقطني: "تفرد به سفيان بن عيينة عن أبي موسى واسمه إسرائيل عنه"[1]

وسفيان بن عيينة ترجمته برقم (٣٣٤٤)، وهو ثقة حافظ إمام حجة من الطبقة الثامنة.

قلتُ: الحسن البصري مدلّس، وفي طريق حماد بن زيد عن علي بن زيد عنه العنعنة، لكنه صرّح بالتحديث في طريق سفيان بن عيينة عن أبي موسى عنه عند الحميدي وأحمد والبخاري والنسائي والبيهقي، فانتفت شبهة تدليسه.

وأبي الباحث: هذا الطريق فيه التفرد النسبي، ولم يروه عن إسرائيل أبي موسى إلا سفيان بن عيينة، وسفيان بن عيينة من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول من الأئمة الحفاظ.

١- أطراف الغرائب والأفراد للمقدسي ٥/٢١.

(١٩٥) - (٣٦٧٤) - قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا يَزِيد بن زُرَيْع، قَالَ: نَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَ أَبُو بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّه عَنْهُ حَدِيثًا قُلْتُ: سَمِعْتَهُ، قَالَ: سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنِ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ فِي الْإِسْلَامِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ» قَالَ سَعْدٌ: وَأَنَا سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا أبو بكرة وسعد، ولأبي عثمان، عن سعد وأبي بكرة طرق، وزاد خالد في حديثه حرفاً ليس في حديث عاصم، ولا في حديث داود، فلذلك ذكرناه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري (٦/٢٤٨٥) وابن حبان (٢/١٦٠) من طريق خالد بن عبد الله، وأبو يعلى (٢/٥٩) من طريق يزيد بن زريع، وأحمد (٥/٤٦) ومسلم (١/٥٧) وأبو يعلى (٢/١٠٦) وابن حبان (٢/١٥٨) من طريق هشيم بن بشير.

ثلاثتهم (خالد بن عبد الله ويزيد بن زريع وهشيم بن بشير) عن خالد به بنحوه.

وأخرجه الطيالسي (٢/٢٠٩) وابن أبي شيبة (٨/٥٣٧) وأحمد (٥/٣٨) والدارمي (٢/٤٤٢) والبخاري (٤/١٥٧٢) ومسلم (١/٥٧) من طرق عن عاصم الأحول عن أبي عثمان به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق خالد الحذاء عن أبي عثمان النهدي عن أبي بكرة رضي الله عنه.

رأي الباحث:

الحديث رواه البزار من طريق أبو عثمان النهدي، ورواه عنه غير واحد، وزاد خالد الحذاء عنه: قال: حدّث أبو بكرة رضي الله عنه حديثاً، قلت: سمعته؟، وخالد الحذاء ترجمته برقم (٣٦٢٦)، وهو ثقة ومن التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول من الثقات، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/١٢٦.

(١٩٦) - (٣٧٠١) - قال البزّار: حدّثنا سَلَمَةُ بنُ شَبيبٍ، وإبراهيمُ بنُ هانِئٍ، قالا: نا أبو المُغِيرَةِ، قالَ: أنا أرْطَاةُ بنُ المُنْذِرِ، قالَ: حَدَّثَنِي ضَمْرَةُ بنُ حَبيبٍ، عَنْ سَلَمَةَ بنِ نُفَيْلٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ، قالَ رَجُلٌ يا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "هَلْ أتيتَ بِطَعامٍ مِنَ السَّماءِ؟ قالَ: «نَعَمْ أتيتُ بِمِسْخَتَةٍ» قالَ: «فَهَلْ كانَ فِيهَا فَضْلٌ عَنْكَ» قالَ: «نَعَمْ» قالَ: فَمَاذَا فُعِلَ بِهِ؟ قالَ: رُفِعَ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، وأرطاة بن المنذر، وضمرة بن حبيب رجلان من أهل الشام معروفان[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١٠٤/٤) والدارمي (٤٣/١)، وابن أبي عاصم (٢٩٧/٤)، وأبو يعلى (٢٧٠/١٢، والطبراني في الكبير (٥١/٧) وابن حبان (١٨٠/١٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٥٢/٣) والحاكم (٤٩٤/٤) من طرق عن أرطاة بن المنذر به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق أرطاة بن المنذر[2]، عن ضمرة بن حبيب[3]، به.

رأي الباحث:

تبين من هذا أن التفرد وقع في طبقات متقدمة، وهي طبقة أرطاة بن المنذر، وضمرة بن حبيب، وهما من طبقة التابعين، والتفرد في طبقة التابعين مقبول إذا كان من الثقات.

١- مسند البزار ١٤٩/٩.

٢- وأرطاة بن المنذر أبو عدي الحمصي ثقة، [د س ق] ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد ص ٢٦٢، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٦٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٢٧/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٣/١.

٣- ثقة، روى له الأربعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدرامي ص ١٣٥، معرفة الثقات للعجلي ٤٧٣/١، الطبقات الكبرى لابن سعد ٤٦٤/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٦٧/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٤٥/١.

(١٩٧)- (٣٧٠٧) - قال البزّار: حدّثنا يحيى بن حكيم، قال: نا سفيان بن عيينة، عن الزُّهريّ، عن عُروة، عن أبي حُميد الساعديّ رضي الله عنه، عنه أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بعث رجلًا من الأسد على الصّدقات يقال له ابن اللُّتيبة فجاء، فقال: هذا لكم وهذا أهدي لي فقام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم على المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: "ما بال العامل نبعثه على عملنا فيجئ فيقول: هذا أهدي لي وهذا لكم، فهلّا جلس في بيت أبيه أو في بيت أمه فينظر هل تأتيه هديّة أم لا والّذي نفس محمّد بيده لا يأتي أحد منكم منها بشيء سرًّا إلّا جاء به يوم القيامة على رقبته إن كان بعيرًا له رُغاءٌ أو بقرة لها خُوارٌ أو شاة تيعر ثمّ رفع يديه حتّى رأينا عُفرة إبطيه ثمّ، قال: اللّهمّ هل بلّغت. ثلاثا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا أبو حميد، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورواه عن الزهري جماعة، واستغنينا برواية ابن عيينة عنه، إلا أن يزيد أحد فيه، فيكتب من أجل الزيادة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الحميدي (٣٧٠/٢) وابن أبي شيبة (٤٩٤/١٢) وأحمد (٤٢٣/٥) والبخاري (٢٦٢٤/٦) ومسلم (١١/٦) وأبو داود (٩٥/٣) من طرق عن سفيان بن عيينة عن الزهري به بنحوه.

وأخرجه البخاري (٢٤٤٦/٦) ومسلم (١١/٦) وأبو عوانة (٣٩٣/٤)، من طرق عن الزهري به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة[2] عن أبي حميد رضي الله عنه.

ورأي الباحث: الحديث بهذا اللفظ لا يرويه إلا أبو حميد رضي الله عنه، وتفرد صحابيّ بالحديث بلفظ ويرويه آخر بلفظ آخر مقبول؛ لأن الصحابة كثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة[3]، ويرويه الزهري عن عروة عن أبي حميد رضي الله عنه، ورواه عن الزهري جماعة، واكتفى البزّار برواية سفيان بن عيينة إلا أن يزيد أحد فيكتب لأجل الزيادة، والله أعلم.

١- مسند البزار ١٥٩/٩.

٢- وعروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ١٧٨/٥، معرفة الثقات للعجلي ١٣٢/٢، كتاب الثقات لابن حبان ١٩٤/٥.

٣- انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٢٣.

(١٩٨) - (٣٧١٩) - قال البزّار: حَدَّثَنَا بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ كُلًّا مُيَسَّرٌ إِلَى قَدْرِ مِنْهَا.

قال البزار: "هذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسناد أحسن من هذا الإسناد، ولا نعلم أحداً يروي أجل من أبي حميد الساعدي بهذا الإسناد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم في الزهد (ص١٢٠) وفي السنة (١٨٢/١) وابن ماجه (٧٢٥/٢) من طريق عمارة بن غزية، وأبو نعيم في الحلية (٢٦٥/٣) والحاكم (٤/٢) من طريق سليمان بن بلال.

كلاهما (عمارة بن غزية وسليمان بن بلال) عن ربيعة به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق ربيعة[٢]، عن عبد الملك بن سعيد[٣]، به.

قال أبو نعيم: "هذا حديث ثابت مشهور من حديث ربيعة"[٤]

رأي الباحث: ربيعة وعبد الملك بن سعيد من الثقات، ورواه عن ربيعة غير واحد، فهو صحيح من حديث ربيعة، والله أعلم.

١- مسند البزار ١٦٩/٩.

٢- وربيعة بن أبي عبد الرحمن المدني ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٧٥/٣، هدي التهذيب لابن حجر ٢٢٣/٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٩٧/١.

٣- وعبد الملك بن سعيد بن سويد الأنصاري ثقة، روى له الجماعة إلا البخاري والترمذي. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ١٠٢/٢، كتاب الثقات لابن حبان ١١٩/٥، تهذيب التهذيب ٣٥٢/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٦١٥/١.

٤- حلية الأولياء لأبي نعيم ٢٦٥/٣.

(١٩٩) - (٣٧٢٠، ٣٧٢١) - قال البزّار: حدّثنا نصر بن عليّ، ومحمد بن يحيى بن الضّياض واللّفظ لمحمّد بن يحيى قالا: نا بشر بن المفضّل قال: نا عمارة بن غزيّة عن ربيعة بن أبي عبد الرّحمن عن عبد الملك بن سعيد قال: سمعت أبا حميد، أو أبا أسيد يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا دخل أحدكم المسجد فليقل: اللّهمّ افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل اللّهمّ إني أسألك من فضلك.

وحدّثناه محمد بن المثنّى قال: نا عبد الملك أبو عامر قال: نا سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد وأبي أسيد عن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بنحوه.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحسن من هذا الإسناد، وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه، فذكرنا هذا الحديث لعلة عمارة بن غزية، وذكرناه عن أبي حميد وأبي أسيد، وإن كان يروى عن غيرهما لقلة ما يرويان، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" [1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٢٥/٥) والدارمي (٣٧٩/٢) ومسلم (١٥٥/٢) من طريق سليمان بن بلال، والدارمي (٣٧٧/١) وأبو داود (١٧٥/١) من طريق عبد العزيز بن محمد، وابن حبان (٣٩٧/٥) من طريق عمارة بن غزية.

ثلاثتهم (سليمان وعبد العزيز وعمارة) عن ربيعة به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عمارة بن غزية، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به.

قلتُ: الحديث ذكره البزّار لعلة عمارة بن غزية، وهو صدوق[2]، لكن تابعه سليمان بن بلال وعبد العزيز.

١- مسند البزار ١٧٠/٩.

٢- سطر. العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٧٣/٢، معرفة الثقات للعجلي ١٦٣/٢، الجرح والتعديل ٣٦٨/٦.

(٢٠٠) - (٣٧٢٢) - قال البزّار: حدّثنا إبراهيمُ بنُ محمّدٍ التّميميُّ، قال: نا عَبْدُ اللّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قالَ: نا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عنْ عباس بْنِ سَهْلٍ، عَنْ أبي حُمَيْدٍ، رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، قالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا كُنَّا بِمَوْضِعٍ قَدْ سَمَّاهُ وَهِيَ غَزْوَةُ تَبُوكَ فَأَتَيْنَا عَلَى حَدِيقَةِ لِامْرَأَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اخْرُصُوهَا أو اخْرُصُوهَا فَخَرَصْنَاهَا أوْ خَرَصَهَا رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَةَ أوْسُقٍ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ الْمَرْأَةَ عَنْ حَدِيقَتِهَا: كَمْ بَلَغَ ثَمَرُهَا. فَقَالَتْ: بَلَغَتْ عَشْرَةَ أوْسُقٍ لَمْ تَزِدْ وَلَمْ تَنْقُصْ".

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أبي حميد الساعدي وحده"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم (٦١/٧) والبيهقي (١٢٢/٤) من طريق سليمان بن بلال، وابن أبي شيبة (٥٣٩/١٤) وأحمد (٤٢٤/٥) والبخاري (٥٣٩/٢) وأبو داود (١٤٤/٣) وابن خزيمة (٤٠/٤) وابن حبان (٣٥٤/١٠) من طريق وهيب بن خالد.

كلاهما (سليمان بن بلال ووهيب بن خالد) عن عمرو بن يحيى به.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يروه إلا أبو حميد الساعدي.

قلتُ: تفرد صحابي مقبول وصحيح، وليس من المستغرب أن ينفرد أحد من الصحابة بحديث لقلة الرواية وعدم التفرغ لها لأمور، والله أعلم.

١- مسند البزار ١٧١/٩.

(٢٠١) - (٣٥٢٢) - **قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَنَانٍ، قَالَ: نَا بَقِيَّةُ، قَالَ: نَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ وَلَمْ يُحَرِّمْهُ وَلَمْ يَنْزِلْ بِهِ كِتَابٌ يُحَرِّمُهُ، وَأَنَّهُ، قَالَ: كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ حَتَّى اكْتَوَيْتُ فَلَمَّا اكْتَوَيْتُ ذَهَبَ السَّلَامُ عَلَيَّ.**

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران من غير وجه، فاقتصرنا على هذا الوجه منه دون غيره"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم (٤٨/٤) والنسائي في المجتبى (١٦٣/٥)، والطبراني في الكبير (١١٧/١٨) من طرق عن شعبة به.

أخرجه أحمد (٤٢٧/٤)، ومسلم (٤٧/٤) من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مُطَرِّف به.

أخرجه أحمد (٤٢٨/٤)، ومسلم (٤٨/٤) من طريق ابن أبي عروبة عن قتادة عن مُطَرِّف به.

أخرجه البخاري (٥٦٩/٢) ومسلم (٤٨/٤) من طريق همام عن قتادة عن مُطَرِّف به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزّار من طريق بقية عن شعبة عن قتادة عن مُطَرِّف عن عمران رضي الله عنه.

وبقية بن الوليد صدوق، لكنه كثير التدليس عن الضعفاء، روى له مسلم والأربعة[2].

رأي الباحث:

بقية من المدلّسين ولا يحتجّ به، لكنه إذا حدّث عن ثقة فلا بأس به، وقد توبع أيضاً، تابعه عن شعبة محمد بن جعفر وخالدُ بن الحارث وشبابةُ بن سوار، والله أعلم.

١- مسند البزار ٢٠/٩

٢- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ٧٩/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٣٥/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٤١/١.

المبحث الثالث

الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لكون المتفرّد من أهل الاختصاص بشيخه

وفيه أحد عشر حديثاً، وهي:

الأول: حديث قرة بن إياس في صوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر كله.

الثاني: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه أضللتُ بَعِيرًا لِي فَذَهَبْتُ أطلبه بعَرَفَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

الثالث: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ كَأَنَّهُمْ قِطَعُ السَّحَابِ خِيَارُ أَهْلِ الأَرْضِ.

الرابع: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في قصة امرأة أتت النبيَ صلى الله عليه وسلم، وقوله لها: ارْجِعِي إِلَيَّ...

الخامس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل: هَلْ صُمْتَ مِنْ سُرَرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا؟...

السادس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ كَاذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

السابع: حديث عمران رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

الثامن: حديث الفلتان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ثُمَّ أُنْسِيتُهَا، وَأُرِيتُ مَسِيحَ الضَّلَالَةِ.

التاسع: حديث الفلتان رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنَا هُوَ وَإِنَّهُمْ لَأَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ ألفًا وَسبْعِينَ ألفًا.

العاشر: حديث أبي برزة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم فيمن لعنت بعيرها: لَا يَصْحَبُنَا بَعِيرٌ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ لَعْنَةٌ.

الحادي عشر: حديث أبي برزة رضي الله عنه في قصة في جليبيب يوم أ

التمهيد:

الراوي المتفرّد بالرواية قد لا يكون في الدرجة العليا من الثقة، كأن يكون صدوقاً إلا أنه قد يقبل تفرده في شيخ يكون من أقاربه، وأهل بيته، وأصهاره، وقد يكون المتفرّد بالرواية من الثقات، ويكون من طبقة متأخرة، لكن يقبل تفرده في شيخ معين لكونه مختصاً به.

قال ابن معين رحمه الله: "كان معتمر بن سليمان أعلم الناس بحديث أبيه، لم يكن أحد من الناس يقوم ق سليمان مقامه"[1].

وكذلك إذا تفرّد بعض الرواة قد يتكلّم في روايته في الجملة، ويضعف فيها، لكنّه يكون في بعض الشيوخ ثبتاً لخصوصية طول ملازمة وغيرها[2].

قال الإمام مسلم رحمه الله: "وقد يكون من ثقات المحدثين من يضعّف روايته عن بعض رجاله الذي حمل عنهم للتثبيت. يكون له في وقت..."[3].

وقال الذهبي رحمه الله: "بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدلّ على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهمّ إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء"[4].

١- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ١١٦.

٢- انظر: التفرد في رواية الحديث ومسلك المحدّثين في قبوله أو ردّه، ص ٥٨٠، د. عبد الجواد حمام، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨، درا النوادر، بيروت.

٣- التمييز للإمام مسلم ص ٢١٧، ٢١٨.

٤- ميزان الاعتدال للذهبي ١٦٩/٥.

(٢٠٢) - (٣٣٠٠، ٣٣٠١) - قال البزار: حدثنا محمد بن المثنى، قال: أخبرنا محمد بن جعفر قال: أخبرنا شعبة عن معاوية بن قرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخبرنا عمرو بن علي، قال: أخبرنا يحيى بن سعيد القطان، قال: أخبرنا شعبة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: صوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر كله وإفطاره.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم له طريقاً عن قرة بن إياس إلا هذا الطريق، ولا نعلم رواه عن قرة بن إياس إلا ابنه معاوية بن قرة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٤٠١/٢)، وأحمد (٤٣٥/٣) من طرق وهب ووكيع وعفان، والدارمي (٣١،٢)، والطبراني في الكبير (٢٦/٩) من طريق أبي الوليد الطيالسي، والروياني (١٢٥/٢) والطبري في تهذيب الآثار (٢١/٢) من طريق محمد بن جعفر، وابن حبان (٤١٣/٨) من طريق وكيع، والطبري أيضا (٢٢/٢) من طريق ابن علية.

كلهم (وهب ووكيع وعفان وأبو الوليد ومحمد بن جعفر وابن علية) عن شعبة به بنحوه. وفيه: وإفطاره.

وأخرجه ابن حبان (٤١٣/٨) من طريق يحيى بن سعيد عن شعبة به بنحوه. وفي روايته: وقيامه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق شعبة عن معاوية بن قرة عن أبيه.

ومعاوية بن قرة بن إياس المزني ثقة من التابعين[2].

وشعبة بن الحجاج ترجمته برقم (٣٦٣٥)، وهو الحجة الحافظ وأمير المؤمنين في الحديث.

والحديث اختلف في متنه على شعبة، وروي عنه من وجهين:

الأول: قال وكيع وأبو داود الطيالسي وأبو الوليد الطيالسي ومحمد بن جعفر ووهب وابن علية عن شعبة في هذا الحديث: وإفطاره.

الثاني: قال يحيى القطان عن شعبة : وقيامه.

دفع الاختلاف في المتن:

١- مسند البزار ٢٤١/٨.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٧٨/٨، معرفة الثقات للعجلي ٢٤٠/١، كتاب الثقات لابن حبان ٤١/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١٩٧/٢.

يمكن دفع الاختلاف بطريق الجمع، وأن يقال بصحة الوجهين.

قال ابن حبان رحمه الله: "قال وكيع عن شعبة في هذا الخبر: وإفطاره. وقال يحيى القطان عن شعبة . وقيامه. وهما جميعاً حافظان متقنان"[1].

رأي الباحث:

تفرّد معاوية عن أبيه محتمل، لعدة أمور:

الأول: معاوية بن قرة من الطبقة الصغرى من التابعين، وهو ثقة، ووجود التفرد في طبقة التابعين أسهل وأمكن، لأنّها طبقة من شأنها عدم شهرة الحديث وعدم تعدد روايته في الغالب

الثاني: أن المتفرد بالرواية، وهو معاوية بن قرة من أهل الاختصاص بشيخه، إذ هو من أولاده، وإذا كان المتفرد بالرواية مختصاً بشيخه، يقبل تفرده في هذا الشيخ.

الثالث: أن المتفرد عنه، وهو قرة بن إياس ليس له من الحديث إلا القليل، لاسيما لم يرو عنه إلا ابنه معاوية، فإمكانية شهرة الحديث عنه معدوم.

وكذلك تفرّد شعبة عن معاوية محتمل لأمرين:

الأول: أن المتفرّد، وهو شعبة من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يكون محتملا، لا سيّما إذا كان الراوي المتفرد إماما من الأئمة.

الثاني: كون شعبة من الأئمة الحفاظ، وإذا كان الراوي المتفرد أمثال شعبة والثوري ومالك ويحيى القطان وأمثالهم كان تفرّده أولى بالقبول، ولا يخرج عنه إلا ببينة واضحة.

ويتضح مما تقدّم أن هذا الحديث فيه التفرّد، وهذا التفرّد محتمل وغير قادح في صحة الحديث، والله أعلم.

---

١ - صحيح ابن حبان ٨/٤١٣.

(٢٠٣) - (٣٤٢٣، ٣٤٢٤) - قال البزار: أخبرنا يوسف بن موسى، وخلف بن خليفة، قالا: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه رضي الله عنه قال: أضللت بعيرا لي فذهبت أطلب بعرفة يوم عرفة، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: ما شأن هذا، إنما هذا من الحمس، قال سفيان: والحمس هي قريش كانت لا تقف بعرفة.

أخبرنا موسى بن عبد الله أبو طلحة الخزاعي، قال: أخبرنا بكر بن سليمان، قال: أخبرنا محمد بن إسحاق، قال: حدثني عبد الله بن أبي بكر، عن عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم، عن عمه، نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه قال: «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن ينزل عليه وأنا واقف على بعير لي وهو واقف على بعير له بعرفات مع ناس من قومه، حتى دفع معهم».

قال البزّار: "وهذا الحديث صحيح الإسناد روي عن غير جبير بن مطعم في نحو هذا المعنى بغير هذا اللفظ، وحديث جبير أثبت وأصح وحديث عمرو بن دينار لا نعلم رواه عنه إلا ابن عيينة، ولا نعلم روى عمرو بن دينار عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه إلا حديثين هذا لا يختلف فيه والآخر مختلف فيه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٨٠)، والحميدي (١/٢٥٥)، والبخاري (٢/٥٩٩)، ومسلم (٤/٤٤)، والدارمي (٢/٧٩)، والنسائي في الكبرى (٢/٤٢٤)، والطحاوي في مشكل الآثار (٣/٢٠٢)، وابن خزيمة (٤/٣٥٤) من طرق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار به.

وأخرجه ابن خزيمة (٤/٢٥٧)، والطبراني في الكبير (٢/١٣٦)، والحاكم (١/٦٥٦) من طريق محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان بن جبير عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث روي من طريقين:

الطريق الأول: عمرو بن دينار عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه.

ومحمد بن جبير بن مطعم، ثقة من الثالثة، ترجمته برقم (٣٤١٠).

١- مسند البزار ٨/٣٤٩.

وسفيان بن عيينة ثقة حافظ إمام إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، ترجمته برقم (٣٣٤٤).

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: "سفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار وأحسنه حديثاً"[١].

الطريق الثاني: محمد بن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن نافع بن جبير عن أبيه.

ونافع بن جبير بن مطعم، ثقة فاضل، وكان أكثر حديثاً من أخيه من الثالثة.

ومحمد بن إسحاق صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر، ترجمته برقم (٣٣٦٢).

وعبد الله بن أبي بكر الأنصاري المدني ثقة ، روى له الجماعة[٢].

وعثمان بن أبي سليمان بن جبير ثقة ، روى له الجماعة سوى البخاري والترمذي[٣].

قلتُ: الطريق الأول لم يروه عن عمرو بن دينار إلا سفيان بن عيينة، وعمرو بن دينار وإن كان من الأئمة المشهورين بالحديث، والتفرد عن مثله يُستغرب، لكن الراوي عنه سفيان بن عيينة، وهو ثقة ومن أثبت الناس في عمرو بن دينار.

والراوي في الطريق الثاني محمد بن إسحاق وإن كان من المدلسين، فقد صرّح بالتحديث في رواية البزار وابن خزيمة.

١- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/١٨٧.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/٢٦١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/١٧، معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٢. تهذيب الكمال للمزي ١٤/٣٤٩، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤٨١.

٣- معرفة الثقات للعجلي ٢/١٢٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/١٥٢، تهذيب الكمال للمزي ١٩/٣٨٤

(٢٠٤) - (٣٤٢٨، ٣٤٢٩) - قال البزّار: أخبرنا عمرو بن علي: أخبرنا أبو داود: أخبرنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه.

وأخبرناه يوسف بن موسى قال: أخبرنا يزيد بن هارون قال: أنبأنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال أبو داود في حديثه، كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «أتاكم أهل اليمن كأنهم قطع السحاب خيار أهل الأرض»، فقال رجل من الأنصار: إلا نحن، فقال: «إلا أنتم كلمة خفيفة» وقال يزيد بن هارون في حديثه عن ابن أبي ذئب عن الحارث عن محمد بن جبير عن أبيه رضي الله عنه قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير له، فقال: «يطلع عليكم أهل اليمن كأنهم السحاب، هم خير من في الأرض»، فقال رجل من الأنصار: إلا نحن، فسكت فأعادها ثلاثا: إلا نحن يا رسول الله، فقال: «كلمة خفيفة إلا أنتم».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم لجبير بن مطعم طريقاً غير هذا الطريق"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢/٢٥٤) وابن أبي شيبة (٦/٤٠٧)، وأحمد (٤/٨٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٧٢)، وأبو يعلى (١٣/٣٢٧)، والطبراني في (٢/١٢٩)، من طرق عن ابن أبي ذئب به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق ابن أبي ذئب[2] عن محمد بن جبير عن أبيه إلا الحارث بن عبد الرحمن[3].

رأي الباحث: أن ابن أبي ذئب ثقة ومن طبقة كبار أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يكون مقبولاً في بعض الأحيان إذا كان من الثقات، لا سيما وهو من أهل الاختصاص بشيخه. والله أعلم.

١- مسند البزار ٨/٣٥٢.

٢- ومحمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب القرشي، ثقة روى له الجماعة من السابعة، ينظر: سؤالات ابن أبي سنة لابن المديني ص ١١٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/٣١٤، تهذيب الكمال ٥/٢٥٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١/١٠٥.

٣- والحارث بن عبد الرحمن القرشي العامري حال ابن أبي ذئب صدوق، صدوق من الخامسة. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٤/١٣٤، تهذيب الكمال للمزي ٥/٢٥٥، ميزان الاعتدال للذهبي ٢/١٧٣، تقريب التهذيب لابن حجر ١/١٧٥.

(٢٠٥) - (٣٤٣٧) - قال البزّار: أخبرنا عمرو بن عليٍّ، وإبراهيم بن محمد الثيمي، قالا: أخبرنا أبو داود، قال: أخبرنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال أبو داود: وهو عندي في موضع عن أبيه، وفي موضع ليس عن أبيه، أن امرأة أتت النبيَّ صلى الله عليه وسلم، فذكرت له شيئًا، فقال لها: «ارجعي إليّ»، قالت: يا رسول الله، فإن لم أرك، قال: «ائتي أبا بكر».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه إلا جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه متصل عنه، ولا نعلم روى سعد بن إبراهيم، عن محمد بن جبير حديثاً مسنداً غير هذا الحديث. وإسناده صحيح"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢/٢٥٣) وأحمد (٤/٨٣) والبخاري (٣/١٣٣٨)، ومسلم (٧/١١٠) والترمذي (٥/٦١٥) وأبو يعلى (١٣/٣٢٨)، من طريق إبراهيم بن سعد به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق إبراهيم بن سعد[٢]، عن أبيه[٣]، عن محمد بن جبير عن أبيه.

قال الإمام الترمذي: "هذا حديث غريب من هذا الوجه"[٤].

رأي الباحث:

الحديث غريب من هذا الوجه، لكنه محتمل، ووجهه أن إبراهيم بن سعد ثقة ومن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الحفاظ، إلّا أنه من أهل الاختصاص بشيخه.

---

١ - مسند البزار ٨/٣٦٠.

٢ - ثقة، روى له الجماعة. ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد ص ٢٢٤، معرفة الثقات للعجلي ١/٢٠٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/١٠١، تهذيب الكمال للمزي ٢/٨٨، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٥٦.

٣ - وسعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي ثقة فاضل، روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣/٢٠٦، معرفة الثقات للعجلي ١/٣٨٩، الجرح والتعديل ٤/٧٩، تهذيب الكمال للمزي ١٠/٢٤٠.

٤ - جامع الترمذي ٥/٦١٥.

(٢٠٦) - (٣٥١٦) - قال البزّار: حدّثنا الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرانيُّ قال: نا عَفّانُ قالَ: نا حَمّادٌ عَنْ ثابتٍ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ أنّ رَسُولَ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ، قالَ لَهُ أوْ لِرَجُلٍ: هَلْ صُمْتَ مِنْ سُرَرِ هَذَا الشّهْرِ شَيْئًا؟، قالَ: لا، قالَ: فَإذَا أفْطَرْتَ رَمَضَانَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ.

قال البزّار: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلا عن عمران، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد روي عنه من طرق، فذكرنا هذا الطريق منها إذ كان حسن الإسناد، وكان فيه تفسير السرر إذ قال له «إذا أفطرت شهر رمضان، فصم يومين» دليل على أن السرر في أوله"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢/١٧٠)، وأحمد (٤/٤٤٣)، ومسلم (٣/١٦٨)، وأبو داود (٢/٢٧٠)، وابن حبان (٨/٣٥٤)، من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت به.

وأخرجه ابن حبان (٨/٣٥٣)، من طريق مهدي بن ميمون عن ثابت به.

وأخرجه البخاري (٢/٧٠٠)، ومسلم (٣/١٦٦)، من طريق غيلان بن جرير عن مطرف به.

وأخرجه أحمد (٤/٤٤٢) والدارمي (٢/٢٩) ومسلم (٣/١٦٨) من طريق أبي العلاء عن مطرف به.

وروي نحوه عن هانئ بن عبد الله عن رجل من محريش رضي الله عنه. رواه مسدد كما في الاتحاف (٣/٨٦) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦/٣١٧٧).

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ يرويه حماد بن سلمة عن ثابت عن مطرف عن عمران رضي الله عنه.

وقول البزّار: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلا عن عمران عن النبي صلى الله عليه وسلم". فلأنه لم يعلم، وإلا فقد روي نحوه عن هانئ بن عبد الله عن رجل من محريش رضي الله عنه.

وأبي الباحث: حماد بن سلمة ترجمته برقم (٣٤٣٩)، وهو ثقه وتغير حفظه بأخرة ومن طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة وإن كان لا يقبل إلا من الحفاظ، إلا أن غرابته تزول بأمرين:

الأول: حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت.

الثاني: تابعه عن ثابت مهديُ بن ميمون، وهو ثقة[2].

١- مسند البزار ٩/١٦.

٢- ومهدي بن ميمون الأزدي أبو يحيى البصري. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٣٣٥، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/١٤٧، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/١٨٤، معرفة الثقات للعجلي ٢/٣٠١، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٠/٢٩٠.

(٢٠٧) - (٣٦١١) - **قال البزّار: حدّثنا عَمْرٌو، قال: نا عبدُ الأعلى، قال: نا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ صَبْرٍ كَاذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.**

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن عمران بن حصين، وقد روي نحو معناه عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وروي عن عمران من غير وجه، فاجتزينا هذا الوجه منها"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٥/٧) وأحمد (٤٤١/٤) وأبو داود (٢١٣/٣) والروياني (١٣٤/١) والطبراني في الكبير (١٨٨/١٨)، من طرق عن هشام بن حسان به بنحوه.

والحديث روي عن عمران من غير وجه، منها:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٨٧/١٨) أيوب عن ابن سيرين عن عمران بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٤٨/١٨) قتادة عن الحسن عن عمران بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران رضي الله عنه.

قال ابن معين: "حدثنا سعيد بن عامر قال: سمعت سعيد بن أبي عروبة قال: ما كان أحد أحفظ عن محمد بن سيرين من هشام بن حسان"[2].

رأي الباحث:

الحديث رواه البزّار من طريق هشام بن حسان عن ابن سيرين عن عمران بن حصين رضي الله عنه، وروي عن عمران من غير وجه، واكتفى البزّار بهذا الوجه؛ وهذا الوجه أصحها، لأنّ هشام بن حسان ثقة ومن أثبت الناس في ابن سيرين ترجمته برقم (٣٥٦٥).

١- مسند البزار ٨٠/٩.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢١٩/٤.

(٢٠٨) - (٣٦١٤) - قال البزار: حدّثنا عمرو بن عليّ، قال: نا معتمر، قال: نا سَلمُ بْنُ أبي الذّيّال، عَنْ مُحَمّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَالْحَكَمِ الْغِفَارِيّ، أنّ النّبيّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ قال: لا طاعةَ فِي مَعْصِيةِ اللهِ.

قال البزّار: "وهذا الكلام قد أخرجناه، عن عمران من وجه آخر حسن، وإنما أعدناه ها هنا لمكان سلم بن أبي الذيال؛ لأن سلماً لم يسند إلا خمسة أحاديث أو ستة، فأردنا أن نخرجه عن سلم لعزة حديث سلم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٢١١/٣) والأوسط (٩٢/٢) من طريق معتمر بن سليمان عن سلم بن ابي الذيال به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه معتمر عن سلم بن أبي الذيال[2]، عن ابن سيرين عن عمران والحكم الغفاري.

وقال الطبراني رحمه الله: "لم يروه عن سلم إلا معتمر"[3].

ومعتمر بن سليمان ترجمته برقم (٣٣٤٤)، ثقة ومن الطبقة الصغرى من أتباع التابعين.

رأي الباحث:

هذا الإسناد نادر؛ لأنّ سلماً لم يُسند إلا بضعة أحاديث، ولم يروه عن سلم إلا معتمر، وهو ثقة ومن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الأئمة الحفاظ، لكنّ معتمراً من خواصّ سلم، فقد سمع معتمر من سلم بن أبي الذيال حديثه في البحر كان يغزو معه[4].

١- مسند البزار ٨٢/٩.

٢- ثقة وروى له مسلم وأبو داود. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٩٨/٢، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٢٧، تهذيب الكمال للمزي ٢٢٠/١١.

٣- المعجم الأوسط للطبراني ٩٢/٢.

٤- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢١/٣.

(٢٠٩) - (٣٦٩٨) - قال البزار: حدثنا عليُّ بنُ المنذر، قال: نا محمَّد بن فُضَيل، عن عاصم بن كُلَيب، عن أبيه، عن خاله الفُلْتان رضيَ اللَّهُ عنه، قال: قال رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلَّم: «أريتُ ليلةَ القدر ثمَّ أنسيتُها، وأريتُ مَسيحَ الضَّلالة، فرأيتُ رجلَين يتلاحيان فحُجِزتْ بينهما فأنسيتُها فاطلُبوها في العشر الأواخر وتْرًا، فأمَّا مَسيحُ الضَّلالة فرجلٌ أجلى الجبهة، ممسوحُ العَين اليُسرى، عريضُ النَّحر كأنَّهُ عبدُ العُزَّى بنُ قطَن».

قال البزَّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ولا نعلم للفلتان طريقاً غير هذا الطريق، وقد روي نحو كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه بألفاظ مختلفة"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢/٥١٤) عن عبد الله بن إدريس، والطبراني في الكبير (١٨/٢٣٤، ٢٣٥) من طرق خالد وزائدة وصالح بن عمر.

أربعتهم (عبد الله بن إدريس وخالد وزائدة وصالح بن عمر) عن عاصم بن كليب به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عاصم بن كليب[٢]، عن أبيه[٣]، عن الفلتان رضي الله عنه.

رأي الباحث: هذا التفرد محتمل، ووجه احتماله يرجع إلى قرينتين:

الأولى: الرواة من كبار التابعين، والتفرد في طبقة التابعين يقبل غالباً إذا كان من الثقات.

الثانية: كون كليب، وعاصم من أهل الاختصاص بشيخيهما.

١- مسند البزار ٩/١٤٣.

٢- وهو صدوق، روى له مسلم والأربعة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/٣٤١، معرفة الثقات للعجلي ٢/٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/٣٥٠، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٤٥٩.

٣- وكليب بن شهاب والد عاصم صدوق. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٦/١٢٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٦٧، كتاب الثقات لابن حبان ٣/٣٥٦.

(٢١٠) - (٣٧٠٠) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: نَا عَفَّانُ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسًا فِي الْمَجْلِسِ فَشَخَصَ بَصَرُهُ إِلَى رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ يَمْشِي، فَقَالَ: أَبَا فُلَانٍ. قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا يُنَازِعُهُ الْكَلَامَ إِلَّا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ لَهُ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: أَتَقْرَأُ التَّوْرَاةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَالْإِنْجِيلَ؟. قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَالْقُرْآنَ؟ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ نَشَاءُ لَقَرَأْتُهُ، ثُمَّ نَاشَدَهُ: هَلْ تَجِدُنِي فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ؟ قَالَ: نَجِدُ مِثْلَكَ وَمِثْلَ هَيْأَتِكَ وَمِثْلَ مَخْرَجِكَ، فَكُنَّا نَرْجُو أَنْ يَكُونَ فِينَا فَلَمَّا خَرَجْتَ خَوَّفْنَا أَنْ تَكُونَ أَنْتَ هُوَ فَنَظَرْنَا فَإِذَا لَسْتَ أَنْتَ هُوَ، قَالَ: وَلِمَ ذَاكَ؟ قَالَ: مَعَهُ مِنْ أُمَّتِهِ سَبْعُونَ أَلْفًا لَيْسَ عَلَيْهِمْ حِسَابٌ وَلَا عَذَابٌ، وَإِنَّمَا مَعَكَ نَفَرٌ يَسِيرٌ فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنَا هُوَ وَإِنَّهُمْ لَأُمَّتِي، وَإِنَّهُمْ لَأَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفًا وَسَبْعِينَ أَلْفًا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"[1].

تفويج الحديث:

أخرجه ابن حبان (٥٤١/١٤) والطبراني في الكبير (٣٣٢/١٨) من طريق عبد الواحد بن زياد، وفي (٣٣٣/١٨) والبيهقي في دلائل النبوة (٢٧٣/٦) من طريق صالح بن عمر، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٢٩/٢) وابن عساكر (٤١٥/٣) من طريق عبد العزيز بن مسلم، ثلاثتهم (عبد الواحد وصالح بن عمر وعبد العزيز) عن عاصم بن كليب به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن خاله الفلتان رضي الله عنه.

رأي الباحث: تفرد عاصم وكليب محتمل، لكونهما من أهل الاختصاص بشيخيهما.

١- مسند البزار ١٤٥/٩

(٢١١) - (٢٨٤٢) - قال البزّار: حدّثنا يَحيَى بْنُ حَبيبِ بْنِ عَرَبِيٍّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الشَّهِيدِ قَالَا: نَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ نَا أَبِي عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، وَجَارِيَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا فَنَظَرَتْ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَلْفَهَا، وَقَدْ تَضَايَقَ بِهِمُ الْجَبَلُ، فَقَالَتْ: حِلْ حِلْ عَلَيْكَ لَعْنَةُ اللَّهِ تَعْنِي لِبَعِيرِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ صَاحِبَةُ هَذَا الْبَعِيرِ أَوِ الرَّاحِلَةِ؟ فَلَا يَصْحَبْنَا بَعِيرٌ عَلَيْهِ مِنَ اللَّهِ لَعْنَةٌ.

قال البزّار: "وهذا الكلام قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ مختلفة، فقد ذكرنا كل حديث بلفظه في موضعه، ولا نعلمه يروى عن أبي برزة إلا من هذا الوجه"[1].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يُرو إلا من طريق المعتمر عن أبيه عن أبي عثمان[2]، عن أبي برزة رضي الله عنه.

وسليمان بن طرخان التيمي ترجمته برقم (٣٣٢٦)، وهو ثقة عابد من الرابعة.

ومعتمر بن سليمان ترجمته برقم (٣٣٤٤)، ثقة ومن الطبقة الصغرى من أتباع التابعين.

رأي الباحث:

تفرد أبي عثمان النهدي وسليمان التيمي مقبول لكونهما من التابعين الثقات، وأما تفرد معتمر بن سليمان، وهو من أهل الاختصاص بشيخه، إذ هو من أولاده[3].

١- مسند البزار ٣٠٤/٩.

٢- وأبو عثمان النهدي عبد الرحمن بن مل ثقة ثبت. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٣/٥. معرفة الثقات للعجلي ٤١٦/٢، تهذيب الكمال للمزي ٤٢٩/١٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٩٢/١.

٣- قال ابن معين في تاريخه رواية ابن محرز ص ١١٦: "كان معتمر بن سليمان أعلم الناس بحديث أبيه، لم يكن أحد من الناس يقوم في سليمان مقامه".

(٢١٢) - ٣٨٤٧ - قال البزار: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قالَ: نا هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قالَ: نا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ عَنْ كِنَانَةَ بْنِ نُعَيْمٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقِيَ الْعَدُوَّ فَأَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ: هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ، فُلَانًا وَفُلَانًا، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَفْقِدُونَ مِنْ أَحَدٍ فِي الثَّانِي وَالثَّالِثِ؟. قَالُوا: لَا، قَالَ: لَكِنِّي أَفْقِدُ جُلَيْبِيبًا انْطَلِقُوا فَالْتَمِسُوهُ فِي الْقَتْلَى. فَالْتَمَسُوهُ فَوَجَدُوهُ إِلَى جَنْبِ سَبْعَةٍ قَدْ قَتَلَهُمْ، ثُمَّ قَتَلُوهُ فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَ فَجَاءَهُ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ قَتَلَ سَبْعَةً، هَذَا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ. يَقُولُهَا مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ حَمَلَهُ عَلَى سَاعِدَيْهِ مَا لَهُ سَرِيرٌ غَيْرُ سَاعِدَيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى حُفِرَ لَهُ وَدُفِنَ، وَلَمْ يَذْكُرْ غُسْلًا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا أبو برزة، ولا نعلم له طريقاً، عن أبي برزة إلا هذا الطريق"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢/٢٣٨) وأحمد (٤/٤٢١) وفي (٤/٤٢٥)، ومسلم (٧/١٥٢)، والنسائي في الكبرى (٥/٦٨) وابن حبان (٩/٣٤٢) من طريق حماد بن سلمة به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن كنانة بن نعيم[2]، عن أبي برزة رضي الله عنه.

وثابت بن أسلم البناني ترجمته برقم (٣٥٩١)، وهو ثقة عابد من الرابعة.

وأبي الباحث: حماد بن سلمة ترجمته برقم (٣٤٣٩)، وهو ثقه وتغير حفظه بأخرة ومن طبقة أتباع التابعين، لكنّ تفرده مقبول لكونه من أثبت الناس في ثابت، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/٣٠٥.

٢- وكنانة بن نعيم العدوي أبو بكر البصري ثقة، روى له مسلم وأبو داود والنسائي. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٢٧، معرفة الثقات للعجلي ٢/٢٢٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٤٥.

المبحث الرابع
الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالمتابعة

وهي أربعة وعشرون حديثاً، وهي:

الأول: حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه في رجل شكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم نسيانَ القرآن، فقال: قُلْ بسمِ اللَّهِ، وَالحَمْدُ لِلَّه، وَلا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ...

الثاني: حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه أنَّ رَجُلًا أقامَ سِلعَةً لَهُ بَعْدَ العَصْرِ....

الثالث: حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لَا تَمَنَّوْا لِقَاءَ العَدُوِّ،....وَاعْلَمُوا أنَّ الجَنَّةَ تَحتَ ظِلَالِ السُّيُوفِ...

الرابع: حديث المستورد رضي الله عنه رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ يُخَلِّلُ أصابِعَ رِجْلَيهِ بِخِنْصَرِهِ حَيثُ تَوَضَّأَ.

الخامس: حديث عمران رضي الله عنه في النَّهي عَنِ الشِّغَارِ.

السادس: حديث عمران رضي الله عنه في التمتّع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

السابع: حديث عمران رضي الله عنه في النهي عن النوح.

الثامن: حديث عمران رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: مَسأَلَةُ الغَنِيِّ شَيْنٌ فِي وَجهِه.

التاسع: عمران رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لَا طَاعَةَ فِي مَعصِيَةِ اللَّهِ.

العاشر: عمران رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: قَومٌ يَشهَدُونَ وَلَا يُستَشهَدُونَ...

الحادي عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أرَأَيتُمْ إِنْ كَانَتْ جُهَيْنَةُ وَمُزَيْنَةُ وَأَسْلَمُ وَغِفَارُ خَيرًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

الثاني عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم من سئل: أي الناس خير؟: مَنْ طَالَ عُمُرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ.

الثالث عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في مرور النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين يعذّبان، وجعله جريدة عليهما.

الرابع عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ.

الخامس عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم لرجل من أهل فارس: إِنْ رَبِّي قَتَلَ رَبَّكَ يَعْنِي كِسْرَى...

السادس عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتَ كَأَنَّ مِيزَانًا دُلِّيَ مِنَ السَّمَاءِ فَوُزِنْتُ بِأَبِي بَكْرٍ....

السابع عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم في الحسن بن علي: إِنَّهُ رَيْحَانَتِي مِنَ الدُّنْيَا أَنَّ ابْنِيَ هَذَا سَيِّدٌ...

الثامن عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في صلاة الخوف.

التاسع عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم لما مات كسرى وولى ابنته: لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ أَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ.

العشرون: حديث أبي حميد رضي الله عنه في قصة ابن اللتبية..

الحادي والعشرون: حديث أبي حميد رضي الله عنه في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم.

الثاني والعشرون: حديث رفاعة رضي الله عنه في بيان النبي صلى الله عليه وسلم كيفية الصلاة.

الثالث والعشرون: حديث رفاعة رضي الله عنه في العزل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

الرابع والعشرون: حديث رفاعة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لَقَدْ رَأَيْتُ بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَبْتَدِرُونَهَا...

التمهيد:

الراوي المتفرد بالحديث قد لا يكون بدرجة من الضبط، لكن يوجد له متابِع، ويدفع عنه ريبة التفرد، فيترجّح جانبُ إصابته على جانب خطئه، والمتابِع الحديث الذي يشارك رواتُه رواة الحديث الفرد، مع الإتحاد في الصحابي.

والقاعدة في باب الاعتضاد بالمتابعات أو الشواهد أن الحديث الذي يُحتمل أن يكون خطأً ويُحتمل أن يكون ثواباً، هو الذي يصلح، بأن يوجد في الرواية ما يكون مظِنّة للخطأ، أو سبباً لوقوع الخطأ، ولمـــا يتحقّق منه، فإذا وُجد متابع أو شاهد، رَجَحَ جانبُ إصابته[1].

قال ابن الصلاح رحمه الله: "ثم اعلم: أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتجّ بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء،...وليس كلّ ضعيف يصلح لذلك"[2].

أما الحديث الذي ترجّح فيه الخطأ، وكان جانب الخطأ فيه أقوى من جانب الإصابة؛ فهو الذي لا يصلح في باب التقوية، ورجحان الخطأ يكون بأحد أمرين:

الأول: أن يكون الراوي المتفرِّد ضعفه شديداً، لكذب أو تهمة أو شدة غفلة.

الثاني: أن تكون رواية الراوي المتفرِّد من قبيل المنكر أو الشاذ[3].

قال الإمام الترمذي عند تعريفه للحديث الحسن: "كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك"[4].

١- انظر: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ص ٤٣، ٤٤، لأبي معاذ طارق بن عوض الله، ط١، ١٤١٨/١٩٩٨م، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٢- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤٨.

٣- أما الشاذ فقد ذكر الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث (ص ١٨٣) في تعريفه، فقال: ما يتفرّد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة. وأما المنكر فقال ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث (ص ٤٦) عند ما قسّم المنكر إلى قسمين، وذكر القسم الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.

٤- العلل الصغير للترمذي ص ٧٥٨

(٢١٣) - (٣٣٤٥، ٣٣٤٦، ٣٣٤٧) - قال البزّار: أخبَرَنا نَصرُ بنُ عَلِيٍّ، قالَ: أنبَأنا أبُو أحمَدَ، قالَ: أخبَرَنا مِسعَرٌ، عَنْ إبرَاهِيمَ السَّكسَكِيِّ، عَنِ ابنِ أبي أوفَى.

وَأخبَرَنا نَصرُ بنُ عَلِيٍّ أخبَرَنا أبُو أحمَدَ أخبَرَنا المَسعُودِيُّ عَنْ إبرَاهِيمَ السَّكسَكِيِّ عَنِ ابنِ أبي أوفَى.

وَأخبَرَناهُ مُحَمَّدُ بنُ مَعمَرٍ وَالحَسَنُ بنُ عُثمَانَ قالَا: أخبَرَنا يَعلَى بنُ عُبَيدٍ عَنْ سُفيَانَ الثَّورِيِّ قالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ أبُو خَالِدٍ عَنْ إبرَاهِيمَ يَعنِي السَّكسَكِيَّ عَنِ ابنِ أبي أوفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ قالَ: جَاءَ رَجُلٌ إلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فَشَكَى إلَيهِ نِسيَانَ القُرآنِ، فَقَالَ: عَلِّمنِي شَيئًا يُجزِئُنِي، فَقَالَ: «قُلْ بِسمِ اللَّهِ، وَالحَمدُ لِلَّهِ، وَلَا إلَهَ إلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أكبَرُ، وَلَا حَولَ وَلَا قُوَّةَ إلَّا بِاللَّهِ»، قالَ: فَعَدَّهُنَّ فِي يَدِهِ، ثُمَّ ضَمَّ أصَابِعَهُ خَمسًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا لِرَبِّي فَمَا لِي؟، قالَ: «قُلِ اللَّهُمَّ اغفِر لِي، وَارحَمنِي، وَعَافِنِي، وَارزُقنِي، وَاهدِنِي»، قالَ: فَعَدَّهُنَّ فِي يَدِهِ خَمسًا وَضَمَّ أصَابِعَهُ الأُخرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: أمَّا هَذَا فَقَد مَلَأ يَدَيهِ خَيرًا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن ابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإبراهيم السكسكي هو إبراهيم بن عبد الرحمن، ويزيد أبو خالد هو يزيد الدالاني"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٣٥٦/٤)، وابن أبي شيبة (٥٤/٦)، والنسائي في الكبرى (٣٢١/١)، من طريق مسعر، والطيالسي (١٥٧/٢) وأحمد (٣٨٢/٤)، من طريق المسعودي، وعبد الرزاق (١٢١/٢) وأحمد (٣٥٣/٤)، وأبو داود (٣٠٨/١) من طريق أبي خالد الدالاني، وابن أبي شيبة (٤١٧/١٠) من طريق حجاج، أربعتهم (مسعر والمسعودي وأبو خالد وحجاج) عن إبراهيم به بنحوه.

وأخرجه ابن حبان (١١٦/٥) من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إبراهيم السكسكي عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

قلتُ: إبراهيم السكسكي فيه ضعف، ترجمته برقم (٣٣٤٨)، لكن تابعه طلحة بن مصرف، وهو ثقة[2].

١- مسند البزار ٢٨١/٨.

٢- وطلحة بن مصرف اليامي الكوفي ثقة، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٧٤/٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٠٨/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٥٢/١.

(٢١٤) - (٣٣٤٨) - قال البزّار: أخبرنا بشر بن خالد العسكريُّ، قال: أخبرنا يزيد بن هارون، قال: أنبأنا الحجّاج بن أرطاة، عن إبراهيم، عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه "أنّ رجلًا أقام سلعةً له بعد العصر، فحلف بالله كاذبًا لقد أعطى بها كذا، فنزلت هذه الآية ﴿إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلًا﴾ [آل عمران: ٧٧].

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن أبي أوفى إلا من هذا الوجه"[١].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق الحجاج بن أرطاة عن إبراهيم لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزّار.

وأخرجه البخاري (٢/٧٣٥)، و(٤/١٦٥٠)، والحاكم (٢/١٠)، والبيهقي في السنن (٥/٣٣٠) من طريق العوام بن حوشب عن إبراهيم به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إبراهيم السكسكي[٢] عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

وحجاج بن أرطاة أبو أرطاة الكوفي القاضي ضعفه الأئمة لكثرة أخطائه وتدليسه[٣].

رأي الباحث:

حجاج بن أرطاة ضعيف ومدلس، لكن تابعه العوام بن حوشب، وهو ثقة ثبت فاضل ترجمته برقم (٣٣٧١)، والحديث تفرد بروايته إبراهيم السكسكي، وهو صدوق ضعيف الحفظ. وتفرده محتمل لأنه صدوق، والله أعلم.

١- مسند البزار ٨/٢٨٢.

٢- وإبراهيم بن عبد الرحمن الكوفي صدوق، وفيه ضعف، روى له البخاري وأبو داود والنسائي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/١١١، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٤٨، كتاب الثقات لابن حبان ٤/١٣، تهذيب الكمال للمزي ٢/١٣٢.

٣- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ٨٤، معرفة الثقات للعجلي ١/٢٨٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/١٥٥، ١٥٦، السنن الكبرى للنسائي ٨/٢٣١، طبقات المدلسين لابن حجر ص ٤٩.

(٢١٥) - (٣٣٥٨) - قال البزار: أخبرنا إبراهيمُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الجُنَيدِ، قالَ: أخبرنا سعدُ بنُ عبدِ الحميدِ بنِ جعفرٍ، قالَ: أخبرنا عبدُ الرحمنِ بنُ أبي الزِّنادِ، عنْ موسى بنِ عُقبةَ، عنْ سالمٍ أبي النَّضرِ، أنَّهُ كتبَ إليهِ عبدُ اللهِ بنُ أبي أوفى، وكانَ منْ أصحابِ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، أنَّ رسولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ كانَ في بعضِ أيَّامِهِ الَّتي لقيَ فيها، قامَ في الناسِ فخطبَ فقالَ: «لا تمنَّوا لقاءَ العدوِّ، وسَلوا اللهَ العافيةَ، فإنْ لقيتموهمْ فاصبروا، واعلَموا أنَّ الجنَّةَ تحتَ ظلالِ السُّيوفِ»، ثمَّ دعا فقالَ: «اللَّهمَّ منزلَ الكتابِ هازمَ الأحزابِ اهزمْهمْ وانصرْنا عليهمْ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن ابن أبي أوفى"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد (١/١٣٩) من طريق ابن أبي الزناد، والبخاري (٣/١٠٨٢) وأبو داود (٢/٣٤٦) من طريق أبي إسحاق الفزاري، وعبد الرزاق (٥/٢٤٨) ومسلم (٥/١٤٣) من طريق ابن جريج، ثلاثتهم عن موسى بن عقبة[2]، به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ رواه البزار من طريق موسى بن عقبة عن سالم ابي النضر عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

قلتُ: عبد الرحمن بن أبي الزناد صدوق وتغير حفظه، روى له مسلم والأربعة [3]، فقد تابعه أبو إسحاق الفزاري[4]، وابن جريج، وهو ثقة فاضل ترجمته برقم (٣٣٨١).

١- مسند البزار ٨/٢٨٨.

٢- ثقة إمام في المغازي ، روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/٤٧٦، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٠٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/١٥٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٢٢٦.

٣- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ٧٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/٢٥٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٠٧، معرفة الثقات للعجلي ٢/٧٦، الكامل لابن عدي ٥/٥٣، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٥٦٩.

٤- هو إبراهيم بن محمد ثقة حافظ. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/١٢٩، تقريب الكمال للمزي ٢/١٦٩.

(٢١٦) - (٢٤٦٤) - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَعِيُّ، قال: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَلِّلُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخِنْصَرِهِ حَيْثُ تَوَضَّأَ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد عن المستورد، وقد روي نحو كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه بغير هذا اللفظ"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (٥٧/١) والترمذي (٥٧/١)، وابن ماجه (١٥٢/١) من طريق قتيبة بن سعيد، وابن ماجه (١٥٢/١) من طريق محمد بن حمير، وأحمد (٢٢٩/٤) عن حسن بن موسى وموسى بن داود، والبيهقي في السنن (٧٦/١) من طريق عبد الله بن وهب، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٠٧/٦)، والطبراني في الكبير (٣٠٦/٢٠)، من طريق أبي عبد الرحمن المقرىء، وفي (٣٠٦/٢٠) من طريق أسد بن موسى.

كلهم (قتيبة بن سعيد ومحمد بن حمير، وحسن بن موسى وموسى بن داود وعبد الله بن وهب وأبو عبد الرحمن وأسد بن موسى) عن ابن لهيعة به بنحوه.

وأخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل (٣١/١) والبيهقي في السنن (٧٦/١) من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد وابن لهيعة وعمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو عن أبي عبد الرحمن عن المستورد رضي الله عنه.

دراسة على الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق ابن لهيعة عن يزيد بن عمرو[2]، عن أبي عبد الرحمن الحبلي.

وعبد الله بن يزيد المعافري أبو عبد الرحمن الحبلي ثقة، روى له مسلم والأربعة[3].

قلتُ: وابن لهيعة، سيئ الحفظ، فإذا انفرد بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به، إلا إذا كانت من رواية العبادلة- وهم عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب وعبد الله بن يزيد المقرئ وعبد الله بن مسلمة القعنبي - ورواية هؤلاء عنه صالحة.

١- مسند البزار ٣٩٠/٨.

٢- ويزيد بن عمرو المعافري المصري صدوق، [د ت ق] ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨١/٩، كتاب الثقات لابن حبان ٦٢٥/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٢٩/٢.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٤٢، كتاب الثقات لابن حبان ٥١/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٤٨/١.

قال الذهبي رحمه الله: "حدّث عنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن وطائفة قبل أن يكثر الوهم في حديثه وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه، ولا يرتقي إلى هذا"[1].

قال الإمام الترمذي: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة"[2].

وقال ابن القطان رحمه الله: "وابن لهيعة ضعيف، ولكنه قد رواه غيره، فصحّ"[3].

وقال العراقي رحمه الله: "ولم ينفرد به ابن لهيعة بل تابعه عليه الليث بن سعد وعمرو بن الحارث، فقد زالت الغرابة عن الإسناد بمتابعة الليث وعمرو بن الحارث، والمتن غريب"[4].

رأي الباحث:

الحديث بهذا الإسناد غريب، إلا أنّ غرابته تزول بأمور:

الأول: صلاحية سماع ابن وهب وابن المبارك وعبد الله بن يزيد لاعتداد الأئمة بسماعهم عنه.

الثاني: متابعة الليث وعمرو بن الحارث لابن لهيعة، وهو متابعة قوية من الليث بن سعد وعمرو بن الحارث لابن لهيعة على هذا الحديث، ولا سيما أنها من طريق ابن وهب.

الثالث: وجود شواهد للحديث من حديث ابن عباس ومن حديث لقيط بن سبرة رضي الله عنهم.

١- تذكرة الحفاظ للذهبي ١/٢٣٨.

٢- جامع الترمذي ١/٥٧.

٣- بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٥/٢٦٤.

٤- التقييد والإيضاح للعراقي ١/٢٧٤.

(٢١٧) - (٢٥٣٤) - **قال البزّار: حَدّثنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قالَ: نا عَمْرُو بْنُ حُمْرَانَ، قالَ: نا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الشِّغَارِ.**

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه، عن قتادة إلا سعيد، ولا نعلم أحداً رواه عن سعيد إلا عمرو بن حمران، ولم يكن به بأس، وقد روي نحو كلامه، عن عمران من غير وجه بألفاظ مختلفة"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٤٧/١٨) من طريق يوسف بن موسى القطان به بمعناه.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٤٨/١٨) من طريق عمران القطان عن قتادة به بمعناه.

وأخرجه الطيالسي (١٧٦/٢) وأحمد (٤٢٩/٤)، و(٤٣٩/٤)، والترمذي (٤٣١/٣)، والطبراني في الكبير (١٧٥/١٨) من طرق عن الحسن عن عمران بن حصين بمعناه.

وأخرج أحمد (٤٤١/٤) من طريق معمر عن محمد بن سيرين عن عمران رضي الله عنه بمعناه.

دراسة علة الحديث:

الحديث فيه التفرد النسبي، ولم يروه عن قتادة عن الحسن عن عمران إلا سعيد بن أبي عروبة، تفرد به عنه عمرو بن حمران[٢]، ومتن الحديث قد عُرف عن عمران بن حصين من غير وجه.

وسعيد بن أبي عروبة ترجمته برقم (٣٤٩٣) ثقة حافظ كثير التدليس، وكان من أثبت الناس في قتادة.

قال ابن معين: "سعيد بن أبي عروبة أثبت الناس في قتادة"[٣]. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: "أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام وشعبة، ومن حدث عن هؤلاء بحديث عن قتادة، فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره"[٤].

رأي الباحث: عمرو بن حمران لا بأس به، ومثله لا يحتجّ به إذا انفرد، إلا أنه صالح للمتابعة، وقد تابعه عن قتادة عمران القطان. وأورده الطبراني بعد رواية سعيد عن قتادة عن الحسن، ولم يعلّه، وكأنه أورده متابعة لطريق سعيد عن قتادة، وعمران القطان ترجمته برقم (٣٤٩٣)، صدوق يهم، لكنه صالح للمتابعة، والله أعلم.

١- مسند البزار ٢٨/٩.

٢- وعمرو بن حمران البصري لا بأس به. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٧/٦، مسند البزار ٢٨/٩.

٣- سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٤٩.

٤- تاريخ ابن أبي خيثمة ٨٣/٢

(٢١٨) - (٣٥٣٦) - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْرَمِيُّ، قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَنْزِلْ فِينَا نَهْيًا، وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران بن حصين من وجوه بألفاظ مختلفة، وهذا الإسناد أحسن ما يروى بهذا اللفظ عن عمران"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣٨، ٤٣٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/١٤٤) والطبراني في الكبير (١٨/١٧١) من طريق حماد بن سلمة به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤/٤٣٦) والبخاري (٤/١٦٤٢) ومسلم (٤/٤٨) والنسائي في الكبرى (٦/٣٠٠) من طريق عمران بن مسلم عن أبي رجاء عن عمران بمثله.

وأخرجه أحمد (٤/٤٢٧)، ومسلم (٤/٤٧) من طريق شعبة عن حميد بن هلال عن مُطَرِّف عن عمران بن حصين رضي الله عنه بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤/٤٢٨)، ومسلم (٤/٤٨)، والبخاري (٢/٥٦٩) من طريق قتادة عن مُطَرِّف عن عمران بن حصين رضي الله عنه بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ يرويه حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن عمران رضي الله عنه.

وحميد بن أبي حميد الطويل ترجمته برقم (٣٦٠٥)، وهو ثقة مدلّس من الخامسة.

وحماد بن سلمة ترجمته برقم (٣٤٣٩)، وهو ثقه وتغيّر حفظه بأخرة من كبار الثامنة.

قلتُ: روي بهذا اللفظ من طريق أبي رجاء عن عمران أيضاً، لكن راويه عمرانُ بن مسلم صدوق ترجمته برقم (٣٥٨٧)، وراوي إسناد الحسن عن عمران حميد الطويل، وهو ثقة، ولذلك وصف البزّار بأنه أحسن ما يروى بهذا اللفظ؛ لكون راويه أوثق، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/٢٩.

(٢١٩) - (٣٥٦٨، ٣٥٦٩) - قال البزّار: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ الأَحْمَرُ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: نَا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: نَا مَنْصُورُ بْنُ زَاذَانَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّوْحِ.

وَأَخْبَرَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، عَنْ غُنْدَرٍ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن عمران بأحسن من هذا الإسناد، وقد رواه شعبة عن عبد الله بن صبيح، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٧٨/١٨) من طريق الحكم بن عبد الملك به بنحوه.

وأخرجه الطيالسي (١٨٧/٢) وابن أبي شيبة (٣٩١/٣) وأحمد (٤٣٧/٤) والنسائي في الكبرى (٦٠٧/١) وابن حبان (٤٠٤/٧)، والطبراني في الكبير (١٨٦/١٨) من طريق شعبة عن عبد الله بن صبيح عن محمد بن سيرين عن عمران بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق الحكم بن عبد الملك عن منصور بن زاذان عن الحسن عن عمران رضي الله عنه.

والحكم بن عبد الملك القرشي البصري ترجمته برقم (٣٥٥٠)، وهو ضعيف من السابعة.

رأي الباحث:

الحكم بن عبد الملك من طبقة أتباع التابعين، وهو ضعيف لكنه توبع، فقد تابعه عبد الله بن صبيح، وهو صدوق[2]، والله أعلم.

١- مسند البزار ٤٨/٩

٢- وعبد الله بن صبيح البصري، صدوق من السابعة روى له النسائي . ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨٥/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٥٥/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٠٢/١.

(٢٢٠) - (٣٥٧٢) - **قال البزّار: حدّثنا أبو كُرَيب، قال: نا أبو مُعاوية، قال: نا إسماعيلُ بنُ مُسلِمٍ، عَنِ الحَسَن، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَسْأَلَةُ الْغَنِيِّ شَيْنٌ فِي وَجْهِهِ، وَمَسْأَلَةُ الْغَنِيِّ نَارٌ إِنْ أَعْطَى قَلِيلًا فَقَلِيلٌ، وَإِنْ أَعْطَى كَثِيرًا فَكَثِيرٌ».**

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا عن عمران بن حصين، وقد روي عن غير عمران بن حصين نحو معناه بغير لفظه، فذكرناه في موضعه، وإسماعيل بن مسلم ليس بالقوي، وقد حدّث عنه الأعمش والثوري وخلق كثير من أهل العلم"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٧٥/١٨) من طريق إسماعيل بن مسلم، والطبراني (١٧٥/١٨) من طريق إسحاق بن الربيع، كلاهما (إسماعيل بن مسلم وإسحاق بن الربيع) عن الحسن به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٢٦/٤) والطبراني في الكبير (١٦٤/١٨) من طريق جعفر بن حيان عن الحسن به بنحوه.

وللحديث شاهد من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أخرجه أحمد (١٥/٢) والبخاري (٥٣٦/٢) ومسلم (٩٦/٣) والنسائي في الكبرى (٥٠/٢) بمعناه.

وآخر من حديث ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه أحمد (٣٨٨/١) والدارمي (٤٧٢/١) وأبو داود (٣٣/٢) وابن ماجه (٥٨٩/١) بمعناه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو بهذا اللفظ إلا عن عمران بن حصين، وروي عن غيره بمعناه بغير لفظه.

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: "لم أعلم أحداً أسنده غير وكيع"[٢].

وقال الطبراني: "لم يروه عن أبي الأشهب إلا شيبان ووكيع" [٣].

رأي الباحث: وإسماعيل بن مسلم ترجمته برقم (٣٦٠٥)، وهو ضعيف، لكنه توبع فقد تابعه إسحاق بن الربيع وهو صدوق [٤]، وله شواهد من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وغيره، والله أعلم.

١- مسند البزار ٤٩/٩.

٢- مسند أحمد ٤٢٦/٤.

٣- المعجم الأوسط للطبراني ١٥٦/٧.

٤- وإسحاق بن الربيع البصري أبو حمزة العطار صدوق وتُكُلِّم فيه للقدر من السابعة، روى له ابن ماجه. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٠/٢، مسند البزار ٥٣/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٨١/١.

(٢٢١) - (٣٥٨١) - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوقٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَا: نَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ، قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَالْحَكَمِ بْنِ عَمْرٍو الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم بأحسن من هذا الإسناد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٦٦/٥)، وابن أبي عاصم (١٩٦/٤) والطبراني (٢١١/٣) والحاكم (٥٠٠/٣) من طرق عن حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن.

وأخرجه الطيالسي (١٨٤/٢) وابن أبي شيبة (٥٤٤/٦) وأحمد (٤٣٦/٤) والطبراني في الكبير (٢٢٩/١٨) من طريق قتادة عن أبي مراية عن عمران بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٣٢/٤) من طريق أيوب، وفي (٦٦/٥) من طريق يزيد بن إبراهيم.

كلاهما (أيوب ويزيد) عن محمد بن سيرين أنّ عمران بن حصين، وذكر الحديث.

وأخرجه البزّار (٨١/٩) والطبراني في الكبير (٢١١/٣) من طريق سلم بن أبي الذيال، والطبراني في (١٨٥/١٨) من طريق عبد الله بن عون.

كلاهما (سلم وعبد الله بن عون) عن ابن سيرين عن عمران والحكم.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق حماد بن سلمة عن يونس عن الحسن عن عمران والحكم الغفاري.

وحماد بن سلمة البصري ترجمته برقم (٣٤٣٩)، وهو ثقه وتغير حفظه بأخرة.

رأي الباحث:

الحديث بهذا الإسناد غريب، إلا أن غرابته تزول بطرق أخرى، منها: الأول: قتادة عن أبي مراية عن عمران. الثاني: محمد بن سيرين عن عمران والحكم، والله أعلم.

١- مسند البزار ٥٤/٩

(٢٢٢) - (٣٦٠٣) - قال البزّار: حدّثنا عَمْرو، نا مُعاذُ بْنُ هِشَامٍ، نا أبي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: خَيْرُ النَّاسِ - أَوْ خَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ - الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثْتُ فِيهِمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَنْشَأُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْذُرُونَ وَلَا يُوفُونَ وَيَفْشُو بَيْنَهُمُ السِّمَنُ.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه بألفاظ مختلفة وقد روي عن عمران من غير وجه، وهذا الإسناد أحسن إسناد يروى عن عمران بن حصين لهذا الكلام"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم (١٨٦/٧) والطبراني في الكبير (٢١٣/١٨)، والبيهقي في السنن (١٦٠/١٠) من طريق معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة به. وعندهم زيادة قوله: ويحلفون ولا يستحلفون.

وأخرجه أحمد (٤٤٠/٤) ومسلم (١٨٦/٧)، وأبو داود (٣٤٦/٤) والترمذي (٥٠٠/٤) من طريق أبي عوانة، والطحاوي في مشكل الآثار (٤٤٤/٥)، من طريق شعبة، والطبراني في الكبير (٢١٣/١٨)، من طريق مطر الوراق، ثلاثتهم (أبو عوانة وشعبة ومطر) عن قتادة به بنحوه بدون هذه الزيادة.

وأخرجه أحمد (٤٢٧/٤) والبخاري (٢٤٦٣/٦) ومسلم (١٨٥/٧)، من طريق شعبة عن أبي جمرة عن زهدم بن مضرب عمران بن حصين بهذه الزيادة.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين رضي الله عنه، ورواه عن قتادة غير واحد، ورواه عنه معاذ بن هشام عن أبيه، وانفرد بزيادة: ويحلفون ولا يستحلفون.

ونقل البيهقي قول أحمد بن سلمة: "يحلفون ليس إلا في حديث هشام من أصحاب قتادة". ثم قال البيهقي: "رواه مسلم في الصحيح عن محمد بن بشار بزيادته، وهذه زيادة ينفرد بها معاذ بن هشام عن أبيه"[2].

رأي الباحث: معاذ بن هشام الدستوائي ترجمته برقم (٣٥٢٥)، وهو صدوق ربما وهم، والتفرد وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة معاذ بن هشام، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، وهو صدوق وله أوهام، والتفرد في هذه الطبقة لايقبل إلا من الحفاظ، لكن الحديث بهذه الزيادة روى من طريق شعبة عن أبي جمرة عن زهدم بن مضرب عن عمران، والله أعلم.

١- مسند البزار ٧٥/٩.

٢- السنن الكبرى للبيهقي ١٦٠/١٠.

(٢٢٣) - (٣٦٢٠) - قال البزّار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: نَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَتْ جُهَيْنَةُ وَمُزَيْنَةُ وَأَسْلَمُ وَغِفَارُ خَيْرًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَمِنْ بَنِي أَسَدٍ وَمِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ وَمِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ فَقَالَ رَجُلٌ: خَابُوا وَخَسِرُوا، قَالَ: فَإِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، وَمِنْ بَنِي أَسَدٍ، وَمِنْ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ، وَمِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ".

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وهذا إسناد حسن مما يروى في مثل هذا"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٣٦/٥) وابن أبي شيبة (١٩٦/١٢) والبخاري (١٢٩٣/٣) ومسلم (١٨٠/٧) من طريق سفيان الثوري به بنحوه.

وأخرجه البخاري (١٢٩٤/٣) ومسلم (١٨٠/٧) من طريق محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، وأحمد (٤٨/٥) ومسلم (١٨٠/٧) من طريق جعفر بن أبي وحشية.

كلاهما (محمد بن عبد الله وجعفر بن أبي وحشية) عن عبد الرحمن بن أبي بكرة به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عبد الملك بن عمير[2]، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة[3].

وأبي الباحث: عبد الملك بن عمير تغيّر حفظه، لكن تابعه جعفر بن أبي وحشية، وهو ثقة ترجمته برقم (٣٤١٠) ومحمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، وهو ثقة ترجمته برقم (٣٥١٠).

١- مسند البزار ٩٠/٩.

٢- ثقة تغير حفظه واختلط، روى له الجماعة. ينظر: سؤالات أبي داود لأحمد ص ٢٩٥، معرفة الثقات للعجلي ١٠٤/٢، الجرح والتعديل ٣٦٠/٥، تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٦٥/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٦١٨/١.

٣- وعبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي البصري ثقة ، روى له الجماعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٧٣/٢. كتاب الثقات لابن حبان ٧٧/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٦٣/١.

(٢٢٤) - (٣٦٢٣) - قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: نَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «مَنْ طَالَ عُمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ» قِيلَ: فَأَيُّ النَّاسِ شَرٌّ؟ قَالَ: «مَنْ طَالَ عُمْرُهُ وَسَاءَ عَمَلُهُ».

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وهذا من أحسن الأسانيد التي تروى في ذلك إن شاء الله"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (١٩٤/٢) وابن أبي شيبة (٢٥٦/١٣) والدارمي (٣٩٨/٢) وأحمد (٤٠/٥)، و(٤٣/٥)، والترمذي (٥٦٦/٤) من طرق عن علي بن زيد به.

أخرجه أحمد (٤٤/٥) والطبراني في الأوسط (٣٢٧/٥) والحاكم (٤٨٩/١) والبيهقي في السنن (٣٧١/٣) من طريق حماد بن سلمة عن يونس وحميد عن الحسن به. وقرن بيونس وحميد عند الحاكم والبيهقي ثابت البناني.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

رأي الباحث:

علي بن زيد ترجمته برقم ٣٥٧٤) وهو ضعيف من جهة سوء حفظه، ومن المختلطين، ولكن يعتضد بما رواه الحسن عن أبي بكرة مثله. وفيه عنعنة الحسن البصري، وهو مدلس، ولكن يحسّن الحديث بالطريقين معاً، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩٢/٩.

(٢٢٥) - (٣٦٣٦) - **قال البزّار: حدّثنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قالَ: نا مُسْلِمُ بْنُ إبْرَاهِيمَ، قالَ: نا الأَسْوَدُ بْنُ شَيْبَانَ، قالَ: نا بَحْرُ بْنُ مِرَارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْشِي إذْ أَتَى عَلَى قَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، فَقَالَ: «إنَّ هَذَيْنِ القَبْرَيْنِ لَيُعَذَّبَانِ» فَدَعَا بِجَرِيدٍ فَأَتِيَ بِجَرِيدَةٍ فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ وَجَعَلَ فِي هَذَا القَبْرِ وَاحِدَةً وَفِي هَذَا القَبْرِ وَاحِدَةً ثُمَّ، قالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا دَامَتَا رَطْبَتَيْنِ» ثُمَّ قالَ: أَمَا إنَّهُمَا يُعَذَّبَانِ فِي غَيْرِ كَبِيرٍ الغِيبَةِ وَالبَوْلِ.**

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن أبي بكرة إلا من هذا الطريق، وقد روي عن غير أبي بكرة هذا الكلام وهذا الفعل، فذكرنا كل حديث منها بلفظه في موضعه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٢٧/٢) والعقيليّ في الضعفاء الكبير (١٥٤/١) والطبراني في الأوسط (١١٣/٤)، وابن عدي (٥٥/٢)، من طريق مسلم بن إبراهيم به بنحوه.

وأخرجه أبو إسحاق الحربيّ في غريب الحديث (٢/ ٦١٠)، وابن عدي (٥٥/٢) من طريق عبد الله العتكي، والبخاري في التاريخ الكبير (١٢٧/٢) مختصراً من طريق عبد الصمد، وأحمد (٣٥/٥) مطولاً من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم.

ثلاثتهم (عبد الله العتكي وعبد الصمد وأبو سعيد) عن الأسود به بنحوه.

وأخرجه الطيالسي (١٩٨/٢) ومن طريقه البخاري في التاريخ الكبير (١٢٧/٢) وأخرجه ابن أبي شيبة (١٢٢/١) وأحمد (٣٩/٥) وابن ماجه (١٢٥/١) من طريق وكيع.

كلاهما (الطيالسي وكيع) عن الأسود عن بحر بن مرار عن أبي بكرة بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق مسلم بن إبراهيم[2]، عن الأسود [3]، عن بحر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

وبحر بن مرار البصري، ترجمته برقم (٣٦٣٢)، وهو صدوق اختلط بأخرة.

١- مسند البزار ١٠١/٩.

٢- ومسلم بن إبراهيم الأزديّ البصري ثقة مأمون من التاسعة، روى له الجماعة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٠٤/٧، تاريخ ابن أبي خيثمة ١٠٣/٣، الجرح والتعديل ١٨١/٨، تقريب التهذيب لابن حجر ١٧٧/٢.

٣- والأسود بن شيبان أبو شيبان البصري ثقة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٩٣/٢، معرفة الثقات للعجلي ٢٢٨/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٩٣/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١٠١/١.

قال أبو حاتم رحمه الله: "هذا أصحّ من حديث وكيع"[1].

وقال الطبراني رحمه الله: "لا يُروى هذا الحديث عن أبي بكرة إلا من حديث الأسود بن شيبان، ولم يُجَوّده عن الأسود بن شيبان إلا مسلم بن إبراهيم"(٢).

وقال العقيليّ رحمه الله: "وليس بمحفوظ من حديث أبي بكرة إلا عن بحر بن مَرّار هذا"[3].

وقال الدارقطني رحمه الله: "والصواب قول من قال: عن عبد الرحمن بن أبي بكرة"[4].

وأبي الباحث: الحديث رواه الطيالسي ووكيع عن الأسود عن بَحر عن أبي بكرة، وهذا الطريق منقطع بين بحر وأبي بكرة؛ فإنّ بحراً لم يسمع من أبي بكرة، والوجه المتصل أرجح لأمور:

الأول: أنّ رواته أكثر عدداً. وفيهم من هو من كبار الثقات مثل: مسلم بن إبراهيم.

الثاني: أنّ رواته بصريون، فالأسود بن شيبان وبحر وأبو بكرة كلّهم بصريون، وأهل البصرة أعلم بحديثهم من غيرهم. ووكيع كوفيّ، وأبو داود بصريّ لكن له أغلاط.

الثالث: أنّ الأئمة على ترجيح هذا الوجه، فقد رجحه أبو حاتم والطبراني والدارقطني.

وتابع مسلمَ بن إبراهيم: عبد الله العتكي[5]، وعبد الصمد[6]، وأبو سعيد مولى بني هاشم.

١- علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٣٧٠.

٢- المعجم الأوسط للطبراني ٤/١١٣.

٣- الضعفاء للعقيلي ١/١٥٤.

٤- العلل للدارقطني ٧/١٥٦

٥- وعبد الله بن أبي بكر العتكي صدوق. ينظر: الجرح والتعديل ٥/١٨، كتاب الثقات لابن حبان ٨/٣٣٦.

٦- وعبد الصمد بن عبد الوارث، صدوق. ينظر: الطبقات الكبرى ٧/٣٠٠، كتاب الثقات لابن حبان ٨/٤١٤

(٢٢٦) - (٣٦٣٧، ٣٦٣٨، ٣٦٤٢) - قال البزار: حدثنا سلمة بن شبيب وأحمد بن منصور قالا: حدثنا عبد الرزاق قال: أنا معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل والمقتول في النار» قالوا: يا رسول الله، هذا القاتل قد عرفناه، فما بال المقتول؟ قال: «إنه كان يريد قتل صاحبه».

حدثنا طالوت بن عباد، قال: نا سويد بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن أبي بكرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذا اللفظ إلا أبو بكرة وله طرق، عن أبي بكرة، وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن قتادة إلا من طريق سويد ومعمر"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق (٣٥١/١١) ومن طريقه أحمد (٤٦/٥) عن معمر، وابن عدي (٤٢٣/٣) من طريق سويد بن إبراهيم، كلاهما (معمر وسويد بن إبراهيم) عن قتادة به بنحوه.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٣١٥/٢) من طريق عمر بن إبراهيم عن قتادة به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٣/٤) والبخاري (٢٠/١) ومسلم (١٦٩/٨) وأبو داود (١٦٦/٤) من طرق عن حماد بن زيد عن أيوب ويونس عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة[2].

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه بهذا اللفظ إلا أبو بكرة، ولم يُرو من حديث أبي بكرة إلا من طريق سويد ومعمر.

وسويد بن إبراهيم صدوق سيئ الحفظ ترجمته برقم (٣٦٤١)، لكن تابعه معمر بن راشد، وهو ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدّث به بالبصرة من كبار السابعة، ترجمته برقم (٣٤٦٩).

قال ابن حجر رحمه الله: "كأنّ الحسن كان يرسله، فإذا ذكر القصة أسنده"[3].

رأي الباحث: قد روي الحديث من طريق قتادة والمبارك بن فضالة وهشام بن حسان عن الحسن عن أبي بكرة بإسقاط الأحنف بن قيس، ورواه حماد بن زيد عن أيوب ويونس عن الحسن عن الأحنف بن

١- مسند البزار ١٠٢/٩، ١٠٤.

٢- وعند أحمد وفي رواية لمسلم قرن بأيوب ويونس المعلى بن زياد.

٣- فتح الباري لابن حجر ٣٢/١٣.

قيس عن أبي بكرة، فذكر فيه الأحنف بن قيس، وتبين من رواية حماد أن الحسن لم يسمعه من أبي بكرة، والواسطة بينهما الأحنف بن قيس، والله أعلم.

قلتُ: متابعة عمر بن إبراهيم عن قتادة لا يعبأ بها؛ لأنّ عمر بن إبراهيم البصري صدوق إلا أنّ في حديثه عن قتادة ضعف[1].

١- انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ١/٧١٢.

(٢٢٧) - (٣٦٤٧، ٣٦٤٨) - قال البزّار: حدّثنا أحمدُ بنُ منصور، قال: نا أسودُ بنُ عامر، قال: نا حمّادٌ، عنْ حُمَيْدٍ، عنِ الحسَنِ، عنْ أبي بَكْرَةَ، رَضِيَ اللّهُ عنْهُ أنّ رَجُلًا مِنْ أهلِ فارسَ أتى النّبيّ صلّى اللّهُ عليهِ وسلّمَ فقالَ لهُ النّبيُّ صلّى اللّهُ عليهِ وسلّمَ: «إنّ ربّي قتلَ ربّكَ» يعني كِسرَى، قالَ: وقيلَ لهُ يعني النّبيّ صلّى اللّهُ عليهِ وسلّمَ بعدَ ذلكَ: إنّهُ قدِ استخلفَ ابنتَهُ قالَ: «لا يفلحُ قومٌ تملكُهُمُ امرأةٌ».

حدّثنا العبّاسُ بنُ عبدِ العظيمِ، قالَ: نا حبّانُ، قالَ: نا جعفرُ بنُ سليمانَ، عنْ كثيرٍ أبي سهلٍ، ثقةٌ مأمونٌ عنِ الحسَنِ، عنْ أبي بكرةَ، عنِ النّبيّ صلّى اللّهُ عليهِ وسلّمَ بنحوِهِ.

قال البزّار: "وهذا الكلام قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، ولا نعلم أحداً رواه إلا أبو بكرة من هذا الوجه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٥/٤٣) والبيهقي في دلائل النبوة (٤/٣٩٠) من طريق أسود بن عامر به بمثله.

ومن طريق كثير أبي سهل عن الحسن لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزّار.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يرو إلا من طريق أسود بن عامر[2]، عن حماد بن سلمة عن حميد.

رأي الباحث: حماد بن سلمة ترجمته برقم (٣٤٣٩)، وهو ثقه وتغير حفظه بأخرة ومن طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ، فالحديث بهذا السياق غريب من طريق حماد بن سلمة، إلا أن غرابته تزول بمتابعة كثير بن زياد أبو سهل، وهو ثقة[3].

١- مسند البزار ٩/١٠٦.

٢- وهو ثقة من التاسعة ، روى له الجماعة ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدرامي ص ١٣٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٢٩٤، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٣٣٦، تقريب التهذيب لابن حجر ١/١٠٢.

٣- روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٥١، كتاب الثقات لابن حبان ٧/٣٥٣، تهذيب التهذيب ٨/٣٧٠، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٣٨.

(٢٢٨) - (٣٦٥٢، ٣٦٥٣) - قال البزّار: حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قال: نا الْحَجَّاجُ قَالَ: نَا حَمَّادٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: نَا الأَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَأَيْتُ كَأَنَّ مِيزَانًا دُلِّيَ مِنَ السَّمَاءِ فَوُزِنْتُ بِأَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ وُزِنَ أَبُو بَكْرٍ بِعُمَرَ فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ بِعُمَرَ، ثُمَّ وُزِنَ بِعُثْمَانَ فَرَجَحَ عُمَرُ بِعُثْمَانَ، ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ فَاسْتَهَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ، خِلَافَةُ نُبُوَّةٍ، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه أبو بكرة وسفينة وغيرهما، ولأبي بكرة طريق آخر هذا الإسناد أحسن من الإسناد الآخر الذي يروى عن أبي بكرة، وهو ما رواه أشعث، عن الحسن، عن أبي بكرة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٦٠) عن قبيصة، وأبو داود (٤/٣٣٩) عن موسى بن إسماعيل، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨/٤١٣) من طريق الأسود بن عامر.

ثلاثتهم (قبيصة وموسى بن إسماعيل والأسود بن عامر) عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

وأخرجه أبو داود (٤/٣٣٩) والترمذي (٤/٥٤٠) والحاكم (٣/٧٤) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة.

وفي باب "خلافة النبوة" حديث سفينة رضي الله عنه أخرجه البزّار (٩/٢٨١) والحاكم (٣/٧٥) من طريق حماد بن سلمة عن سعيد بن جمهان عن سفينة بنحوه. (تخريجه ودراسته برقم (٣٨٢٧).

وحديث حذيفة بن اليمان، أخرجه الطيالسي (١/٣٥٠) وأحمد (٤/٢٧٣).

وحديث أبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٢/٥٣٤) والطبراني في الكبير (١/١٥٧) والبيهقي في الدلائل (٦/٣٤٠).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزّار من طريقين:

الأول: حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

وعلي بن زيد بن جدعان التيمي البصري ترجمته برقم (٣٥٧٤)، وهو ضعيف.

١- مسند البزار ٩/١٠٩.

وحماد بن سلمة البصري ترجمته برقم (٣٤٣٩)، وهو ثقه وتغير حفظه بأخرة.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"[١].

رأي الباحث:

علي بن زيد ضعّفه جمهور الأئمة، وجاء ضعفه من جهة سوء حفظه وكثرة أوهامه، وهو من المختلطين، ولكن الحديث يعتضد بالمتابعة والشاهد.

الثاني: محمد بن عبد الله الأنصاري عن الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وفيه عنعنة الحسن البصري، ولكن يتقوى الحديث بطريق علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، وبالشاهد من حديث سفينة، ويحسّن الحديث بمجموع الطريقين[٢].

والشاهد من حديث سفينة روي من طريق حماد بن سلمة عن سعيد بن جمهان عن سفينة.

وسعيد بن جمهان الأسلمي ترجمته برقم (٣٦٦٦)، وهو صدوق له أفراد من الرابعة.

١- جامع الترمذي ٤/٥٤٠.

٢- انظر حاشية مسند أحمد ٣٤/٩٦.

(٢٢٩) - (٣٦٥٦، ٣٦٥٧) - قال البزّار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: نَا أَبُو الْوَلِيدِ، قَالَ: نَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا، فَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَجِيءُ وَهُوَ صَغِيرٌ كُلَّمَا سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَثَبَ عَلَى رَقَبَتِهِ وَظَهْرِهِ، فَيَرْفَعُ النَّبِيُّ رَأْسَهُ رَفْعًا رَفِيقًا حَتَّى يَضَعَهُ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَتَصْنَعُ بِهَذَا الصَّبِيِّ شَيْئًا مَا رَأَيْنَاكَ تَصْنَعُهُ، قَالَ: «إِنَّهُ رَيْحَانَتِي مِنَ الدُّنْيَا إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ عَسَى أَنْ يُصْلِحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ الرَّمَادِيُّ، قَالَ: نَا أَبُو دَاوُدَ، عَنْ أَبِي فَضَالَةَ، وَهُوَ مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرَةَ.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن أبي سعيد وعن أبي بكرة ،ومبارك بن فضالة ليس بحديثه بأس قد روى عنه قوم كثير من أهل العلم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢٠٣/٢) وأحمد (٥١/٥) والطبراني في الكبير (٣٤/٣) وابن حبان (٤١٨/١٥) من طرق عن مبارك به بنحوه. وعندهم صرّح الحسن بالسماع.

وأخرجه أحمد (٣٧/٥) والبخاري (٩٦٢/٢) من طريق إسرائيل أبي موسى عن الحسن به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن حدثني أبو بكرة رضي الله عنه.

ومبارك بن فضالة البصري ترجمته برقم (٣٥٧٣)، صدوق يدلّس ويسوّي من السادسة.

قلتُ: مبارك روى بالعنعنة، وهو مدلّس ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة[2]، ومثله لا تقبل عنعنته، لكنه توبع، فقد تابعه إسرائيل أبو موسى عن الحسن عن أبي بكرة، والله أعلم.

١- مسند البزار ١١١/٩.

٢- طبقات المدلسين لابن حجر ص ٤٣.

(٢٣٠) - (٣٦٥٩) - قال البزّار: حدّثنا أحمدُ بنُ منصور، قال: نا أبو داود الطيالسيُّ، عنْ أبي حرّةَ عنِ الحسنِ عنْ أبي بكرةَ رضيَ اللّهُ عنْهُ أنّ رسولَ اللّهِ صلّى اللّهُ عليهِ وسلّمَ صلّى بأصحابِهِ صلاةَ الخوفِ صفّهُمْ صفّيْنِ صفٌّ بإزاءِ العدوِّ، فصلّى بهمْ ركعتيْنِ، ثمّ سلّمَ، ثمّ انطلقَ هؤلاءِ إلى مقامِ أولئكَ وجاءَ أولئكَ فصلّى بهمْ رسولُ اللّهِ ركعتيْنِ ثمّ سلّمَ فكانتْ لرسولِ اللّهِ أربعَ ركعاتٍ ولأولئكَ ركعتيْنِ ركعتيْنِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث ذكرناه؛ لأنه زاد على أشعث وفسر ما رواه أشعث مجملاً؛ ولأنه حديث عزيز عن الحسن ما رواه أشعث وأبو حرة لا أعلم رواه غيرهما، فجمعتهما في موضع لذلك، واسم أبي حرة واصل بن عبد الرحمن، وهو صالح الحديث بصري"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢/٢٠٤) ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٣١٥) عن أبي حرة عن الحسن به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق الحسن عن أبي بكرة، ورواه عن الحسن أشعث وأبو حرة.

وأبو حرة واصل بن عبد الرحمن ترجمته برقم (٣٥٤٦)، صدوق، وكان يدلّس عن الحسن.

قال الإمام أحمد رحمه الله: "كان أبو حرة صاحب تدليس عن الحسن"[2].

رأي الباحث:

تبيّن أن أبا حرة كان يدلّس عن الحسن، وقد عنعن عن الحسن، لكن يتقوّى الحديث بطريق الأشعث عن الحسن عن أبي بكرة، مرّ برقم (٣٦٥٨) وبطريق يونس عن الحسن عن أبي بكرة، الآتي برقم (٣٦٦٠)، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/١١٤.

٢- علل أحمد رواية المروذي ص ٢.

(٢٣١) - (٣٦٨٥) - قال البزّار: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ، قال: نا أَبُو قُتَيْبَةَ، قَالَ: نا أَبُو الْمِنْهَالِ الْبَكْرَاوِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا مَاتَ كِسْرَى، قَالَ: مَنْ وَلُّوا بَعْدَهُ؟ قَالَ: ابْنَتُهُ بُورَنُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ أَسْنَدُوا أَمْرَهُمْ إِلَى امْرَأَةٍ».

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن أبي بكرة من وجوه، ولا نعلم رواه غير أبي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما ذكرناه عن أبي المنهال؛ لأن أبا المنهال لم يحدث بغير هذين الحديثين؛ فلذلك ذكرناهما ليجتمعا في موضع واحد"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق أبي المنهال عن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

والحديث روي عن أبي بكرة من طرق صحيحة بسياق آخر. منها:

طريق الحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه وطريق عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة رضي الله عنه بنحوه مرّ تخريجه ودراسته برقم: (٣٦٤٩، ٣٦٥٠).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق زيد بن أخزم عن أبي قتيبة عن أبي المنهال عن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبيه.

وأبو قتيبة الرفاعي وأبي المنهال البكراوي، لم أجد ترجمتهما.

رأي الباحث:

الحديث إسناده نادر؛ لأن أبا المنهال لم يحدّث عن عبد العزيز عن أبيه، غير حديثين، ولذلك أورده البزّار. والحسن البصري مدلّس، وقد عنعن، لكن يتقوى الحديث بالمتابعات، فقد تابعه عبدُ الرحمن بن جوشن والحسن عن أبي بكرة رضي الله عنه، والله أعلم.

١- مسند البزار ١٣٣/٩

(٢٣٢) - (٣٧٠٨) - قال البزّار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم اسْتَعْمَلَ رَجُلاً يُقَالُ لَهُ: ابْنُ اللُّتَيْبَةِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا جَاءَ حَاسَبَهُ، فَقَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ الْعَامِلِ نَبْعَثُهُ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه إلا أبو أسامة بهذا اللفظ"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري (٢٥٥٩/٦)، ومسلم (١١/٦) وابن خزيمة (٥٤/٤)، وأبو عوانة (٣٩٠/٤) من طريق أبي أسامة به بمثله.

وأخرجه البخاري (٢٦٣٢/٦) ومسلم (١٢/٦) من طريق عبدة عن هشام به مثله.

وأخرجه مسلم (١٢/٦) من طريق ابن نمير عن هشام به مثله.

وأخرجه أبو عوانة (٣٩٠/٤) من طريق أنس بن عياض عن هشام به مثله.

وأخرجه ابن حبان (٣٧٣/١٠) من طريق حماد بن سلمة عن هشام به مثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة، وزاد فيه: فلمّا جاء حاسبه.

وأبو أسامة حماد بن أسامة ثقة ثبت ربما دلس، من كبار التاسعة ترجمته برقم (٣٧٩٩).

قال الإمام مسلم: "وفي حديث عبدة وابن نمير: فلما جاء حاسبه. كما قال أبو أسامة"[2].

تعقيب قول البزّار: وأعله البزّار بتفرد أبي أسامة، ويُتعقّب بأن أسامة لم يتفرّد به، بل رواه عبدة وابن نمير وأنس بن عياض عن هشام مثل قول أبي أسامة، كما مرّ في التخريج.

١- مسند البزار ١٥٩/٩.

٢- صحيح مسلم ١٢/٦.

(٢٣٣) - (٣٧١٠، ٣٧١١، ٣٧١٢) - قال البزّار: حدّثنا الحسنُ بنُ عرفة، قالَ: نا هُشيمٌ، قالَ: نا عبدُ الحميدِ بنُ جعفر، قالَ: حدّثني مُحمّدُ بنُ عمرو بنِ عطاءٍ، عنْ أبي حُميدٍ الساعِديِّ.

وحدّثنا يحيى بنُ حكيمٍ قالَ: نا يحيى بنُ سعيدٍ القطّانُ قالَ: نا عبدُ الحميدِ بنُ جعفرٍ قالَ: حدّثني مُحمّدُ بنُ عمرو بنِ عطاءٍ عنْ أبي حُميدٍ الساعِديِّ رضيَ اللهُ عنهُ قالَ: سمعتُهُ يقولُ وهوَ في عشرةٍ منْ أصحابِ النبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ أحدُهُمْ أبو قتادةَ بنُ ربعيٍّ يقولُ: أنا أعلمُكمْ بصلاةِ رسولِ اللهِ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ، قالوا: ما كنتَ أقدمَنا لهُ صحبةً ولا أكثرَنا لهُ تبعاً، قالَ: بلى، قالَ: فأعرضْ، قالَ: "كانَ إذا قامَ إلى الصلاةِ اعتدلَ قائماً، ثمّ كبّرَ ورفعَ يديهِ حتّى يحاذيَ بهما منكبيهِ، فلمّا أرادَ أنْ يركعَ رفعَ يديهِ حتّى حاذى بهما منكبيهِ ثمّ، قالَ: اللهُ أكبرُ، ثمّ رفعَ، ثمّ اعتدلَ فلمْ ينصبْ رأسهُ ولمْ يقنعْهُ ووضعَ يديهِ على ركبتيهِ ثمّ قالَ: سمعَ اللهُ لمنْ حمدهُ ورفعَ واعتدلَ قائماً حتّى يرجعَ كلُّ عظمٍ في موضعِهِ معتدلاً ثمّ أهوى ساجداً إلى الأرضِ، وقالَ: اللهُ أكبرُ ثمّ جافى عضديهِ، عنْ إبطيهِ وفتحَ أصابعَ رجليهِ ثمّ ثنى رجلهُ اليسرى وقعدَ عليها واعتدلَ حتّى رجعَ كلُّ عظمٍ في موضعِهِ معتدلاً ثمّ هوى إلى الأرضِ، وقالَ: اللهُ أكبرُ ثمّ نهضَ ثمّ صنعَ في الركعةِ الثانيةِ مثلَ ذلكَ حتّى إذا قامَ منَ السجدتينِ كبّرَ ورفعَ يديهِ حتّى يحاذيَ بهما منكبيهِ كما صنعَ حينَ افتتحَ الصلاةَ ثمّ صنعَ كذلكَ حتّى إذا كانتِ الركعةُ التي تنقضي فيها الصلاةُ أخّرَ رجلهُ اليسرى وقعدَ على شقّهِ متوركاً ثمّ سلّمَ".

حدّثنا مُحمّدُ بنُ المثنّى قالَ: نا أبو عامرٍ قالَ: نا فُليحُ بنُ سُليمانَ عنِ العبّاسِ بنِ سهلٍ عنْ أبي حُميدٍ في عشرةٍ منْ أصحابِ النبيِّ صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ بنحوهِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي حميد بأحسن من هذين الإسنادين"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٢٤/٥) وأبو داود (٣٦٣/١) والترمذي (١٠٥/٢) وابن ماجه (٢٨٠/١) وابن خزيمة (٢٩٧/١) من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبد الحميد بن جعفر به بنحوه.

١- مسند البزار ١٦٢/٩

وأخرجه الدارمي (٣٤١/١) وأبو داود (٢٦٧/١) والترمذي (٤٥/٢) وابن خزيمة (٢٩٨/١) من طريق فليح بن سليمان عن العباس بن سهل عن أبي حميد رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو عن أبي حميد.

وعبد الحميد بن جعفر الأنصاري لا بأس به، روى له مسلم والأربعة[١].

وقال ابن حبان: "وقد وافق فليح بن سليمان وعيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد عبد الحميد بن جعفر في هذا الخبر"[٢].

وفليح بن سليمان الأسلمي المدني لا بأس به لكنه كثير الخطأ، ولذلك لم يقوّ أمره الأئمة، روى له الجماعة[٣].

رأي الباحث: عبد الحميد لا بأس به، وتابعه فليح بن سليمان، وهو صدوق كثير الخطأ، ولكن يتقوّى أحد الطريقين بالآخر، والله أعلم.

١- سؤالات أبي داود للإمام أحمد ص ٢٢٠، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٦٥/٣، سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٣٠٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٥٤/١.

٢- صحيح ابن حبان ١٨٢/٥.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٧١/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨٤/٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٢٦، كتاب الثقات لابن حبان ٣٢٤/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ١٦/٢.

(٢٣٤) - (٣٧٢٦، ٣٧٢٧) - قال البزار: حدثنا محمد بن المثنى قال: نا يحيى بن سعيد القطان قال: نا محمد بن عجلان عن علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع، قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل.

وحدثنا هدبة، قال: نا همام، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، عن عمه رضي الله عنه قال: بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد وحوله ناس إذ جاء رجل فاستقبل القبلة فلما صلى صلاته جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى القوم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وعليك ارجع فصل فإنك لم تصل فرجع فصلى، ثم جاء فجعلنا نرمق صلاته فلما قضى صلاته جاء فسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى القوم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: وعليك ارجع فصل فإنك لم تصل" فأعادها مرتين أو ثلاثا، فقال الرجل: يا رسول الله ما أدري ما تعيب علي من صلاتي وما ألوت، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل يديه ووجهه ويديه إلى مرفقيه ويمسح برأسه ورجليه إلى كعبيه، ثم يكبر الله ويحمده ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه ثم يكبر ويركع فيضع كفيه على ركبتيه حتى تطمئن مفاصله ويسترخي، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حتى يقيم صلبه ويستوي قائما ويأخذ كل عظم مأخذه ثم يمكن وجهه وقد سمعته يقول: جبهته حتى تطمئن مفاصله ويسترخي ثم يكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قاعدا على مقعدته ويقيم صلبه ثم يكبر فيسجد حتى يمكن وجهه ويسترخي مفاصله ويطمئن ثم يكبر فيرفع فوصف هكذا، فإذا لم يفعل هكذا لم تتم صلاته.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا رفاعة بن رافع وأبو هريرة، وحديث رفاعة أتم من حديث أبي هريرة، وإسناده حسن"[1].

تخريج الحديث:

١- مسند البزار ٩/١٧٩، ١٨٠.

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٧/١) وأحمد (٣٤٠/٤) والنسائي في الكبرى (٣٩٠/١) وأبو يعلى (٤٩٨/١١)، وابن حبان (٨٨/٥) من طريق محمد بن عجلان به بنحوه.

وأخرجه الدارمي (٣٥٠/١) والنسائي في الكبرى (٢٤١/١) وفي المجتبى (٢٢٥/٢) والحاكم (٣٦٨/١) من طريق همام عن إسحاق بن عبد الله عن علي بن يحيى به.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا التمام لم يروه إلا رفاعة بن رافع، ورواه البزّار من طريقين:

الأول: محمد بن عجلان[١]، عن علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه[٢]، عن عمه.

وعلي بن يحيى بن خلاد الزرقي الأنصاري ثقة ، روى له الجماعة إلا مسلم والترمذي[٣].

الثاني: إسحاق بن عبد الله[٤]، عن علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه.

قلتُ: همام ثقة وربما وهم ترجمته برقم (٣٤٩٠)، لكن تابعه محمد بن عجلان، وهو صدوق.

١- صدوق، روى له مسلم والأربعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١٩/٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٩٥/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٩/٨، سؤالات أبي داود لأحمد ص ٢٠٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١١٢/٢.

٢- ويحيى بن خلاد الأنصاري، قال ابن حجر: له رؤية، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٥١٩/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٠١/٢.

٣- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٤٤، كتاب الثقات لابن حبان ٢٠٥/٧، تهذيب التهذيب ١٧٣/٢١.

٤- وإسحاق بن عبد الله الأنصاري المدني ثقة، روى له الجماعة. ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ص ٢٩٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٦/٢، معرفة الثقات للعجلي ٢١٩/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٨٣/١.

(٢٣٥) - (٣٧٣٠) - قال البزّار: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا لَمْ نُنْزِلْ لَمْ نَغْتَسِلْ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بأحسن من هذا الإسناد، ولا نعلم معمر بن أبي حبيبة أسند عن عبيد غير هذا الحديث[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٤٣/٥) من طريق عثمان بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس به مختصراً. وقرن عند الطبراني بعبد الله بن إدريس عبد الأعلى.

وأخرجه أحمد (١١٥/٥) عن يحيى بن آدم، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٨/١)، وفي شرح مشكل الآثار (١١٧/٥) من طريق محمد بن عبد الله بن نمير.

كلاهما (يحيى بن آدم ومحمد بن عبد الله بن نمير) عن عبد الله بن إدريس به مطولاً مع القصة. وقرن عند أحمد بعبد الله بن إدريس زهير.

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٨/١) من طريق عبد الله بن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن معمر بن أبي حبيبة عن عبيد بن رفاعة بن رافع.

وأخرجه أحمد بن منيع كما في الإتحاف (٣٧٣/١) عن يحيى بن سعيد، والطبراني (٤٢/٥) من طريق عبد الله بن صالح، كلاهما (يحيى بن سعيد وعبد الله بن صالح) عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن معمر بن أبي حبيبة عن عبيد بن رفاعة عن زيد بن ثابت: أَنَّهُ كَانَ يَقُصُّ فَيَقُولُ فِي قَصَصِهِ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا خَالَطَ الْمَرْأَةَ، فَلَمْ يُنْزِلْ، فَلاَ غُسْلَ عَلَيْهِ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ، فَأَتَى عُمَرَ فَأَخْبَرَهُ، فذكروا الحديث.

ورواية أحمد بن منيع أخصر مما هنا، وزاد الطبراني في روايته قصة في العزل.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عبد الله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن معمر بن عبد الله بن أبي حبيبة، عن عبيد بن رفاعة[2]، عن أبيه.

ومعمر بن أبي حبيبة العدوي مولاهم ثقة من الخامسة ، روى له الترمذي[1].

١- المسند ١٨٣/٩.

٢- وعبيد بن رفاعة بن رافع الأنصاري الزرقي ثقة ، روى له الأربعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ١١٦/٢، كتاب الثقات لابن حبان ١٣٣/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٤٤/١.

ويزيد بن أبي حبيب المصري ترجمته برقم (٣٧٩٦)، وهو ثقة وكان يرسل من الخامسة.

ومحمد بن إسحاق ترجمته برقم (٣٧٦٢)، وهو صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر.

رأي الباحث:

إسناد هذا الحديث من الأسانيد النادرة حيث لم يسند معمر بن أبي حبيبة عن عبيد غير هذا الحديث، إلا أن معمر بن أبي حبيبة ليس من المشهورين برواية الحديث.

والحديث وقع فيه التفرد في طبقات متقدمة، وهي طبقة معمر بن أبي حبيبة ويزيد بن أبي حبيبة، وهما من طبقة التابعين، والتفرد في هذه الطبقة مقبول إذا كان من الثقات.

ومحمد بن إسحاق من المدلسين، وقد عنعن، لكنه توبع، فقد تابعه ابن لهيعة والليث بن سعد، والله أعلم.

١- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٩٩، كتاب الثقات لابن حبان ٤٨٤/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٠٢/٢.

(٢٣٦)- (٣٧٣٣، ٣٧٣٣) - قال البزار: حدَّثنا نصرُ بنُ عليٍّ نا بشرُ بنُ عُمرَ قالَ: نا رفاعةُ بنُ يحيَى عَن ابنِ رفاعةَ بنِ رافِعٍ عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رجُلًا دَخَلَ المَسجِدَ ونَحنُ نُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأسَهُ مِنَ الرَّكعَةِ، قالَ الرَّجُلُ: رَبَّنا وَلَكَ الحَمدُ حَمدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبارَكًا فِيهِ، فَلَمَّا انصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ قالَ: مَنِ المُتَكَلِّمِ آنِفًا؟. قالَ الرَّجُلُ: أنا فقالَ رسُولُ اللَّهِ صلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ رَأيتُ بِضعَةً وَثَلاثِينَ مَلَكًا يَتَبادَرُونَها أيُّهُمْ يَكتُبُها أوَّلًا؟.

حَدَّثنا عَبدُ اللَّهِ بنُ جَعفَرٍ البَرمَكِيُّ نا مَعنٌ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نُعَيمِ بنِ عَبدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيِّ بنِ يَحيَى عَنْ أبيهِ عَنْ رِفاعَةَ بنِ رافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ بنَحوِهِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رفاعة بن رافع إلا من هذا الطريق، وحديث مالك عن نعيم، عن علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، عن عمه رفاعة بن رافع، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه بأسانيد مختلفة نذكر كل حديث بلفظه في موضعه إن شاء الله"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (٢٨١/١)، والترمذي (٢٥٤/٢)، والنسائي في المجتبى (١٤٥/٢)، وفي الكبرى (٣٢٢/١)، والطبراني في الكبير (٤١/٥)، والحاكم (٢٥٧/٣) من طرق عن رفاعة بن يحيى به.

وأخرجه مالك في الموطأ (٢١١/١) ومن طريقه أحمد (٣٤٠/٤) والبخاري (٢٧٥/١)، وأبو داود (٢٨٠/١)، وابن خزيمة (٣١١/١)، عن نعيم بن عبد الله عن علي بن يحيى عن أبيه عن رفاعة بن رافع.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق رفاعة بن يحيى، عن ابن رفاعة بن رافع، عن أبيه رضي الله عنه.

قال الترمذي: "حديث رفاعة حديث حسن"[2].

ورفاعة بن رافع بن خديج الأنصاري المدني ترجمته برقم (٣٧٣٤)، وهو ثقة من الثالثة.

ومعاذ بن رفاعة بن رافع الأنصاري ترجمته برقم (٣٧٣٤)، وهو صدوق من الرابعة.

ونعيم بن عبد الله المدني يعرف بالمجمّر ثقة، روى له الجماعة[3].

رأي الباحث: رفاعة بن يحيى بن عبد الله الأنصاري ترجمته برقم (٣٧٢٨)، وهو صدوق، لكن تابعه نعيم بن عبد الله، وهو ثقة، والله أعلم.

١- مسند البزار ١٨٤/٩.

٢- جامع الترمذي ٢٥٤/٢.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٦٠/٨. الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٠٩/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٥٠/٢.

المبحث الخامس

الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل للاعتضاد بالشاهد

وفيه تسعة أربعون حديثاً، وهي:

الأول: حديث قرة بن إياس في قوله صلى الله عليه وسلم: كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ.

الثاني: حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ.

الثالث: حديث ابن أبي أوفى رضي الله عنه في النهي عَنِ الْمَرَاثِي.

الرابع: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه في أجر من أحيا سنة.

الخامس: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه في التكبير في العيدين سبعاً.

السادس: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ شَهَرَ عَلَيْنَا السِّلاحَ فَلَيْسَ مِنَّا.

السابع: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الزَّكَاةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ...

الثامن: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: ثَلاثًا مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لاَ يَدَعُهَا النَّاسُ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ....

التاسع: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أَقْطَعَ بِلالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ الْمَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةَ.

العاشر: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَأْمُرُ بِالإِثْمِدِ عِنْدَ النَّوْمِ.

الحادي عشر: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِنَّ الإِسْلامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ.

الثاني عشر: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه في النهي عن تلقي الجلب.

الثالث عشر: حديث عمرو بن عوف رضي الله عنه في الصلاة نحو بيت المقدس سبعة عشر شهرًا.

الرابع عشر: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه في أحبّ البقاع وأبغض البقاع إلى الله.

السادس عشر: حديث عبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنه في قول النبي صلى الله عليه وسلم: مَثَلُ المُؤْمِنِ حِينَ يُصِيبُهُ الوَعْكُ أو الحُمَّى، مَثَلُ حَدِيدَةٍ.

السادس عشر: حديث المستورد رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا.

السابع عشر: حديث شداد: سَتَكُونُ مِنْ بَعْدِي أَئِمَّةٌ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا..

الثامن عشر: حديث عمران رضي الله عنه صَلَاةُ القَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ القَائِمِ.

التاسع عشر: حديث عمران رضي الله عنه في رجل أعتق ستة أعبد له...

العشرون: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَرَّسُوا فَنَامُوا فَلَمْ يَسْتَيْقِظُوا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ.

الحادي والعشرون: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال لما صلى بهم علي رضي الله عنه الصلاة: أَذَكَّرَنَا هَذَا الشَّيْخُ صَلَاةً...

الثاني والعشرون: حديث عمران رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لَا جَلَبَ وَلَا جَنَبَ...

الثالث والعشرون: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه فيمن قرأ القرآن فَلْيَسْأَلِ اللهَ بِهِ فَإِنَّهُ سَيَأْتِي قَوْمٌ مِنْ بَعْدِكُمْ يَسْأَلُونَ النَّاسَ بِهِ.

الرابع والعشرون: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطُيِّرَ لَهُ...

الخامس والعشرون: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في أجر ردّ السلام من عشر حسنات إلى ثلاثين حسنة.

السادس والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً...

السابع والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في نعليه.

الثامن والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في صلاة الخوف.

التاسع والعشرون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قصة رجم إمرأة.

الثلاثون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يُحْمَلُ النَّاسُ عَلَى الصِّرَاطِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَتَقَادَعُ بِهِمْ جَنْبَتَا الصِّرَاطِ..

الحادي والثلاثون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُرَّ بِأَمْرٍ بُشِّرَ بِهِ فَخَرَّ سَاجِدًا.

الثاني والثلاثون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا.

الثالث والثلاثون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كَانَ يُسَبِّحُ فِي رُكُوعِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا....

الرابع والثلاثون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم: لاَ يُقِيمُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ....

الخامس والثلاثون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ رَاءَى رَاءَى اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ.

السادس والثلاثون: حديث أبي بكرة رضي الله عنه فيمَنْ نَسِيَ صَلاَةً أَوْ نَامَ عَنْهَا.

السابع والثلاثون: حديث سلمة بن نفيل رضي الله عنه في قوله صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَذَبُوا الْآنَ حَانَ الْقِتَالُ....

الثامن والثلاثون: حديث أبي حميد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ إِلَّا بِطِيبَةِ نَفْسِهِ.

التاسع والثلاثون: حديث رفاعة بن رافع رضي الله عنه في قوله صلى الله عليه وسلم لِعُمَرَ: اجْمَعْ لِي قَوْمَكَ فَجَمَعَهُمْ، وسؤاله: هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ..؟

الأربعون: حديث أبي برزة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ وَغِفَارُ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا.

التمهيد:

الشاهد: اسم فاعل من شهد، وسمّي بذلك؛ لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلاً ويقوّيه، كما يقوي الشاهد قول المدعي ويدعمه.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواة الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي[1].

فالراوي المتفرد بالحديث قد لا يكون بدرجة من الضبط ولا يقبل تفرده، لكن يوجد للحديث شواهد يترجّح بها جانبُ إصابة الراوي على جانب خطئه.

١- انظر. علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤٨، التقييد والإيضاح للعراقي ١/١١١، فتح المغيث للسخاوي ١/٢٠٨، توضيح الإفكار للأمير الصنعاني ٢/٩، ١٠.

(٢٣٧) - (٣٣١٦) - قال البزّار: أخبرنا عمرو بن مالك، قال: أخبرنا محمّد بن الحسن الواسطيُّ، قال: أخبرنا زياد بن أبي زياد يعني الجصّاص، عن معاوية بن قرّة، عن أبيه رضي الله عنه أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: كلُّ مُسكِرٍ حرامٌ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا محمد بن الحسن عن زياد، وزياد رجل من أهل البصرة صالح الحديث"[١].

تفريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٩)٢٢) من طريق محمد بن يزيد عن زياد بن أبي زياد به بنحوه.

وفي الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه أحمد (١٦/٢) ومسلم (١٠٠/٦) وغيرهما.

وعن أبي موسى أخرجه أحمد (٤١٩/٤) والبخاري (١٥٧٩/٤) ومسلم (٩٩/٦) وغيرهم.

وعن جابر أخرجه أحمد (٣٦٠/٣) ومسلم (١٠٠/٦) والنسائي في الكبرى (٢٣٨/٣).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق زياد بن أبي زياد عن معاوية بن قرة عن أبيه رضي الله عنه.

ومحمد بن الحسن الواسطي ثقة، روى له الجماعة إلا مسلم والنسائي[٢].

رأي الباحث: زياد بن أبي زياد ضعيف[٣]، لكن للحديث شواهد صحيحة يتقوّى بها.

وقول البزّار: "لا نعلم رواه إلا محمد بن الحسن". متعقّب، فقد رواه محمد بن يزيد أيضاً[٤].

١- مسند البزار ٢٥٢/٨.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٧٥/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٦/٧، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٩٩/٣، كتاب الثقات لابن حبان ٤١١/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٦٧/٢.

٣- وزياد بن أبي زياد الجصاص الواسطي، ضعّفه جمهور الأئمة من التاسعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٨٥/٤، الجرح والتعديل ٥٣٢/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٨١، معرفة الثقات للعجلي ٣٧٢/١.

٤- وهو ثقة روى له أبو داود والترمذي والنسائي. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣٧٥/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٦/٨، تهذيب الكمال للمزي ٣٠/٢٧-٣٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١٤٨/٢.

(٢٣٨) - (٣٣٥٢) - قال البزّار: أخبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: أخبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، قَالَ: أخبَرَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أخبَرَنَا أَبُو الْمُخْتَارِ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن ابن أبي أوفى إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١١/٥)، وأحمد (٣٥٤/٤)، وعبد بن حميد (ص١٨٧)، وأبـــو داود (٣٩١/٣)، والبيهقي في السنن (٢٨٦/٧) من طرق عن شعبة به.

وأخرجه أحمد (٣٠٣/٥) ومسلم (١٣٨/٢) وغيرهما من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق شعبة عن أبي المختار[2]،عن ابن أبي أوفى رضي الله عنه.

رأي الباحث:

الحديث غريب من طريق أبي المختار، وهو في عداد المجهولين، لكن هذا التفرد محتمل لأمور:

الأول: وقوع التفرد في طبقة متقدمة، وهي طبقة التابعين.

الثاني: رواه شعبة عن أبي المختار واحتمله، وشعبة إمام من أئمة الحديث.

الثالث: وجود شاهد صحيح من حديث أبي قتادة رضي الله عنه. والله أعلم.

١- مسند البزار ٢٨٤/٨.

٢- وأبو المختار الأسدي الكوفي اسمه سعيد بن المختار أو بن أبي حبيب، روى عنه إنسان ولم يؤثر توثيقه عن غـــير ابـــن حبان، وقد ذكر له المزي راوياً ثالثاً. وهو أبو مالك النخعي، غير أنه متروك يطر: كتاب الثقات لابن حبـــان ٣٢٠/٤، تهذيب الكمال للمزي ٢٦٥/٣٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٦٢/٢.

(٢٣٩) - (٣٣٥٥) - قال البزّار: أخبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْهَجَرِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تُوُفِّيَتِ ابْنَةٌ لَهُ، فَتَبِعَهَا عَلَى بَغْلَةٍ يَسِيرُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَنِسَاءٌ يَرْثِينَهَا، فَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: «لَا تَرْثِينَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمَرَاثِي، وَلَكِنْ لِتَفِضْ إِحداكُنَّ مِنْ عَبْرَتِهَا مَا شَاءَتْ» ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا فَكَبَّرَ أَرْبَعًا، ثُمَّ قَامَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ قَدْرَ مَا بَيْنَ التَّكْبِيرَتَيْنِ يَسْتَغْفِرُ لَهَا وَيَدْعُو، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا يَصْنَعُ، قَالَ: وَنَادَى مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَكْفِئُوا الْقُدُورَ فَأَكْفَأْنَاهَا.

قال البزّار: "ولا نعلم أسند إبراهيم الهجري عن ابن أبي أوفى إلا هذا الحديث"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (١٦٥/٢)، وأحمد (٣٥٦/٤) والحاكم (٥١٢/١)، من طريق شعبة، وأخرجه عبد الرزاق (٤٨٢/٣)، والحميدي (٣١٣/٢) عن سفيان بن عيينة، وابن أبي شيبة (٣٠٢/٣) عن أبي معاوية محمد بن خازم، وابن عدي (٢١٥/١) من طريق سفيان الثوري، والحاكم (٥٣٩/١) من طريق شريك وعلي بن مسهر.

كلهم (شعبة وابن عيينة وأبو معاوية والثوري وشريك وعلي بن مسهر) عن الهجري به بنحوه.

وروي من طريق أبي سعد البقال عن عبد الله بن أبي أوفى (تخريجه برقم: ٣٣٧٢). أخرجه البزّار (٢٩٨/٨، ٢٩٩) ويحيى بن صاعد في مسند ابن أبي أوفى (ص١٢٩)، والقاضي أبو أحمد في مسند أبي حنيفة (٢٥٤/١) وابن عدي (٢٨٦/٤) من طريق أبي سعد البقال به بنحوه.

وفي باب التكبير على الجنازة أربعاً حديث ابن عباس رضي الله عنهما. أخرجه البخاري (٤٤٣/١) ومسلم (٥٥/٣) وأبو داود (١٨٧/٣) وغيرهم.

وجابر بن عبد الله رضي الله عنه. أخرجه البخاري (٤٤٧/١) ومسلم (٥٤/٣) وغيرهما.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إبراهيم الهجري عن ابن أبي أوفى.

وإبراهيم بن مسلم الهجري تقدمت ترجمته برقم (٣٣٤٢)، وضعّفه الجمهور.

قال ابن عدي رحمه الله: "أحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه"[1].

١- مسند البزار ٢٨٨/٨.

وقال الحاكم رحمه الله: "هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وإبراهيم بن مسلم الهجري لم ينقم عليه بحجة".

وتعقبه الذهبي بقوله: "ضعفوا إبراهيم"(٢).

وأبو سعد البقال سعيد بن المرزبان ضعيف، روى له الترمذي وابن ماجه[٣].

وأبو سعد ضعفه جمهور الأئمة، ووُصِف بالتدليس، وعدّه ابن حجر في الطبقة الخامسة من المدلسين الذين ردّ حديثهم ولو صرّحوا بالسماع لأجل ضعف بأمر آخر[٤].

وأبي الباحث:

يتضح من هذا أن الحديث من طريق إبراهيم الهجري غريب، لكن غرابته تزول بأمرين:

الأول: رواية أهل العلم واحتمالهم هذا الحديث.

الثاني: وجود شواهد صحيحة في هذا الباب، والله أعلم.

١- الكامل لابن عدي ٢١٣/١.

٢- المستدرك للحاكم ٥١٢/١

٣- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤٠/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦٢/٤، ٦٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٨٩، المجروحين لابن حبان ٣١٧/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٦٣/١.

٤- طبقات المدلسين ٥٤/١.

(٢٤٠) - (٣٣٨٥، ٣٣٨٦) - قال البزار: أخبرنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : أخبرنا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ : مَنْ أَحْيَا سُنَّةً مِنْ سُنَّتِي قَدْ أُمِيتَتْ بَعْدِي ، كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا ، وَمَنِ ابْتَدَعَ بِدْعَةً لاَ يَرْضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهَا ، كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ أَوْزَارِ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا.

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أخبرنا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: أخبرنا أَبُو أُوَيْسٍ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم بِنَحْوِهِ[1].

تخريج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد (١٢٠/١) وابن ماجه (٧٦/١)، من طريق زيد بن الحباب، والترمذي (٤٥/٥)، والطبراني في الكبير (١٦/١٧)، من طريق مروان بن معاوية.

كلاهما (زيد بن الحباب ومروان بن معاوية) عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

وفيه حديث جرير رضي الله عنه بمعناه. أخرجه مسلم (٦١/٨) وأحمد (٣٦٢/٤) وغيرهما.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده.

قال الإمام الترمذي رحمه الله: "هذا حديث حسن"[2]. وتحسينه لهذا الحديث يحتمل أن يكون للشواهد.

رأي الباحث:

الحديث غريب لم يروه عن عمرو بن عوف إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدّثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله، لكنّ أصله روي من حديث جرير رضي الله عنه وغيره.

١- مسند البزار ٣١٤/٨.

٢- جامع الترمذي ٤٥/٥.

(٢٤١)- (٣٣٨٩) - قال البزّار: أخبَرَنا مُحَمَّدُ بْنُ المُؤمّل بْن الصَّبّاح، قالَ: أخبَرَنا مُحَمَّدُ بْنُ خالِدِ بْنِ عَثْمَةَ، قالَ: أخبَرَنا كَثيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم، كَبَّرَ فِي العِيدَيْنِ سبْعًا، فِي الأولَى وَفِي الآخِرَةِ خَمْسًا.

تخريج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد (١/١٢٠)، عن خالد بن مخلد، وابن أبي شيبة (١/٤٠٧)، وابن ماجه (١/٣٦٠)، وابن خزيمة (٢/٣٤٦) من طريق ابن وهب، وابن ماجه (١/٣٦٠) من طريق محمد بن خالد بن عثمة، والترمذي (٢/٤١٦)، واليغوي في شرح السنة (٢/٢٧٩) من طريق عبد الله بن نافع الصائغ، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٣٤٤) والطبراني في المعجم الكبير (١٧/١٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٩٤) من طريق إسماعيل بن أبي أويس.

كلهم (خالد بن مخلد وابن وهب ومحمد بن خالد وعبد الله بن نافع وإسماعيل بن أبي أويس) عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

وأحاديث الباب منها:

حديث عائشة رضي الله عنها. أخرجه ابن ماجه (١/٤٠٧) وأحمد (٦/٧٠) والحاكم (١/٤٣٨) من طريق ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها بنحوه.

وحديث سعد القرظ رضي الله عنه. أخرجه ابن ماجه (١/٤٠٧) والدارمي (١/٤٥٧) من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار عن عبد الله بن محمد بن عمار عن أبيه عن جده بنحوه.

وحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه. في مسند الشافعي (١/٧٦) ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٥/٣١٩) عن إبراهيم بن محمد حدثني جعفر بن محمد عن أبيه عن علي رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث غريب لم يُرو إلا من طريق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده، لكن شاركه فيه غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت كلّها متكلم فيها.

قال الترمذي: "حديث جد كثير حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي عليه السلام" [١].

ونقل الترمذي قول البخاري عن هذا الحديث أنه قال: "ليس في الباب شيء أصحّ من هذا، وبه أقول"[٢].

١- جامع الترمذي ٢/٤١٦.

٢- ترتيب علل الترمذي الكبير ١/٣٥.

وقد أنكر العلماء على الترمذي تحسينه هذا الحديث. وأجيب عن قول البخاري أنه ليس في الباب أصحّ منه لا يلزم منه تصحيحه للحديث بل مراده أنه ليس في الباب أصحّ منه؛ إذ قد يقول هذا لأشبه ما في الباب وإن كان كله ضعيفاً.

قال ابن الملقن: "واعلم أن في تحسين الترمذي لهذا الحديث نظراً ، وقول البخاري أنه ليس في الباب أصحّ منه. لا يلزم منه تصحيحه بل مراده أنه ليس في الباب أصحّ منه (على) علّاته، وسبب ذلك ضعف كثير بن عبد الله راويه..."، ثم ذكر ابن الملقن إنكار العلماء على الترمذي تحسينه"[1].

وقال النووي: "في قوله هذا نظر؛ لأن كثيرا هذا ضعيف جداً، فلعله اعتضد عنده بشواهد وغيرها"[2].

وقال ابن القطان الفاسي: "وأما حديث كثير بن عبد الله ، فإنما قال : ليس في الباب شيء أصح منه. وليس هذا بنص في تصحيحه إياه ، إذ قد يقول هذا لأشبه ما في الباب ، وإن كان كله ضعيفاً. فإن قيل: يؤكد مفهوم أبي محمد قوله : وبه أقول . فالجواب أن تقول : هذا لا أدري هل هو كلام البخاري أو كلام الترمذي ؟ وهو إذا كان كلام البخاري يكون معناه : وبه أقول وأفتي في صلاة العيدين ، وإليه أذهب في عدد التكبير. وإذا كان كلام الترمذي يكون معناه : وبه أقول ، أي إن الحديث المذكور أشبه ما في الباب وأصحه" [3].

وحديث عائشة رضي الله عنها في طريقه ابن لهيعة، وهو ضعيف سيئ الحفظ، واضطرب فيه عنه. قال الدارقطني: "والاضطراب فيه من ابن لهيعة"[4].

وحديث سعد القرظ رضي الله عنه. رواه عبد الله بن محمد بن عمار عن أبيه عن جده بنحوه. وإسناده ضعيف جداً. عبد الله بن محمد بن عمار ليس بشيء[5].

قال ابن الملقن: "(وفي الجملة) فأحاديث الباب كلّها متكلم فيها"[6].

١- البدر المنير لابن الملقن ٥/٧٧.

٢- خلاصة الأحكام ٢/٨٣١.

٣- بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٢/٢٦٠.

٤- العلل للدارقطني ١٤/١١٠.

٥- تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٦٩، تهذيب الكمال للمزي ١٧/١٣٢.

٦- البدر المنير لابن الملقن ٥/٧٧.

(٢٤٢) - (٣٣٩١) - قال البزّار: أخبرنا عمرو بن عليٍّ، قالَ: أخبرنا مُحمّدُ بنُ خالدِ بنِ عثمةَ، قالَ: أخبرنا كثيرُ بنُ عبدِ الله بنِ عمرو بنِ عوفٍ المُزنيُّ، عنْ أبيهِ، عنْ جدِّهِ، رضيَ اللهُ عنهُ، قالَ: قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ شَهَرَ علينا السّلاحَ فليسَ مِنّا[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/٢٠٠٩) من طريق القعنبي عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

وأصل الحديث ثابت من حديث عبد الله بن عمر وأبي موسى وأبي هريرة رضي الله عنهم.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه البخاري (٦/٢٥٩١) ومسلم (١/٦٩).

وحديث أبي موسى رضي الله عنه أخرجه البخاري (٦/٢٥٩٢) ومسلم (١/٦٩).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم (١/٦٩) وأحمد (٢/٤١٧).

دراسة علة الحديث:

الحديث غريب لم يروه إلا عبد الله بن عمرو، ولا حدّثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله، وشاركه فيه غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قال أحمد عن هذا الحديث فيما نقل عن أبو طالب أحمد بن حميد: "منكر الحديث" [2].

وقال ابن طاهر المقدسي: "رواه كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده" وكثير ليس بشيء" [3].

وأي الباحث: الحديث من طريق كثير بن عبد الله ضعيف، لكن شورك فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأصله ثابت عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم، والله أعلم.

١- مسند البزار ٨/٣١٩.

٢- الكامل لابن عدي ٦/٥٧.

٣- ذخيرة الحفاظ للمقدسي ٥/٢٣١٤، تحقيق: د.عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

(٢٤٣) - (٣٣٩٢) - قال البزّار: أخبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُؤَمَّل بْن الصَّبّاح، قالَ: أخبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، قالَ: أخبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَمْرو بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أبيه، عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللّهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ: «الزَّكَاةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ صَاعًا مِنْ تَمْر، أوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أوْ صَاعًا مِنْ شَعِير، أوْ صَاعًا مِنْ أقِطٍ»[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة (٨٧/٤) من طريق محمد بن خالد الحنفي، والدارقطني (١٤٣/٢، ١٤٤) من طرق أبي عثمة وإسحاق بن إبراهيم الحنيني.

ثلاثتهم (محمد بن خالد وأبو عثمة وإسحاق بن إبراهيم) عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

وقد روي من حديث أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه يقول: كُنّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ. أخرجه البخاري (٥٤٨/٢) ومسلم (٦٩/٣) وأبو داود (٢٨/٢).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده.

رأي الباحث:

الحديث غريب بهذا اللفظ لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمرو بن عوف، ولم يرو عنه إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله.

وفي زكاة الفطر روي عن أبي سعيد الخدرى رضي الله عنه حديث صحيح.

١- مسند البزار ٣١٩/٨.

(٢٤٤) - (٣٣٩٤) - قال البزّار: أخبرنا عمرو بن عليٍّ، قالَ: أخبرنا مُحمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَثْمَةَ، قالَ: أخبرنا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أبيهِ، عنْ جَدِّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: ثَلاثًا مِنْ أمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لاَ يَدَعُهَا النَّاسُ أوْ لاَ يَتْرُكُهُنَّ النَّاسُ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ، وَقَوْلُهُمْ: إنَّا مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا أوْ بِنَجْمِ كَذَا[1].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزّار.

وفيه حديث مالك الأشعرى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أَرْبَعٌ فِي أُمَّتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ لاَ يَتْرُكُونَهُنَّ الْفَخْرُ فِي الأَحْسَابِ وَالطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ وَالاِسْتِسْقَاءُ بِالنُّجُومِ وَالنِّيَاحَةُ. أخرجه مسلم (٣/٤٥) وابن حبان (٧/٤١٢) وأحمد (٥/٣٤٢).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده.

رأي الباحث:

الحديث غريب لم يروه عن عمرو بن عوف إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله، والحديث شاركه فيه غيره، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم مالك الأشعرى رضي الله عنهم، والله أعلم.

---

[1] - مسند البزار ٨/٣٢١.

(٢٤٥) - (٣٣٩٥) - قال البزّار: أخبرنا الحسن بن الصبّاح، قال: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم يعني الحنينيّ، قال: أخبرنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، عن أبيه، عن جدّه، رضي الله عنه، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أقطع بلال بن الحارث المزنيّ المعادن القبليّة جلسيّها وغوريّها، وحيث يصلح الزرع من قدس[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٣٠٦/١) وأبو داود (١٣٨/٣) والبيهقي في السنن (١٤٥/٦) من طريق أبي أويس[2]، عن كثير بن عبد الله بن به بنحوه.

وأخرجه الحاكم (٥٦١/١) من طريق ربيعة عن الحارث بن بلال عن أبيه بنحوه.

وأخرجه أحمد (٣٠٦/١) من طريق أبي أويس عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس مثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده.

رأي الباحث:

الحديث غريب لم يروه عن عمرو بن عوف إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدّثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله، والحديث شاركه فيه غيره مع أنّ فيها كلام، ورواية بلال بن الحارث فيه الحارث بن بلال، في عداد المجهولين[3]، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما فيه أبو أويس، وهو ضعيف من جهة حفظه[4].

١- مسند البزار ٣٢٢/٨.

٢- وإسحاق بن إبراهيم الحنيني صعيف من التاسعة، [د ق] ينظر: التاريخ الكبير للبخاري ٣٧٩/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٠٨/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥٣، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٩/١.

٣- ميزان الاعتدال للذهبي ١٦٦/٢.

٤- عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٢٥/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٥٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩٢/٥.

(٢٤٦) - (٣٣٩٦) - قال البزّار: أخبَرَنا الحسَنُ بنُ الصبّاح، قالَ: أخبَرَنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ يعني الحُنَيْنيّ، قالَ: أخبَرَنا كَثِيرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرو بنِ عَوفٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَأمُرُ بالإثمِدِ عِندَ النَّوْمِ[1].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزّار.

وفي اكتحال النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس وابن عمر ومعبد رضي الله عنهم.

وأخرجه الطيالسي (٤٠١/٤) والترمذي (٢٣٤/٤) وابن حبان (٤٣٦/١٣) وغيرهم من طريق عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اِكْتَحِلُوا بِالْإِثْمِدِ، فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعْرَ.

وأخرجه أبو يعلى (٨٨/٥) من طريق عبد الله بن عثمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه الحاكم (٢٣٠/٤).

وحديث معبد بن هوذة عن النبي صلى الله عليه وسلم كَانَ يَأمُرُ بِالْإِثْمِدِ الْمُرَوَّحِ عِنْدَ النَّوْمِ. أخرجه أحمد (٤٩٩/٣) وأبو داود (٢٨٢/٢) والطبراني في الكبير (٢٠ /٣٤١).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إسحاق بن إبراهيم عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده.

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما يرويه عباد بن منصور عن عكرمة.

وعباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري ضعيف، وكان قد تغيّر[2].

قال الإمام الترمذي: "حديث ابن عباس حديث حسن غريب لا نعرفه على هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور"[3].

وقال الإمام البخاري كما نقل عنه الترمذي رحمه الله: "هو حديث محفوظ وعباد بن منصور صدوق"[4].

وقال البيهقي رحمه الله: "هذا أصحّ ما روى في اكتحال النبي صلى الله عليه وسلم"[5].

١- مسند البزار ٣٢٢/٨.

٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/، ١٢٨، ١٤٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢١٤، الجرح والتعديل ٨٦/٦.

٣- جامع الترمذي ٢٣٤/٤.

٤- العلل الكبير للترمذي ١٠٦/١.

٥- السنن الكبرى للبيهقي ٢٦١/٤.

كذا قال الترمذي والبيهقي لكن ابن حبان روى بسنده عن علي بن المديني يقول: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: قلت لعباد بن منصور: عمن سمعت ما مررت بملأ من الملائكة وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتحل بالليل ثلاثاً؟. فقال: حدثني ابن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس"[1].

وحديث ابن عمر رضي الله عنه صحح إسناده الحاكم، ووافقه الذهبي[2].

وقال ابن معين كما نقل عنه أبو داود: "هو حديث منكر يعني حديث الكحل"[3].

وحديث جابر رضي الله عنه أعله الطبراني بالغرابة، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن سليمان بن خالد الواسطي إلا محمد بن ماهان تفرد به ولده عنه"[4].

رأيي الباحث:

كثير بن عبد الله ترجمته برقم (٣٣٢١)، وهو ضعيف جداً. لكن الحديث روي من حديث ابن عباس وابن عمر ومعبد بن هوذة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم، والله أعلم.

١- المجروحين لابن حبان ٢/١٦٦.

٢- المستدرك مع التلخيص ٤/٢٣٠.

٣- سنن أبي داود ٢/٢٨٢.

٤- المعجم الأوسط ٦/١٨٩

(٢٤٧) - (٣٣٩٧) - قال البزّار: أخبَرَنا الحَسَنُ بْنُ الصَّبّاح، قالَ: أخبَرَنا إسحَاقُ بْنُ إبرَاهِيمَ يَعْنِي الحُنَيْنِيَّ، قالَ: أخبَرَنا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: إنَّ الإسْلامَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (١٨/٥)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/٢)، والطبراني في الكبير (١٦/١٧) وابن قانع في معجم الصحابة (١٩٩/٢) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، والقضاعي في مسند الشهاب (١٣٨/٢)، من طريق إسحاق بن إبراهيم.

كلاهما (إسماعيل بن أبي أويس وإسحاق بن إبراهيم) عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه مسلم (٩٠/١) وابن ماجه (١٣١٩/٢).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما. أخرجه أحمد (٣٨٩/٢) ومسلم (٩٠/١).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إسحاق بن إبراهيم عن كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"[2].

رأي الباحث: إسحاق بن إبراهيم ترجمته برقم (٣٣٩٥)، وهو ضعيف، وكثير بن عبد الله ترجمته برقم (٣٣٢١)، وهو ضعيف جداً. لكن الحديث شارك كثيرَ بن عبد الله فيه غيرُه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروي من حديث أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما، والله أعلم.

١- مسند البزار ٣٢٢/٨.

٢- جامع الترمذي ١٨/٥.

(٢٤٨) - (٣٣٩٨) - قال البزّار: أخبَرَنا عَمرُو بنُ عَليٍّ، قالَ: أخبَرَنا مُحَمَّدُ بنُ خَالِدٍ، قالَ: أخبَرَنا كَثِيرُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو، عَنْ أبيهِ، عَنْ جَدِّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم، قالَ: لاَ تَلَقَّوُا الجَلَبَ، وَلاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (٤/٤٣٥) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/٢٠٠٩)، والطبراني في الكبير (١٧/١٧) من طريق إسماعيل بن أبي أويس، والدارقطني (٣/٧٥) من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني.

كلاهما (إسماعيل بن أبي أويس وإسحاق بن إبراهيم) عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه. أخرجه البخاري (٢/٧٥٥، ٧٥٧) ومسلم (٥/٤، ٥) والترمذي (٣/٥٢٥) والنسائي في الكبرى (٣/٢٧٦) وابن ماجه (٢/٧٣٤).

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما. أخرجه البخاري (٢/٧٥٧) ومسلم (٥/٥) والنسائي في الكبرى (٤/١٣) وأبو داود (٣/٢٨٢) وابن ماجه (٢/٧٣٥).

دراسة علة الحديث:

الحديث غريب لم يروه عن عمرو بن عوف إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله، والحديث شاركه فيه غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وإسحاق بن إبراهيم الحنيني ترجمته برقم (٣٣٩٥)، وهو ضعيف.

رأي الباحث:

كثير بن عبد الله ترجمته برقم (٣٣٢١)، وهو ضعيف جداً. لكن الحديث شاركه فيه غيرُه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروي من حديث أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم، والله أعلم.

---

١ - مسند البزار ٨/٣٢٣.

(٢٤٩) - (٣٣٩٩) - قال البزّار: أخبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ شَبِيبٍ قَالَ: أخبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَصَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، ثُمَّ حُوِّلَ إِلَى الْكَعْبَةِ.

قال البزّار: "وعمرو بن عوف هذا قد بينا أنه لم يرو عنه إلا ابنه ، وإنما يكتب من أحاديثه ما لا يرويها غيره، وقد روى حديث كثير شاركه فيه غيره ، فذكرنا من حديثه أحاديث لم يروها غيره، وأحاديث قد رواها غيره، ليعلم أن بعض حديثه قد شورك في روايتها عن النبي صلى الله عليه وسلم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٤٢/١) والطبراني في الكبير (١٨/١٧) من طريق إسماعيل بن أبي أويس عن كثير بن عبد الله به بنحوه.

وأخرجه البخاري (١٥٥/١) ومسلم (٦٦/٢) من حديث البراء رضي الله عنه بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إسماعيل بن أبي أويس[2]، عن كثير بن عبد الله عن أبي عن جده.

رأي الباحث:

كثير بن عبد الله ترجمته برقم (٣٣٢١)، وهو ضعيف جداً. لكن شارك كثيرَ بن عبد الله فيه غيرُه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروي من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٣٢٣/٨.

٢- وإسماعيل بن عبد الله الأصبحي ابن أبي أويس صدوق وفيه غفلة روى له الجماعة إلا النسائي من العاشرة. ينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة ٣٦٨/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨١/٢، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٥٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٩٦/١.

(٢٥٠) - (٣٤٣٠) - قال البزّار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أبو مُوسَى، قال: أخبرنا أبو عامر، قال: أخبرنا زُهَيْرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رَجُلًا قالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أيُّ الْبُلْدَانِ أحَبُّ إلَى اللَّهِ؟ وَأيُّ الْبُلْدَانِ أبْغَضُ إلَى اللَّهِ؟ قالَ: «لَا أدْرِي حَتَّى أسْأَلَ جِبْرِيلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، فَأتَاهُ فَأخْبَرَهُ جِبْرِيلُ، أنْ أحَبَّ الْبِقَاعِ إلَى اللَّهِ الْمساجِدُ، وَأبْغَضَ الْبِقَاعِ إلَى اللَّهِ الْأسْوَاقُ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن جبير بن مطعم إلا بهذا الإسناد، وعبد الله بن محمد بن عقيل قد احتمل الناس حديثه، وقد بينا ما يجب في حديثه في غير هذا الموضع، وقد روي هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه، فاجتزينا بحديث جبير إلا أن يزيد أحد ممن روى ذلك عن رسول الله، فنخرج ذلك لعلة الزيادة، ولم يرو ابن عقيل عن محمد بن جبير غير هذا الحديث"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٨١/٤)، وأبو يعلى (٣٢٩/١٣)، والطبراني في الكبير (١٢٨/٢)، والحاكم (٩/٢)، والحاكم (١٦٦/١) و(٩/٢)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١٢٨/٢) من طريق زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه رضي الله عنه نحوه. وعند أحمد وأبي يعلى والطبراني في رواية: السؤال عن أي البلدان شر؟ فقط.

وأخرجه الحارث كما في بغية الباحث (٤٨٦/١)، والطبراني في الكبير (١٢٨/٢) من طريق قيس بن الربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن جبير عن أبيه نحوه، وفيه السؤال عن أي البلدان شر؟ فقط.

وأخرجه الحاكم (١٦٧/١) من طريق عمرو بن ثابت عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه بنحوه.

والذي يصحّ في هذا الباب ما أخرجه مسلم (١٣٢/٢) وابن خزيمة (٢٦٩/٢) وابن حبان (٤٧٧/٤) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ مَسَاجِدُهَا وَأَبْغَضُ الْبِلَادِ إِلَى اللَّهِ أَسْوَاقُهَا.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه إلا عبد الله بن محمد بن عقيل. وهذا الإسناد من الأسانيد النادرة حيث لم يرو ابن عقيل عن محمد بن جبير غير هذا الحديث.

وعبد الله بن محمد بن عقيل ترجمته برقم (٣٧٣٨) وهو صدوق وتُكلّم فيه من قبل حفظه.

١- مسند البزار ٣٥٤/٨

وزهير بن محمد التميمي الخراساني ضعفه الأئمة لسوء في حفظه، وخاصة في رواية أهل الشام عنه[1].

رأي الباحث: الحديث معلول، ووجه أن التفرد استمر حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة زهير، وهو من طبقة أتباع التابعين[2]، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ.

والحديث صححه الحاكم بقوله: "وقد رواه قيس بن الربيع وعمرو بن ثابت بن أبي المقدام عن عبد الله بن محمد بن عقيل، وله شاهد صحيح". وتعقبه الذهبي بقوله: "زهير ذو مناكير هذا منها، وابن عقيل فيه لين، وله شاهد صحيح"[3].

وطريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه فيه قيس بن الربيع.

وقيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به من السابعة [4].

وعمرو بن ثابت الكوفي ضعيف ورمي بالرفض، وترك ابن المبارك وابن مهدي التحديث عنه[5].

قلتُ: متابعة قيس بن الربيع وعمرو بن ثابت لا تصحّ؛ لأنهما ضعيفان.

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه جرير عن عطاء بن السائب، وهو ضعيف، لأنّ عطاء بن السائب من المختلطين، وسماع جرير بن عبد الحميد منه بعد الاختلاط.

رأي الباحث: الحديث لم يروه عن محمد بن جبير إلا عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو صدوق وتكلّم فيه من قِبَل حفظه، لكن للحديث شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي إسناده عطاء بن السائب من المختلطين، وشاهد آخر صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والله أعلم.

١- سؤالات أبي داود لأحمد ص ٢٣٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٥٨٩، ٥٩٠، معرفة الثقات للعجلي ١/٣٧١، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٨٠، كتاب الثقات لابن حبان ٦/٣٣٧.

٢- تقريب التهذيب لابن حجر ١/٣١٦.

٣- المستدرك للحاكم ٢/٩.

٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/٩٦، الكامل لابن عدي ٧/١٥٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٢٨، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٣٣.

٥- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/٤٨٦، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٣/٥٢٢، الجرح والتعديل ٦/٢٢٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٢٠، التاريخ الكبير للبخاري ٦/٣١٩، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٧٣٠.

(٢٥١) - (٣٤٥٦) - **قال البزّار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِين، قال: أخبرنا سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ يَزِيدَ، قال: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّائِبِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَزْهَرَ حَدَّثَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ حِينَ يُصِيبُهُ الْوَعْكُ أَوِ الْحُمَّى، مَثَلُ حَدِيدَةٍ تَدْخُلُ النَّارَ فَيَذْهَبُ خَبِيثُهَا وَيَبْقَى طَيِّبُهَا.**

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم له طريقاً عن عبد الرحمن بن أزهر إلا هذا الطريق، وقد روي نحو كلامه عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه بألفاظ مختلفة، وإنما ذكرنا حديث عبد الرحمن بن أزهر لقلة روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الفسوي (١/١٢١) و(١/١٧١) وابن أبي الدنيا في المرض والكفارات (١/٣٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤/١٨١٨)، والحاكم (١/١٤٥) و(١/٤٩٩)، والبيهقي في السنن (٣/٣٧٤)، وابن عساكر (٣٤/١٨٥) من طرق عن سعيد بن أبي مريم به بنحوه. وتحرّف عبيد الله إلى عبد الله عند الحاكم وابن عساكر.

وإصابة المؤمن من مرض أو حزن أو نحو ذلك، ومحو الخطايا بها، فقد ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ مختلفة.

منها حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصِيبُهُ أَذًى مِنْ مَرَضٍ فَمَا سِوَاهُ إِلاَّ حَطَّ اللَّهُ بِهِ سَيِّئَاتِهِ كَمَا تَحُطُّ الشَّجَرَةُ وَرَقَهَا. أخرجه البخاري (٥/٢١٣٩) ومسلم (٨/١٤) والنسائي في الكبرى (٤/٣٥٢).

ومن حديث عائشة رضي الله عنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُشَاكُ شَوْكَةً فَمَا فَوْقَهَا إِلاَّ كُتِبَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ وَمُحِيَتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ. أخرجه مسلم (٨/١٤) والنسائي في الكبرى (٤/٣٥٣) وابن حبان (٧/١٦٧).

وحديث أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما أنهما سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: مَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ وَصَبٍ وَلاَ نَصَبٍ وَلاَ سَقَمٍ وَلاَ حَزَنٍ حَتَّى الْهَمِّ يُهَمُّهُ إِلاَّ كُفِّرَ بِهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِ. أخرجه مسلم (٨/١٦) وأحمد (٣/٤٨).

١- مسند البزار ٨/٣٨٠.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو إلا من طريق سعيد بن الحكم[1]، عن نافع بن يزيد[2]، عن جعفر بن ربيعة[3]، أن عبيد الله بن عبد الرحمن عن عبد الحميد بن عبد الرحمن حدّث عن أبيه رضي الله عنه.

وعبد الحميد بن عبد الرحمن بن أزهر مجهول[4].

وعبيد الله بن عبد الرحمن بن السائب، روى عنه غير واحد ولم يوثقه غير ابن حبان[5].

رأي الباحث:

الحديث من الطريق الذي أورده البزّار معلول لاستمرار التفرد فيه وجهالة حال عبد الحميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الرحمن، لكن إصابة المؤمن من مرض أو حزن، ومحو الخطايا بها، فقد ورد فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بألفاظ مختلفة، من حديث عائشة وأبي سعيد وأبي هريرة وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم، والله أعلم.

١- وسعيد بن الحكم ابن أبي مريم أبو محمد المصري ثقة ثبت من كبار العاشرة، روى له الجماعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٣٩٦/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٥٠/١

٢- ثقة، [م د س ق] ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٥٨/٨، معرفة الثقات للعجلي ٣٠٩/٢، سؤالات السجزي للحاكم ص ١٦٠، كتاب الثقات لابن حبان ٢٠٩/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٣٩/٢.

٣- وجعفر بن ربيعة الكندي أبو شرحبيل المصري، ثقة روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٨١/٢، الطبقات الكبرى لابن سعد ٥١٤/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٧٨/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١٦١/١.

٤- التاريخ الكبير للبخاري ٤٤/٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٥/٦، كتاب الثقات لابن حبان ١٢٧/٥.

٥- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٢٣/٥، كتاب الثقات لابن حبان ١٤٨/٧.

(٢٥٢) - (٣٤٦١) - قال البزّار: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: «لِلدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ عَلَى أَهْلِهَا».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن المستورد إلا من حديث مجالد عن قيس عنه، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٢٢٩) وابن ماجه (٢/١٣٧٧) والطبراني في الكبير (٢٠/٣٠٤) من طرق عن حماد بن زيد به.

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (ص ١٧٧) ومن طريقه الترمذي (٤/٥٦٠) عن مجالد به.

وروي عن جابر رضي الله عنه بنحوه. أخرجه أحمد (٣/٣٦٥) ومسلم (٨/٢١٠).

ومن حديث ابن عباس رضي الله عنهما. أخرجه أحمد (١/٣٢٩) وأبو يعلى (٤/٤٦٣).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق مجالد بن سعيد عن قيس بن أبي حازم عن المستورد.

وأبي الباحث: مجالد بن سعيد ترجمته برقم (٣٥٩٧)، وتكلّم الأئمة فيه من قبل حفظه وكثرة خطئه، ومثله لا يحتج بحديثه إذا انفرد بحديث، لكنّ حديثه محتمل لأمرين:

الأول: صلاحية سماع حماد بن زيد لاعتداد الأئمة بسماعه عن مجالد.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد وأبي أسامة ليس بشئ، ولكن حديث شعبة وحماد بن زيد وهشيم وهؤلاء القدماء"[2].

الثاني: وجود شواهد للحديث.

١- مسند البزار ٨/٣٨٩.

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٣٦١.

(٢٥٣) - (٣٤٨٦) - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ الضَّحَّاكِ، قَالَ: نا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاش، قَالَ: نا رَاشِدُ بْنُ دَاوُدَ الصَّنْعَانِيُّ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْس، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: سَتَكُونُ مِنْ بَعْدِي أَئِمَّةٌ يُمِيتُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا، وَاجْعَلُوا صَلَاتَكُمْ مَعَهُمْ سُبْحَةً، فَلَمَّا كَانَ الْحَجَّاجُ أَخَّرَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَكُنْتُ أُصَلِّي الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا وَأَجْعَلُ صَلَاتِي مَعَهُمْ سُبْحَةً.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شداد إلا من هذا الوجه ، ويروى بعض كلامه عن غير شداد عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه"[1].

تخريج الحديث:

أخرج أحمد (١٢٤/٤)، والطبراني في الكبير (٢٨٧/٧)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢٤٩/٢) من طرق عن إسماعيل بن عياش به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث ذكر فيه البزار التفرد: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن شداد إلا من هذا الوجه".

وفيه راشد بن داود الصنعاني الدمشقي، وهو صدوق عن أهل بلده، وهذا منها [2].

وللحديث شاهد من حديث أبي ذر رضي الله عنه. أخرجه أحمد (١٤٩/٥) ومسلم (١٢٠/٢) وأبو داود (١٦٤/١).

ومن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. أخرجه مسلم (٦٨/٢)، وابن خزيمة (٦٥/٣) وابن حبان (١٩٢/٥).

ومن حديث عامر بن ربيعة رضي الله عنه. أخرجه عبد الرزاق (٣٧٩/٢)، وأحمد (٤٤٥/٣)، وأبو يعلى (١٢٨/١٣).

١- مسند البزار ٤١٣/٨.

٢- الجرح والتعديل ٩/٦، التاريخ الكبير ١٨١/٢، سؤالات البرقاني ص ٣٠، ميزان الاعتدال ٥٥/٣، تهذيب الكمال ٩/٦، تقريب التهذيب ٢٨٩/١.

(٢٥٤) - (٣٥١٣) - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: نَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: أَنَا الْحُسَيْنُ الْمُعَلِّمُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلَاةُ الْقَاعِدِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ، وَصَلَاةُ النَّائِمِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَاعِدِ».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة النائم على النصف من صلاة القاعد إلا في هذا الحديث، وإنما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه في صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم، وإسناده حسن"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٤٠٣/١) وأحمد (٢٢٦/٤) والبخاري (٣٧٥/١) وأبو داود (٣٥٩/١) والترمذي (٢٠٧/٢) وابن خزيمة (٨٩/٢) وابن حبان (٢٨١/١) والطبراني في الكبير (٢٣٦/١٨) والدارقطني (٣٨٠/١) من طرق عن الحسين المعلم به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق الحسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين.

قال ابن حبان : "هذا إسناد قد توهم...أنه منفصل غير متصل، وليس كذلك؛ لأن عبد الله بن بريدة ولد في السنة الثالثة من خلافة عمر بن الخطاب سنة خمس عشرة، فلما وقعت فتنة عثمان في المدينة خرج بريدة عنها بابنيه وسكن البصرة وبها إذ ذاك عمران بن حصين وسمرة بن جندب، فسمع منهما"[2].

رأي الباحث:

الحسين المعلم البصري، ثقة ربما وهم من السادسة ترجمته برقم (٣٥١٢)، وهو من طبقة التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الثقات، والله أعلم.

١- مسند البزار ١٣/٩.

٢- صحيح ابن حبان ٢٨١/١.

(٢٥٥) - (٣٥٢٨، ٣٥٢٩، ٣٥٣٠) - قال البزّار: حدّثنا عمرو بن عليّ، ونصر بن عليّ، قالا: نا يزيد بن زريع قال: نا يونس عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنّ رجلًا أعتق ستّة أعبد له عند الموت لم يكن له مال غيرهم فأعتقهم عند موته فبلغ ذلك النبيّ صلى الله عليه وسلم فجزّأهم ثلاثة أجزاء أعتق اثنين، وأرقّ أربعة.

حدّثنا يحيى بن خلف، قال: نا عبد الأعلى، قال: نا سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين.

وحدّثنا أبو كامل، قال: حدّثنا أبو عوانة، عن سماك، عن الحسن، عن عمران بن حصين، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم بنحوه.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه، وعن غير عمران بن حصين، وإسناده حسن"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى (١٨٧/٣) وابن حبان (١٥٩/١٠) والطبراني في الكبير (١٥٣/١٨)، من طرق عن يونس بن عبيد، وأخرجه أحمد (٤٢٨/٤) والطبراني في (١٤٣/١٨) من طريق قتادة، وأخرجه أحمد (٤٤٦/٤) والطبراني في (١٧٦/١٨) من طريق سماك بن حرب.

ثلاثتهم (يونس وقتادة وسماك) عن الحسن به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٢٦/٤) ومسلم (٩٧/٥)، وأبو داود (٥٠/٤) والنسائي في الكبرى (١٨٧/٣) والترمذي (٦٤٥/٣)، وأخرجه ابن ماجه (٧٨٦/٢).

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٨٤/١٨) من طريق الليث عن جرير بن حازم عن أيوب به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

قلتُ: رواية الحسن عن عمران، اختلف أقوال العماء في حكمه.

قال يحيى بن معين وعلي بن المديني وأبو حاتم: "لم يسمع الحسن من عمران، وليس يصحّ ذلك من وجه يثبت"[2].

وقال أحمد: "ولم يصح له السماع من جندب ولا من معقل بن يسار ولا من عمران بن حصين"[3].

١- مسند البزار ٢٥/٩.

٢- المراسيل لابن أبي حاتم ص ٣٨.

٣- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤١/٣.

وقد تجنّب الإمام مسلم الإخراج للحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه في صحيحه خوفاً من عدم تحقّق السماع بينهما مع إمكان معاصرة الحسن لعمران. وولد الحسن البصري سنة ٢١هـ، وتوفي عمران بن حصين سنة ٥٢هـ أو ٥٣هـ. فالحسن معاصر لعمران زيادة على ثلاثين عاماً، ساكن الحسن خلالها عمران بن حصين في بلد واحد (هو البصرة) خمس عشرة سنة[١].

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه حديث الحسن عن عمران بن حصين[٢].

وأخرج الحاكم في المستدرك الأحاديث عن الحسن عن عمران بن حصين، وقال: "والذي عندي أنهما قد تحرّجا من ذلك خشية الإرسال، وقد سمع الحسن من عمران بن حصين"[٣].

وقد روي عن عمران بن حصين من وجوه متصلة.

الأول: طريق أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين.

الثاني: طريق محمد بن سيرين عن عمران بن حصين.

رأي الباحث:

الحديث رواه البزّار من طريق الحسن عن عمران، وحسّن إسناده، وتحسينه هذا الإسناد لاحتمال الإرسال الخفي، وذلك؛ للخلاف في ثبوت سماع الحسن عن عمران كما تقدّم في دراسة العلّة. والله أعلم.

١- انظر: إجماع المحدثين لحاتم الشريف العوني، ص١٢، دار عالم الفوائد، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢- انظر: الجوهر النقي على سنن البيهقي لابن التركماني ٢/٢١٦.

٣- المستدرك مع تعليقات الذهبي في التلخيص ١/١٨١.

(٢٥٦) - (٣٥٣١) - قال البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قال: نا عَبْدُ الأَعْلَى، قالَ: نا يُونُسُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ فِي سَفَرٍ فَعَرَّسُوا فَنَامُوا فَلَمْ يَسْتَيْقِظُوا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَلَمَّا ارْتَفَعَتْ أَمَرَهُمْ فَصَلَّوا.

قال البزّار: "وهذا الحديث يروى عن عمران وغيره، ولا نعلم لعمران طريقاً أحسن من هذا الطريق؛ لأن يونس بن عبيد حسن إسناده"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣١) وأبو داود (١/١٦٩) وابن حبان (١٠/١٥٩)، والطبراني في الكبير (١٨/١٥٢) والحاكم (١/٤٠٨) من طرق عن يونس بن عبيد به بنحوه.

وأخرجه البخاري (١/١٣٠٨) ومسلم (٢/١٤١) من طريق أبي رجاء عن عمران بنحوه

وروي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه أخرجه أحمد (٢/٤٢٨) ومسلم (٢/١٣٨) والنسائي في الكبرى (١/٤٩٥) وابن خزيمة (٢/٩٥).

وحديث ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه أحمد (١/٣٨٦) وأبو داود (١/١٧٠) بنحوه.

دراسة علة الحديث:

ويونس بن عبيد البصري، ترجمته برقم (٣٦١٣)، وهو ثقة ثبت ومن طبقة التابعين.

رأي الباحث:

الحديث رواه البزّار من طريق يونس بن عبيد عن الحسن عن عمران، ووصف هذا الطريق بالأحسن، وقوله مشكل؛ لأنه قد روي من طريق أبي رجاء عن عمران بن حصين رضي الله عنه، وهو في الصحيحين، إلا إذا كان بمعنى جودة الإسناد، والله أعلم[2].

١- مسند البزار ٩/٢٦.

٢- انظر: الأحاديث الحسان في مسند البزار، ص ٧٩، د. حاكم المطيري ود. سعاد حمادي، بحث نشر في حولية الجامعة الإسلامية إسلام آباد، العدد الخامس عشر والسادس عشر، ١٤٢٨- ٢٠٠٧/٥٢٩- ٢٠٨م.

(٢٥٧) - (٣٥٣٢، ٣٥٣٣) - قال البزّار: حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى قَالَ: نَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْبَصْرَةَ وَصَلَّى بِهِمْ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ وَوَضَعَ، فَقَالَ عِمْرَانُ: أَذْكَرَنَا هَذَا الشَّيْخُ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ شَاهِينَ قَالَ: نَا خَالِدٌ نَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث ذكرناه، عن يونس، وإن كان غير متصل لجلالة يونس؛ ولأن هذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن يونس إلا المعتمر؛ فلذلك ذكرنا، وأما حديث الجريري فإنه متصل، وأبو العلاء هو يزيد بن عبد الله بن الشخير وهو أخو مطرف، وقد روي هذا الكلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وعمران أعلى من روى ذلك من وجه صحيح"[1].

تخريج الحديث:

الحديث من طريق المعتمر عن يونس عن الحسن عن عمران لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزّار.

وأخرجه البخاري (٢٧١/١)، من طريق أبي العلاء، وأخرجه مسلم (٨/٢) والنسائي في الكبرى (٣٥٢/١) وأبو عوانة (٤٢٨/١)، من طريق غيلان بن جرير، كلاهما عن مطرف به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزّار من طريق المعتمر عن يونس عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

الثاني: الجريري عن أبي العلاء عن مطرف عن عمران بن حصين.

وأبو الباحث: حديث المعتمر فيه التفرد النسبي، ولم يروه عن يونس عن الحسن إلا المعتمر، وإن كان متن الحديث قد عرف عن عمران بن حصين من وجه آخر متصل، ولذلك أعله البزّار بالتفرد وبالانقطاع.

ويونس بن عبيد بن البصري ترجمته برقم (٣٦١٣)، ثقة ثبت فاضل من الخامسة.

ومعتمر بن سليمان ترجمته برقم (٣٣٤٤)، ثقة ومن الطبقة الصغرى من أتباع التابعين.

والحديث فيه التفرد النسبي، ولم يروه عن يونس عن الحسن إلا المعتمر، ومعتمر بن سليمان من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة محتمل في بعض الأحيان إذا كان من الحفاظ.

١- مسند البزار ٢٧/٩.

(٢٥٨) - (٣٥٣٥) - قال البزّار: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: نَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ، قَالَ: نَا حُمَيْدٌ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: لَا جَلَبَ وَلَا جَنَبَ وَلَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ وَمَنِ انْتَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمران بن حصين بهذا اللفظ بأحسن من هذا الإسناد، عن عمران"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (١٧٦/٢) وابن أبي شيبة (٣٣/٤) وأحمد (٤٣٩/٤)، والترمذي (٤٣١/٣) والنسائي في الكبرى (٣٠٩/٣)، وابن حبان (٦١/٨) والطبراني في الكبير (١٧٠/١٨) من طرق عن حميد الطويل به بنحوه.

وأخرجه الطيالسي (١٧٦/٢)، وأحمد (٤٢٩/٤)، والنسائي في الكبرى (٤٢/٣) والطبراني في الكبير (١٧٢/١٨) من طريق شعبة عن أبي قزعة عن الحسن به بنحوه.

وأخرجه أحمد (٤٤١/٤) من طريق إبراهيم بن خالد ثنا رباح بن زيد عن معمر عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق حميد عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وقال الإمام الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"[2].

رأي الباحث:

الحديث يرويه عمران بن حصين رضي الله عنه، وروي عن عمران من غير وجه، ورواه البزّار من حميد عن الحسن، ووصَف هذا الوجه بالحسن.

١- مسند البزار ٢٩/٩.

٢- جامع الترمذي ٤٣١/٣.

(٢٥٩) - (٣٥٥٢، ٣٥٥٣) - قال البزار: حدّثنا عمرو بن مالك، قال: نا عبيدة بن حميد، قال: نا منصور، عن خيثمة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، رضي الله عنه، قال: كنّا معه بالبصرة فمررنا بإنسان يقرأ سورة يوسف، قال: فجلس وقال لنا: اسمعوا القرآن فلمّا فرغ القارئ من قراءته سأل فقال عمران: إنا لله وإنا إليه راجعون ثم، قال لنا عمران: انطلقوا فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من قرأ منكم القرآن فليسأل الله به فإنه سيأتي قوم من بعدكم يسألون الناس به».

حدّثنا به السكن بن سعيد، عن قبيصة، عن سفيان، عن منصور، عن خيثمة، عن الحسن، عن عمران، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عمران، ولا نعلم رواه عن عمران إلا الحسن، ولا عن الحسن إلا خيثمة، وهو خيثمة بن أبي خيثمة رجل من أهل البصرة روى عنه منصور، وقد روى هذا الحديث قبيصة عن سفيان الثوري عن منصور عن خيثمة عن الحسن عن عمران عن النبي صلى الله عليه وسلم"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٣٦/٤) وسعيد بن منصور (١٨٧/١) والعقيلي في الضعفاء (٢٩/٢) والطبراني في الكبير (١٦٧/١٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٣٤/٢) من طريق منصور به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٨٠/١٠) وأحمد (٤٣٩/٤) والترمذي (١٧٩/٥) من طريق سفيان عن الأعمش عن خيثمة به.

وللحديث شواهد من حديث جابر وعبد الرحمن بن شبل رضي الله عنهم.

أخرج سعيد بن منصور (١٥٢/١) وأحمد (٣٩٧/٣)، وأبو داود (٣٠٧/١) من طريق خالد بن عبد الله عن حميد الأعرج عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه بنحوه.

وأخرجه أحمد (٣٥٧/٣) وأبو يعلى (١٤٠/٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٥٣٨/٢) من طرق عن أسامة بن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه بنحوه.

وحديث عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة (٤٠٠/٢) وأحمد (٤٢٨/٣) من طريق هشام الدستوائي حدثني يحيى بن أبي كثير عن أبي راشد الحبراني عن عبد الرحمن بن شبل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اقْرَءُوا الْقُرْآنَ، وَلَا تَغْلُوا فِيهِ، وَلَا تَجْفُوا عَنْهُ، وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ، وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ.

---

١ - مسند البزار ٣٧/٩

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق خيثمة عن الحسن عن عمران بن حصين رضي الله عنه.

وخيثمة بن أبي خيثمة أبو نصر البصري ضعيف ، روى له الترمذي والنسائي [1].

قال الإمام الترمذي رحمه الله: "هذا حديث حسن ، ليس إسناده بذاك"[2].

وقال العقيلي رحمه الله: "لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به" [3].

والحديث روي من طريق خالد بن عبد الله عن حميد الأعرج عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه بنحوه.

وخالد بن عبد الله الواسطي ترجمته برقم (٣٤٣٣)، وهو ثقة ثبت.

وحميد بن قيس المكي الأعرج ترجمته برقم (٣٧٩٠)، وهو ثقة.

ويتضح من هذا أنّ حديث جابر رضي الله عنه إسناده صحيح.

رأي الباحث:

حديث الحسن عن عمران انفرد به خيثمة بن أبي خيثمة، وهو ضعيف، لكنّ للحديث شواهد من حديث جابر رضي الله عنه وغيره. والله أعلم.

١- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/١٣٥، كتاب الثقات لابن حبان ٤/٢١٤، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٢٧٧.

٢- جامع الترمذي ٥/١٧٩.

٣- الضعفاء للعقيلي ٢/٢٩.

(٢٦٠) - (٣٥٧٨) - قال البزّار: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْزُوق، قالَ: نا شَيْبانُ، قالَ: نا أَبُو حَمْزَةَ الْعَطَّارُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَطَيَّرَ أَوْ تُطُيِّرَ لَهُ، أَوْ تَكَهَّنَ أَوْ تُكُهِّنَ لَهُ، أَوْ سَحَرَ أَوْ سُحِرَ لَهُ، وَمَنْ عَقَدَ عُقْدَةً - أَوْ قالَ: مَنْ عَقَدَ عُقْدَةً - وَمَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي بعض كلامه من غير وجه، فأما بجميع كلامه ولفظه، فلا نعلمه يروى إلا عن عمران بن حصين، ولا نعلم له طريقاً عن عمران بن حصين إلا هذا الطريق، وأبو حمزة العطار بصري لا بأس به"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٦٢/١٨) من طريق شيبان، ومن طريق عيسى بن إبراهيم البركي.

كلاهما (شيبان عيسى بن إبراهيم) عن أبي حمزة العطار به.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يرو إلا من طريق أبي حمزة العطار عن الحسن عن عمران رضي الله عنه.

وإسحاق بن الربيع العطار ترجمته برقم (٣٥٧٢)، وهو صدوق تكلّم فيه للقدر.

رأي الباحث:

الحديث غريب لم يرو إلا من طريق إسحاق بن الربيع عن الحسن عن عمران.

وأبو حمزة العطار من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا من الثقات، ولكن الحديث روي بعض كلامه من غير وجه. فأما بجميع لفظه فلم يُرو إلا من طريق أبي حمزة العطار عن الحسن عن عمران بن حصين، والله أعلم.

١- مسند البزار ٥٣/٩.

(٢٦١) - (٣٥٨٨) - قال البزّار: حدّثنا عَمْرو، قال: نا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِير، قال: نا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا، أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَرَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ فَرَدَّ عَلَيْهِ وَقَالَ: عِشْرُونَ حَسَنَةً ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثُونَ حَسَنَةً".

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي نحو كلامه، عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه، وأحسن إسناد يروى في ذلك، عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الإسناد، وإن كان قد رواه من هو أجلّ من عمران، فإسناد عمران أحسن"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣٩) والدارمي (٢/٣٦٠) وأبو داود (٤/٥١٦) والترمذي (٥/٥٢) والنسائي في الكبرى (٦/٩١) والطبراني في الكبير (١٨/١٣٤) من طريق محمد بن كثير به.

وللحديث شواهد منها:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٣٤٢)، ومن طريقه ابن حبان (٢/٢٤٦) عن عبد العزيز بن عبد الله حدثني محمد بن جعفر بن بن أبي كثير عن يعقوب بن زيد التيمي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه.

وحديث معاذ بن أنس رضي الله عنه أخرجه أبو داود (٤/٥١٦) ومن طريقه البيهقي في الشعب (٦/٤٥٥) من طريق ابن أبي مريم قال: أظنّ أني سمعت نافع بن يزيد أخبرني أبو مرحوم عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه بمعناه[2].

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق محمد بن كثير[3]، عن جعفر بن سليمان عن عوف[1].

١- مسند البزار ٩/٦٣.

٢- وأبو مرحوم عبد الرحيم بن ميمون المدني صدوق. ونافع بن يزيد الكلاعي ثقة. وسعيد بن الحكم ابن أبي مريم ثقة ثبت. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر (١/٣٥٠) و(١/٥٩٨) و(٢/٢٣٩).

٣- ومحمد بن كثير العبدي البصري صدوق من العاشرة ، روى له الجماعة. ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٣٥٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٧٠، تهذيب التهذيب لابن حجر ٩/٣٧١، تقريب التهذيب لابن حجر ١/١٢٧.

وجعفر بن سليمان ترجمته برقم (٣٥٥٨)، وهو صدوق لكنه كان يتشيع من الثامنة.

قال الإمام الترمذي : "هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه"[٢].

والشاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرويه عبد العزيز بن عبد الله[٣]، عن محمد بن جعفر عن يعقوب بن زيد التيمي[٤]، عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومحمد بن جعفر بن أبي كثير ترجمته برقم (٣٨٦٥)، وهو ثقة.

ويتضح من هذا أن حديث أبي هريرة رضي الله عنه إسناده صحيح.

رأي الباحث:

الحديث فيه التفرد النسبي، ولم يرو إلا من طريق محمد بن كثير عن جعفر بن سليمان عن عوف عن أبي رجاء عن عمران، ومتن الحديث قد روي نحوه من وجوه، والتفرد وقع فيه في طبقات متأخرة، وهي طبقة محمد بن كثير، وهو من تبع أتباع التابعين، وفي مثل هذه الطبقات لا يكون التفرد إلا نادراً، إلا أنه يعتضد بالشواهد، والله أعلم.

١- وعوف بن أبي جميلة العبدي البصري الأعرابي ثقة رمي بالقدر وبالتشيع، روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/٤١٠، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/٣٢٠، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٢٥٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٧٥٩.

٢- جامع الترمذي ٥/٥٢.

٣- وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي ثقة، [خ د ت ق] ينظر: الجرح والتعديل ٥/٣٨٧، كتاب الثقات لابن حبان ٨/٣٩٦، سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٢٤٠.

٤- صدوق ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/٢٠٧، كتاب الثقات لابن حبان ٧/٦٤٢.تهذيب الكمال للمزي ٣٢/٣٢٣.

(٢٦٢) - (٣٦٢١) - قال البزّار: حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: نَا الْمُهَاجِرُ أَبُو مَخْلَدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبِسَ خُفَّيْهِ. وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ إِذَا أَحْدَثَ تَوَضَّأَ فَخَلَعَ خُفَّيْهِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن"[1].

تفريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٧٩)، ومسدد كما في الاتحاف (١/٣٩٠) وابن ماجه (١/١٨٤) وابن حبان (٤/١٥٣)، والدارقطني (١/١٩٤) والبيهقي في السنن (١/٢٨١) من طرق عن عبد الوهاب به بنحوه.

وأخرجه الحميدي (٢/٣٨٨) وأحمد (٤/٢٤٠) والترمذي (١/١٥٩) وابن خزيمة (١/١٣) من طرق عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال رضي الله عنه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق أبي مخلد[2]، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه رضي الله عنه.

قال الإمام الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح". ثم نقل عن البخاري أنه قال: "أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال"[3].

قلتُ: مهاجر بن مخلد انفرد به، لكن له شاهد من حديث صفوان رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٩/٩١.

٢- ومهاجر بن مخلد أبو مخلد مقبول من السادسة ، روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٧/٤٨٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٢١٧، تهذيب الكمال للمزي ٢٨/٥٧٩.

٣- جامع الترمذي ١/١٥٩.

(٢٦٣)- (٣٦٣١) - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ العَنْبَرِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ مَالِكٍ، قالا: نَا الْحَسَنُ بْنُ بويه، وَاللَّفْظُ، لِعَمْرٍو، قالَ: نَا بَحْرُ بْنُ مِرَارٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قالَ: وَقالَ غَيْرُهُ: عَنْ مَوْلًى، لِأَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإن كان يروى عن غير أبي بكرة من طرق"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي (٢/٢٣٦) من طريق محمد بن عبد الرحمن حدثنا الحسن بن حبيب بن ندبة به.

وقد روى جماعة من الصحابة أنهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في نعليه.

منها: حديث أنس رضي الله عنه أخرجه أحمد (٣/١٠٠) ومسلم (٢/٧٧) والترمذي (٢/٢٤٩).

وحديث عائشة رضي الله عنها أخرجه النسائي في الكبرى (١/٤٠٥) وابن راهويه (٣/٩٢٤).

وحديث عمرو بن شعيب رضي الله عنه أخرجه أبو داود (١/٢٤٧) وابن ماجه (١/٣٣٠).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق الحسن بن بويه[٢] عن بحر بن مرار عن ابن أبي بكرة عن أبيه.

وبحر بن مرار البصري، ترجمته برقم (٣٦٣٢)، وهو صدوق اختلط بأخرة من السادسة.

وذكر ابن عدي هذا الحديث وحديثين آخرين، وقال: "ولبحر بن مرار هذا غير ما ذكرت من الحديث شيء يسير، ولا أعرف له حديثا منكرا فأذكره، ولم أر أحداً من المتقدمين ممن تكلّم في الرجال ضعفه إلا يحيى القطان ذكر أنه كان قد خولط، ومقدار ما له من الحديث لم أر فيه حديثا منكراً"[٣].

وبحر بن مرار صدوق، وأما اختلاطه فلم تظهر له منكرات، كما قال ابن عدي فهو على أصل الصدق.

رأيي الباحث: الحديث فيه التفرد في طبقة متأخرة، وهي طبقة الحسن بن حبيب، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الثقات، لكن الحديث يعتضد بالشواهد، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/٩٨.

٢- الراوي عن بحر بن مرار هو الحسن، ووقع في رواية البزار: ابن بويه، وفي رواية ابن عدي: بن حبيب بن ندبة، ولعله في رواية البزار تحرف من ندبة إلى بويه؛ لأن الراوي عن الحسن في كلا الروايتين هو محمد بن عبد الرحمن العنبري. والحسن بن حبيب بن ندبة لا بأس به من التاسعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/١٤٩، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٨، كتاب الثقات لابن حبان ٨/١٦٩، تهذيب الكمال للمزي ٦/٧٨، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٢٠١.

٣- الكامل لابن عدي ٢/٢٣٦.

(٢٦٤) - (٣٦٥٨) - **قال البزّار: حدّثنا يحيى بن حكيم، قال: نا يحيى بن سعيد، قال: نا الأشعث، عن الحسن، عن أبي بكرة، رضي الله عنه، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم في صلاة الخوف صلى بهؤلاء ركعتين وبهؤلاء ركعتين، فكانت للنبيّ أربعا ولهؤلاء ركعتين ركعتين.**

قال البزّار: "وهذا الكلام يروى عن جابر وعن أبي بكرة، وحديث أبي بكرة أحسن إسناداً، فذكرناه عن أبي بكرة لحسن إسناده إلا أن يزيد فيه جابر كلاماً"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٣٩/٥) والنسائي في المجتبى (١٠٣/٢) وفي الكبرى (٥٩٨/١) من طريق يحيى بن سعيد، وأخرجه أحمد (٤٩/٥) عن روح، وأبو داود (٤٨٤/١) من طريق معاذ بن معاذ العنبري، والنسائي في المجتبى (١٧٨/٣) وفي الكبرى (٥٩٧/١) والحاكم (٤٨٤/١) من طريق خالد بن الحارث، وابن حبان (١٣٥/٧) والدارقطني (٦١/٢)، من طريق سعيد بن عامر.

كلهم (يحيى بن سعيد وروح ومعاذ وخالد بن الحارث وسعيد بن عامر) عن الأشعث به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٦٤/٢)، وأحمد (٣٦٤/٣) ومسلم (٢١٤/٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه بمعناه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق أبو بكرة وجابر رضي الله عنهما، وحديث أبي بكرة رواه الأشعث[٢]، عن الحسن.

قلتُ: الحسن البصري مدلّس وقد عنعن، لكنه له شاهد من حديث جابر رضي الله عنه.

١- مسند البزار ٩٨/٩.

٢- وأشعث بن عبد الملك البصري ثقة، روى له الأربعة ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٧٥/٢، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤١٥/١، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٨٠/٤، تهذيب الكمال للمزي ٢٧٧/٣.

(٢٦٥) - (٣٦٦٥) - قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ سُلَيْمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْخٌ مِنْ قُرَيْشٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم وَاقِفًا عَلَى بَغْلَتِهِ ، فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ ، فَقَالَتْ : إِنَّهَا قَدْ زَنَتْ فَارْجُمْهَا يَا رَسُولَ اللهِ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : اسْتَتِرِي بِسِتْرِ اللهِ ، ثُمَّ أَتَتْهُ يَوْمًا آخَرَ وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللهِ ، ارْجُمْهَا ، فَقَالَ : اسْتَتِرِي بِسِتْرِ اللهِ ، ثُمَّ جَاءَتِ الْيَوْمَ الثَّالِثَ وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ، فَأَخَذَتِ اللِّجَامَ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللهِ ، أَنْشُدُكَ اللَّهَ إِلاَّ رَجَمْتَهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : اذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي ، فَوَلَدَتْ غُلامًا فَجَاءَتْ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : اذْهَبِي فَأَطْعِمِيهِ حَتَّى تَفْطِمِيهِ ، فَذَهَبَتْ وَجَاءَتْ ، فَقَالَتْ : إِنَّهَا قَدْ تَطَهَّرَتْ مِنَ الدَّمِ ، فَبَعَثَ إِلَى نِسْوَةٍ ، فَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَسْتَبْرِئْنَهَا ثُمَّ حَفَرَ لَهَا حَفِيرَةً ، ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم حَصَاةً مِثْلَ الْحِمِّصَةِ ، ثُمَّ رَمَاهَا فَرَمَاهَا النَّاسُ.

قال البزّار: "وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نحفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق، وزكريا بن سليم بصري، ولا نعلم أحداً سمّى هذا الشيخ"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٢/٥) وأبو داود (٢٦١/٤) والنسائي في الكبرى (٢٩٣/٤) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، وأحمد (٣٦/٥) والنسائي في الكبرى (٢٨٧/٤) من طريق عبد الله بن المبارك، والنسائي في الكبرى (٢٩٣/٤) من طريق عثمان بن عمر.

ثلاثتهم (عبد الصمد وعبد الله بن المبارك وعثمان بن عمر) عن زكريا بن سليم به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٨٥/١٠) وأحمد (٣٦/٥) وأبو داود (٢٦٠/٤) والبيهقي في السنن (٢٢١/٨) من طريق وكيع بن الجراح عن زكريا بن سليم به مختصراً.

وأصل القصة له شاهد من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه. أخرجه مسلم (١١٩/٥) والدارمي (٢٣٤/٢) وأحمد (٢٣٧/٥).

ومن حديث عمران بن حصين رضي الله عنه. أخرجه مسلم (١٢٠/٥) وعبد الرزاق (٣٢٥/٧) وأحمد (٤٣٥/٤) وأبو داود (٢٥٩/٤).

١- مسند البزار ١١٨/٩.

دراسة علة الحديث:

وزكريا بن سليم أبو عمران البصري صدوق روى له أبو داود والنسائي [1].

وأبي الباحث: وجه إعلال الحديث يرجع إلى قرينتين:

الأولى: جهالة شيخ من قريش الراوي عن عبد الرحمن بن أبي بكرة.

الثانية: تفرد زكريا بن سليم، وهو صدوق ومن طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الثقات.

قلتُ: الحديث عن أبي بكرة غريب، لكن أصل القصة له شواهد صحيحة من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه ومن حديث عمران بن حصين رضي الله عنه، والله أعلم.

١- وقال ابن حجر: "مقبول" وفيه نظر؛ فقد نقل في التهذيب قول ابن معين في زكريا: صالح. وقال الذهبي: صدوق. وكذلك ذكر ابن حجر زكريا في الطبقة السادسة، وهو طبقة التابعين، وهو ليس من التابعين، بل من أتباع التابعين. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٢٥٢/٨، الكاشف للذهبي ٤٠٥/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٢٨٦/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٣١٣/١

(٢٦٦) - (٣٦٧١، ٣٦٩٧) - قال البزّار: حدّثنا أحمدُ بنُ منصورٍ قالَ: نا عفّانُ، قالَ: نا سَعيدُ بنُ زَيدٍ، قالَ: سَمِعتُ أبا سُليمانَ العَصريَّ، قالَ: حدّثَني عُقبةُ بنُ صُهبانَ، عَنْ أبي بَكرَةَ، رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبيِّ صَلّى اللّهُ عليهِ وَسلّمَ، قالَ: «يُحمَلُ النّاسُ عَلى الصِّراطِ يَومَ القِيامَةِ فَيَتقادَعُ بِهِمْ جَنبَتا الصِّراطِ تَقادُعَ الفِراشِ فِي النّارِ فَيُنجّي اللّهُ بِرَحمَتِهِ مَنْ يَشاءُ ثُمّ يُؤذَنُ لِلمَلائِكَةِ وَالنّبيّينَ وَالشُّهَداءِ أنْ يَشفَعُوا فَيَشفَعُونَ، وَيُخرِجُونَ وَيَشفَعُونَ، وَيُخرِجُونَ وَيَشفَعُونَ، وَيُخرِجُونَ مَنْ كانَ فِي قَلبِهِ مَا يَزِنُ ذَرّةً مِنْ إيمانٍ.

حدّثنا عَمرُو بنُ عَليٍّ، قالَ: نا مُعاذُ بنُ هانِئٍ، قالَ: نا سَعيدُ بنُ زَيدٍ، قالَ: نا أبو سُليمانَ كَعبُ بنُ شَبيبٍ العَصريُّ، قالَ: نا عُقبَةُ، عَنْ أبي بَكرَةَ، رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبيِّ صَلّى اللّهُ عَلَيهِ وَسلّمَ، قالَ: «يُحمَلُ النّاسُ يَومَ القِيامَةِ عَلى الصِّراطِ فَتتقادَعُ بِهِمْ جَنبَتا الصِّراطِ تَقادُعَ الفِراشِ فِي النّارِ، ثُمّ يُؤذَنُ لِلمَلائِكَةِ وَالنّبيّينَ وَالشُّهَداءِ، وَالصّالِحينَ فَيَشفَعُونَ وَيُخرِجُونَ، وَيَشفَعُونَ وَيُخرِجُونَ».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أبي بكرة بهذا اللفظ، وإسناد هذا الحديث كلهم بصريون"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/١٧٧) وأحمد (٥/٤٣) والطبراني في الصغير (٢/١٤٢) من طريق عفان، وابن أبي عاصم في السنة (٢/٣٦٨) وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٥/٤٣) عن محمد بن أبان الواسطي، والبخاري في التاريخ الكبير (٩/٣٧) وفي الكنى (ص ٣٧) عن موسى بن إسماعيل، والدولابي في الكنى (٢/٦٠٣) من طريق معاذ بن هانئ، أربعتهم عن سعيد بن زيد به. وسمّى أبو سليمان العصري في رواية معاذ بن هانئ كعب بن شبيب.

لكن الحديث له شواهد عن أبي سعيد الخدري وجابر وأبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهم.

وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أخرجه ابن أبي شيبة (١٣/ ١٧٦، ١٧٧) وأحمد (٣/١١) والطبري في التفسير (١٦/١١٣)، من طريق محمد بن إسحاق حدثني عبيد الله بن المغيرة عن سليمان بن عمرو العتواري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أخرجه أحمد (٣/٣٨٣) ومسلم (١/١٢٢).

وتقادع الناس عن الصراط فيه عن أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما أخرجه مسلم (١/١٢٩).

١- مسند البزار ٩/١٢٣.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يروه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أبي بكرة رضي الله عنه.

وقال الإمام الطبراني: "لم يروه عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد"[1].

وأبو سليمان العصري ذكره البخاري في الكنى، وقد روى عنه سعيد بن زيد، ولا يعرف له راوٍ غيره، ووثقه ابن معين كما روى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل[2].

وسعيد بن زيد الأزدي البصري صدوق له أوهام، روى له الجماعة إلا البخاري والنسائي[3].

وأبي الباحث:

سعيد بن زيد صدوق وله أوهام ومن أتباع التابعين، وفي هذه الطبقة لا يقبل التفرد إلا من الحفاظ، لكن للحديث شواهد عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنهم.

والشاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في طريقه محمد بن إسحاق، وهو مدلّس لكنه صرّح بالتحديث، فانتفت شبهة تدليسه. والله أعلم.

١- المعجم الصغير للطبراني ١٤٢/٢.

٢- الكنى للبخاري ص ٣٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٨٠/٩، الكنى والأسماء للدولابي ٦٠٣/٢. وأبو سليمان العصري سمّي في رواية الدولابي في الكنى والأسماء: كعب بن شبيب، وكذا سمّاه الدولابي في الكنى، والسمعاني في الأنساب.

٣- سؤالات أبي داود لأحمد ص ٣٣٨، سؤالات أبي عبيد الآجري ص ٣٥٥، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٨٤/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢١/٤، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٩٠، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٥٣/١.

(٢٦٧) - (٣٦٨٢) - قال البزّار: وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا أَبُو عَاصِمٍ، قَالَ: نَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُرَّ بِأَمْرٍ بُشِّرَ بِهِ فَخَرَّ سَاجِدًا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه، ولا نعلم يرويه إلا بكار بن عبد العزيز، عن أبيه، عن أبي بكرة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (٣/٤٤)، والترمذي (٤/١٤١)، وابن ماجه (١/٤٤٦)، وابن عدي (٢/٢١٨) والدارقطني (١/٤١٠)، من طريق أبي عاصم، وأخرجه أحمد (٥/٤٥) عن أحمد بن عبد الملك الحراني، والطبراني في الأوسط (١/١٠٧) من طريق محمد بن عيسى، والحاكم (١/٤١١)، و(٤/٣٢٣) من طرق أبي سلمة موسى بن إسماعيل وخالد بن خداش ومحمد بن عيسى بن الطباع.

كلهم (أبو عاصم وأحمد بن عبد الملك ومحمد بن عيسى وموسى بن إسماعيل وخالد بن خداش ومحمد بن عيسى) عن بكار بن عبد العزيز به بنحوه.

ولسجود الشكر شواهد منها:

حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أخرجه أحمد (١/١٩١) وعبد بن حميد (ص ٨٢) وأبو يعلى (٢/١٧٣).

وحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخرجه أبو داود (٣/٤٤).

وحديث أنس رضي الله عنه عند ابن ماجه (١/٤٤٥)، وفي إسناده عبد الله ابن لهيعة، وهو سيئ الحفظ.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكرة رضي الله عنه.

قال الإمام الترمذي رحمه الله: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكار بن عبد العزيز، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم رأوا سجدة الشكر، وبكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة مقارب الحديث"[2].

وقال الحاكم رحمه الله: "هذا حديث صحيح وإن لم يخرجاه، فإن بكار بن عبد العزيز: صدوق عند الأئمة، وإنما لم يخرجاه لشرطهما في الرواية كما ذكرناه فيما تقدم، وليس لعبد العزيز بن أبي بكرة رواة غير ابنه فقال: صالح الحديث"[3].

١- مسند البزار ٩/١٣١.

٢- جامع الترمذي ٤/١٤١.

٣- المستدرك للحاكم ١/٤١١.

قال الحاكم رحمه الله: "ولهذا الحديث شواهد يكثر ذكرها". ثم أشار إلى تلك الشواهد[1].

رأي الباحث:

بكار بن عبد العزيز البصري ترجمته برقم (٣٦٧٨)، وهو صدوق يهم ومن أتباع التابعين، والتفـــرد في هذه الطبقة يقبل من الثقات لكن يمكن تقوية الحديث بأمرين:

الأول: عمل أكثر أهل العلم على هذا حيث رأوا سجدة الشكر.

الثاني: وجود شواهد، منها حسنة، ومنها ضعيفة، إلا أنه يستحسن بها. والله أعلم.

١- المرجع السابق ١/٤١١.

(٢٦٨) - (٣٦٨٧) - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ الْعَوَّامِ، قال: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ سَمِعْتُ أَبِيَ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلاثًا، وَمَضْمَضَ ثَلاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلاثًا وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ يُقْبِلُ بِيَدَيْهِ مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدَّمِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلاثًا، وَخَلَّلَ بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلِهِ، وَخَلَّلَ لِحْيَتَهُ».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وبكار بن عبد العزيز ليس به بأس، وعبد الرحمن صالح الحديث قد تقدّم ذكرنا له"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه البزّار (١٣٣/٩، ١٣٤) عن محمد بن صالح بن العوام به.

وأخرجه مسلم (١٤٢/١) من طريق أبي النضر عن أبي أنس أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ بِالْمَقَاعِدِ، فَقَالَ: أَلاَ أُرِيكُمْ وُضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلاَثًا ثَلاَثًا.

وأخرجه البخاري (٧١/١) وأبو داود (٣٩/١) من طريق حمران مولى عثمان أنه رَأَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، وذكر الحديث بمعناه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق محمد بن صالح بن العوام حدثنا عبد الرحمن بن بكار عن أبيه عن عبد العزيز بن أبي بكرة عن أبي بكرة.

رأي الباحث:

بكار ضعيف، لكن يصلح حديثه للاعتبار، وكذلك عبد الرحمن بن بكار صالح الحديث، وله شاهد صحيح من حديث عثمان رضي الله عنه.

١- مسند البزار ١٣٤/٩.

(٢٦٩) - (٣٦٨٦) - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ الْعَوَّامِ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَكَّارِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُسَبِّحُ فِي رُكُوعِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا، وَفِي سُجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى ثَلَاثًا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وعبد الرحمن بن بكار معروف نسبه صالح الحديث"[١].

تخريج الحديث:

الحديث لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزار.

وفي الباب حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجه أبو داود (١/٣٣٠)، والترمذي (٢/٤٦)، وقال الترمذي: "حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل، عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق ابن مسعود".

وقال أبو داود بإثر حديث ابن مسعود: "هذا مرسل، عون لم يدرك عبد الله".

وعن جبير بن مطعم رضي الله عنه أخرجه البزّار (٣٤٤٧)، والدارقطني (١/٣٤٢).

وعن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه. أخرجه أحمد (٥/٣٤٣)، وفي إسناده شهر بن حوشب، وهو ضعيف[٢].

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عبد الرحمن بن بكار عن أبيه عن جده عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وعبد الرحمن بن بكار لم أجد من ذكره غير قول البزّار فيه: معروف نسبه صالح الحديث[٣].

قال الإمام الترمذي: "والعمل على هذا عند أهل العلم، يستحبّون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسبيحات"[٤].

رأي الباحث:

للحديث شواهد وإن كان لا يخلو واحد منها من مقال، والحديث من هذا الطريق ضعيف، لكن يمكن تقوية الحديث بالشواهد وبعمل أهل العلم على هذا الحديث.

١- مسند البزار ٩/١٣٣.

٢- انظر: المرجع السابق ١/٤٢٣.

٣- مسند البزار ٩/١٣٣.

٤- جامع الترمذي ٢/٤٦.

(٢٧٠)- (٣٦٩٠) - قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مَوْلَى لِقُرَيْشٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، قَالَ: دَخَلَ عَلَيْنَا أَبُو بَكْرَةَ، فَقَامَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ مَجْلِسِهِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: لاَ يُقِيمُ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلاَ يَمْسَحُ يَدَهُ بِثَوْبِ مَنْ لاَ يَمْلِكُ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه إلا أبو بكرة، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق، ولا نعلم أحداً سمّى هذا الرجل يعني أبا عبد الله مولى قريش، وإنما ذكرناه على ما فيه؛ لأنه لا يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢٠١/٢) وابن أبي شيبة (٣٩٦/٨)، وأحمد (٤٤/٥)، وأبو داود (٤٠٦/٤)، والحاكم (٣٠٣/٤) والبيهقي في السنن (٢٣٣/٣) من طرق عن شعبة به.

وحديث القيام له شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. أخرجه البخاري (٢٣١٣/٥) ومسلم (٩/٧).

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢١٩/٣) من حديث الحكم بن عمير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَا تَتَمَنْدَل بِثَوبِ مَن لَم تَكسُ.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق شعبة عن عبد ربه بن سعيد[2]، عن أبي عبد الله مولى لقريش[3]، عن سعيد بن أبي الحسن[4]، عن أبي بكرة رضي الله عنه.

وحديث الحكم بن عمير، رواه موسى بن أبي حبيب، وهو ضعيف الحديث، وفيه انقطاع[5].

وأبي الباحث: الحديث غريب، لكنه محتمل لأمرين:

الأول: رواه شعبة، وهو أمام من أئمة الحديث، ولا يخرج عمّا رووه إلا بينة واضحة.

الثاني: وجود شواهد صحيحة للقطعة الأولى، وشاهد للقطعة الثانية.

١- مسند البزار ١٣٦/٩.

٢- ثقة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤١/٦، معرفة الثقات للعجلي ٧١/٢، تقريب التهذيب ٥٥٨/١.

٣- مجهول. ينظر: ميزان الاعتدال للذهبي ٣٩٢/٧، لسان الميزان لابن حجر ٤٧٢/٧.

٤- ثقة. ينظر. الجرح والتعديل ٧٣/٤، معرفة الثقات للعجلي ٣٩٥/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٣٥٠/١.

٥- قال الذهبي: وموسى مع ضعفه متأخر عن لقي صحابي كبير". ينظر: الجرح والتعديل ١٤٠/٨، ميزان الاعتدال ٥٣٩/٦.

(٢٧١) - (٣٦٩١) - قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا حَامِدَ بْنَ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ، قَالَ: نَا بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ رَاءَى رَاءَى اللَّهُ بِهِ، وَمَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِهِ».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد، وقد تقدم ذكرنا لبكار في غير هذا، فاستغنينا عن إعادة ذكره بعد"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٥/٥) عن أحمد بن عبد الملك، وابن عدي (٤٣/٢) محمد بن معاوية النيسابوري، والبيهقي في شعب الإيمان (١٩٧/٦) من طريق جعفر بن سلمة مولى خزاعة الوراق.

ثلاثتهم (أحمد بن عبد الملك ومحمد بن معاوية وجعفر بن سلمة) عن بكار بن عبد العزيز به بنحوه.

وله شواهد من حديث جندب البجلي وابن عباس وابن عمرو وأبي سعيد رضي الله عنهم.

وحديث جندب البجلي رضي الله عنه أخرجه البخاري (٢٣٨٣/٥) ومسلم (٢٢٣/٨).

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما أخرجه مسلم (٢٢٣/٨) وابن حبان (١٣٥/٢).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكرة رضي الله عنه.

رأي الباحث:

بكار ضعيف، لكن يصلح حديثه للاعتبار، وعبد الرحمن بن بكار صالح الحديث، وله شواهد صحيحة من حديث جندب البجلي وابن عباس وابن عمرو وأبي سعيد رضي الله عنهم. والله أعلم.

١- مسند البزار ١٣٧/٩.

(٢٧٢) - (٣٦٩٤) - قال البزّار: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ ، عَنْ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : مَنْ نَسِيَ صَلاَةً أَوْ نَامَ عَنْهَا ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه، ولا نعلم يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه، ولم نسمع أحداً يرويه عن ابن علية إلا أحمد بن المقدام العجلي"[1].

تخريج الحديث:

الحديث عن أبي بكرة لم أجده في المصادر الحديثية غير مسند البزّار.

وفي الباب أحاديث صحيحة منها:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أخرجه أحمد (١٨٤/٣) ومسلم (١٤٢/٢) بنحوه.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم (١٣٨/٢) وأبو داود (١٦٦/١) بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق أحمد بن المقدام(٢)، عن ابن علية عن عيينة عن أبيه عن أبي بكرة.

رأي الباحث:

الحديث استمرّ فيه التفرد في طبقة متأخرة، وهي طبقة أحمد بن المقدام، وهو من تبع أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً، لكن التفرد محتمل لأمرين:

الأول: إسماعيل بن علية من الأئمة الحفاظ، ولا يخرج عما يروونه إلا بدليل واضح.

الثاني: وجود شواهد صحيحة.

١- مسند البزار ١٣٨/٩

٢- وأحمد بن المقدام أبو الأشعث العجلي صدوق من العاشرة، روى له الجماعة إلا مسلم وأبو داود يطر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧٨/٢، الكامل لابن عدي ٢٩٥/١، كتاب الثقات لابن حبان ٣٢/٨، تهذيب التهذيب لابن حجر ٧١/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٦/١.

(٢٧٣) - (٣٧٠٢) - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِسْكِين، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُلَيْمَانَ الأَفْطَسُ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ نُفَيْلٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ، قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بُوهِي بِالْخَيْلِ وَأَلْقِيَ السِّلَاحُ وَزَعَمُوا أَنْ لَا قِتَالَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَبُوا الْآنَ حَانَ الْقِتَالُ لَا تَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرَةٌ. وَقَالَ وَهُوَ مُوَلٍّ ظَهْرَهُ إِلَى الْيَمَنِ: إِنِّي أَجِدُ نَفَسَ الرَّحْمَنِ مِنْ هَا هُنَا، وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنِّي كَصُوفٌ غَيْرُ مَلْبُثٍ، وَلْيَتْبَعْنِي أَفْنَادًا، وَالْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَهْلُهَا مُعَانُونَ عَلَيْهَا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه بهذه الألفاظ إلا سلمة بن نفيل، وهذا أحسن طريقاً يروى في ذلك عن سلمة، ورجاله رجال معروفون من أهل الشام مشهورون، إلا إبراهيم بن سليمان الأفطس"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/١٠٤) وابن أبي عاصم (٤/٢٩٥) والبخاري في التاريخ الكبير (٤/٧٠) والنسائي في الكبرى (٣/٣٥) والطبراني في الكبير (٧/٥٢) من طريق إبراهيم بن سليمان به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٧/٥٣)، من طريق نصر بن علقمة عن جبير بن نفير به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق إبراهيم بن سليمان[2]، عن الوليد بن عبد الرحمن به.

والوليد بن عبد الرحمن الجرشي ثقة، ترجمته برقم (١٣٨) (٣٤٨٤).

رأي الباحث:

إبراهيم بن سليمان الأفطس من أتباع التابعين، وهو ثقة، إلا أنه يرسل، والتفرد في طبقة أتباع التابعين يقبل في بعض الأحيان لكن إذا كان من الحفاظ.

١- مسند البزار ٩/١٥٠.

٢- ثقة من التاسعة . ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/١٠٢، تهذيب التهذيب لابن حجر ١/١٠٩.

(٢٧٤) - (٣٧١٧) - قال البزّار: حدّثنا محمّدُ بنُ المثنّى، قالَ: نا أبو عامِر، قالَ: نا سُلَيمانُ بنُ بِلالٍ، عَنْ سُهَيلِ بنِ أبي صالِحٍ، عَنْ عَبدِ الرّحمَنِ بنِ سَعِيدٍ، عَنْ أبي حُمَيدٍ السّاعِدِيِّ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللّهِ صلّى اللّهُ عَلَيهِ وَسلّمَ: «لا يَحِلُّ لِمُسلِمٍ أنْ يأخُذَ عَصا أخِيهِ إلّا بِطِيبَةٍ نَفْسِهِ، وَذلِكَ مِمّا شَدّدَ صلّى اللّهُ عَلَيهِ وَسلّمَ مَا حَرّمَ اللّهُ مِنْ مَالِ المُسلِمِ عَلَى المُسلِمِ».

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي نحو كلامه، عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه بغير هذا اللفظ، ولا نعلم لأبي حميد طريقاً غير هذا الطريق، وإسناده حسن"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٢٥/٥)، وابن قانع في معجم الصحابة (٤٣٥/٤)، والروياني (٤٣٥/٢) وابن حبان (٣١٦/١٣)، والبيهقي في السنن (٣٥٨/٩)، من طريق سليمان بن بلال به.

وله شاهد بمعناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد (٢٧٧/٢) ومسلم (١٠/٨).

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يُرو إلا من طريق سليمان بن بلال، عن سهيل بن أبي صالح[2]، به.

وعبد الرحمن بن سعد بن مالك الأنصاري ثقة ، روى له مسلم والأربعة[3].

وسليمان بن بلال التيمي المدني ترجمته برقم (٣٨٦٥)، وهو ثقة من الثامنة.

رأي الباحث:

الحديث وقع فيه التفرد في طبقة متأخرة، وهي طبقة سليمان بن بلال، وهو من الطبقة الصغرى من أتباع التابعين، لكن له شاهد صحيح بمعناه، والله أعلم.

١- مسند البزار ١٦٨/٩.

٢- وسهيل بن أبي صالح صدوق تغير حفظه بأخرة، روى له الجماعة البخاري مقروناً. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٤٤٠/١، الجرح والتعديل ٢٤٧/٤، الكامل لابن عدي ٥٢٥/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٤٠١/١.

٣- معرفة الثقات للعجلي ٧٧/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٩٥/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٧١/١.

(٢٧٥)- (٣٧٢٥) - قال البزّار: حدّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قالَ: حدّثنا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّل قالَ: حدّثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ إسْماعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفاعَةَ عَنْ أبيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ أنّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال لِعُمَرَ: اجْمَعْ لِي قَوْمَكَ فَجَمَعَهُمْ عُمَرُ عِنْدَ بَيْتِ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم، ثُمّ دخلَ عَلَيْهِ، فَقالَ: يا رَسُولَ اللهِ، أدْخِلُهُمْ عَلَيْكَ أوْ تَخْرُجُ إلَيْهِمْ؟ فَقالَ: بَلْ أخْرجه إلَيْهِمْ قالَ: فَأتاهُمْ، فَقالَ: هَلْ فِيكُمْ أحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ؟ قالُوا: نَعَمْ، فِينا حُلَفاؤُنا، وَفِينا أبْناءُ أخَواتِنا، وَفِينا مَوالِينا، فَقالَ: حُلَفاؤُنا مِنّا، وَبَنُو أخْتِنا مِنّا، وَمَوالِينا مِنّا، وَأنْتُمْ ألا تَسْمَعُونَ أنّ أوْلِيائِيَ مِنْكُمُ الْمُتَّقُونَ؟ فَإنْ كُنْتُمْ أولَئِكَ فَذَلِكَ، وَإلا فَانْظُرُوا أنْ لا يَأتِيَ النّاسُ بِالأعْمالِ يَوْمَ الْقِيامَةِ، وَتَأتُونَ بِالأثْقالِ، فَيُعْرَضُ عَنْكُمْ ثُمّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَقالَ: يا أيُّها النّاسُ إنّ قُرَيْشا أهْلُ أمانَةٍ، فَمَنْ بَغاهُمُ الْعَوائِرَ أكَبَّهُ اللّهُ بِمَنْخِرَيْهِ، قالَها ثلاثا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم يرويه بهذا اللفظ إلا رفاعة بن رافع، وهذا الطريق عنه من حسان الأسانيد التي تروى في ذلك، وقد روى وكيع، عن سفيان، عن ابن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم بعض كلامه، وحديث بشر أتمّ من حديث سفيان"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير (٤٥/٥) من طريق بشر بن المفضل به مطولاً.

وأخرجه أحمد (٣٤٠/٤) عن عفان ثنا بشر به مختصراً.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٦١/٩) و(١٦٧/١٢) ، ومن طريقه الطبراني في الكبير (٤٦/٥) مطولاً.

وأخرجه أحمد (٣٤٠/٤)، مختصراً من طريق وكيع عن سفيان عن ابن خثيم به.

وأخرجه الحاكم (٣٥٨/٢) و(٨٢/٤) من طريقين عن سفيان به.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص٤٠)، والطبراني في الكبير (٤٦/٥) من طريقين عن ابن خثيم به.

وقوله: "مولى القوم منهم". له شاهد من حديث أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري (٢٤٨٤/٦).

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يروه إلا من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، عن أبيه، عن جده.

١- مسند البزار ١٧٧/٩

وإسماعيل بن عبيد بن رفاعة بن رافع الزرقي الأنصاري، انفرد بالرواية عنه عبد الله بن عثمان بن خثيم، ولم يؤثر توثيقه عن غير ابن حبان، فهو مجهول [1].

وعبد الله بن عثمان بن خثيم القاري المكي أبو عثمان صدوق، روى له مسلم والأربعة[2].

رأي الباحث:

الحديث وقع فيه التفرد في طبقة متقدمة، وهي طبقة إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، لكنه مجهول، وعبد الله بن عثمان بن خثيم، وهو صدوق، والتفرد في هذه الطبقة مقبول غالباً لكن إذا كان من الثقات.

لكن قوله: "مولى القوم منهم وابن أختهم منهم". له شاهد صحيح من حديث أنس رضي الله عنه.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٨٧/٢. كتاب الثقات لابن حبان ٢٨/٦.

٢- معرفة الثقات للعجلي ٤٦/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١١/٥، ١١٢، كتاب الثقات لابن حبان ٣٤/٥، تهذيب الكمال للمزي ٢٧٩/١٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٥١٣/١.

(٢٧٦) - (٣٨٥٤) - قال البزار: حدثنا محمد بن المثنى ويحيى بن حكيم، قالا: نا عبد الرحمن بن مهدي قال: نا شعبة عن علي بن زيد عن المغيرة بن أبي برزة عن أبيه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أسلم سالمها الله وغفار غفر الله لها.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي برزة، إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن علي بن زيد إلا شعبة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٠) والروياني (٢/٣٣٦) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة به. وفي رواية أحمد والروياني زيادة قوله: "ما أنا قلته ولكن الله قاله".

وأخرجه الطيالسي (٢/٢٣٩) وأحمد (٤/٤٢٤) وأبو يعلى (١٣/٣٥٥) من طريق شعبة به.

وله شواهد من حديث جابر رضي الله عنه أخرجه أحمد (٣/٣٨٣) ومسلم (٧/١٧٧).

ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري (٣/١٢٩٣) ومسلم (٧/١٧٧).

ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه أحمد (٢/٦٠) ومسلم (٧/١٧٨) وغيرهما.

ومن حديث أبي ذر رضي الله عنه أخرجه أحمد (٥/١٧٦) ومسلم (٧/١٧٧) وغيرهما.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق شعبة عن علي بن زيد عن المغيرة بن أبي برزة[2]، عن أبيه.

وللحديث شواهد صحيحة من حديث جابر وأبي هريرة وابن عمر وأبو ذر رضي الله عنهم، دون قوله: "ما أنا قلته ولكن الله قاله" فهي زيادة منكرة تفرّد بها علي بن زيد، وهو ضعيف.

١- مسند البزار ٩/٣٠٩.

٢- والمغيرة بن أبي برزة الأسلمي، روى عنه غير واحد ولم يوثقه غير ابن حبان مقبول من الثالثة ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٥/٤٠٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٢/٢٠٥.

المبحث السادس

الأحاديث التي ذكر فيها التفرد وهو محتمل لرواية أهل العلم من المحدثين عن المتفرّد هذا الحديث

ويشتمل على عشرين حديثاً، وهي:

الأول: حديث معاوية بن قرة عن أبيه قال: مَا كَانَ طَعَامُنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْأَسْوَدَيْنِ.

الثاني: حديث معاوية بن قرة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدِنَا.

الثالث: حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: تَذَاكَرْنَا الْغُسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَمَّا أَنَا فَأَحْثِي عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا.

الرابع: حديث المستورد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ.

الخامس: حديث شداد رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ....

السادس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم له: صَلِّ قَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ.

السادس: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في ميراث الجد.

السابع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في ميراث الجد.

الثامن: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم.

التاسع: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه في خروج ناس مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُمُ الْجَهَنَّمِيُّونَ.

العاشر: حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْزِلْ فِينَا كِتَابٌ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا.

الحادي عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه قالوا: يا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكَبَائِرُ؟ قَالَ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ...

الثاني عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ...

الثالث عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن ركع دون الصف، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ.

الرابع عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ سَتَكُونُ فِتَنٌ ثُمَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ، الْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي..

الخامس عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في تعجيل الله بعقوبة البغي وقطيعة الرّحم.

السادس عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا فِي غَيْرِ كُنْهِهِ....

السابع عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه قال رئيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نُكَادُ أَنْ نُرْمَلَ بِهَا رَمَلًا.

الثامن عشر: حديث أبي بكرة رضي الله عنه في ليلة القدر.

التاسع عشر: حديث أبي برزة رضي الله عنه في نبيذ الأسقية.

العشرون: حديث رضي الله عنه قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي شَيْئًا أَنْتَفِعُ

التمهيد:

قد لا يكون الراوي في الدرجة العليا من الثقة، وينفرد بحديث دون أن يشاركه فيه غيره، فيكون روايته موضع استغراب، لكن يروي عنه أهلُ العلم من المحدثين كأمثال يحيى القطان ووكيع وشعبة وغيرهم، ويحتملون عنه الحديث الذي تفرّد به من غير إنكار عليه، وهذا الذي يجعل تفرّده محتملاً[1].

ويلاحظ استخدام هذه القرينة في الكتب التي اهتمّ أصحابها ببيان حال الحديث غرابة مثل سنن الترمذي ومسند البزّار وغيرهما.

فنجد من خلال سنن الترمذي أنه يقول بعد بيان الغرابة في الحديث: "لا نعرفه إلا من حديث فلان"، "وروى عنه فلان وغير واحد من الأئمة"[2].

ومن المحدثين الذين أكثروا استخدام هذه القرينة في كتبهم البزّار، فقد أكثر إيراد الألفاظ مثل: حدّث عنه أو روى عنه أهل العلم أو غير واحد من أهل العلم أو جماعة من أهل العلم أو حدّث عنه جماعة ثقات أو حدّث عنه فلان وفلان وغيرهما أو حدّث عنه فلان وغيره أو حدّث عنه الناس واحتملوا حديثه.

١- قال البزار بعد رواية حديث من طريق ريحان بن سعيد (٢/٣١٠): "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه ، ولا رواه عن أيوب إلا عباد بن منصور ، ولا عن عباد إلا ريحان بن سعيد وريحان بن سعيد بصري كتب عنه أهل الحديث: علي بن المديني وإبراهيم بن محمد بن عرعرة وإبراهيم بن سعيد الجوهري وغيرهم، وحدّث بأحاديث كثيرة عن عباد عن أيوب لم يحدّث بها عنه غيره، واحتملت عنه على تفرده بها من غير إنكار عليه".

٢- انظر: جامع الترمذي ٢/٣٤١، ٢/٣٤٥، ٣/٣٧٦، ٤/٢٥٩، ٤/٣٠٩، ٤/٤٩٤، ٤/٧.

(٢٧٧) - (٣٣٠٦، ٣٣٠٧) - **قال البزّار: أخبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرَشِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِسْطَامُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ.**

وَأَخْبَرَنَا زُرَيْقُ بْنُ السَّخْتِ قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِسْطَامُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كَانَ طَعَامُنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْأَسْوَدَيْنِ يَعْنِي التَّمْرَ وَالْمَاءَ، وَقَالَ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: التَّمْرُ وَالْمَاءُ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن معاوية بن قرة إلا بسطام بن مسلم، وهو رجل مشهور من أهل البصرة، حدّث عنه شعبة وغيره"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٢٧٥)، وابن سعد (١/٤٠٧)، والحاكم (٤/١١٨)، من طريق روح بن عبادة، والطبراني في الكبير (١٩/٢٥) وأبو نعيم في الحلية (٢/٣٠٢)، من طريق جعفر بن سليمان، كلاهما (روح بن عبادة وجعفر بن سليمان) عن بسطام به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن معاوية بن قرة عن أبيه إلا بسطام بن مسلم[٢].

قال أبو نعيم: "رواه من الأئمة عن روح جماعة منهم أحمد وأبو خيثمة وبندار"[٣].

رأي الباحث:

الحديث تفرّد به بسطام بن مسلم، وهو ثقة ومن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الحفاظ، لكن الحديث رواه عن بسطام غير واحد من الثقات، ورواه عن روح جماعة من الأئمة، فالحديث فيه التفرد، وهو محتمل. والله أعلم.

١- مسند البزار ٨/٢٤٥.

٢- ثقة روى له النسائي وابن ماجه. ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ٧٣، سؤالات الآجري لأبي داود ص ٣٣٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٤١٤، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١/٥٤٥، تهذيب الكمال ٤/٧٨.

٣- حلية الأولياء لأبي نعيم ٢/٣٠٢.

(٢٧٨) - (٣٣١٠) - قال البزّار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أخبرنا أبو عامر قالَ: أخبرنا خَالِدُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أبيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قالَ: مَنْ أكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ فَلا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدِنَا، فَإنْ كُنْتُمْ لَابُدَّ فَاعِلِينَ فَأمِيتُوهُمَا طَبْخًا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن معاوية بن قرة إلا خالد بن ميسرة، وقد روى عنه غير واحد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١٩/٤)، وأبو داود (٤٢٥/٣) من طريق عبد الملك بن عمرو، والنسائي في الكبرى (١٥٨/٤)، من طريق زيد بن أبي الزرقاء، والترمذي في العلل الكبير (١١١/١)، من طريق الفرات بن خالد، والطبراني في الكبير (٣٠/١٩ من طريق يونس بن محمد.

كلهم (عبد الملك وزيد والفرات بن خالد ويونس بن محمد) عن خالد بن ميسرة به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث تفرد به خالد بن ميسرة[٢]، عن معاوية بن قرة عن أبيه.

قال الإمام الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن قرة إلا خالد بن ميسرة"[٣].

وقال الإمام البخاري كما نقل عنه الترمذي: "هو حديث حسن"(٤).

رأي الباحث:

الحديث تفرد به خالد بن ميسرة، وهو صدوق ومن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يحتمل في بعض الأحيان، وقد روى عنه هذا الحديث غير واحد، واحتملوه عنه.

١- مسند البزار ٢٤٨/٨.

٢- وخالد بن ميسرة أبو حاتم البصري صدوق ، [د س]. ينظر. كتاب الثقات لابن حبان ٢٦٥/٦، الكامل لابن عدي ٤٤١/٣، الكاشف للذهبي ٣٦٩/١، تقريب التهذيب لابن حجر ١٢٦/١.

٣- المعجم الأوسط للطبراني ١٥٧/٦.

٤- العلل الكبير للترمذي ١١١/١.

(٢٧٩)- (٣٤٠٠، ٣٤٠١) - قال البزّار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ أيُّوبَ بْنِ حَبِيبٍ، قالَ: أخبرنا أحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الخالِقِ، قالَ: أخبرنا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قالَ: أخبرنا وَكِيعٌ، قالَ: أخبرنا سُفْيانُ، عَنْ أبي إسْحاقَ، عَنْ سُلَيْمانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ قالَ: تَذاكَرْنا الغُسْلَ مِنَ الجَنابَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ، فَقالَ: أمّا أنا فأحْثِي عَلى رَأسِي ثَلاثًا.

وَأخبرنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قالَ: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قالَ: أخبرنا شُعْبَةُ عَنْ أبي إسْحاقَ عَنْ سُلَيْمانَ بْنِ صُرَدٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ بِنَحْوِهِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث صحيح الإسناد، وقد روي نحو هذا الكلام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه، وأعلى من روى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ جبير بن مطعم، ولا نعلم لجبير بن مطعم إسناداً غير هذا الإسناد، وقد روى هذا الحديث جماعة عن أبي إسحاق، فاقتصرنا على حديث الثوري وشعبة دون غيرهما، وسليمان بن صرد له صحبة، قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم غير حديث، ولا نعلم أحداً من الصحابة روى عن جبير بن مطعم إلا سليمان بن صرد وعبد الرحمن بن أزهر"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢٥٦/٢)، وأحمد (٨٥/٤) ومسلم (١٧٨/١) من طريق شعبة، وأخرجه ابن أبي شيبة (٦٥/١)، وعنه ابن ماجه (١٩٠/١)، وأخرجه مسلم (١٧٧/١) والنسائي في الكبرى (١١٨/١) من طريق أبي الأحوص، والبخاري (١٠١/١)، وأبو داود (٩٨/١) من طريق زهير، وعبد الرزاق (٢٦٠/١)، وأحمد (٨٤/٤) من طريق سفيان الثوري، كلهم (شعبة وأبو الأحوص وزهير والثوري) عن أبي إسحاق به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق أبي إسحاق[2]، عن سليمان بن صرد عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

رأي الباحث: الحديث رواه أبو إسحاق السبيعي، وهو متفق على توثيقه ومن طبقة التابعين، إلا أنه اختلط بأخرة، لكن الحديث رواه عنه جماعة من الثقات منهم شعبة وأبو الأحوص وزهير وسفيان الثوري.

١- مسند البزار ٣٢٨/٨، ٣٢٩.

٢- هو عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي ثقة واختلط بأخرة ، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل ٢٤٢/٦، ٢٤٣، معرفة الثقات للعجلي ١٧٩/٢، تهذيب الكمال للمزي ١١٢/٢٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٣٩/١.

(٢٨٠)- ٣٤٦٣ - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِزْقِ اللَّهِ الْكَلْوَذَانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ بْنِ شَدَّادٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: تَقُومُ السَّاعَةُ وَالرُّومُ أَكْثَرُ النَّاسِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٢٣٠)، ومسلم (٨/١٧٦)، من طريق زيد بن الحباب، والطبراني في الكبير (٢٠/٣١٠)، وفي الأوسط (٨/٢٩١) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥/٢٤٠٤)، من طريق الليث بن سعد.

كلاهما (زيد بن الحباب والليث) عن موسى بن علي عن أبيه عن المستورد بنحوه.

وأخرجه مسلم (٨ /١٧٦) والطبراني في الكبير (٢٠/٣٠٩)، من طريق عبد الله بن وهب حدثني أبو شريح أن عبد الكريم بن الحارث حدثه أن المستورد بمثله.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يرو إلا من طريق موسى بن علي[٢] عن أبيه [٣] عن المستورد.

وقال الإمام الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن المستورد إلا بهذا الإسناد تفرّد به موسى بن علي"[٤].

وقال الدارقطني: "عبد الكريم لم يدرك المستورد، ولا أدركه أبوه الحارث بن يزيد، والحديث مرسل"[٥].

رأي الباحث: تفرد موسى بن علي محتمل ومقبول لأمرين:

الأول: موسى بن علي ثقة ومن طبقة أتباع التابعين، ومن أهل الاختصاص بشيخه فيحتمل تفرده.

الثاني: روى هذا الحديث زيد بن الحباب والليث بن سعد واحتملاه، والله أعلم.

١- مسند البزار ٨/٣٩٠.

٢- وموسى بن علي بن رباح ثقة، روى له مسلم والأربعة. ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ٩٩، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/٢٠٨، سؤالات ابن الجنيد ص ٣٠٩، الجرح والتعديل ٨/١٥٤، تقريب التهذيب ٢/٢٢٦.

٣- وعلي بن رباح أبو عبد الله المصري ثقة ، روى له مسلم والأربعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/١٨٦، معرفة الثقات للعجلي ٢/١٥٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٧/٥١٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٦٩٤.

٤- المعجم الأوسط للطبراني ٨/٢٩١.

٥- وإنما أورده مسلم بعد رواية موسى بن علي عن أبيه عن المستورد، وكأنه أورده استشهاداً لها. انظر. الإلزامات والتتبع للدارقطني ص ٢١٣، تحقيق : مقبل بن هادي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، تحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي ص ٢١٠، جامع التحصيل للعلائي ص ٢٢٩، الفوائد لرشيد الدين العطار ص ١٩٧.

(٢٨١) - (٣٤٨٩) - قال البزار: وَحَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ، قَالَ: نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الْكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا وَتَمَنَّى عَلَى اللَّهِ.

قال البزّار: "وهذا الكلام لا نعلمه يروى إلا عن شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق"[١].

تخريج الحديث:

روى ابن المبارك في الزهد (ص ٥٦)، ومن طريقه الطيالسي (٤٤٥/٢)، وأحمد (١٢٤/٤)، والترمذي (٦٣٨/٤)، والحاكم (١٢٥/١) عن أبي بكر بن أبي مريم به بنحوه.

وأخرجه الترمذي (٦٣٨/٤)، وابن ماجه (١٤٢٣/٢)، والبيهقي في السنن (٣٦٩/٣) من طرق عن أبي بكر بن أبي مريم به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٢٨١/٧)، من طريق عمرو بن بكر عن ثور بن يزيد وغالب بن عبد الله عن مكحول عن ابن غنم عن شداد رضي الله عنه.

وقد ورد هذا من حديث أنس رضي الله عنه بعضه. أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٥٠/٧) من طريق عون بن عمارة العبدي ثنا هشام بن حسان عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الْكَيِّسُ مَنْ عَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْعَارِيُّ الْعَارِي مِنَ الدِّينِ.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق ابن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب عن شداد رضي الله عنه.

وأبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم الشامي ضعيف، وكان قد سرق متاعه فاختلط[٢].

وتعقّب الذهبي تصحيح الحاكم بقوله: "لا والله أبو بكر واهٍ"[٣]. ونقل المناوي قول ابن طاهر: "مدار الحديث عليه وهو ضعيف جداً"[٤].

١- مسند البزار ٤١٧/٨.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٩٩/٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٢٥٥، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٠٥/٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤٣٧/٤، المجروحين لابن حبان ١٤٦/٣، تهذيب الكمال للمزي ١٠٩/٣٣.

٣- المستدرك مع تلخيص للذهبي ١٢٥/١

٤- فيض القدير للمناوي ٨٦/٥، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى ١٤١٥/١٩٩٤ م.

قال أبو نعيم رحمه الله: "هذا حديث مشهور بابن المبارك عن أبي بكر بن أبي مريم مثله، ورواه عنه المتقدمون، ورواه عمرو بن بشر بن السرح عن أبي بكر بن أبي مريم مثله، ورواه ثور بن يزيد وغالب عن مكحول عن ابن غنم عن شداد عن النبي عليه الصلاة والسلام مثله"[1].

وقال الطبراني رحمه الله: "لم يروه عن مكحول إلا ثور بن يزيد وغالب بن عبد الله الجزري، تفرد به عن ثور عمرو بن بكر" [2].

وقال ابن عساكر رحمه الله: "محفوظ من حديث أبي بكر الغساني عن ضمرة بن حبيب بن صهيب الزبيدي"[3].

قلتُ: الحديث بهذا الإسناد ضعيف جداً، لكن رواه عنه الأئمة ابن مبارك وغيره.

١- حلية الأولياء لأبي نعيم ١/٢٦٧.

٢- المعجم الصغير للطبراني ٢/١٠٧.

٣- تاريخ دمشق لابن عساكر ١/١٨٤.

(٢٨٢) - (٢٥١٥) - قال البزّار: حدّثنا يحيى بن داود قال: نا وكيع قال: نا إبراهيم بن طهمان عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن عمران رضي الله عنه قال: كان بي باسور فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: صل قاعدًا فإن لم تستطع فعلى جنب.

قال البزّار: "وهذا الكلام لا نحفظه في صفة الصلاة على طاقة الإنسان عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه، ولا نعلم له طريقاً، عن عمران إلا هذا الطريق، وإسناده حسن، ورواه عن إبراهيم بن طهمان غير واحد، فاجتزينا بمن ذكرناه دون غيره"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٦) وأبو داود (١/٣٦٠) والترمذي (٢/٢٠٨) وابن ماجه (١/٣٨٦) وابن خزيمة (٢/٨٩) من طريق وكيع، والبخاري (١/٣٧٦)، وابن خزيمة (٢/٢٤٢) والحاكم (١/٤٦٠) من طريق عبد الله بن المبارك، والدارقطني (١/٣٨٠) من طريق علي بن الحسن بن شقيق.

ثلاثتهم (وكيع وعبد الله بن المبارك وعلي بن الحسن بن شقيق) عن إبراهيم بن طهمان به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢/٥٢) من طريق أبي أسامة، (١/٣٧٥) وأحمد (٤/٤٤٣) والبخاري (١/٣٧٥) من طريق عبد الوارث، وأحمد (٤/٤٣٥) وأبو داود (١/٣٤٩) من طريق يحيى بن سعيد، والترمذي (٢/٢٠٧) من طريق عيسى بن يونس، والنسائي في الكبرى ٠١/٤٢٩) من طريق سفيان بن حبيب، وابن ماجه (١/٣٨٨) من طريق يزيد بن زريع.

كلهم (أبو أسامة وعبد الوارث ويحيى بن سعيد وعيسى بن يونس وسفيان بن حبيب ويزيد) عن حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد؟ فقال: مَنْ صَلّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَائِمِ، وَمَنْ صَلّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَاعِدِ.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو إلا من طريق إبراهيم بن طهمان عن حسين المعلم عن ابن بريدة عن عمران رضي الله عنه.

قلتُ: الحديث اختلف في متنه عن حسين المعلم، فرواه إبراهيم بن طهمان كما مرّ في التخريج، ورواه غيره عن حسين المعلم. ولفظه: مَنْ صَلّى قَائِمًا فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلّى قَاعِدًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَائِمِ، وَمَنْ صَلّى نَائِمًا فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ القَاعِدِ.

---

[1] - مسند البزار ٩/١٥.

والاختلاف في هذا الحديث يوهم بأنه معلول بالاضطراب.

قال الإمام الترمذي بعد رواية عيسى بن يونس: "لا نعلم أحداً روى عن حسين المعلم نحو رواية إبراهيم بن طهمان، وقد روى أبو أسامة وغير واحد عن حسين المعلم نحو رواية عيسى بن يونس"[1].

وأعله ابن عبد البر بالاضطراب، بقوله: "وهو حديث لم يروه إلا حسين المعلم عن عبد الله بن بريدة عن عمران بن حصين، وقد اختلف أيضاً على حسين المعلم في إسناده ولفظه اختلافاً يوجب التوقف عنه"[2].

وأجاب الطحاوي عن هذا الاختلاف، وسلك فيه مسلك الجمع، فقال: "فذهب قوم إلى اضطراب حديث عمران هذا لاختلاف إبراهيم بن طهمان وعيسى بن يونس...، ولم يكن ذلك عندنا كما ذكروا ، ولكنهما حديثان مختلفان، فحديث إبراهيم منهما جواب من النبي صلى الله عليه وسلم لعمران في كيفية الصلاة التي سأله عنها، وحديث عيسى منهما إخبار من النبي صلى الله عليه وسلم بعدل صلاة القاعد للتطوّع من صلاة القائم" [3].

وقال ابن حجر رحمه الله: "ولا يؤخذ من ذلك تضعيف رواية إبراهيم...، ثمّ ردّ على الترمذي بأن رواية إبراهيم توافق الأصول، ورواية غيره تخالفها، فتكون رواية إبراهيم أرجح، لأن ذلك راجع إلى الترجيح من حيث المعنى لا من حيث الإسناد، وإلا فاتفاق الأكثر على شيء يقتضي أن رواية من خالفهم تكون شاذة، والحق أن الروايتين صحيحتان كما صنع البخاري، وكل منهما مشتملة على حكم غير الحكم الذي اشتملت عليه الأخرى، والله أعلم" [4].

قلتُ: الحديث ذكر فيه البزّار التفرد، وحكم على إسناده بالحسن مع أنه في صحيح البخاري. وقال: "ولا نعلم له طريقاً عن عمران إلا هذا الطريق، وإسناده حسن". وتبين منه أنه يطلق الحسن على الغريب تفرد به راويه باللفظ مع أنه في الصحيح، والله أعلم.

وأبي الباحث: إبراهيم بن طهمان ترجمته برقم (٣٤٣٥)، وهو من طبقة أتباع التابعين الأثبات، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الحفاظ، وإبراهيم ثقة وله غرائب، لكن هذا الحديث رواه عنه من الأئمة وكيع وعبد الله بن المبارك وغيرهما واحتملوه عنه، والله أعلم.

١- جامع الترمذي ٢/٢٠٨.

٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر ١/١٣٤.

٣- شرح مشكل الآثار للطحاوي ٤/٣٩٦.

٤- فتح الباري للبخاري ٢/٥٨٧.

(٢٨٣) - ٣٥٥١ - **قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالا: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، وَأَبُو دَاوُدَ، قَالا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ فَمَا لِي مِنْ مِيرَاثِهِ، قَالَ: لَكَ السُّدُسُ، فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ، فَقَالَ: لَكَ السُّدُسُ، فَلَمَّا أَدْبَرَ دَعَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ السُّدُسَ الآخَرَ طُعْمَةٌ.**

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، عن عمران بن حصين"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (١٧٢/٢) وأخرجه أحمد (٤٢٨/٤) عن بهز بن أسد، وأحمد (٤٣٦/٤) وابن أبي شيبة (٢٩٠/١١) والترمذي (٤١٩/٤) من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود (٨١/٤) من طريق محمد بن كثير، والنسائي في الكبرى (٧٣/٤) والدارقطني (٨٤/٤) من طريق عفان بن مسلم، والطبراني في الكبير (١٤١/١٨) من طريق حفص بن عمر الحوضي.

كلهم (الطيالسي وبهز ويزيد ومحمد بن كثير وعفان بن مسلم وحفص) عن همام به.

وفي ميراث الجد عن معقل بن يسار رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة (١٧٢/١٠) وأحمد (٢٧/٥) وأبو داود (٨١/٣) والنسائي في الكبرى (٣٧٧/٤) والحاكم (٢١١/٤) والطبراني في الكبير (٢٠٢/٢٠).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق همام عن قتادة عن الحسن عن عمران رضي الله عنه.

وأبي الباحث: قتادة ترجمته برقم (٣٦٠١)، وهو ثقة ثبت، وهمام بن يحيى ترجمته برقم (٣٤٩٠)، وهو ثقة وربما وهم، لكنّ الحديث رواه عنه جماعة من الثقات، وللحديث شواهد.

١- مسند البزار ٣٥/٩.

(٢٨٤) - (٣٥٥٢) - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ: نَا حَبَّانُ قَالَ: نَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن عمران بن حصين إلا همام، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران، ورواه يونس، عن الحسن، عن عمران، فذكرنا حديث عمران من حديث قتادة لخلافه في إسناده"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٣٧/٤) من طريق بهز وهدبة، و(٤٤٦/٤) من طريق عفان، ومن طريق حبان بن هلال.

أربعتهم (بهز بن أسد وهدبة بن خالد وعفان بن مسلم وحبان) عن همام به.

وأخرجه عبد الرزاق (٣٢٥/٧) والترمذي (٤٢/٤) والنسائي في الكبرى (٦٣٦/١) والطبراني في الكبير (١٩٦/١٨) والدارقطني (١٢٧/٣) من طريق أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن قتادة عن الحسن عن عمران إلا همام.

وهمام بن يحيى بن دينار البصري تقدمت وهو ثقة ربما وهم من السابعة.

ورأيي الباحث: الحديث فيه التفرد النسبي، ولم يروه عن قتادة عن الحسن عن عمران إلا همام، وهمام ثقة، إلا أنه ربما وهم، ترجمته برقم (٣٤٩٠)، لكن الحديث رواه عنه جماعة من الثقات ويعتضد بطريق أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران، والله أعلم.

١- مسند البزار ٣٦/٩.

(٢٨٥) - (٣٥٨٥، ٣٥٨٦)- قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: نَا يَحْيَى، قَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَخْرُجُ نَاسٌ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَالُ لَهُمُ الْجَهَنَّمِيُّونَ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ ثَابِتٍ، قَالَ: نَا صَفْوَانُ، قَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِهِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي من وجوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا من حسان الوجوه التي تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقال فيه صفوان: عن الحسن بن ذكوان، عن أبي رجاء، عن عمران بن حصين، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والحسن بن ذكوان لا بأس به حدث عنه يحيى بن سعيد وصفوان وجماعة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٣٤) والبخاري (٥/٢٤٠١) وأبو داود (٤/٣٧٩) والترمذي (٤/٧١٥) من طريق يحيى بن سعيد، والطبراني الكبير (١٨/١٣٧) من طريق صفوان بن عيسى.

كلاهما (يحيى بن سعيد وصفوان بن عيسى) عن الحسن بن ذكوان به بنحوه[2].

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق الحسن بن ذكوان[3]، عن أبي رجاء عن عمران رضي الله عنه.

وأبي الباحث: الحسن بن ذكوان صدوق يخطئ، إلا أنه يمكن القول بصحة الحديث لأمرين:

الأول: الحسن بن ذكوان صرّح بالسماع في رواية يحيى بن سعيد، فانتفت تهمة تدليسه.

الثاني: رواه يحيى بن سعيد القطان، وهو أعرف بما يصحّ من حديثه، والله أعلم.

١- مسند البزار ٩/٦١.

٢- في رواية أحمد والبخاري وأبي داود صرّح الحسن بن ذكوان بالسماع. ورواية صفوان عن الحسن عن أبي رجاء بالعنعنة.

٣- والحسن بن ذكوان البصري صدوق يخطئ وكان يدلّس، روى له الجماعة إلا مسلم والنسائي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/١٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٦٩، كتاب الثقات لابن حبان ٦/١٦٣.

(٢٨٦)- ٣٥٨٧ - قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، قَالَ: نَا يَحْيَى، قَالَ: نَا عِمْرَانُ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ: نَا أَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَنْزِلْ فِينَا كِتَابٌ وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ رَجُلٌ فِيهَا بِرَأْيِهِ مَا قَالَ.

قال البزّار: "وهذا الحديث قد روي عن عمران من وجوه، وإسناد هذا عن عمران حسن"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤٣٦/٤) والبخاري (١٦٤٢/٤) ومسلم (٤٩/٤) وأبو عوانة (٣٤٤/٢) من طريق يحيى بن سعيد، ومسلم (٤٨/٤)، والنسائي في الكبرى (٣٠٠/٦) والطبراني في الكبير (١٣٥/١٨) من طريق بشر بن المفضل، كلاهما (يحيى بن سعيد وبشر بن المفضل) عن عمران بن مسلم به بنحوه.

والحديث أخرجه أحمد (٤٣٨/٤) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٤٤/٢) والطبراني في الكبير (١٧١/١٨) من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن عمران بنحوه.

وأخرجه البخاري (٥٦٩/٢) ومسلم (٤٨/٤) وأحمد (٤٢٨/٤)، من طريق قتادة عن مطرف عن عمران.

وأخرجه أحمد (٤٢٧/٤)، ومسلم (٤٧/٤) من طريق حميد بن هلال عن مطرف به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ يرويه عمران بن مسلم[2]، عن أبي رجاء[3]، عن عمران رضي الله عنه.

وأبي الباحث: تبين من هذه الدراسة أن الحديث بهذا اللفظ يرويه عمران بن مسلم عن أبي رجاء عن عمران ، وعمران بن مسلم صدوق وربما وهم، ولذلك أورده البزّار، وحسّن إسناده لأجل تفرد عمران بن مسلم، مع أن الحديث في الصحيحين، ويظهر من هذا أن البزّار يحكم على الحديث بالحسن إذا نزل عن رتبة الصحيح لتفرد راويه فيه[4]، لكن الحديث رواه عنه يحيى بن سعيد وبشر بن المفضل، والله أعلم.

١- مسند البزار ٦٢/٩.

٢- وعمران بن مسلم المنقري البصري صدوق إلا أنه ربما يروي أشياء ما لا يرويه غيره، روى له الجماعة إلا ابن ماجه. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٩٧/٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٠٤/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٠٥/٦، الكامل لابن عدي ١٧٠/٦، كتاب الثقات لابن حبان ١٢٣/٢، تهذيب الكمال للمزي ٣٥٢/٢٢.

٣- وأبو رجاء عمران بن ملحان العطاردي ثقة ، روى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٠٤/٦، الطبقات الكبرى لابن سعد ١٣٩/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٢١٧/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٥٣/١.

٤- انظر: الأحاديث الحسان في مسند البزار، ص ١١٥، د. حاكم المطيري ود. سعاد حمادي.

(٢٨٧) – (٣٦٢٩، ٣٦٣٠) - قال البزار: حدّثنا مؤمل بن هشام قال: نا إسماعيل بن إبراهيم قال: نا الجريري عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه.

حدّثنا أحمد بن منصور، قال: نا عبد الوهاب بن عطاء، قال: أنا الجريري، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا: يا رسول الله ما الكبائر؟ قال: «الإشراك بالله وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس ألا وقول الزور» قال في حديث عبد الوهاب: «أو شهادة الزور» شك أبو مسعود، قال: فما زال يقولها حتى قلنا: ليته سكت.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من حديث الجريري، ورواه عن الجريري غير واحد، فاقتصرنا على حديث إسماعيل بن إبراهيم دون غيره"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٣٦/٥) والبخاري (٢٥٣٥/٦) ومسلم (٦٤/١) من طريق إسماعيل ابن علية، والبخاري (٩٣٩/٢) والترمذي (٢٣٥/٥) وأبو عوانة (٥٧/١) من طريق بشر بن المفضل، والبخاري (٢٢٢٩/٥) من طريق خالد الواسطي.

ثلاثتهم (إسماعيل ابن علية وبشر بن المفضل وخالد) عن الجريري به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يرو عن أبي بكرة رضي الله عنه إلا من حديث سعيد بن إياس الجريري[٢].

وأبي الباحث: الحديث مداره على سعيد بن إياس الجريري، وهو وإن كان اختلط بآخرة، إلا أن ابن علية وبشر بن المفضل ممن سمع منه قبل الاختلاط[٣].

١- مسند البزار ٩٨/٩.

٢- ثقة لكنه اختلط قبل موته بثلاث سنين ، روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٦٤/٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١/٤، معرفة الثقات للعجلي ٣٩٤/١، تهذيب التهذيب لابن حجر ٦/٤

٣- قال أبو داود كما نقل عنه الآجري ص ٣٠٣: "أرواهم عن الجريري إسماعيل بن علية، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيّد" ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري وانظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ص ٢٨٤.

(٢٨٨) - (٣٦٣٣، ٣٦٣٤) - **قال البزار: حدثنا مؤمل بن هشام، قال: نا إسماعيل بن إبراهيم، قال: نا يحيى بن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل، ولا الفضة بالفضة إلا مثلا بمثل، ولا البر بالبر، ولا الشعير بالشعير، ولا التمر بالتمر إلا مثلا بمثل».**

حدثنا عبد الله بن أحمد بن شبويه قال: نا يحيى بن صالح قال: نا معاوية بن سلام قال: نا يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه بنحوه.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه غير يحيى بن أبي إسحاق، ولا نعلم لأبي بكرة طريقاً غير هذا الطريق الذي ذكرناه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٣٨/٥) والبخاري (٧٦١/٢) وابن حبان (٣٨٩/١١) من طريق إسماعيل بن علية، والطبراني في الأوسط (٥٣/٥) وأبو عوانة (٣٨٤/٣) من طريق يحيى بن أبي كثير، والبخاري (٧٦١/٢) ومسلم (٤٥/٥) والنسائي في الكبرى (٣٢/٤) من طريق عباد بن العوام، وابن أبي شيبة (١٠٦/٧) من طريق وهيب، أربعتهم (ابن علية ويحيى بن أبي كثير وعباد بن العوام ووهيب) عن يحيى بن أبي إسحاق به.

وله شواهد عن جمع من الصحابة، منها:

حديث عبادة رضي الله عنه أخرجه أحمد (٣١٤/٥) ومسلم (٤٤/٥) وأبو داود (٢٥٤/٣).

وحديث أبي سعيد رضي الله عنه أخرجه البخاري (٧٦١/٢)، ومسلم (٤٢/٥)، وغيرهما.

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد (٤٣٧/٢) ومسلم (٤٥/٥).

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه غيرُ يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي[2].

ورأي الباحث: يحيى بن أبي إسحاق من الطبقة الصغرى من التابعين، وهو صدوق وربما أخطأ، لكن رواه عنه جماعة من الثقات، وللحديث شواهد صحيحة.

١- مسند البزار ١٠٠/٩.

٢- وهو صدوق وربما أخطأ، روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٧/٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٥٤/٧، الجرح والتعديل ١٢٦/٥، الضعفاء للعقيلي ٣٩٩/٤، تهذيب التهذيب لابن حجر ١٥٧/١١.

(٢٨٩) - ٣٦٥١ - قال البزّار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: نَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ زِيَادٍ الْأَعْلَمِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّهُ رَكَعَ دُونَ الصَّفِّ فَلَمَّا صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة، وزياد لا نعلم رواه عنه إلا أشعث وحماد بن سلمة وابن أبي عروبة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٣٩/٥) من طريق الأشعث، وأحمد (٤٥/٥) والبخاري (٢٧١/١) من طريق همام، وأخرجه أحمد (٤٥/٥) وأبو داود (٢٥٤/١) من طريق حماد بن سلمة، وأبو داود (٢٥٤/١) والنسائي في الكبرى (٣٠٢/١) وابن حبان (٥٦٩/٥) من طرق عن سعيد بن أبي عروبة.

أربعتهم (الأشعث وهمام وحماد بن سلمة وسعيد بن أبي عروبة) عن زياد به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة رضي الله عنه.

وزياد بن حسان الباهلي المعروف بالأعلم ثقة ، روى له البخاري وأبو داود والنسائي[2].

والحسن البصري مدلّس، لكنه صرّح بالتحديث عند أبي داود والنسائي والطحاوي والبيهقي، فانتفت شبهة تدليسه.

وأبي الباحث: زياد الأعلم ثقة، وروايته هذه عن التابعي، والتفرد في مثل هذه الطبقة لا يقبل إلا من الحفاظ، لكنّ هذا الحديث رواه عنه جماعة من الثقات.

١- مسند البزار ١٠٨/٩.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٥٢٤/٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥٥٢/٣، سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ص ٢٤٤، تهذيب الكمال للمزي ٤٥١/٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٣١٩/١.

(٢٩٠)- (٣٦٧٧) - قال البزار: حدّثنا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: أنا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ عُثْمَانَ، قَالَ: سَأَلْنَا مُسْلِمَ بْنَ أَبِي بَكْرَةَ، عَنِ الْفِتَنِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَبُو بَكْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " أَنَّهُ سَتَكُونُ فِتَنٌ ثُمَّ تَكُونُ فِتْنَةٌ، الْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي إِلَيْهَا، وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي إِلَيْهَا، وَالْمُضْطَجِعُ خَيْرٌ مِنَ الْقَاعِدِ فِيهَا فَإِذَا نَزَلَتْ فَمَنْ كَانَ لَهُ غَنَمٌ فَلْيَلْحَقْ بِغَنَمِهِ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَلْحَقْ بِأَرْضِهِ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ إِبِلٌ فَلْيَلْحَقْ بِإِبِلِهِ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَ لِمَا رَأَيْتَ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ غَنَمٌ وَلَا أَرْضٌ وَلَا إِبِلٌ، قَالَ: «يَأْخُذُ سَيْفَهُ ثُمَّ يَعْمِدُ بِهِ إِلَى الصَّخْرَةِ ثُمَّ لِيَدُقَّ عَلَى حَدِّهِ حَتَّى يَتْلِمَّ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟» قَالَهَا ثَلَاثًا.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، ولم يروه عن مسلم بن أبي بكرة إلا عثمان بن الشحام، وقد روى عنه غير واحد ولم يسندوا عنه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٧/١٥) وأحمد (٣٩/٥) وأبو داود (١٦١/٤) من طريق وكيع، وأحمد (٣٨/٥) عن روح بن عبادة، ومسلم (١٦٩/٨) من طريق حماد بن زيد، والحاكم (٣٨٣/١) من طريق أبي عاصم، كلهم (وكيع وروح بن عبادة وحماد بن زيد وأبو عاصم) عن عثمان الشحام به بنحوه.

وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري (١٣١٨/٣)، ومسلم (١٦٩/٨) ولفظه: سَتَكُونُ فِتَنٌ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ وَالْقَائِمُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي وَالْمَاشِي فِيهَا خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي.

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخرجه أحمد (١٨٥/١) والترمذي (٤٨٦/٤) ولفظه: أَنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةُ الْقَاعِدُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْقَائِمِ وَالْقَائِمُ خَيْرٌ مِنَ الْمَاشِي، وَالْمَاشِي خَيْرٌ مِنَ السَّاعِي.

دراسة علة الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم من حديث أبي بكرة رضي الله عنه إلا عثمان الشحام عن مسلم بن أبي بكرة.

وأبي الباحث: عثمان الشحام العدوي ترجمته برقم (٣٦٧٦)، وهو لا بأس به، والتفرد في مثل هذه الطبقة يقبل لكن من الثقات لكن تفرده محتمل لأمرين:

الأول: الحديث عثمان الشحام رواه عنه غير واحد.

الثاني: وجود شواهد صحيحة كما مرّ في التخريج.

١- مسند البزار ١٢٨/٩.

(٢٩١) - (٣٦٧٨) - قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ عُيَيْنَةَ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَحْرَى أَنْ يُعَجِّلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة، وله عن أبي بكرة طرق، وعيينة حدّث عنه شعبة وغيره بصري معروف"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن المبارك في الزهد (ص٢٥٢) ومن طريقه ابن ماجه (١٤٠٨/٢) وابن حبان (٢٠٠/٢) وأخرجه أحمد (٣٦/٥) عن يحيى ووكيع ويزيد، وأحمد (٣٨/٥) وأبو داود (٤٢٧/٤) والترمذي (٦٦٤/٤) والحاكم (١٧٩/٤) من طريق إسماعيل بن علية، والبخاري في الأدب المفرد (ص٣٧) وابن حبان (٢٠١/٢) والحاكم (١٨٠/٤) من طريق شعبة.

كلهم (ابن المبارك ويحيى بن سعيد ووكيع ويزيد وابن علية وشعبة) عن عيينة به بنحوه.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص٢٠٧) والبزّار (١٣٧/٩) من طريق حامد بن عمر البكراوي، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (١١٨/١) من طريق أبي همام الخازكي، والحاكم (١٧٢/٤) من طريق محمد بن عيسى الطباع.

ثلاثتهم (حامد بن عمر وأبو همام ومحمد بن عيسى) عن بكار به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة، وله عن أبي بكرة طرق، فرواه عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه.

وعيينة بن عبد الرحمن الغطفاني صدوق من السابعة، روى له الأربعة[2].

وعبد الرحمن بن جوشن الغطفاني ثقة ، روى له الأربعة[3].

قلتُ: الحديث رواه بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكرة رضي الله عنه.

١- مسند البزار ١٢٩/٩.

٢- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٨٦/٣، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٤٤/٤، معرفة الثقات للعجلي ٢٠١/٢، الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٧٢/٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣١/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٣٠١/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٧٧٧/١.

٣- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٨٦/٣، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٠/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٨٤/٥.

وبكار بن عبد العزيز بن أبي بكرة البصري صدوق يهم، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه[1].

رأي الباحث: والتفرد محتمل لعدة أمور:

الأول: عبد الرحمن بن جوشن ثقة ومن التابعين، والتفرد في طبقة التابعين مقبول غالباً.

الثاني: عيينة بن عبد الرحمن من طبقة التابعين، وهو صدوق، لكنه من أهل الاختصاص بشيخه.

الثالث: قد روى هذا الحديث عن عيينة جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه، فقد روى عنه هذا الحديث ابن المبارك ووكيع ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن علية وابن أبي عدي وشعبة.

١- تاريخ ابن معين رواية الدوري ٨٦/٤، مسند البزار ١٣٣/٩، كتاب الثقات لابن حبان ١٠٧/٦، الكامل لابن عدي ٢١٨/٢.تقريب التهذيب لابن حجر ١٣٤/١.

(٢٩٢) - (٣٦٧٩، ٣٦٩٦) - قال البزار: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من قتل معاهدا في غير كنهه لم يرح رائحة الجنة.

حدثنا محمد بن عبد الملك، قال: نا يزيد بن زريع، قال: نا يونس بن عبيد، عن الحكم بن الأعرج، عن الأشعث بن ثرملة، عن أبي بكرة، رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: من قتل نفسا معاهدة بغير حقها حرم الله عليه الجنة وأن يشم ريحها.

قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة، وله عن أبي بكرة طرق، وعينة حدث عنه شعبة وغيره بصري معروف"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢٠٥/٢) ومن طريقه البيهقي في السنن (٢٣١/٩) وأخرجه الدارمي (٣٠٨/٢) عن عبد الله بن يزيد، وأحمد (٣٦/٥، ٣٨) من طرق وكيع وأبي عبد الرحمن ويحيى، وأبو داود (٣٨/٣) والحاكم (١٥٤/٢) من طريق وكيع، والنسائي في الكبرى (٢٢١/٤) من طريق خالد، وابن الجارود في المنتقى (ص٢١٣) من طريق يزيد بن هارون.

كلهم (الطيالسي وعبد الله بن يزيد، ووكيع وأبو عبد الرحمن ويحيى وخالد ويزيد بن هارون) عن عيينة بن عبد الرحمن به بنحوه.

والحديث روي من طريق يونس بن عبيد عن الحكم الأعرج عن الأشعث بن ثرملة عن أبي بكرة رضي الله عنه بنحوه.

أخرجه عبد الرزاق (١٠٢/١٠) وأحمد (٣٦/٥)، و(٣٨/٥)، وابن أبي شيبة (٤٢٥/٩) وابن حبان (٢٤٠/١١) والحاكم (١٠٥/١)، من طرق عن يونس بن عبيد به.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو بكرة، وله عن أبي بكرة طرق، فرواه عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة، ورواه يونس بن عبيد عن الحكم الأعرج عن الأشعث بن ثرملة[2] عن أبي بكرة رضي الله عنه.

والحكم بن عبد الله بن الأعرج البصري ثقة وله أوهام، روى له الجماعة إلا البخاري وابن ماجه[1].

١- مسند البزار ١٢٩/٩.

٢- ثقة، روى له النسائي. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٧٠/٢، كتاب الثقات لابن حبان ٣٠/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ١٠٥/١.

رأي الباحث: التفرد محتمل لعدة أمور:

الأول: عبد الرحمن بن جوشن ثقة ومن التابعين، والتفرد في طبقة التابعين مقبول غالباً.

الثاني: عيينة بن عبد الرحمن من طبقة التابعين، وهو صدوق ترجمته برقم (٣٦٧٨)، لكنه من أهل الاختصاص بشيخه.

الثالث: قد روى هذا الحديث عن عيينة جماعة من أهل العلم واحتملوه عنه، فقد روى عنه هذا الحديث وكيع ويحيى بن سعيد وإسماعيل بن علية وابن أبي عدي ويزيد بن هارون.، والله أعلم.

١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٠/٣، معرفة الثقات للعجلي ٣١١/١، كتاب الثقات لابن حبان ١٨٦/٦، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٣١/١.

(٢٩٣) - (٣٦٨٠) - قال البزّار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: نَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَهُ فِي جِنَازَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ وَزِيَادٍ يَمْشِي أَمَامَ الْجِنَازَةِ فَجَعَلَ رِجَالٌ مِنْ مَوَالِيهِ وَأَهْلِهِ يَمْشُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ أَمَامَ السَّرِيرِ، وَيَقُولُونَ: رُوَيْدًا رُوَيْدًا بَارَكَ اللَّهُ فِيكُمْ، فَقَالَ أَبُو بَكْرَةَ، وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ وَهُوَ يَحْمِلُ عَلَيْهِمْ بِالسَّوْطِ، فَقَالَ: «خَلُّوا عَنْهَا، فَوَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ أَبِي الْقَاسِمِ لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكَادُ أَنْ نَرْمُلَ بِهَا رَمَلًا».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نحفظه، عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وقد رواه شعبة، عن عيينة أيضاً"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨١/٣) وأحمد (٣٧/٥) من طريق هشيم عن عيينة به بدون القصة.

وأخرجه الطيالسي (٢٠٨/٢) وأخرجه أحمد (٣٦/٥) من طرق يحيى بن سعيد ووكيع، والنسائي في الكبرى (٦٢٤/١) من طريق خالد بن الحارث.

كلهم (الطيالسي ويحيى ووكيع وخالد) عن عيينة به. وقالوا: في جنازة عبد الرحمن بن سمرة.

وأخرجه أبو داود (١٧٩/٣) والبيهقي في السنن (٢٢/٤) من طريق شعبة عن عيينة به بنحوه. وقال: في جنازة عثمان بن أبي العاص.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي بكرة، ولم يرو من هذا الوجه إلا بهذا الإسناد.

قلتُ: عيينة من التابعين، وهو صدوق، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه، منهم: يحيى بن سعيد ووكيع وابن أبي عدي.

١- مسند البزار ١٣٠/٩.

(٢٩٤) - (٣٦٨١) - قال البزّار: حدّثنا يحيَى بنُ حَكِيمٍ قالَ: نا أبُو داوُدَ قالَ: نا عُيَيْنَةُ عَنْ أبيهِ قالَ ذُكِرَتْ لَيْلَةُ القَدْرِ عِنْدَ أبي بَكْرَةَ فَقالَ: أمّا أنَا فَلَسْتُ، مُلْتَمِسَهَا إلّا فِي العَشْرِ الأوَاخِرِ بَعْدَ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللّهِ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ يَقُولُ: التَمِسُوهَا فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى أوْ سَابِعَةٍ تَبْقَى أوْ خَامِسَةٍ تَبْقَى أوْ ثَالِثَةٍ تَبْقَى وَآخِرِ لَيْلَةٍ. قالَ: فَكَانَ أبُو بَكْرَةَ يُصَلّي عِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا صَلّى فِي سَائِرِ السَّنَةِ فَإذَا دَخَلَ العَشْرُ اجْتَهَدَ.

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من حديث عيينة، عن أبيه، عن أبي بكرة"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢٠٦/٢) وأخرجه ابن أبي شيبة (٥١١/٢) وأحمد (٣٦/٥) عن وكيع، وأحمد (٣٩/٥) عن يحيى بن سعيد، والترمذي (١٦٠/٣) من طريق يزيد بن زريع، والحاكم (٤٠٦/١) من طريق إسماعيل بن علية، والنسائي في الكبرى (٢٧٣/٢) من طريق خالد بن الحارث.

كلهم (الطيالسي ووكيع ويحيى بن سعيد ويزيد وابن علية وخالد بن الحارث) عن عيينة به بنحوه.

دراسة علة الحديث:

الحديث لم يُرو عن أبي بكرة إلا من حديث عيينة عن أبيه.

رأي الباحث:

عيينة بن عبد الرحمن من التابعين، وهو صدوق، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم، واحتملوا حديثه، منهم: يحيى بن سعيد ووكيع وإسماعيل بن علية ويزيد بن زريع.

١- مسند البزار ١٣١/٩.

(٢٩٥) - (٣٦٨٩) - قال البزّار: حدّثنا يحيى بن حكيم، قالَ: نا ابنُ أبي عَدِيٍّ، عَنْ عُيَيْنَةَ، عَنْ أبيهِ، عَنْ أبي بَكْرَةَ، أنَّهُ كَانَ يُنْبَذُ لَهُ فِي جَرٍّ أخْضَرَ، قالَ: فَقَدِمَ أبُو بَرْزَةَ مِنْ غَيْبَةٍ غَابَهَا فَبَدَأَ بِمَنْزِلِ أبي بَكْرَةَ فَلَمْ يُصَادِفْهُ فِي المَنْزِلِ فَوَقَفَ عَلَى امْرَأتِهِ فَسَأَلَهَا عَنْ أبي بَكْرَةَ فَأخْبَرَتْهُ ثُمَّ أبْصَرَ الجَرَّةَ الَّتِي كَانَ فِيهَا النَّبِيذُ فَقَالَ: مَا فِي هَذِهِ الجَرَّةِ؟ قالَتْ: نَبِيذٌ لِأبي بَكْرَةَ، قالَ: وَدِدْتُ أنَّكِ جَعَلْتِيهِ فِي سِقَاءٍ ثُمَّ خَرَجَ، فَأمَرَتْ بِذَلِكَ النَّبِيذِ فَجُعِلَ فِي سِقَاءٍ، ثُمَّ جَاءَ أبُو بَكْرَةَ فَأخْبَرَتْهُ عَنْ أبي بَرْزَةَ الأسْلَمِيِّ، قالَ: مَا فِي هَذَا السِّقَاءِ؟ قالَتْ: أمَرَنَا أبُو بَرْزَةَ أنْ نَجْعَلَ نَبِيذَكَ فِيهِ، فَقَالَ: مَا أنَا بِشَارِبٍ مِمَّا فِيهِ لَئِنْ جَعَلْتُ الخَمْرَ فِي السِّقَاءِ لَتَحِلَّنَّ لِي، وَلَئِنْ جَعَلْتُ العَسَلَ فِي جَرٍّ لَتُحَرِّمَنَّ عَلَيَّ أنَا قَدْ عَرَفْنَا الَّذِي نُهِينَا عَنْهُ نُهِينَا عَنِ الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالمُزَفَّتِ، فَأمَّا الدُّبَّاءُ، فَإنَّا مَعْشَرُ ثَقِيفٍ كُنَّا بِالطَّائِفِ نَأخُذُ الدُّبَّاءَةَ فَنَخْرِطُ فِيهَا عَنَاقِيدَ العِنَبِ، ثُمَّ نَدْفِنُهَا حَتَّى تَهْدِرَ، ثُمَّ تَمُوتَ، وَأمَّا النَّقِيرُ، فَإنَّ أهْلَ اليَمَامَةِ كَانُوا يَنْقُرُونَ أصْلَ النَّخْلَةِ ثُمَّ يَشْدَخُونَ فِيهَا الرُّطَبَ وَالبُسْرَ ثُمَّ يَدَعُونَهُ حَتَّى يَهْدِرَ ثُمَّ يَمُوتَ، وَأمَّا الحَنْتَمُ فَجِرَارُ حُمْرٍ كَانَتْ تُحْمَلُ إلَيْنَا فِيهَا الخَمْرُ، وَأمَّا المُزَفَّتُ فَهَذِهِ الأوْعِيَةُ الَّتِي فِيهَا المُزَفَّتُ".

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه حدّث به مفسراً كما حدث به أبو بكرة إلا من هذا الوجه"[1].

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي (٢/٢٠٧) ومن طريقه البيهقي في السنن (٨/٣٠٩) عن عينة بن عبد الرحمن به. وعزاه البوصيري إلى مسدد حدثنا إسماعيل أنبأنا عيينة عن أبيه...فذكره. وعزاه إلى أحمد بن منيع حدثنا يزيد أنبأنا عيينة عن أبيه...وذكره.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٧/٤٨٣) من طريق وكيع عن عينة بن عبد الرحمن عن أبيه أن أبا بردة قدم من سفر، فبدأ بمنزل أبي بكرة، فرأى في البيت جرّة، فقال: ما هذه؟ فقيل: فيها نبيذ لأبي بكرة، فقال: وددت أنكم حولتموها في سقاء.

وورد النهي عن الانتباذ في هذه الأوعية في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه مسلم (٦/٩٦) وأحمد (٢/٧٨) ولفظه: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْحَنْتَمِ وَالدُّبَّاءِ وَالْمُزَفَّتِ.

١- مسند البزار ٩/١٣٦.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال لوفد عبد القيس: أَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُقَيَّرِ. أخرجه مسلم (٩٦/٦) وابن حبان (٢٢٢/١٢) وأبو داود ٣٨١/٣).

وفي حديث جابر وابن عمر رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ النَّقِيرِ وَالْمُزَفَّتِ وَالدُّبَّاءِ. أخرجه أحمد (١٢٠/٢) ومسلم (٩٦/٦).

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق عيينة عن أبي عن أبي بكرة.

رأي الباحث:

عيينة بن عبد الرحمن الغطفاني ترجمته برقم (٣٦٧٨)، وهو صدوق ومن طبقة التابعين، وقد روى عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه.

(٢٩٦) - (٣٨٤٢) - قال البزّار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: نَا أَبَانُ بْنُ صَمْعَةَ، عَنْ أَبِي الْوَازِعِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي شَيْئًا أَنْتَفِعُ بِهِ، قَالَ: «اعْزِلِ الْأَذَى عَنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ».

قال البزّار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أبي برزة، وأبو الوازع رجل من أهل البصرة روى عنه أيوب وشداد بن سعيد ومهدي بن ميمون وغيرهم"[١].

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (٤/٤٢٠) ومسلم (٨/٣٤) من طريق يحيى بن سعيد، وابن أبي شيبة (٩/٢٨) وأحمد (٤/٤٢٠) وابن ماجه (٢/١٢١٤) وأبو يعلى (١٣/٣٤٦) من طريق وكيع، والروياني (٢/٣٣٥) من طريق يزيد بن زريع، وابن عدي (٢/٧٣) من طريق سهل بن يوسف، أربعتهم (يحيى ووكيع ويزيد بن زريع وسهل بن يوسف) عن أبان بن صمعة به.

دراسة علة الحديث:

الحديث رواه البزار من طريق أبان بن صمعة[٢]، عن أبي الوازع[٣]، عن أبي برزة رضي الله عنه.

رأي الباحث: الحديث تفرد بروايته أبان بن صمعة، وهو من طبقة التابعين، لكنه اختلط[٤]، ولكن حدّث عنه هذا الحديث يحيى بن سعيد ووكيع ويزيد بن زريع، واحتملوه.

١- مسند البزار ٩/٣٠٦.

٢- وأبان بن صمعة الأنصاري صدوق إلا أنه تغير بأخرة السابعة . ينظر: معرفة الثقات للعجلي ١/١٩٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٢٩٨، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/٤٩٨، تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤/١٨٧، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٤٩، تقريب التهذيب لابن حجر ١/٥١.

٣- هو جابر بن عمرو الراسبي صدوق لكنه يهم، [م ت ق] ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٤٩٥، كتاب الثقات لابن حبان ٤/١٠٣، الكامل لابن عدي ٢/٣٣٧، تقريب التهذيب لابن حجر ١/١٥٣.

٤- رماه يحيى القطان وأحمد والنسائي بالاختلاط وقال ابن مهدي: لقيته وقد اختلط الستة قبل أن يموت بزمان. وانظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص ٣٥.